اميل خوري و عادل اسماعيل

السياسة الدولية في الشرق العربي

من سنة ١٧٨٩ الى سنة ١٩٥٨

الجزء الثالث

من معاهدة المضايق ١٨٤١ الى فرمان ١٩ آذار ١٨٦٦

دار النشر للسياسة والتاريخ

بيروت ١٩٦١

طبع من هذا الكتاب ثلاث نسخ مرقمة ا، ب، ج
وخمس وعشرون نسخة مرقمة من ١ الى ٢٥

الباب الأول

السياسة الدولية والمسألة اللبنانية

(١٨٤١ - ١٨٤٨)

الفصل الأول

الأزمات السياسية والطائفية في لبنان

(١٨٤١ - ١٨٤٥)

قلبت معاهدة لندن (١٥ تموز ١٨٤٠) الاوضاع السياسية القديمة في الشرق وفتحت للنشاط الاوروبي عهداً جديداً تجلّت آيته ، عقب ابتعاد الامير بشير الثاني منفياً الى جزيرة مالطة وانكفاء محمد علي الى مصر بعد ان بلغت جيوشه مشارف العاصمة العثمانية ، في خروج فرنسا حامية الاثنين من الأزمة الحادّة فاشلة مهيضة الجناح لأنها لم تصمد لعداء ولم تثبت على صداقة وآثرت التأرجح والتموّج على الموقف الصلب الحازم .

وكانت اولى نتائج هذا الانقلاب ظهور فراغ سياسي في الشرق العربي نشطت الدول الاوروبية الكبرى وجدّت فرنسا رغم فشلها وانصراف الناس عنها ، للافادة منه او لملئه ، وحشد كل منها لبسط النفوذ على مصر وسوريا ولبنان ما استطاع من وسائل سياسية واقتصادية ومالية ودينية .

وكان عامل الدين اكثر هذه الوسائل مضاءً وابعدها اثراً فهو في ذلك الوقت ، كما كان قبله وكما سيبقى بعده، اعمق ما تتأثر به الجماهير المتخلّفة . وكان من الطبيعي ان يجعله الاوروبيون والعثمانيون معاً قاعدة لنشاطهم ، وبالدرجة الاولى في لبنان الذي كان وما زال فسيفساء اديان ومذاهب وطوائف مختلفة العقائد متباعدة الميول ضعيفة التربية السياسية والاجتماعية غير مفتحة الضمائر الا للقليل القليل من المفاهيم العلمية الصحيحة للوطنية . اضف الى هذا ان مركزه الستراتيجي ، على مقربة من

مصر وعلى طول حدود الولاية السورية ، يجعله باباً لآسيا ونقطة انطلاق الى القسم الشرقي الشمالي من افريقيا ، فأرسلت اليه الحكومات قناصل وممثلين تثق بدهائهم وسعة حيلتهم وتؤمن بأنهم يسخّرون لمصالح بلادهم وأهدافها أحكام الذمة والضمير واوعزت اليهم ان يكونوا آذانها الصاغية وعيونها اليقظى وان يفيدوا مما يسمعون ويرون لخلق المشكلات وبلبلة الافكار واثارة النعرات والتمهيد للفتن والتدخل في جميع شؤون البلاد صغيرها وكبيرها . وكان ابرز هؤلاء الممثلين الكولونل روز البريطاني وقد عينته دولته قنصلاً عاماً لها في البلاد السورية تاركة له حرية اختيار المدينة التي يفضل الاقامة فيها فكان من سوء طالع لبنان انه اختار مدينة بيروت لانها اقرب من دمشق الى الجبل الذي وجده اصلح ارض لزرع بذور الشقاق وتدبير الفتنة التي تفتح باب التدخل. وكان رجلاً ذا شخصية قوية واعصاب صلبة ونفس لا تميّز بين الحلال والحرام بل تجنح مطمئنة الى الحرام اذ تجد فيه بعض الخير لسياسة بلده . وقد وصفه احد الدبلوماسيين الاوروبيين الذين عاصروه بقوله : « ان الكولونل روز ، ككثير من ممثلي بريطانيا الذين عرفتهم في الخارج ، رجل حادّ الشهوة لا يردعه عن هدفه رادع ويذهب غالباً في عمله الى ابعد مما تطلبه منه حكومته . ولقد جاء الى بيروت سنة ١٨٤٠ . وهو من اولئك البريطانيين الوافري التهذيب ونفسه مشبعة بكره فرنسا . فمحاربة النفوذ الفرنسي في الشرق ليس في نظره واجباً سياسياً فحسب بل شهوة روحية وجسدية معاً » .

وجعل الكولونل روز لمهمته في الشرق اهدافاً ثلاثة : القضاء على النفوذ الفرنسي ، ووضع الباشوات العثمانيين في سوريا ولبنان بصورة غير مباشرة تحت الوصاية البريطانية ، واختيار طائفة تكون قاعدة ودعامة للسياسة البريطانية والوسيلة الفعالة لتدخّل هذه السياسة في شؤون البلاد عقب خلق الجو الصالح لهذا التدخّل . وقد استغل الى اقصى حدود الاستغلال ما كان لدولته من مركز منيع احرزته بفعل وقوفها الى جانب السلطان ضد محمد علي ومساعدتها اياه براً وبحراً وحؤولها دون وصول جيش ابراهيم الى العاصمة العثمانية وزاده مناعة احتلالها

العسكري منذ ايلول ١٨٤٠ لبيروت ومعظم مدن الساحلين اللبناني والفلسطيني . واضاف الى هذا الوسائل التقليدية الاخرى كالمال والسلاح فحذا حذو من تقدمه من العملاء البريطانيين في سوريا منذ ١٨٣٦ ، وجاد على من رأى عندهم استعداداً للمضي الى حيث يريد بالمال الوفير وما وصلت اليه يده من سلاح وذخيرة واعتدة .

وجاء بازيلي الروسي قنصلاً عاماً لبلاده في بيروت وكان لا يقل مكراً ودهاء عن زميله البريطاني فانصرف الى التغلغل في الاوساط الارثوذكسية يحدثها باسم القيصر والكنيسة الروسية ويدعوها لرص صفوفها وتكاتف جميع عناصرها تحت الراية الروسية التي لا ملجأ للارثوذكس من اضطهاد العثمانيين وعسفهم الا في ظلالها. فكان له ما اراد واصبح للنفوذ الروسي في تركيا قاعدتان على جانب كبير من المتانة ، ارثوذكسية البلقان وارثوذكسية سوريا ولبنان .

وكان بازيلي هذا استاذاً في اثارة النعرات المذهبية فأوقد نارها ووجّه دعاتها وزعماءها توجيهاً سياسياً لا مصلحة فيه الا لبلده . وجدّ في توسيع شقة الخلاف الروحي بين الارثوذكس والموارنة بايقاظ الاحقاد الارثوذكسية الدفينة على الكنيسة الكاثوليكية . وقد كتب احد زملائه : « انه وفّق في ذلك الى حد بعيد فرفع الطائفة الارثوذكسية من الضعة التي كانت تتردى فيها ، وأوجد عندها شعوراً بحقيقة قيمتها ، وانشأ صلات بينها وبين المعاهد والجمعيات الدينية في المدن الروسية . وهكذا نشأ في سوريا ولبنان نفوذ ديني جديد يجاهد النفوذ الفرنسي القديم ، تارة لمجرد الكيد للموارنة الكاثوليك وتارة نكاية بالدول الاوروبية وانتقاماً منها لانها اهملت روسيا ولم تقم لها وزناً في تخطيط سياستها في الشرق » .

ووقع اختيار المستشار النمساوي مترنيخ عقب حوادث ١٨٤٠ على فون دي فكبيكير فأرسله قنصلاً عاماً الى بيروت واوصاه بأن يستغل الخيبة التي اصابت الكاثوليك بسبب تلكؤ السياسة الفرنسية المتموجة المتقلبة لملء الفراغ الفرنسي وبسط حماية فينّا على الموارنة وغيرهم من الطوائف التي تدين بالطاعة للكنيسة

الكاثوليكية . وما ان وطأت قدما القنصل الجديد ارض لبنان حتى راح يصرّح لكل من يزوره او يجتمع اليه : « ان حماية الكاثوليك في الشرق اصبحت الآن من حق النمسا . وفرنسا التي كانت قوية في عهد نابوليون الاول لم تعد سوى دولة ضعيفة منعزلة عن العالم الاوروبي وعرضة لازمات داخلية مستعصية ففقدت كل حق في ان تستقل بحماية الكاثوليك في الشرق . والعرش النمساوي الكاثوليكي الذي تشده الى السلطان روابط الودّ القوي والذي ارسل اسطوله وكتائب من جيشه الى لبنان لانقاذ النصارى من مظالم الحكم المصري الذي كانت تؤيده فرنسا ، احق من أي عرش كاثوليكي آخر بالاضطلاع بهذه الحماية » . ومهد لتصريحه هذا قبل ان يطلقه بما هو في كل مكان وزمان ، وخصوصاً في ايام الشدة والحاجة ، اصدق فعلاً من الكلام فقدم للبطريرك الماروني باسم النمسا اربعة آلاف وخمسماية ليرة ذهباً ليوزعها على الذين نكبوا من ابناء طائفته في حوادث ١٨٤٠ ، واعطى مبالغ اخرى لرجال الدين الروم الكاثوليك قائلاً لهم وللبطريرك « ان حكومته مستعدة لدفع مليون فرنك للطوائف الكاثوليكية اذا هي قبلت حماية امبراطور النمسا » .

ولم تغب مرامي الدول الاوروبية الثلاث عن الفرنسيين فخشي رجال الحكم في باريس ان يُجهز هذا النشاط على نفوذ فرنسا في لبنان وسياستها في الشرق العربي كله فحزم رئيس الوزارة غيزو امره وقرر قبول التحدي والنزول الى الميدان الشرقي بمثل السلاح الذي يستعمله خصوم بلده . وكان لا بد له قبل كل امر من العثور على رجل له من سعة الاطلاع على شؤون الشرق والسياسة الدولية ما يضمن صحة التنفيذ . وبعد البحث والرجوع الى تقارير القناصل السابقين في المدن الشرقية قرر الاعتماد على بوريه القنصل السابق في بيروت وصاحب مشروع الامارة المسيحية في لبنان الذي رفضه الموارنة [١] ، وكان الرئيس تيار قد عزله من منصبه لخروجه على سياسة حكومته ومساندة الثوار اللبنانيين . وكان بوريه هذا من اصدق الدبلوماسيين الفرنسيين علماً بامور الشرق والسياسة العثمانية وكانت تشده الى اعيان لبنان والاكليروس الماروني صداقة قديمة متينة .

(١) راجع الجزء الثاني من هذا الكتاب ص : ٢٢٨ و ٢٢٩

وهكذا تركّز في بيروت عقب ثورة ١٨٤٠ اربعة من الدبلوماسيين الاوروبيين لكل منهم مخطط واهداف ووسائل كثيرة لتدعيم نفوذ بلاده .

وكانت الحالة الداخلية في لبنان قد اشتد اضطرابها وانتشر القلق في كل انحاء الجبل بعد عودة الحكم المباشر لأيدي العثمانيين ، لان اللبنانيين وقد ذاقوا الأمرّين طوال ثلاثة قرون من دسائسه ومظالمه ، باتوا لا يؤمنون برجاله ولا يتوقعون منه ومنهم اقل خير . وكان المردُّ الاول للقلق وعدم الارتياح اتفاق العثمانيين والبريطانيين على اسناد خلافة الامير بشير الثاني الى بشير الثالث وكان معروفاً بهزال الشخصية وضعف الارادة ، فأيقن الجبليون انه سيكون لعبة بيد البريطانيين واداة طيعة للولاة والحكام العثمانيين يستخدمونها في تنفيذ سياستهم التعسفية السابقة على اشد مما كان يفعل الجزار وعبد الله باشا ، فبيّت له فريق منهم العداء والشر وتنادوا للاتفاق على اساليب المقاومة ، وراح آخرون ، وجلّهم من عشاق الراحة والترف والجاه وقد خارت عزائمهم وضعف ايمانهم بنفوسهم ، ينشدون السلامة في رحاب الدول الاجنبية وحمايتها . واتسعت الشقة بين طائفة وطائفة ، ودين ودين ، ومذهب ومذهب ، فولّت كل جماعة وجهها شطر قنصلية من القنصليات جاعلة نفسها ذلولاً لاغراض تتجافى واغراض الاخرى . وغذّى القناصل روح التباعد بينها ووسعوا شقة الخلاف والتفسخ بأن تعهد كل منهم زعماء الطائفة الدائرة في فلكه بالوسائل المعنوية والمادية وكلها بعيد عن الاستقامة والشرف .

أحبّاً بالاجانب سلك اللبنانيون هذه الطريق أم نفوراً من العثمانيين . هنا تختلف الآراء . فأنصار العثمانيين من بني دينهم ومن الجواسيس النصارى ردّوا ، فيما كتبوا عن هذه الحقبة ، مواقف المسيحيين والدروز الى اسباب اقرب الى الغدر والخيانة منها الى واجب الدفاع عن النفس والتقاليد ضد حكم عثماني غاشم موبوء . والحقيقة التاريخية هي ان ما اصاب لبنان من تفسخ وتفكك وانعدام الفكرة الوطنية الصحيحة مردّه من جهة الى احتقار السياسة العثمانية للعناصر المسيحية واضطهادها

اياها بسبب دينها ، ومن جهة اخرى الى حملات العثمانيين المستمرة على تقاليد الدروز والشخصية الدرزية . هنا السبب الاول في انصراف مسيحيي لبنان ودروزه عن العثمانيين واقبالهم على القنصليات الاجنبية . واذا كان بعض اهل هذا العصر يرون في هذا الاقبال على الاجنبي صدوفاً عن العزة فلأنهم يجهلون ما كان للدروز والمسيحيين في ذلك الزمن من ظروف واحوال استثنائية تفرض عليهم اول ما تفرض تأمين وسائل الدفاع عن النفس واتقاء الشر . وهذه السياسة العثمانية الغاشمة كانت السبب الاول في تضاؤل الامبراطورية وانفصال اهم اجزائها عنها بين اواخر القرن الماضي واوائل هذا القرن . ولما قل عدد الذين حاربتهم من غير بني دينها ، ووقفت دولة اوروبية كبرى بوجهها تصدها عن قوم آخرين وتمنعها من مس تقاليدهم والبطش بهم ، التوت على المسلمين العرب فاشبعتهم ظلماً واحتقاراً واذلَّت العزيز فيهم فجاهدها بعضهم في الاقاليم النائية وتنادى آخرون لتشكيل هيئات سرية تتربص بها الدوائر وتتحين الفرص للانقلاب عليها وكسر شوكتها منفردين او متعاونين مع الاجانب كلما بدا لهم هذا التعاون سبيلاً صالحاً للاستقلال عنها .

وقد وصف القنصل الفرنسي بوريه الحالة في لبنان في تقرير رفعه الى وزير الخارجية بباريس في ٢٨ كانون الاول ١٨٤١ بقوله : « ان القناصل في بيروت قد تبنُّوا ذهنية الطوائف في لبنان وسوريا واصبح كل منهم مصدر الوحي والتوجيه والارشاد والحماية لطائفة معينة . فكلما حدثت هزة روحية او اكفهر الجو السياسي تتجه انظار العرب الكاثوليك الى القنصلية الفرنسية . فاليها دون سواها يقصدون طلباً للرأي فإما ان يسمعوا كلام التشجيع واما ان يزوّدوا النصح بالصبر والتأني . ومثل هذا تفعل الطوائف الاخرى من غير الكاثوليك في قنصليتي روسيا وبريطانيا اذ تدق ابوابها طالبة الحماية من مظالم تعلم ان ممثلي الباب العالي يدبرونها . واني لفي غنى عن التأكيد بأني لا ارسل هذا القول اعتباطاً او اني استوحي فيه خيالي . هو وصف صحيح للحقائق المادية كما تجلت لي . واذا انحدر اليوم شيخ معمم او غير معمم من قريته الجبلية ودخل بيروت من بابها الجنوبي او من بابها الشرقي فكل انسان يعرف الى أي قنصل هو ذاهب وماذا هو آتٍ ليقول » .

وبعد ان استتب الامر لبريطانيا عقب انتصاراتها العسكرية على محمد علي والامير بشير وفوزها الدبلوماسي على فرنسا ، وتم لها احتلال سواحل لبنان وفلسطين، لم يغب عنها انها خسرت نفوذها في مصر ولم تكسب شيئاً في لبنان لان انتفاضة اللبنانيين ضد اميرهم لم يكن فيها شيء من معاني الميل الى تركيا وتفضيل حكمها على حكم الشهابي ، فقرر ذوو الامر فيها ان يجعلوا الهدف الاول لسياستهم الجديدة الحؤول دون بروز زعيم مصري او عربي جديد يعتنق فكرة محمد علي ويدعو الناس للتحرر والاستقلال نائياً بنفسه عن الاخطاء التي وقع فيها العزيز .

وهنا نشأت في الاوساط السياسية البريطانية ، لاول مرة في التاريخ منذ اطاحة القائد الروماني طيطس بمملكة اسرائيل ، فكرة بعث دولة اسرائيلية في فلسطين تحنو عليها بريطانيا وتتعهدها بوسائل الوجود والبقاء وتجمع فيها اليهود المشردين في مشارق الارض ومغاربها فتكون لها قاعدة لعملها السياسي في الشرق العربي . وتمهيداً لهذا الحدث الثوريّ قدمت الى فلسطين في عام ١٨٤٠ بعثة بريطانية لتدرس عن كثب وبسرية كاملة خطوط المشروع والوسائل العملية لتنفيذه .

وكان للخارجية الفرنسية في ذلك الوقت رقيب خاص في بيروت اسمه جول دي برتو يحصي على البريطانيين انفاسهم ويبثّ عليهم العيون والارصاد فلم تخف عليه الا لفترة قصيرة حقائق مهمة هذه البعثة فكتب الى حكومته في ٦ تشرين الثاني سنة ١٨٤٠ تقريراً قال فيه : « ان اذلال محمد علي باجباره على العودة الى قواعده لم يكن آخر اهداف الحكومة البريطانية في هذا الجزء من الشرق. وقد اتضح على وجه لا يقبل الشك ان لها هنا غاية اخرى ما عاد عملاؤها يحيطونها بسياج من الكتمان وبدأوا يكشفون عنها في ساعات النجوى . وهذه الغاية هي بعث مملكة اسرائيل . ومنذ أربعة اشهر وصلت الى هنا بعثة بريطانية يرئسها الدكتور كايث مؤلف كتاب عن « تحقق النبوءات » كان له وقع كبير في الاوساط الشعبية البريطانية . وكان المفهوم في البداية ان هذه البعثة مرسلة من الكنيسة الاسكتلندية ولكني علمت فيما بعد ان الحكومة البريطانية أوفدتها لجمع معلومات عن احوال

اليهود في فلسطين وامكان اعادة جميع يهود اوروبا الى الارض الفلسطينية . وعملاء بريطانيا هنا يقولون انهم قد حرروا الجبل فتحررت سوريا في الوقت ذاته لان الجبل هو سوريا ، وليس في استطاعة اي دولة ان تتمركز مطمئنة على الساحل اذا كان الجبليون في حالة حرب معها . وبعد تحرير الجبل بات على بريطانيا ان تجمع في فلسطين الثانيـــة ملايين يهودي المنتشرين في انحاء اوروبا ، وعندئذ تكون قد استكملت الوسائل لتركيز نفوذها على اطلال النفوذ الذي كانت تتمتع به فرنسا في هذه البلاد » .

وقبل ان تغادر هذه البعثة بلادها الى الشرق كانت الحكومة البريطانية قد كتبت الى قناصلها في فلسطين وســوريا ولبنان تعليمات تدعوهم فيها للتقرب من اليهود وتكتيلهم حول فكرة الدولة الجديدة وللاتصال بمشايخ القبائل العربيـــة الضاربة بين الاردن والبحر الميت لاقناعهم بأن لقيام المملكة الاسرائيلية في جوارهم فوائد مادية كبيرة لهم ولاتباعهم.ولكن هذه الاتصالات لم تأت الا بعكس ما كان يرجوه البريطانيون ، وكانت ردة الفعل عند زعماء القبائل عنيفة جــداً فهم منها القناصل والعملاء ان تبنّي بريطانيا لفكرة المملكة اليهودية ومحاولتها تحقيقها ستؤلّب عليها العرب من بدو وحضر فتثب فرنسا وروسيا على الفرصة وتسرعان الى الاخذ بناصرهم . فطوت الحكومة البريطانية مشروعها الى ان تحين الفرصة المناسبة واكتفت باعلان عطفها على اليهود المقيمين في سوريا واستعدادها للدفاع عن اشخاصهم ومصالحهم . وقام قنصلها الكولونل روز بمناصرتهم عن حق او غير حق وبذل كل نفوذه ونشاطه لرفع شأنهم وفرض احترامهم على رجــال الحكومة العثمانية وحمى المخلين بالامن منهم من مطاردة الشرطة واحكام القانون ، فنفر المسلمون من القنصل وعاتبه زعماؤهم فلم ينثنِ بل تشدد في رعاية اليهود والانتصار لهم في كل امر فازداد النفور وامتدّ شهراً بعد شهر بل يوماً بعد يوم حتى كانت سنة ١٨٥٠ فاعتدى يهودي من دمشق على راهب كاثوليكي فيها يدعى الأب توما فقتله فتفجّر غضب المسيحيين والمسلمين على السواء . وبعد ان دفنوه وضع ذووه

على قبره لوحة كتبوا عليها ان اليهود قتلوه ظلماً وعدوانــاً فتدخل القنصل باسم حكومته لدى الوالي العثماني وطلب منه بلهجة قاسية رفع اللوحة عن الضريح فلا تكون شاهداً يذكّر المارّة عبر السنين بجناية يهودي على راهب مسيحي . واتصلت حكومة لندن بحكومة باريس طالبة اليها ان تتدخل بدورها ، وقام يهود فرنسا بحمـلة قوية للضغط على الحكومة . ولكن الوالي ردّ الطلب البريطاني خوفاً من عواقب تنفيذه فكاد موقفه يحدث ازمة بينه وبين القنصلية البريطانية . وفي تقرير لقنصل فرنسا ببيروت الى حكومته بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٨٥١ قوله : « اطلعني الكولونل روز على رغبة حكومته الملحة في نزع اللوحة التي وضعت على قبر الاب توما الذي قتله يهودي في دمشق . واعتقادي ان رفع هذه اللوحة عن القبر لا يمكن ان يتم بسهولة وبدون وقوع حوادث . وهل من الحكمة في شيء ان يكون ثمن رضى يهود لندن وباريس خسارة مسيحيي سوريا ومسلميها . ان رفع اللوحة عن الضريح لن يكون معناه سوى الرضوخ لارادة طائفة يُعرض عنها نصارى الشرق ومسلموه على السواء » .

ولم يأبه البريطانيون لانصراف المسلمين والنصارى عنهم ولم يقيموا وزناً لنقمتهم عليهم ، لانهم كانوا اصحاب الحول والطول في البــلاد ولا سيما في الساحل حيث كانت جنودهم منتشرة من طرابلس الى ما بعد حيفا ، فاشاحوا بالوجه عنهم وزادوا غيرة على اليهود ، واستعاضوا عن عطف المحكومين برضى الحكام فوثّقوا علاقاتهم بوالي بيروت واحاطوا بشير الثالث بكل مظاهر التأييد والرعاية وألحقوا به احد تراجمة قنصليتهم ، من عائلة مسك ، مستشاراً سياسياً و « ضابط ارتباط » بينهم وبينه ، واذاعوا بين الناس في كل مدينة وقرية ان جيوشهم الصديقة للباب العالي الحريصة على سلامته واستقلاله لن تجلو عن الاماكن التي تحتلها خشية ان يعــود الطـامعون والمغامرون للتآمر عليه والثورة على سلطانه . وتأكيداً لهذا العزم استأجروا في بيروت دوراً لقادة جيشهم وضباطه وبيوتاً لمهندسيه وجعلوا مدة الاستئجار ثلاث سنوات ، وأكبّ هؤلاء على وضع التصاميم لتحسين المرفأ وتوسيعه وشق الطرق بين بيروت والمدن الساحلية والداخلية وانشاء مستشفيات ومصحات ومحطات وبيوت للاستراحة .

ولكن ذلك كله لم يخفّف شيئاً من نقمة الاهالي على سياستهم فحاولوا معالجتها بالرجوع للاتصال بالناس ان لم يكن خطباً لودهم وكسباً لعطفهم فللدس على الفرنسيين وتهديم نفوذهم . ولما كانت الطائفة المارونية القاعدة الاساسية لهذا النفوذ كان طبيعياً ان يتوجهوا الى زعمائها ورجال الدين فيها فأحرزوا نجاحاً لا يستهان به عند الاقطاعيين الذين يهمهم قبل كل شيء تأمين مصالحهم وتوسيع ثرواتهم بمماشاة القوي الغني . فقبل هؤلاء الهبات والهدايا واكثر بعضهم من التردد على بيوت الضباط والقنصلية ، ولكن القنصل ومساعديه اخفقوا لدى الاكليروس لان رجاله رأوا في انتشار المرسلين الانجيليين في انحاء الجبل وانشائهم المدارس وتقديم المساعدات لفقراء القرويين وتوزيع الكتب الدينية بسخاء على كل بيت خطراً كبيراً على الكثلكة . فوقف البطريرك الماروني بوجه نشاطهم غير متأثر بما كان يترامى اليه عن تجهم البريطانيين ووعيدهم ولا بما كانوا يقدمونه له من وعود ، وطلب من الموارنة في كل انحاء البلاد ان يكفوا عن الاتصال بالانجيليين وقبول المساعدات منهم تحت طائلة الحرم . ولما يئست الحكومة البريطانية منه قررت اتخاذ موقف حاسم فطلبت الى الحكومة العثمانية في تشرين الاول ١٨٤١ ان تعزله ، فأخذ الباب العالي رأي والي بيروت في الأمر . وكان هذا الوالي قد ضاق ذرعاً بمبادرات البريطانيين التي لا مصلحة للسلطان فيها فاطلع حكومته على ان تدخلهم في شؤون البلاد يُسفّ بهيبة الباب العالي ونصح لها بعدم التعرض بشيء لمقام البطريرك وبرد طلبهم لانه لا يقوم على اساس قانوني ويخالف النظم العثمانية التي تعطي رجال الدين من غير المسلمين امتيازات اعترف بها سلاطين بني عثمان من زمن بعيد. وتبنّى الباب العالي رأي الوالي ورأى من جهة اخرى ان مس التقاليد والامتيازات المارونية والاعتداء على البطريرك سيعكران عليه الجو في الفاتيكان وعند الدول الكاثوليكية فلم ينزل على رغبة حكومة لندن واعتذر عن عدم استطاعته قبول طلبها .

وافاد قنصل فرنسا من الازمة التي نشبت بين القنصلية البريطانية والاكليروس

الماروني فاستعاد حريته في دعم موقف البطريرك الماروني من البريطانيين والعمل على احباط مساعي النمسا وروسيا وسردينيا للتقرب منه ، فكتب الى غيزو يشرح خفايا العلاقات بين قناصل الدول والطوائف اللبنانية مؤكداً انه لن يكون لفرنسا حظ في هذا الصراع على النفوذ سوى عند الموارنة ، فعلى الموارنة يجب ان يتركز العمل السياسي الفرنسي ، واضاف ان تقديم المساعدات المالية للموارنة لبناء الكنائس شرط اساسي لنجاح هذا العمل ونصح بالاسراع في ذلك حتى لا يسبق الفرنسيين قنصل النمسا بامواله وبما للمستشار مترنيخ من هيبة ونفوذ في اوروبا ولدى الباب العالي ، وطلب تقديم مساعدة اولى قيمتها مائة الف فرنك لتعمير بعض الكنائس المارونية المتداعية وتجهيزها وانهى تقريره بقوله : « فاذا سبقنا غيرنا وجاءت مساعداتنا قبل سواها فلا شك في انها ستقبل بالشكر فيتعزز مركزنا وتقوى حجتنا . اما اذا تلكأنا فانا نخسر خير فرصة للنهوض بسمعتنا واستعادة نفوذنا ، واخشى ان يُنظر الينا عندئذ كغرباء ضعاف لا يرجى خيرهم في بلد ما زال في وسعنا ان نكون فيه اسياداً » .

فأقرّ غيزو قنصله على رأيه وقبل اقتراحه ولكنه وجد المبلغ ضخماً فلم يرسل سوى عشرة آلاف فرنك ثم ثلاثين الف اخرى اي اقل من نصف القيمة المطلوبة فخشي القنصل ان يفسد عليه هذا التقتير سياسته فعاد يلح على حكومته واقترح في تقرير بتاريخ ١٨ نيسان ١٨٤١ « فتح اعتماد سنوي في موازنة وزارة الخارجية يوضع تحت تصرفه ليستعين به في عمله السياسي لتدعيم نفوذ فرنسا في لبنان على الوجه الذي يراه اضمن للمصلحة » . واقترح ايضاً في هذا التقرير « ان ترسل الخارجية باسم الملك والملكة كؤوساً وملابس كنسية ينقش عليها اللواء الملكي ليعرف روّاد الكنائس مصدرها . وهذه الكؤوس والملابس يمكن شراؤها بمبلغ زهيد . وانا على أتم ما يكون اليقين بأن هذه الهدايا ستوجد في النفوس هنا ارتياحاً عظيماً وتقابل بالشكر وعرفان الجميل لانها تسد حاجة مادية وعلاوة على هذا فانها تضرب على وتر الغرور وهو اكثر الاوتار حساسية في نفوس العرب » .

واضاف القنصل قائلا : « لقد لمست هنا في بيروت التأثير العميق الذي تحدثه هذه الهدايا . فقد كان الشغل الشاغل وموضوع الاحاديث الاول للطائفة المارونية باجمعها طوال عدة اشهر العلبة الذهبية المرصعة بالماس التي تكرم الملك باعطائها لوكيل البطريركية المارونية في روما » .

وألحق القنصل بوريه بتقريره هذا لائحة بالهدايا التي يقترح تقديمها لرجال الاكليروس فوافقه غيزو على اللائحة في الحال وتم شراء الهدايا وارسلت باسم ملك فرنسا الى رؤساء الاساقفة الموارنة في بيروت وصيدا وطرابلس[1] فكان لوصولها وقع كبير تحدث عنه الناس في كل انحاء لبنان .

غير ان القنصل بوريه ، على ما كان عليه من بعد النظر ، غاب عنه انه سيضرب من بيت ابيه وان اكبر العقبات التي سيصطدم بها في عمله السياسي لن تكون الا فرنسية الجنسية . ذلك ان اليسوعيين لم ينظروا بعين الرضى الى اتصالاته المباشرة بالاكليروس الماروني والى الهدايا تقدم لرؤسائه باسم ملك فرنسا لانهم كانوا يصفون رجال الدين الموارنة بانهم جهلة متخلفون ويحرصون على الاستقلال بمعالجة شؤونهم ويتجهمون لكل صلة تقوم بينهم وبين الحكومة الفرنسية وممثليها بمنأى عن جمعيتهم وعلى جهل من رؤسائها . وكان مردّ عدم رضاهم عن الاكليروس الماروني الى انه لم يماشهم الى اهدافهم السياسية وعارض اقتراحهم انشاء امارة مسيحية في لبنان معلناً انه يشكل خطراً على الوجود اللبناني ووحدة اللبنانيين ويباعد بين العناصر المسيحية ذاتها ، فاخذت الحكومة الفرنسية بهذا الرأي واهملت الاقتراح . غير ان هذا الفشل لم ينل من عزم اليسوعيين ولم يثبط همتهم فثابروا على عملهم وزادوا تمسكاً برأيهم على الرغم من الاكليروس ومن الحكومة الفرنسية معاً . فلما

(١) في اضبارات الخارجية الفرنسية بيان بهذه الهدايا واثمانها من محل غارنيه برصيف الصاغة رقم ٤٤ في باريس وهي تسع كؤوس بـ ٩٠٠ فرنك وخمس بـ ١٠٠٠ فرنك وثلاث بـ ٩٠٠ فرنك و ١٤ بذلة كهنوتية بـ ٧٦٠ فرنك والمجموع ٣٥٦٠ فرنك .

غادر بوريه بيروت وخلفه فيها دي ميلوييز اشتد نشاطهم وتصلبوا في الدعوة للامارة وفي موقفهم من الآباء العازاريين وجددوا المطالبة باعادة مدرسة عينطورة اليهم وراح داعيتهم الاب ريلو[1] يستحث القرويين الموارنة ويستثيرهم ويدعوهم للثورة لانشاء وطن قومي لهم على غرار ما فعل اليونان ، ويتهم الحكومة الفرنسية بانها تؤيد الباب العالي عليهم كما ايدت محمد علي من قبل . وعيل صبر القنصل الجديد وكبر عليه ان يقوم في لبنان رهابين وقساوسة من مواطنيه يفسدون عليه وعلى حكومته عملها السياسي ، فكتب الى غيزو والى السفير في الاستانة في سنة ١٨٤١ تقارير عديدة عن الاحوال السياسية ومواقف اليسوعيين جاء في احدها :

« لقد امتنعت حتى الآن عن البحث في امور اليسوعيين والتعرض لمواقفهم غير الوطنية . وأجد الآن ان لا مفر لي ، اذا كنت اريد القيام بواجبي على الوجه الكامل ، من ابداء رأيي بكل صراحة فأقول ان مصلحة فرنسا وسلامة نفوذها تقتضيان سحب جميع المرسلين اليسوعيين من هذه البلاد ، او على الاقل استدعاء الأب ريلو الذي قام في ايام الثورة وما زال يقوم اليوم بنشاط اقل ما استطيع ان اصفه به انه معادٍ لفرنسا وسياستها ومصالحها .

« ان اليسوعيين ينفثون سم القلق في نفوس ناس هنا فطروا على الشغب وحمل السلاح ولست اخشى ان يفعل هذا السم فعله لان الموارنة ، وقد آلمهم ما سمعوه ويسمعونه من اقوال الاب ريلو الشاذة والسمجة ، فقدوا كل ثقة به وباخوانه فلن يتبعوهم بعد اليوم ولكني اخشى على سمعة وطني ومواطني وخصوصاً رجال الدين منهم ان تُسف بها اعمال اليسوعيين واقوالهم .

(١) في الجزء الثاني من هذا الكتاب وصف لهذا الثائر الليتواني الاصل الذي كان معروفاً في لبنان باسم « ابونا منصور » ص : ٢٢٩ - ٢٣٠ .

« واليسوعيون لا يغيب عنهم ان حماية حكومة الملك لا يمكن ان تكون متأرجحة بينهم وبين العازاريين . وهم لا ينظرون بارتياح الى وجود هؤلاء في مناطق ومراكز ذات قيمة في سوريا يهمهم جداً ان يحتلوها لتأمين ازدهار مؤسساتهم ورفع شأن جمعيتهم وتنفيذ مشاريعهم . وهذا ما لا يمكنهم تحقيقه الا بمنأى عنا وعلى كره منا .

« ويقيني ان مؤسسات مرسلينا في لبنان والآمال التي تبنيها حكومة الملك على اعمالها والمشاريع التي تريد ان تركزها على ما لهذه المؤسسات من نفوذ وصيت حسن لن يكتب لها التحقيق والنجاح ما دام اليسوعيون مقيمين في بيروت وبكفيا . وكلما اردنا شيئاً نثق انه يخدم مصلحتنا وكان هذا الشيء غير منسجم مع اهداف اليسوعيين فانا نجدهم منفصلين عنا او آخذين علينا طريقنا . وخلاصة القول ان علينا ان نبعد عن البلاد السورية ، او على الاقل عن لبنان ، جمعية تكره العازاريين وتكره فرنسا وتزرع بذور البلبلة من ورائنا ومن بين ايدينا وتسعى دائماً لاحباط مساعينا . اما ادعاء اليسوعيين انهم يزاحمون الاميركيين هنا فقد بات بدون اساس لان الارثوذكس الذين كان اولادهم لا يطلبون العلم الا عند المبشرين الاميركيين قد ارتدوا عنهم وانشأوا لهم مدرسة خاصة واعلن رؤساؤهم الدينيون ان كل رب عائلة ارثوذكسية يضع اولاده في مدرسة بروتستانتية يعتبر خارجاً على دينه ومحروماً » .

كان هذا رأي القنصل الفرنسي في اليسوعيين . اما الحقيقة فهي ان الحكومة الفرنسية كانت صريحة الميل عنهم وبادية الجنوح الى العازاريين ، فسياستها اذن هي التي فرّقت بين جمعيتين دينيتين فرنسيتين . يضاف الى هذا ان اليسوعيين ، وهم منذ تأسيس جمعيتهم الصق برأس الكنيسة الكاثوليكية من ظله واشد غيرة عليه من كل مؤسسة كاثوليكية سابقة او لاحقة ، كانوا متأثرين في عملهم بلبنان بفتور العلاقات بين الفاتيكان والحكومة الفرنسية في المدة الاخيرة من عهد الملك لويس فيليب ، وكانت النمسا الدولة الكاثوليكية الكبيرة تؤيد مواقفهم في السر

والعلانية وتشجعهم على المضي في سياستهم ويعلن ممثلوها في لبنان انها تحمي اليسوعيين فيه وتتعهد مشاريعهم التعليمية والتبشيرية والسياسية . وكانت حكومة فينّا ، اثباتاً لحنوها عليهم ، قد اهدت الى داعيتهم الاول الاب ريلو باسم الامبراطور النمساوي في سنه ١٨٤١ خاتماً مرصعاً بالاحجار الكريمة النادرة ،وكان الاب المذكور يحمل هذا الخاتم في المناسبات التي يجتمع فيها الى انصار الفرنسيين ويتباهى به قائلاً انه باق في لبنان وان سياسة اليسوعيين لن تتغير رغم معارضة القنصلية الفرنسية لان امبراطور النمسا يوءيدهم تأييداً مطلقاً .

وهكذا يبدو ان خصوم فرنسا واعداء سياستها في تلك الفترة من الزمن كانوا في لبنان يتألبون عليها من كل جانب بالاضافة الى الحكومة النمساوية وعملائها والفاتيكان ومن ورائه جمعية اليسوعيين الغنية جداً بالمفكرين وبالوسائل ، وكان البريطانيون يثيرون عليها بشير الثالث المدين لهم بامارته . فوجّه القنصل الفرنسي اهتمامه ونشاطه الى تعقيم العمل البريطاني فأشاح بوجهه عن الامير واستدار الى الزعماء الاقطاعيين من نصارى ودروز الذين كان الامير بشير الكبير قد بطش بهم اثناء حملة ابراهيم باشا على سوريا سنة ١٨٣١ وقتل ونفى وسجن عدداً لا يستهان به منهم . وكانت نفوس هؤلاء الزعماء مملوءة حقداً على الشهابيين وكرهاً لحكمهم . وكان العثمانيون يعطفون عليهم لانهم وقفوا الى جانبهم ضد ابراهيم باشا فشجعوهم لدى عودتهم الى بلادهم بعد طول التشريد والنفي على المطالبة بما احتُجز من حقوقهم ، فردّ بشير الثالث طلبهم وأبى ، عملاً بنصيحة البريطانيين ، تنفيذ فرمانات سلطانية باعادة املاكهم واقطاعاتهم اليهم واصرّ على الاحتفاظ بالوضع الراهن . ولما احرج الاقطاعيون موقفه بالوعيد والتهديد اشار عليه القنصل البريطاني بأن يضع الموت بينه وبينهم فاستدعاهم الى قصره في بعبدا في آذار ١٨٤١ ليفعل بهم ما فعله محمد علي بالمماليك في قلعة القاهرة سنة ١٨١١ . ولكن قنصل فرنسا علم بما يبيّت للزعماء الدروز والنصارى فاطلعهم عليه ونصحهم بألّا يلبوا الدعوة ففشلت مؤامرة القتل الجماعي ولكنها احدثت ثغرة واسعة بين

الامير بشير والاقطاعيين ومعظمهم من الدروز ومن آل الخازن وحبيش الموارنة ،
فثاروا بوجهه واتفقوا مع الوالي والقنصلية الفرنسية على المطالبة بعزله وتعيين الامير
سلمان شهاب بدلاً عنه ، ولكي يُعلم انهم جادون في طلبهم قاموا ببعض اعمال
العنف واعلنوا استعدادهم للثورة اذا بقي بشير في الحكم .

وكان العثمانيون بتأييدهم طلب عزل الامير يبيّتون خطة للتخلص من الشهابيين
والقضاء على الحكم الوراثي بتعيين حاكم عثماني على الجبل في حين ان الفرنسيين ما كانوا
ينظرون الى عزل الامير الا من زاوية عدائهم لبريطانيا فيرون فيه ضربة قاسية على
سياستها في لبنان وخلاصاً من خصم خانع لها ومناوىء لهم فأيدوا الزعماء
وشجعوهم . ولكن البطريرك الماروني بطرس حبيش خرج فجأة عن صمته وأفسد
الخطة على اصحابها واعلن تأييده المطلق للامير ، فاستعان الاقطاعيون بقنصل
فرنسا على البطريرك . وكان القنصل على علم بأن ليس لبشير الثالث مقام رفيع في
نفس البطريرك الحبيشي فتعهد بحمله على الرجوع عن قراره ، وذهب اليه في الديمان
في اواسط آب ١٨٤١ وبيّن له مغبة تفاقم الحال وامتداد اعمال الشغب والعصيان
وقال ان بقاء بشير الثالث في الحكم ورعايته للارساليات الانجيلية البريطانية في
الجبل والساحل يشكلان خطراً كبيراً على مستقبل الكثلكة في لبنان . ولكن
هذا الكلام لم يقنع البطريرك فبقي عند رأيه وادلى بالاسباب التي تحول دون تغيير
موقفه . وقد بسطها القنصل في تقرير أرسله في ٢٥ آب سنة ١٨٤١ الى الخارجية
الفرنسية قال فيه :

« ان البطريرك لا يوافق على عزل الامير بشير الثالث وتعيين الامير سلمان لان
هذا الاخير مسلم فيُخشى ان يعمد العثمانيون بعد وفاته الى تعيين والٍ تركي فنكون
قد سعينا الى حتفنا بظلفنا » . وقد اقنعني كلامه فاقترحت عليه ترشيح الامير
حيدر ابي اللمع فرفض قائلاً « ان الامير حيدر ليس من الاسر العريقة ذات النفوذ
القوي وان الشهابيين والامراء الآخرين لا يقبلون السير تحت لوائه وهو دونهم
نبلاً ومقاماً » .

« واخيراً قال لي البطريرك ان الامير الحالي عاجز عن حكم لبنان، والناس جميعاً
مقتنعون بعدم اهليته وضعف ارادته ولا ثقة لهم به . ولكني اخشى ان يُقنع
العثمانيون الدروز ، او ان يُقنع الدروز العثمانيين ، بتعيين حاكم تركي على لبنان .
لهذا يجب ان يبقى الامير بالرغم من تعثره في ادارة شؤون البلاد . وليس في الجبل
على ما اعلم مسيحي مستجمع الشروط التي تؤهله ليكون على رأس لبنان حاكماً
كبيراً . فقلت له ان هذا يمكن ان يكون تدبيراً موقتاً لمدة قصيرة فيجب التفكير
في وضع امير آخر مكان الامير الحالي . فاطرق البطريرك وفكّر ملياً ثم قال لي :
« يجب ان يبقى الامير الحالي ففيه الكفاية في هذه الظروف ، وبعد سنة يكون
جميع الناس قد سئموا حكمه وانفضوا من حوله وصار موضوعاً لسخريتهم
وتندرهم . وعندئذ يكون الزمن قد بعد بهم عن عهد الامير بشير الكبير وانساهم
اسباب شكواهم منه واعراضهم عنه ويصبح نصف الشعب ، لا ربعه كما هو الوضع
الآن ، مستعداً لتقبل فكرة رجوعه » . ثم قال لي : « اتظن ان البريطانيين
يسمحون له بالعودة » ، فاجبته اني لا ادري ماذا سيكون موقفهم ولكني لا اجد
اسباباً قاهرة تحول دون هذه العودة . فقال وهل ان فرنسا في حالة اصرار
البريطانيين على عدم السماح بالعودة مستعدة لفرضها . ففاجأني هذا السؤال الغريب
الذي اقدّمه لكم دليلاً على غرور الجبليين واعتقادهم بانهم شيء كبير في هذا العالم ،
فقلت له ان هنالك اموراً تفوق بخطورتها هذا الامر المحلي تحلها الدول او تتفق عليها
فيما بينها بدون ان تفرضها احداها على الاخرى . ومهما يكن من امر فلا بد
لحكومتي من ان تكوّن لها فكرة ورأياً في لزوم عودة الامير او عدم لزومها .
وارى ان تكوين هذه الفكرة ليس من الامور المعجلة وغبطتكم قلتم لي قبل بضع
دقائق ما فهمت منه انكم لا تفكرون في هذه العودة ولا تتكلمون عنها الا بشيء
غير قليل من التحفظ » .

وهكذا جاءت نتيجة مسعى القنصل سلبية فلم يسعه الا القبول بالامر الواقع
خوفاً من خلق سوء تفاهم بينه وبين الاكليروس الماروني . ولكن تصلب البطريرك
لم يرضِ زعماء الدروز المناهضين لبشير الثالث ففترت العلاقات بينهم وبين
الاكليروس الماروني من جهة والقنصل الفرنسي من جهة اخرى وادركوا ان فرنسا

لا تؤيد مصالحهم الا اذا كانت منسجمة مع مصالح الموارنة ، فكان ذلك نذير انفصال بين الفريقين .

ولما وقفوا على ما جرى بين البطريرك والقنصل من احاديث ايقنوا ان في نفس الاول ميلاً الى عودة بشير الثاني الى لبنان في الوقت المناسب ، اي بعد فشل بشير الثالث ، فاخذهم الجزع من امكان انتقال الحكم مرة ثانية الى يد رجل ارهقهم وبطش بهم واذلّهم فقرروا اخذ الطريق عليه وعلى البطريرك فتنادوا وتباعثوا على القيام بكل ما هو كفيل بقتل الفكرة في مهدها . واجمعوا بعد التداول على كتابة عريضة الى السلطان ذكروا فيها الامور التي جاوز فيها الامير بشير الثاني حدود السلطة ومال عن القانون وعددوا « المظالم التي ارتكبها والارواح التي ازهقها والاموال التي وضع يده عليها والاملاك التي انتزعها من اصحابها » ، ووزعوا صوراً عنها في بيروت على الحكام المدنيين والقادة العسكريين العثمانيين ليكون الجميع على علم بما فيها . وبلغ عدد الذين اتهمت العريضة الامير بقتلهم خنقاً وشنقاً وحرقاً وضرباً بالسيف والذين سمل عيونهم او قطع السنتهم سبعين شخصاً من رؤساء البيوت الدرزية الكبيرة ومن الامراء الشهابيين ايضاً ، كما بلغ مجموع الاموال التي استولى عليهـــا قبل اعدامهم ومن غيرهم ممن لم يعدموا مئة واثنين واربعين الف كيس اي واحداً وسبعين مليون قرش . ومن العائلات التي تمّ السطو على اموالها آل جنبلاط وتلحوق وحماده وارسلان وحميه والخازن والخوري وغيرهم .

ومما لا ريب فيه ان هـــذه « العريضة » ، وقد ايد القناصل في تقاريرهم الى حكوماتهم جلّ ما جاء فيها ، قد افسدت على البطريرك الحبيشي خطته وخلقت في الباب العالي وفي السفارات الاوروبية بالاستانة جواً انتفى فيه كل امل بعودة بشير الثاني من المنفى الى الحكم .

وكانت سياسة الكولونل روز تمتاز بواقعيتها وايجابيتها وعدم ارتباطها بما يسمّى « صداقات » . فلما رأى ان بشيراً الثالث قد فقد شعبيته وان بقاءه في الحكم اصبح من الامور الصعبة وان الشعب اللبناني قد تنكر له ، تنكر هو بدوره للامير

وافاد من فتور العلاقات بين القنصلية الفرنسية وزعماء الدروز فتقرب من هؤلاء ووعدهم بتأييد مطاليبهم وفي مقدمتها اقالة الامير .

وكان اللقاء الاول بين العملاء البريطانيين وهؤلاء الزعماء في ٢٤ ايلول ١٨٤١ على ظهر البارجة البريطانية « انكونستنت » في مياه صيدا . وقد حضره من الجانب الدرزي نعمان وسعيد جنبلاط والامير حيدر ارسلان واسماعيل وعباس القاضي وعدد لا يقل عن الثلاثين من المشايخ والاجاويد . وتم الاتفاق في هذا اللقاء على ان الدروز باتوا في حماية صاحبة الجلالة البريطانية تؤيدهم في المطالبة بالحقوق والاملاك التي اغتصبها الشهابي منهم وتتعهد بتعليم اولادهم في المعاهد البريطانية وتقديم الاسلحة اللازمة لهم . وقطع الدروز على انفسهم عهـــداً بتسهيل مهمة المرسلين الانجيليين في انحاء الجبل وراشيا وحاصبيا . واتُّفق ايضاً على ان يسافر نعمان جنبلاط الى لندن ليطلب لدروز لبنان الحماية الرسمية من الملكة فكتوريا .

ولما وصلت اخبار هذا الاتفاق الى مسامع البطريرك الماروني اخذه الحذر مما يمكن ان ينتج عنه من توتر العلاقات مع الدروز فطلب من قنصل فرنسا الذي كان على صلة طيبة ببعض زعمائهم ان يتدخل في الامر ويحول دون استرسالهم في خطة ليس فيها شيء من الخير للبنان . فاستقدم القنصل نعمان جنبلاط في اوائل تشرين الاول ١٨٤١ وحاول اقناعه بعدم الاصغاء لوعود البريطانيين البراقة مبيناً له حقيقة سياستهم واخطارهم على جماعته وعلى بلده ، فطالب نعمان القنصل بضمانات صريحة للمصالح الدرزية لا تقل عما قدمه البريطانيون ، وتعهد مقـــابل ذلك بان يقطع كل علاقة بالكولونل روز ويسافر الى باريس . ولكن القنصل اعتذر عن عدم الارتباط بما قد يتعارض وسياسة دولته ومصالح الموارنة . وكتب الى غيزو في ٧ تشرين الاول ١٨٤١ يخبره بما جرى له فقال :

« ما انتظرت وصول الكتاب الذي الحّ به علي غبطة البطريرك بان اضم الى جهوده مساعيّ الحميدة وعلاقاتي الحسنة مع الدروز لاضع في طريق السياسة البريطانية في لبنان كل العراقيل الممكنة واحول دون محاولاتهم الرامية الى

تفكيك الشعب اللبناني . ان نعمان بك جنبلاط شاب في الخامسة والعشرين من عمره ومن اعز واقوى شخصيات الجبل ، ولهذا اتجهت اليه انظار البريطانيين فتوافقوا واياه على ان يسافر مع شقيقه الى لندن ويستقلا باخرة الى مالطة في يوم قريب جداً . ثم قيل لي ان اخاه اسماعيل وهو اصغر منه سناً ، قد سافر الى بريطانيا على الدارعة « انكونستنت » فاجتمعت الى نعمان بك وجرى لي معه حديث استغرق ساعتين كاملتين استعملت فيه كل الوسائل والبراهين لاقناعه بالصدوف عن علاقات مثقلة بالاخطار عليه وعلى بلاده فلم يتحول قيد انملة عن عزمه فتركته بعد ان نصحته بالتفكير مطولاً في نتائج اصراره وفي ما قلته له .

« وعند فجر اليوم التالي دق نعمان بك بابي وعاد الى الموضوع ففهمت رغم تحفظه انه راغب في ان ازيده ايضاحاً ففعلت فعرض علي في نهاية الحديث ان يقطع كل صلة بالكولونل روز ويذهب الى باريس ليطلب حماية الملك بدلاً من ان يسافر الى لندن لطلب حماية الملكة . وكأنه خشي ان لا اصدقه فاقترح علي ، تدليلاً على صدق عرضه ، ان أُركبه احدى سفننا الحربية لتذهب به في الحال الى فرنسا . وعلي ان اعترف بان هذا الفوز جاوز ابعد حدود آمالي غير انه كان مفاجئاً فاحرجني . ولكني ابيت ان افوّت علينا فرصة الافادة منه فقلت له بكل صراحة اني قبلت عرضه ، واضمرت اللجوء الى تأجيل سفره لاسباب لا يصعب علي ان اختلقها وذلك ليكون لي متسع من الوقت لاخذ رأي سعادتكم في الامر او على الاقل لاستشارة سفيرنا في الاستانة والوقوف على ما يكون لانضمام نعمان بك واخيه الينا من ردة فعل في نفس البطريرك » .

وهكذا ضيّع القنصل بجزعه من تخطي صلاحياته فرصة ذهبية لجمع الموارنة والدروز على صعيد واحد وتجنيب الشعب اللبناني شرور التفكك والتحاسد والخصام .

ولما تذرع ببعض الاسباب المادية لتأجيل السفر فهم نعمان جنبلاط ان فرنسا غير جادة في مناصرة القضايا الدرزية وانها لن تمضي قدماً فيها الا بموافقة الموارنة « لانها تفضلهم على الدروز » ، وان القنصل لا يملك حق التقرير ولا بد له من

الرجوع في كل شأن ذي اهمية الى السفير في الاستانة او الى وزير الخارجية في باريس بينما يتمتع القنصل البريطاني بحرية مطلقة وصلاحيات واسعة ، فعاد الى اتفاقه مع الكولونل روز وتوثقت الروابط بين البريطانيين والدروز وظلت قائمة طوال ثمانين سنة فلم تتراخ وتصبح في حكم المنقطعة الا عقب الحرب العالمية الاولى واحتلال فرنسا سوريا ولبنان . وكان الجنبلاطيون طوال هذه المدة اقرب الدروز الى البريطانيين واصحاب الكلمة الاولى في الاوساط الدبلوماسية البريطانية في الشرق .

ويقول احد معاصري الكولونل روز « ان نشاطه في الحقل الدرزي لم تكن اسبابه سياسية فحسب وان بعضها كان دينياً وذلك ان تبشير الانجيليين في لبنان كان لا بد له من حماية شعبية وخصوصاً في الشوف والمتن وراشيا وحاصبيا . وبالفعل فان الدروز قدّموا للارساليات البروتستانتية في هذه المناطق مساعدات قيّمة اذ مكّنوها من الاقامة فيها على الرحب وفتح مدارس تبشيرية بحرية واطمئنان . وكانت هذه الارساليات على اتفاق مع الكولونل روز لكسب الدروز وادخالهم الى حظيرة الكنيسة البروتستانتية .

وفي تقرير لقنصل فرنسا بوريه بتاريخ ٢٨ شباط ١٨٤٤ : « ان للكولونل روز في بيروت صفة دينية بالاضافة الى صفته السياسية . فبيته يمت باكثر من صلة الى احدى الجمعيات الدينية وبعض ذويه يشغلون في هذه الجمعيات مراكز مرموقة . وخلق امارة درزية صغيرة تتمذهب بمذهبه يستهوي الكولونل من الناحية الدينية كما يستهويه العمل على خلق الجو الصالح لحماية سياسية ، واينما سرت اجد امامي هذا الحلم الذي يأخذ عليه مشاعره ويحيد به في كثير من الاحيان عن المصالح الحقيقية . وقبل ثلاث سنين لم اكن اسمع في هذه البلاد الا عن المصالح العثمانية والمصالح المسيحية . اما الآن فاني اسمع الشيء الكثير عن المصالح الدرزية . وقد قال لي الكولونل روز اخيراً ان الدول الاوروبية لم تهتز لمصلحة المسيحيين وحدهم بل لمصلحة الدروز ايضاً ، وليسمح لي سيدي الوزير بان اجمع بين ما تقدم وما

قرأته في كتاب لبوركارد[1] عن رحلته في سوريا عام ١٨١٢ « ان الدروز في الغرب وحوران يعتقدون ان في بريطانيا عدداً كبيراً منهم » . ولا شك انهم سمعوا او ظنوا ان البريطانيين يختلفون عن النصارى الموارنة والارثوذكس لانهم لا يقيمون احتفالات دينية ولان طقوسهم الكنسية صامتة . وهم يعتقدون ان الاحتفالات الصاخبة التي يضرب فيها بالصنوج وتقرع الاجراس وينقر على النواقيس هي المسيحية بعينها .

« والصفة الدينية التي للكولونل روز تعرقل مساعينا للنهوض بلبنان على الوجه الذي تريده الحكومات الاوروبية وهي التي تجعل منه عدواً للبطريرك مفعم النفس بالحقد عليه . وهو لا يحاول شيئاً لاخفاء هذا الحقد بل يكشف عنه بدون وجل ويبرره بان البطريرك اصدر الى الموارنة امراً خطياً بطرد جميع المبشرين بالتوراة » .

وعلى هذا الوجه وبفعل تزاحم العملاء والممثلين الاجانب وانعدام هيبة الحكومة المركزية وتشعب الدسائس والسعايات بين طائفة وطائفة وفي صفوف الطائفة الواحدة تم في سنة ١٨٤١ تفسخ الشعب اللبناني وانقسامه الى جماعات وشيع تأتمر كل منها باوامر قنصل اوروبي .

وكان القناصل جميعاً يذكون نار التفرقة ويغذون الانقسام ويرشون الانصار . وكان الموارنة حصة فرنسا ، والدروز لبريطانيا ، والروم الارثوذكس نصيب روسيا ، والروم الكاثوليك يتأرجحون بين فرنسا والنمسا وسردينيا . وكانت اولى نتائج هذا التفسخ ان اصبح اللبنانيون اشبه بقبائل متحاسدة متجاهدة لا شيء يجمعها وكل شيء يفرق بينها . وبات كل قنصل ومن ورائه الطائفة التي تنضوي تحت

---

(١) رحالة ومؤرخ سويسري عُرف في الشرق بعد اسلامه باسم الشيخ عبد الله ، وهو جد الاستاذ بوركارد الذي عينته عصبة الامم مندوباً سامياً في مدينة دانتزيغ وبقي فيها حتى الغزو الهتلري في ايلول ١٩٣٩ فعاد الى معهد العلوم العالية بجنيف ثم عينته حكومته سفيراً في باريس .

لوائه لا يرى في الطوائف الاخرى الا معايبها . ونظرة واحدة الى تقارير القناصل في تلك الحقبة تعطي عن اللبنانيين فكرة لا تترك اي مجال للتمييز بينهم وبين همج افريقيا الوسطى . فهذا بوريه يكتب الى حكومته « ان وجود الموارنة في هذا القطاع الشرقي نعمة من نعم الله وهو احتجاج حيّ مستديم على تخلف مجاوريهم وسدّ بوجه البربرية التي تحيط بهم » . وذاك الكولونل روز يقول في تقرير الى وزارة خارجيته « ان الدروز وحدهم مؤهلون لنشر لواء التقدم والمدنية ، وكل محاولة تمدنية تفشل عند سواهم وترتد عن تعصب الموارنة الذي لا ينجع فيه دواء » .

وراحت القنصليات والسفارات ومجلسا النواب في باريس ولندن تتراشق بالتهم وتتبادل الشكايات من نشاط العملاء والجواسيس وانحدرت الدبلوماسية الاوروبية ، في كل ما يمت بسبب الى شؤون الشرق ، الى ادنى درك اذ رفعت الى مستوى المبادىء الرشوة والدس والذم والتجريح وتقطيع الاوصال بين الناس وتحطيم روابط الجوار والدم والقومية بين الطوائف مستغلة شهواتها وعنعناتها الدينية البدائية ، ضاربة وجه الافق بالفكرة الانسانية وروح العدالة وهما ركيزتا الحكم في بلادها ، كأنها تعتبر نفسها غير مقيدة بهما في الخارج ، كل ذلك على مرأى ومسمع من العثمانيين فكانوا يرتاحون الى ما يسمعون ويرون ويجدون فيه نصراً كبيراً لسياستهم القائمة منذ زمن بعيد على التفرقة بين شعوب الامبراطورية والتضارب بين المصالح الاوروبية فيها ، فتركوا لكل فريق الحبل على غاربه ، فاصبح الحكم الحقيقي في لبنان بيد الاجانب ، وتدخّل القناصل في كل كبيرة وصغيرة تدعيماً لنفوذ بلادهم وكسباً لانصار جدد ، فَعَمَّت الجبل موجة من البلبلة والاضطراب الفكري وصفها احد الدبلوماسيين الذين عاشوا في لبنان في تلك الحقبة من تاريخه بقوله : « ومن اغرب الامور في هذه البلاد ان ممثلي الدول الذين يحمون الطوائف يسعون الى كسب رضاها وليست هي التي تسعى الى كسب عطفهم » .

وكان من الطبيعي والحالة هذه ان يطلق زعماء اللبنانيين العنان للشهوات الحيوانية ولروح الانتقام بعد كبت عانوه طوال خمسين سنة تحت هراوة الشهابي

الكبير ، ووجد كل منهم في القنصل الذي ينتمي اليه سنداً قوياً يأخذ بيده ويدافع عنه ظالماً كان او مظلوماً ، في الصواب وفي الضلال ، ويتعهده بالمال والسلاح لتحقيق مآربه . وقام الدروز يتآمرون على الامير بشير الثالث ويطالبون مجدداً بعزله ، والعثمانيون من ورائهم يشدون ازرهم بغية القضاء على الحكم الشهابي الوراثي ، فانتصر له البطريرك واكليروسه والموارنة . وسرعان ما اصطبغ موقف الفريقين بصبغة طائفية وانزلق الجميع الى ما لا بد من الانزلاق اليه كلما سمت العنعنات الطائفية فوق الاعتبارات الوطنية . وتجلت آية هذا الانزلاق الوخيم في اضطرابات وقعت في تشرين الاول ١٨٤١ لأول مرة منذ ان نزل الدروز ارض لبنان في القرن الثاني عشر وعاشوا مع الموارنة حياة تآلف ومحبة وتعاون في سبيل مصلحة وطنية مشتركة .

ونزلت الاضطرابات اللبنانية برداً وسلاماً على قلب الحكومه العثمانية وهبّ موظفوها عسكريين ومدنيين في بيروت وسوريا للنفخ في النار فاحتج سفراء الدول في الاستانة والقوا عليها تبعة الحوادث واعلن كل منهم ان حكومته بريئة من كل ما هو جارٍ وان قنصلها في بيروت ما حرّك ساكناً ولا وزّع مالاً وسلاحاً. واتّبع الباب العالي طريقته التقليدية في حل الازمات في امبراطوريته فارسل في تشرين الثاني ١٨٤١ القائد العام للجيش العثماني مصطفى باشا الى لبنان ليحقق في الحوادث واسبابها ونتائجها ويقرّر ما يراه مناسباً لوضع حد لها . تلك كانت مهمته الظاهرة اما مهمته الخفية فكانت ان يصب الزيت على النار ويستثير النزعات والشهوات ويمهد للحكم العثماني المباشر . وكانت باكورة اعماله انه عزل بشيراً الثالث عن الامارة « لضعف مؤهلاته وعجزه عن معالجة الامور بحكمة وكياسة وقوة ارادة » .

وفي ١٥ كانون الثاني ١٨٤٢ اعلن فرماناً شاهانياً بانهاء الحكم الذاتي في لبنان « لان اللبنانيين غير اهل للحكم الذاتي » . وعين عمر باشا ، وهو مجري المولد وكان اسمه قبل اسلامه ميشال لاتاس . فحقق بهذا رأس اهداف الباب العالي في لبنان .

وكان القائد العام العثماني يعتقد ، بعد التجربة الناجحة التي قام بها القناصل لكسب بعض الزعماء ، ان مهمة الحاكم الجديد لن تكون شائكة وان الصعوبات التي سيلقاها لن تستعصي عليه اذا اعتمد في تذليلها على التوظيف والرشوة . وهكذا كان . فاعاد عمر باشا للاقطاعيين اقطاعاتهم على حساب الشهابيين ، وعيّن غير الراضين على اقطاعات جديدة ، واكثر من الوظائف فأرضى عدداً كبيراً من البيوتات ومحترفي السياسة والمتعطلين .

واراد عمر ان يضفي على حكمه صبغة من الشرعية فطلب الى هؤلاء جميعاً ان يرفعوا للباب العالي « مضابط وعرضحالات شعبية يشكرونه فيها على انهاء الحكم الشهابي ويسترحمون تثبيت الحكم العثماني المباشر » ، فوقّعها القسم الاكبر منهم ورفضها واعرض عنها معظم الفلاحين واصحاب المهن الصغيرة وجلّهم من الفقراء فكانوا اصدق وطنية واصلب عوداً واوفر كرامة . ولكن مصطفى باشا وعمر باشا لم يكترثا بهؤلاء «الصعاليك» فزوّروا اختاماً باسماء رجال موجودين او غير موجودين وذيّلا بها عشرات المضابط وحصلا في النهاية وبقوة المال ، وقد بذلاه بسخاء ، على تواقيع عدد كبير من رجال الدين . ومن ثم اوفدا الى البطريرك من قال له باسمهما ان قبول الواقع اجدى من السعي وراء المستحيل وان الباب العالي يتمنى عليه ان لا يقف حجر عثرة في سبيله ، فالدولة لا تضيّع على من كان في مثل مركزه العالي امله فيها. ولكن البطريرك ردّ الرسول على اعقابه بعد ان رفض كل ما عرضه عليه وجاوب على كلام مصطفى وعمر بأنه لا يساوم في حق وطنه وان الثبات على هذا الحق اجدر بمن كان في مقامه . فأطلعا الكولونل روز على موقف البطريرك وتداولا معه في امره فقرر الثلاثة ان يتسلل بعض الزبانية سرًّا الى مقره ويعتقلوه واتفقوا على ان يتم الاعتقال عند فجر ١٦ حزيران ١٨٤٢ . ولكن الخطة فشلت لأن الذين اعتمدوا عليهم لتنفيذ خطة الخطف والاعتقال كانوا من عملاء فرنسا السريين فاطلعوا القنصل بوريه على المؤامرة فأرسل في الحال من يخبر البطريرك بالامر ويدعوه لمغادرة مقره واللجوء الى مكان امين . فلما وصل المكلفون بالخطف الى المقام البطريركي ودخلوه بحجة الصلاة والتبرّك قيل لهم ان البطريرك قد انتقل

الى مكان غير معروف . وعندها خشي مصطفى باشا الفضيحة فدعا اليه نائب البطريركية في بيروت وحدّثه عن تقدير الباب العالي لصاحب الغبطة فقال النائب ان التقدير ومحاولة الخطف امران لا يتفقان ، فتجاهل القائد العام واستنكر وقال ان حكاية الخطف من نسج خيال اعداء الدولة والجواسيس الذين يحيطون بغبطته .

وغادر مصطفى باشا بيروت عائداً الى الاستانة يحمل « العرائض » ، وهو يردد انه « كسب زعماء لبنان ببعض الوظائف و ١٢٠٠٠ قرش » .

ولما وصل الى الاستانة وانتشر خبر « العرائض » المؤيدة لسياسة الباب العالي احتج سفراء الدول على « الطريقة » التي اتبعها العثمانيون في عزل بشير الثالث وتعيين عمر باشا واتهموا القائد العام بالتزوير والرشوة . وفي ١٥ ايلول ١٨٤٢ قاموا بزيارة صارم افندي وزير الخارجية العثمانية وابلغوه انهم يرفضون الموافقة على تعيين حاكم عثماني على لبنان ولكنهم لا يتمسكون ببقاء الحكم بيد الشهابيين ، لأن حكومة كل منهم كان لها في ايلولة الحكم رأي خاص لا يمت بصلة الى المصلحة اللبنانية ولا يرمي الاّ الى خدمة مصالحها على حساب شعب اوردته الفرقة والطائفية موارد الضعف والذل . والدماء التي اريقت والروابط التي تقطعت في الاضطرابات لم تخفف شيئاً من قسوة الدبلوماسيين وجشعهم السياسي ولا هزت نفوس وزرائهم فظلت الحكومات الاجنبية تنظر الى اللبنانيين كأنهم لا يملكون شيئاً من مقوّمات الشعب الواحد وانهم مجموعة طوائف متباغضة متناحرة لا يمكنها ان تتعايش ، وان تخلّفها وانعدام الروح الوطنية عندها ، وانطواءها على شهواتها ومذاهبها، وجهلهاجميعاً للفلسفة الدينية ، وواجب تأمين الهدوء في ربوعها ، تقتضي فصل بعضها عن بعض وقطع الروابط الادارية بين احداها والاخرى .

الفصل الثاني

مبدأ التقسيم وأثره في تطور المسألة اللبنانية

بعد مفاوضات طويلة بين عواصم الدول الاوروبية طلع مترنيخ باقتراح يجعل من البلد الواحد بلدين ضعيفين ويقسم لبنان الى قسمين متعادين ، الاول للنصارى وعليه امير مسيحي والثاني للدروز وعليه امير درزي . فتبنّت الدول هذا التقسيم في كانون الاول ١٨٤٢ ، بعد ان اخفقت روسيا والنمسا في محاولاتهما انشاء وطن ثالث للروم الارثوذكس ورابع للروم الكاثوليك .

وكان هـذا الحل مستوحى من حكمة سليمان . واغرب ما فيه ان الدول الاوروبية اعتبرته انتصاراً لها على سياسة العثمانيين وفوزاً للحق على الباطل . وطلب السفراء من قناصلهم في بيروت ان يُقنعوا اللبنانيين بان هذا الحل يؤمّن جميع المصالح وانه الوسيلة الفضلى لحسم الخصام وتوطيد السلام .

واطمأنت الحكومة البريطانية الى التقسيم لانه يعطي انصارها الدروز ، لاول مرة في حياتهم منذ القرن السابع عشر ، حكماً ادارياً وسياسياً يكون تحت النفوذ البريطاني المباشر ، ويقطع على الفرنسيين طريق الاتصال بهم .

وكتب ستراتفورد كاننغ السفير البريطاني في الاستانة الى صارم افندي في ١٥ كانون الاول ١٨٤٢ « ان حكومته يطيب لها ان تبلغ الباب العالي ان قراره الخاص بوضع الدروز في لبنـــان تحت ادارة زعيم منهم والموارنة تحت ادارة زعيم ماروني يدل دلالة واضحة على ثقته بصداقة الدول الاوروبية الخمس وعلى احترامه لرأيها » .

اما الحكومة الفرنسية فقد قبلت الحل لانه « يُنهي مشكلة » ويخلق للمسيحيين امارة خاصة بهم ويحقق فكرة الوطن القومي المسيحي التي آمن بها فريق من رجال السياسة والدبلوماسية في فرنسا . وكتب القائم بالاعمال الفرنسي في الاستانة الى القنصل بوريه في ١٩ كانون الاول ١٨٤٢ :

« ارسل اليكم للاطلاع طي رسالتي هذه صورة عن الكتاب الرسمي الذي ارسله اليّ وزير الخارجية العثمانية ليعلمني ان الباب العالي قد قبل ، نزولاً على نصائح اوروبا ، ان يكون للدروز حاكم درزي وللموارنة حاكم ماروني .

« ان الباب العالي ، كما يتضح لكم من هذا الكتاب ، قد تراجع عما كان قد قرره يوم ارسل مصطفى باشا في مهمة الى الجبل وعدل عن وضع لبنان تحت حكم عثماني مباشر .

« ولا يغيب عنكم ان حكومة الملك كانت قد وضعت كل امكانات سياستها في خدمة المبدأ الذي انتصر اي ان يحكم النصارى امير منهم والدروز درزي بصرف النظر عن مصالح العائلات والاشخاص . فعليك ان تحافظ على ما بينك وبين الوالي اسعد باشا من علاقات طيبة . وأملي ان يكون عند ثقة حكومته به وان يحسن تنفيذ الاوامر التي اعطته اياهـــا . وعليك ايضاً ان تجعل منذ اليوم لمواقفك واحاديثك هدفاً واحداً وهو اقناع الناس بقبول الحل المتفق عليه والمساعدة على تنظيم وتركيز الحكم الجديد الذي سينعم به اللبنانيون بفضل جهود اوروبا ومثابرتها».

وكتب وزير روسيا المفوض في الاستانة في التاريخ ذاته الى قنصله في بيروت يؤكد له موافقة حكومة بطرسبرج على هذا الحل ويطلب منه « ان يقنع اللبنانيين بضرورة الرضوخ التام لارادة الدول والسلطان » .

اما القائم باعمال السفارة النمساوية فانه لم يكتف باعطاء قنصله تعليمات مماثلة بل اضاف اليها ان الدول قد اتفقت مع الباب العالي على اقصاء الشهابيين عن مركز الحكم فعليه ان يحرص على عدم اختيار احدهم حاكماً على الموارنة او على الدروز ،

واضاف قائلاً « ورجائي اليك ان تنصح اهالي الجبل ، كلما دعت الحاجة ، وخصوصاً رجال الدين ، ان يعتصموا بحبال الولاء لحكومة السلطان ، وان تقول لهم ان اوروبا لا تتوخى خدمة شخصيات او عائلات معينة برفع احد رجالها الى سدّة الحكم وانها لم تنظر الّا الى ما فيه الخير لعموم اهالي الجبل وخصوصاً المسيحيين منهم بوضعهم تحت ادارة رجل منهم » .

وهكذا يظهر ان الدبلوماسية الاوروبية اعتبرت حل التقسيم فوزاً لها . والحقيقة انه كان انتصاراً باهراً للدبلوماسية العثمانية . فبين الوثائق السياسية اكثر من واحدة تلقي ضوءاً على المفاوضات التي دارت في الاستانة وتظهر بوضوح ان الحل لم يكن من مبتكرات مترنيخ بل من وحي الباب العالي ، وقد بسط اسسه السفير العثماني للمستشار الكبير في فينّا فتبنّاه . وكان العثمانيون مؤمنين بان قبول فرنسا وبريطانيا امر مضمون لأن فيه ما يحقق لكل منهما اطماعها فيعميها عما في تضاعيفه من ممهدات لامور لا مصلحة فيها الا للسياسة العثمانية . ولا شك ان صارم افندي كان في هذه الجولة الدبلوماسية اطول باعاً وابعد نظراً واعمق تفكيراً من زملائه الاوروبيين . وهؤلاء لم يعلموا الا بعد اقرار الحل وتنفيذه ان الباب العالي كان مصمماً ، في حال اخفاقه في وضع لبنان تحت الحكم العثماني المباشر ، على استدراج الدول الى قبول التقسيم . وكان قد تبادل الرأي في الامر مع محمد رشيد باشا والي عكا ورفعت باشا الوزير العثماني والقائد العـــام مصطفى باشا فأفتى الثلاثة بانه اوفق حل للمصلحة العثمانية اذا فشل عمر باشا في الجبل . ووصفه رفعت باشا بانه « تنظيم للحرب الاهلية في لبنان » .

ومهما يكن من امر فان هذا النظام السياسي لم يكن وليد ارادة سليمة او نية حسنة ، وما قبلته الدول الاوروبية حرصاً على حقوق وسلامة المسيحيين والدروز وتأميناً لراحتهم ومصالحهم ، فهذا كان اضعف همومها ، بل لانها وجدت فيه ما يعزز نفوذها ، تماماً كما اراد الباب العالي ان يؤمّن به مصلحته . ولكن قسمتها كانت القسمة الضيزى . اما الباب العالي فقد حقق به كل غاياته اذ قضى على الحكم

اللبناني الوطني وانهى العهد الشهابي واضعف اللبنانيين بتمزيق صفوفهم وتغذية الحقد والبغضاء في ربوعهم فبات قادراً في كل وقت على التدخل في شؤونهم جميعاً .

وقد كتب الاميرال دي لاسوس بعد زيارته للبنان في اواخر سنة ١٨٤٢

« ان تطبيق هذا النظام معناه ادخال الحرب الاهلية في دستور البلاد ، ولكني لا اظن ان احداً سيجرأ على تطبيقه . ففي كل مكان من لبنان يوجد دروز وفي كل قرية منه يعيش مسيحيون . فاذا قام حاكم مسيحي في قسم منه وحاكم درزي في القسم الآخر فسيكون النصارى في القسم الدرزي مرهقين مضطهدين ويكون الدروز في القسم المسيحي اذلاء منطوين على انفسهم . وعندئذ يبدأ هؤلاء بهجر بيوتهم الى المنطقة الدرزية وينتقل اولئك من منازلهم ومسقط رؤوسهم الى المنطقة المسيحية فيسعى كل من الحاكمين الى منع الهجرة والانتقال بالقوة فتضطرب الامور وتكثر المظالم والجرائم وفقاً لعادات البلاد البدائية فيعم الخراب المنطقتين على السواء ويجف الضرع ويتلف الزرع ولا سيما في القطاع الدرزي لان الدروز هم القلة لا غنى لهم عن اليد العاملة المسيحية لاستصلاح اراضيهم واستغلالها . فأي عاقل لا يرى والحالة هذه ان هذا النظام فوضوي بروحه ونصه » .

ولو ان الباب العالي تقبّل الحل بسرعة لكان السفراء اوجسوا خيفة وشعروا بان وراء السرعة في القبول ما يوجب التريث واعادة النظر ولكن صارم افندي كان من الدهاة المجرّبين ومن اوسع مواطنيه علماً باخلاق الساسة الاوروبيين وطرق معالجتهم فلما جاءه القائم بالاعمال النمساوي بشروع مترنيخ ، وهو في الاصل من بنات افكاره ، لم يبدِ شيئاً من الارتياح بل قال انه يعتبره غير معقول ولا مقبول لانه يحدّ من سلطان حكومته . ونتج عن تظاهره بالمعارضة كل ما كان يتوقعه ويتمناه اذ زادت معارضته السفراءَ استمساكاً بالحل والحاحاً عليه في قبوله ، فنزل عند رغبتهم وقال انه يتبناه على مضض لا ايماناً بمحاسنه بل تدليلاً على رغبته في الاحتفاظ بصداقة الدول والعمل بنصائحها ، ووجّه في ٧ كانون الاول ١٨٤٢ مذكرة الى السفراء يعلن فيها قبول السلطان مبدأ التقسيم ويقول في ختامها انه

« ارسل الى اسعد باشا امراً بوضع هذا النظام موضع التنفيذ وتعيين قائمقامين احدهما درزي والآخر ماروني يتم اختيارهما بين الشخصيات اللبنانية باستثناء الشهابيين وفاقاً لما تم عليه الاتفاق بين الباب العالي والدول الكبرى » .

وكان صارم افندي على ثقة بان مذكرته قنبلة موقوتة فالدروز طائفة واحدة اما المسيحيون فكثيرو الطوائف ووضعهم جميعاً تحت حكم ماروني من شأنه ان يوسع الشقة بين الموارنة والنصارى الآخرين لما بين هذه الطوائف من تحاسد وتباعد ، وهذا بعض ما كانت السياسة العثمانية تتوخاه . فما ان بدأ اسعد باشا درس النظام والتمهيد لتنفيـذه حتى بدا له ان فيه بذور حرب اهلية لسبب تشعب المصالح وتعقدها ولأن كل فريق اراد ان يفهم النظام ويطلب تطبيقه على هواه ولمصلحته .

واولى الصعوبات التي لقيها اسعد باشا كانت في تعيين القائمقامين . فمن الناحية الدرزية كان الامر سهلاً لان الدروز اجمعت كلمتهم على الامير احمد ارسلان . اما النصارى فلم يجد فيهم من غير الشهابيين سوى الامير حيدر ابي اللمع ، فاصدر في شباط ١٨٤٣ امراً بتعيين الاول حاكماً على الدروز والثاني قائمقاماً على النصارى ، فثارت ثائرة الكولونل روز وغضب القنصل الروسي بازيلي واحتجا على الاختيار الثاني متهمين اسعد باشا بالتحيز والانحراف عن ارادة السلطان المتجلية في مذكرة صارم افندي في ٧ كانون الاول متعمداً هضم حقوق الطوائف المسيحية الاخرى وقالا ان الامير حيدر لا يجوز ان يكون قائمقاماً الا على الموارنة كما نصت المذكرة لا على النصارى جميعاً .

واعلن القنصل بازيلي انه لن يقبل في اي حال ان يخضع اتباعه الروم الارثوذكس لسلطان الموارنة لأن بينهم وبين الموارنة عداء استحكمت حلقاته يوم وقفوا الى جانب الدروز في اضطرابات ١٨٤١ ، فلم يسع اسعد باشا الا التراجع فأصدر امراً ثانياً بتعيين الامير حيدر قائمقاماً على الموارنة . فاحتج القنصل الفرنسي

بوريه على هذا التراجع واتهم الوالي بممالأة الروس والبريطانيين واعتبر الامر الجديد غير قانوني ومخالفاً لروح المفاوضات التي جرت في الاستانة سنة ١٨٤٢ لحل الازمة اللبنانية على اساس الفصل بين المسيحيين والدروز واعطاء كل من الفريقين ادارة خاصة .

وهنا تحققت احدى غايات صارم افندي بوقوع الخلاف بين ممثلي الدول على تفسير النص الذي اتفق عليه السفراء مع الباب العالي واتساع شقة التباعد بين الطوائف المسيحية اللبنانية .

وانبرى كل من القناصل الثلاثة يدافع عن وجهة نظره . وكان بازيلي عنيفاً في الدفاع وصلباً في المطالبة بان يكون للارثوذكس قائمقام منهم مدعياً ان مذكرة ٧ كانون الاول لا تفرض عليهم قبول الحكم الماروني وبالتالي تترك لهم حرية الاختيار بين الانضمام الى القائمقامية المارونية وانشاء قائمقامية خاصة بهم .

ولما بلغت المشادة بين الفريقين ذروتها ادرك اسعد باشا انه اذا انتقلت الازمة من القنصليات الى السفارات وطالبت كل حكومة اوروبية الباب العالي بان يفسر المذكرة على الوجه الذي تريده فستضطر الحكومة العثمانية الى استدعائه « لثبوت عدم كفاءته وقلة حنكته » . ولكن هذه الازمة حلّها الامير حيدر ابي اللمع باستقالة لم تكن في حسبان أحد اذ كتب الى اسعد باشا في شباط ١٨٤٣ رسالة تجلّت فيها الانفة والكرامة قال فيها انه يأبى الاضطلاع بالحكم في جو يعكره القناصل لغايات بعيدة عن المصلحة العامة ويمعنون ، بعد ان فرّقوا بين اللبنانيين وباعدوا بين النصارى والدروز ، في تمزيق ابناء الدين الواحد . وفي هذه الحال يرى واجباً عليه ان يرفض الاشتراك في مهزلة لن تنتهي الا بخراب بلده وقومه .

وحاول اسعد باشا استبدال شخصية مارونية بالامير اللمعي فلم يرد ، او لم يجرأ ، احد من الموارنة ان يحل مكانه وينزل على ارادة روز وبازيلي ، فجزع القنصلان من عواقب ردة الفعل هذه ، واضطرتهما صلابة عود الامير ورسالته التي

اتهمتهما بالعمل على تمزيق شمل المسيحيين الى التراجع عن موقفهما والقبول به قائقاماً على النصارى .

ورحّب القنصل الفرنسي بهذا التراجع ووصفه في احاديثه بانه نصر له وهزيمة لزميليه فبيّتا له الشر واقاما على مضض يتحينان الفرصة لخلق ازمة اخرى تكون الغلبة فيها لهما ، فجاءتهما هذه الفرصة عند تحديد صلاحيات كل من القائقامين ، وذلك ان اسعد باشا قرر وضع المنطقة الدرزية ، اي الشوف والشحار والغرب والمناصف وجزين واقليم الخروب ، في عهدة الامير احمد ارسلان ، والمنطقة المسيحية المؤلفة من المتن وكسروان وبلاد جبيل ولبنان الشمالي تحت حكم الامير حيدر فاحتج قنصل فرنسا على هذا التقسيم قائلاً انه جائر ومخالف لروح مفاوضات الاستانة ومذكرة ٧ كانون الاول وطلب « ان يكون تحديد الصلاحيات قائماً لا على اسس واعتبارات جغرافية بل على الاساس المذهبي الصحيح اي ان يحكم الامير احمد ارسلان جميع الدروز في اي منطقة كانوا ، والامير حيدر جميع النصارى اياً كان محل اقامتهم . وادّعى ان السفراء والباب العالي لما اتفقوا على ان يكون للدروز حاكم درزي وللمسيحيين حاكم مسيحي قد عنوا وارادوا ان لا يحكم المسيحي الدروز ولا الدرزي النصارى » .

وليس في تقارير القنصل بوريه ما يفهم منه انه كان مقتنعاً بصواب وجهة النظر هذه وقد تكون بدت له غير عملية ولا قائمة على قاعدة قانونية فالنظام المذهبي الشخصي الذي كان معمولاً به في القرون الوسطى قد عفت آثاره وحل محله النظام الجغرافي . وقد يكون مردّ دفاعه عنها الى رغبة الموارنة ، والاكليروس الماروني بنوع خاص ، في نسف التقسيم من اساسه والعودة للوحدة لان فيها وحدها سلامة الوجود اللبناني والمصالح اللبنانية على الوجه الذي يفهمونه .

وكان من الطبيعي ان يرفض الكولونل روز هذا التفسير الخاص ويقول عن زميله الفرنسي انه متخلّف يعيش بذهنية القرون الوسطى ويحاول بعث انظمة تلك القرون ، فطالب اسعد باشا بتطبيق المفهوم الجغرافي على النظام الجديد اي

تقسيم لبنان جغرافياً الى منطقتين ، الاولى شمالي طريق بيروت – دمشق وعلى رأسها حاكم مسيحي يرجع اليه جميع اهالي المنطقة من اي طائفة كانوا ، والثانية جنوبي هذه الطريق وعليها حاكم درزي يقوم بالامر في سكانها بمختلف طوائفهم دروزاً كانوا ام مسلمين ام نصارى .

واستحكم النزاع بين القنصلين وبات اشد منه بين الاهلين اصحاب العلاقة .

وكان الرسميون العثمانيون يزيدون النار لهيباً بفتح ابواب مغلقة والتبرع باقتراحات ظاهرها طيّب وباطنها خبيث كوضع نظام خاص للقرى الآهلة بالطائفتين غير هادفين الّا الى الاكثار من الادلة على ان اللبنانيين ليسوا اهلا للحكم الذاتي وان الوسيلة الفضلى لاعادة الطمأنينة والامن الى لبنان هي الرجوع الى الحكم العثماني المباشر .

واخيراً كتب اسعد باشا الى الباب العالي يستشيره في أسس تحديد صلاحيات الحاكمين فلم يسع الحكومة العثمانية سوى اشراك سفراء الدول في تقرير الامر ، فكثرت الاجتماعات والمداولات بينها وبينهم بدون ان يُسمع فيها صوت للحق والمنطق او يقترح احدهم العودة الى ما كان عليه اللبنانيون قبل ان تنال من وحدتهم دسائس الفريقين بل ذهبوا الى ابعد من التقسيم الطائفي والجغرافي فأخذوا يبحثون في الهجرة وتبادل السكان اي في نقل القلة المذهبية من منطقة الى اخرى « لأن الحقد والكراهية والعداء بين طوائف لبنان لا تسمح لها بالتعايش » .

ولكن السفير البريطاني ستراتفورد كاننغ وقف في النهاية موقفاً حاسماً فأصرّ على مبدأ التقسيم وتبعه السفير الروسي بوتينيف وامتنع القائم بالاعمال الفرنسي عن ابداء رأيه بانتظار تعليمات صريحة من حكومته . والحقيقة ان الخارجية الفرنسية كان همها الاول في ذلك الوقت ان لا تنشق مجدداً عن دول التضامن الاوروبي فاكتفت بالقول لسفارتها في الاستانة ان تكون منسجمة ما امكنها الانسجام مع السفارات الاخرى وتتحاشى الانفراد باي قرار يتعلق بالمسألة اللبنانية . وفي

كتاب لغيزو الى القائم بالاعمال قوله « يجب ان تجعل رأس اهدافك في هذه المفاوضة الابتعاد عن كل ما من شأنه ان يخلق في نفوس المفاوضين الآخرين شعوراً باننا راغبون في السبق او في فرض رأينا فيجفلون ويتجمعون ويتكاتفون ونصبح مرة اخرى في عزلة تامة » .

ولعب الوزير العثماني مرّة اخرى لعبته الموفقة فجعل السفراء يستنتجون من جديد ان التقسيم افضل الحلول لأزمة طال امرها فتم الاتفاق على تنفيذه وامر الباب العالي في آذار ١٨٤٤ امير البحر خليل باشا ان يذهب باسطوله الى لبنان ليشرف على التقسيم وينظم جهاز الادارتين اللبنانيتين . فوصل الى بيروت في اوائل حزيران واعلن على الناس حال وصوله « انه مستعد ان يسمع كل شيء ما عدا القول بعودة الشهابيين الى الحكم » .

وكان امير البحر يعتقد ان مهمته سهلة وان ارادة السلطان ووجود الاسطول كافيان لازالة كل معارضة وتذليل كل عقبة فاتخذ في الحال التدابير اللازمة لفرض الاتفاق فاصطدم في عمله بمسألة الاقاليم التي تقطنها طوائف متعددة واستشعر الصعوبة وادرك انه لن يستطيع الفصل فيها بمعزل عن ممثلي الدول فاجتمع اليهم اكثر من مرة لتدارسها وايجاد حل لها فجاءه كل منهم برأي يختلف عن آراء الآخرين ويزيد القضية تعقداً .

واقترح الكولونل روز تبادل السكان بين منطقة ومنطقة ودفع تعويضات عن الاراضي والمساكن التي يملكها المنتقلون ، ودعم اقتراحه بان تبادل السكان من الامور المألوفة في العالم اجمع فالبروتستنت الفرنسيون تركوا بلادهم الى هولندا واميركا الشمالية ، وكاثوليك بريطانيا هاجروا الى بلاد الكثلكة ، وقوزاق حوض الدون انتقلوا الى آسيا ، والجزائريون فرّ قسم منهم الى تونس ومراكش هرباً من الاحتلال الفرنسي .

ولما عُرض امر الهجرة وتبادل السكان على اصحاب العلاقة من اللبنانيين رفضه

دروزهم ومسيحيوهم وقالوا انهم لن ينزحوا عن الاراضي التي تضم رفات آبائهم
واجدادهم والتي رأوا فيها نور الحياة وعاشوا من خيراتها ، فاضطر خليل باشا
واسعد باشا والقناصل ان يعدلوا عن هذه الفكرة . ورأوا بعد البحث والتداول
ان المخرج الوحيد من المأزق قد يكون في وضع الاقاليم الآهلة بطوائف مختلفة تحت
ادارة وكلاء عن القائمقامين المسيحي والدرزي واعطاء دير القمر ادارة بلدية ذاتية
وترك المناطق الاخرى في ذمة السلطان يحكمها حكماً عثمانياً مباشراً ، وهذا اقصى
ما يمكن ان يبلغه التفكيك والتهشيم اذ يصبح لبنان ، البلد الصغير بمساحته وعدد
سكانه ، مقسوماً الى خمس مناطق مستقلة احداها عن الاخرى رغم تشابك مصالح
وما بين عائلاتها من قرابة وصلات .

وفي هـذا الجو القلق برزت ازمة فرعية جديدة زادت الامور
اضطراباً وذلك ان خلافاً شديداً وقع في خريف سنة ١٨٤٤ بين الكولونل روز
والقنصل الروسي بازيلي كان سببَه نشاط قام به المرسلون الانجيليون من البريطانيين
والاميركيين في الاوساط الارثوذكسية في حاصبيا وراشيا وكانت نتيجته ان
اعتنق عدد من الارثوذكس المذهب البروتستانتي ، فكبر الامر على بازيلي وراح
يكيل التهم لزميله روز والمرسلين الانجيليين مؤكداً انهم « يخرجون الناس عن
دينهم وتقاليدهم لا بوسائل الاقناع بل بالغش والرشوة واستغلال الضعف والجهل
فيدفعون يومياً لمن يتمذهب بمذهبهم سبعة قروش للرجل والمرأة وخمسة للقاصر » ،
ودفع الاهـالي الارثوذكس للاحتجاج والاحتكام الى خليل باشا لوضع حد لهذا
النشاط . وكانت اهالي حاصبيا اول من احتج فقدموا في ١٤ تشرين الاول ١٨٤٤
شكوى رسمية الى امير البحر قال الكولونل روز ان نصها من صنع بازيلي
وقد جاء فيها ان حاصبيا كانت بلداً سعيداً ينعم سكانه براحة تامة فجاءهم
مبشرون بريطانيون واميركيون انصرفوا الى زرع بذور الخلاف بينهم ونشروا في
ربوعهم البلبلة والاضطراب . وقد استعمل هؤلاء الاجانب كل انواع الوسائل لفتح
المدارس التبشيرية في المنطقة وجدّوا في استدراج الناس الى تغيير مذهبهم فوعدوهم
بحماية دولية وباعفائهم من الضرائب وبدفع مبلغ من المال لكل من يتمذهب

بالبروتستانتية . وقد فعلت هذه الوعود فعلها . ولكن الذين استهواهم المال وتبعوا
المبشرين عادوا عن غيهم وضلالهم ولم يستطيعوا القيام بشيء ضد المضلّين لانهم في
حماية القناصل . ولما رأى المبشرون ان التربة لم تعد صالحة لبذورهم غادروا حاصبيا
وانتقلوا الى عبيه مع الذين لم يرجعوا الى الصواب وأنزلوهم في بيوت تملكها جمعياتهم
ووفّروا لهم كل وسائل العيش بالاضافة الى مبالغ توزع عليهم كل يوم .

وارسل المحتجّون صورة عن هـذه الشكوى الى قنصل فرنسا فتقبلها
بارتياح وباحث فيها كلاً من الوالي اسعد باشا وامير البحر خليل باشا وقال لهما ان
النشاط التبشيري لا يقف عند حد فقد بدأ بين الدروز ثم امتدّ الى الارثوذكس
وسيدقّ قريباً ابواب المسلمين ، فاستنكرا اعمال المبشرين واساليب دعايتهم الدينية
واصدر اسعد باشا امراً صارماً باعادة كل ارثوذكسي نُقل من حاصبيا الى عبيه الى
اهله فتصدى له الكولونل روز والمستر شاسّو قنصل الولايات المتحدة في بيروت
قائلين « ان البروتستانتية التي اعتنقها هؤلاء الارثوذكس تضعهم في حمى بريطانيا
واميركا » . وكتب قنصل فرنسا الى وزير خارجيته في ١٩ تشرين الاول ١٨٤٤
يقول « ان اسعد باشا لا يُقر المبشرين على اعمالهم ويرى فيها تهديداً للامن في البلاد
السورية بعد ركود الرياح المذهبية » .

ولم تقف الثورة الفكرية على المبشرين عند ابواب القنصليتين الروسية والفرنسية
وجاوزتها الى رجال الدين الارثوذكس فاتصل بطريركهم بالبطريرك الماروني وتفاهما
واتفقا على الحد من النشاط البروتستانتي . وباشارة منهما انهالت على الوالي العثماني
والباب العالي والسفراء في الاستانة احتجاجات الطوائف المسيحية اللبنانية . ولم
يُخفِ اسعد باشا ارتياحه اليها واستياءه من نشاط المبشرين فغضب الكولونل روز
واخذ على اسعد باشا موقفه واتهمه بمجاراة الفرنسيين والروس . وكان اسعد باشا
من القلّة التركية التي تتنكب عن الظلم وتأنف من الدس والغش وتهزها الاريحية في
معاملة الناس فكان من الطبيعي ان تسوء علاقاته مع مغامر كالكولونل روز خلت
نفسه من كل احترام للقيم الروحية وباتت لا تتبين الحلال من الحرام في كل ما تجد فيه

خيراً لبلده ، فكتب روز الى سفيره في الاستانة ان الوالي يناصب بريطانيا العداء ويشجع خصومها على المضي قدماً في مقاومة سياستها ، فتبنى السفير الشكوى وطلب ملحاً الى الباب العالي ان يقيل الوالي او على الاقل ان ينقله من بيروت فاجيب الى طلبه واستدعي اسعد باشا الى الاستانة في اواسط آذار ١٨٤٥ وعين مكانه وجيهي باشا والي حلب وكان رجلا فظاً غليظ الكبد متطرفاً ومن اصحاب فكرة تتريك البلاد العربية .

وكانت اولى نتائج اقصاء اسعد باشا عن بيروت ان عاد الخلاف بين اللبنانيين وقويت المشادّة بين فريق منهم وبين قناصل الدول ، واحتدم العداء بين قنصلية وقنصلية وازداد الجو السياسي تعكراً ، فأخفق خليل باشا في مهمته وقفل عائداً الى الاستانة في اوائل ايار ١٨٤٥ تاركاً البلاد ، والدروز فيها ناقمون على المسيحيين لانهم رفضوا التقسيم الجغرافي والمسيحيون حاقدون على الدروز ينتظرون الفرصة المناسبة للاخذ بالثأر وتحصيل التعويضات المقررة لهم عن حوادث ١٨٤١ . وكان ان اصطدمت النقمة بالحقد وعاد الفريقان الى التقاتل فوقعت في بعض انحاء الجبل في ايار وحزيران ١٨٤٥ حوادث مؤلمة وقف منها وجيهي باشا موقف المتفرج كأن الامر لا يعنيه من قرب او من بعد ، وشجع الفريقين عليها قناصل الدول ، كلٌّ بطرقه ووسائله الخاصة ووفاقاً لميوله وسياسته . ولما تأزمت الحالة وتوالت الاصطدامات الدامية احتج السفراء على سلبية وجيهي باشا وفقدان هيبة الحكم فقرر الباب العالي ندب شكيب افندي وزير الخارجية الجديد للسفر الى بيروت ووضع حدّ لما هو جار فيها . وكان الافندي من امهر الدبلوماسيين العثمانيين واوسعهم علماً بقضايا المشرق وملابساتها لطول معالجته اياها قبل ان يصبح وزيراً .

****

الفصل الثالث

نظام شكيب افندي ونتائجه السياسية

(١٨٤٥ - ١٨٤٨)

عقب تدهور الاوضاع في لبنان تبيّن للسياسة الفرنسية انها ارتكبت خطأ فادحاً بموافقتها على مذكرة صارم افندي في ٧ كانون الاول ١٨٤٢ وقبولها بتقسيم لبنان . فقرر غيزو ان يتدارك نتائج الخطأ بمعالجة المسألة اللبنانية من الاساس مع المسؤولين البريطانيين رأساً ليقينه ان الرأي الاول والاخير في الاستانة يعود لهم لا للباب العالي او لدولة اخرى . فأوفد بوريه ، وكان مؤمناً بحصافة رأيه وصحة نظره واصالة دبلوماسيته ، في حزيران ١٨٤٥ الى لندن للاجتماع بلورد ابردين وزير الخارجية البريطانيـة ومفاوضته في الغاء التقسيم والعودة بلبنان الى نظامه السابق . وكان بوريه معروفاً في الاوساط الدبلوماسية بانه صاحب مشروع الوطن المسيحي اللبناني [1] وهو مشروع لا يختلف في خطوطه الاساسية عن مشروع التقسيم الذي اقرته الدول سنة ١٨٤٢ وقد تجند له ودافع عنه على كره من المسيحيين انفسهم ثم تراجع وكفر به بعد ان لمس ان بريطانيا هي وحدها التي تفيد منه وان لبنان اصبح بسببه مسرحاً للاضطرابات وان المسيحيين الذين توخى خدمة مصالحهم لن يجدوا فيه الا الخسارة كما انه سيكون وبالاً على اهالي لبنان من أية طائفة كانوا . وكأنّ غيزو اراد ان يكون مبعوثه لمحاربة فكرة التقسيم ، بالاضافة الى ما له من مؤهلات للتفاوض ، رجلاً خبر معايب المشروع بعد ان كان في طليعة انصاره فيكون لكلامه في لندن وزن كبير وقيمة خاصة . وزوّده تعليمات تقضي ، حال تلمسه عند البريطانيين اقل رغبة في العودة الى النظام السابق ، بان يعمل لاقناعهم

(١) راجع الجزء الثاني من هذا الكتاب ص ٢٢٨ - ٢٣٠

بعودة الامير بشير الثاني لانه وحده ، بما له من هيبة وجرأة وصلابة عود ، قادر على كبح جماح الزعماء والمستغلين ووضع حدّ للقلاقل والاضطرابات .

ولكن بوريه ، حال وصوله الى لندن ، علم من رجال السفارة انه لن يجد الا التجهم والتحفظ وان كلامه سيذهب هباءً لان بريطانيا معتزمة رفض كل تسوية في لبنان لا يكون اساسها التقسيم وان وزير خارجيتها سيُسمعه ما لا يثلج الصدر عن القنصلية الفرنسية في بيروت ونشاطها المناوىء للمصالح البريطانية « وعدم تورعها عن اعلان حمايتها على النصارى وتشجيعهم على رفع العلم الفرنسي على اديارهم ومدارسهم » . فأيقن ان الكولونل روز قد اوغر صدر بريطانيا على فرنسا وعليه شخصياً فيما ارسله الى حكومته من تقارير .

وفي ٢٥ حزيران ١٨٤٥ قدّم لغيزو تقريراً عن محادثاته في لندن قال فيه :
« يوم وصولي الى لندن أُخبرت ان لورد ابردين موجود في بورسموث . ولم أُدعَ الى وزارة الخارجية الا يوم امس فاستقبلني اللورد بظاهر العطف التي يخص بها كل من يتمتع بثقة سعادتكم . وكان سفيرنا الكونت دي سانت اولير قد سمح لي بالاطلاع على رسالة وجهها اليكم عن حديث جرى له اخيراً مع اللورد بشأن المسائل السورية فوجدت فيها ما كنت مفتقراً اليه من معلومات عن الجو السياسي في الخارجية البريطانية وعما عند وزيرها من افكار وآراء في الموضوع الذي جئت اباحثه فيه .

« وكان اول سؤال القاه علي لورد ابردين هو هذا : اصحيح ان العلم الفرنسي اصبح راية للموارنة المسلّحين وان الرهابين يرفعونها على صوامعهم . فأجبت ان لا علم لي بما يفعله المسلحون وهذه اول مرة اسمع بهذا الامر . واني اعتقد ان الكولونل روز لم ينقل اليكم هذا الخبر الا من قبيل العلم باشاعة لا يثبتها شيء . وكان في استطاعته ان يتحقق من صحتها او كذبها قبل ان ينقلها . واضفت انه في حال صحتها لا نكون مسؤولين عن امر لا يد لنا فيه . اما عن الصوامع فالذي اعرفه شخصياً هو ان الرهبان كانوا يرفعون العلم الفرنسي في ايام القلق والخطر اي لما كان

العساكر الاتراك والارناؤوط ينتشرون في انحاء الجبل ، وهذا ما كانت تفعله المؤسسات الكاثوليكية على امل ان يصونها العلَم عن غاراتهم واعمالهم التخريبية . ولكنه في الواقع لم يصنها الا في ظروف قليلة جداً . وعلى كل حال فان هذه العادة قديمة تعود الى ما قبل الاحتلال المصري .

« وقد فهمت من كلام اللورد انه يعلق على هذه التظاهرات المارونية اهمية ليس لها شيء منها وبدا لي ان « ناقوس الخطر » الذي ما فتيء الكولونل روز يدقّه في اذن حكومته منذ وصوله الى بيروت وما يقوله لها في تقاريره عن مطامعنا ونياتنا التوسعية في لبنان وسوريا قد اوجدت عند لورد ابردين ، وهو الرجل البارد الرأس والمستقيم الحكم ، استعداداً لدرس كل اقتراح يأتيه منا واستشفاف ما فيه وما وراءه من خفايا قبل ابداء اي رأي فيه .

« ويعتقد اللورد ابردين ان الاصطدامات في لبنان قد توقفت . وهذا ما لم أرَ له أثراً في المخابرات الفرنسية . وقد يكون وقوف العساكر بين الفريقين المتقاتلين في لبنان قد اوجد هدنة . ولكنها هدنة ستنتهي حال انسحابهم اذا ظلت قائمة الاسباب التي دعت الفريقين للجوء الى السلاح .

« ولما اتى اللورد على ذكر اسم الكولونل روز قال : « ان بعضهم اكّد لي انه يكره المسيحيين والذي اعلمه انه عرّض نفسه اخيراً لخطر كبير بغية انقاذ مائة ماروني كان الدروز على وشك ذبحهم وان قنصلكم ابى ان يرافقه » وكنت قد قرأت قول اللورد هذا في الرسالة التي اطلعني عليها الكونت دي سانت اولير ففهمت ان الوزير البريطاني مؤمن به وانه يعلق عليه اهمية كبرى فقلت له ان الكولونل روز لا يخشى خطراً في الاوساط الدرزية لان له عليها افضالاً كثيرة ، ويؤلمني حقاً ياسيدي اللورد ان يكون الكولونل روز قد خلق من التباعد بين الموارنة والدروز تزاحماً بين البريطانيين والفرنسيين فكان هذا التزاحم السبب الاول في الكوارث التي نشكو منها . وارجو الا تفهموا من كلامي هذا اني اتهم

الكولونل بانه يرتاح الى منظر الدماء فاتهام كهذا يكون تجنياً عليه ، ولكني اعتقد انه يريد اموراً تغيب عنه عواقبها الوخيمة على الشعب اللبناني ، ولا انكر مطلقاً انه سينقذ دائماً ، كلما استطاع ، النساء والاطفال من وحشية الذباحين ».

« وكان بوسعي ان امتنع عن هذه الشهادة التي صوّرت بها الرجل على غير حقيقته وان ادفع عن قنصليتنا في بيروت ادّعاء الكولونل روز بانها ابت مشاركته في انقاذ مائة شخص من خناجر الدروز واقول انه من المحتمل ان تكون قنصليتنا قد فعلت ذلك لتنأى بنفسها عن فخ نصبه لها الكولونل . ولكني خشيت ان يجرح هذا القول كبرياء اللورد وانا ما جئت اليه الا لاطلعه على حقيقة الوضع في لبنان ، فانتقلت الى سرد الاسباب التي حالت دون الافادة من نظام ١٨٤٢ فاضطرت المعنيين بالامر الى ترك الحالة على ما كانت عليه فلما ارادوا الخروج منها كان الدروز قد باشروا اعمالهم الحربية ضد المسيحيين ، وقلت انه لو جاءت مقررات الاستانة لمصلحة الدروز لما احجم النصارى عن شن الحرب عليهم .

« وهنا لفتّ نظر لورد ابردين الى ان الدول الاوروبية قد ضلّت السبيل وضيّعت على نفسها وعلى لبنان الغاية التي كانت نصب اعينها وهي ان يحتفظ الباب العالي بالاشراف على الادارة وجباية الضرائب وان يكون للبنانيين قضاء محلي وادارة داخلية لبنانية وخصوصاً درك لبناني يأتمر بامر القائمقامين . هذا ما ارادته الدول فما هو الواقع الان . هو ان ليس في الاقاليم التي يُظن ان النظام مطبق فيها اي اثر للمحاكم وليس فيها امن ولا رجال مسؤولون ولا وسائل للضرب على ايدي السرّاق واللصوص والمجرمين ، والحرب الخفية والظاهرة قائمة بين الطائفتين تخرب الاملاك والبيوت التي كانت الضرائب تجبى من اصحابها . وقد وجدت في جبل نابلس ايضاً اموراً مذهلة فالاتراك فيه لا يكتفون بجعل التفرقة قاعدة لحكمهم بل وجدتهم يخربون ليحكموا . والتخريب يقرر ويتم بسرعة لان الحكام لا يرهبون رقابة القناصل المقيمين بعيداً عنهم في بيروت . والذي هو جارٍ في

لبنان لا يختلف عما هو واقع في نابلس الا انه ينفّذ في الخفاء وبشيء من التحفظ . والرعاية والمساعدة اللتان يلقاهما الدروز الان من المخرّبين ليس سببها انهم احبُّ الى الحكام واقرب الى قلوبهم بل لانهم قلة يريدون ان لا تسحقها الكثرة المسيحية حتى اذا ضعفت هذه الكثرة نقل الحكام المخرّبون حمايتهم من جانب الى آخر والقى الجنود الترك كل قوتهم ضد الدروز ، وهكذا دواليك حتى لا يبقى في البلاد الا شعب متهدّم تسوده الفوضى وهي افظع انواع الطغيان فيسرح جنود تركيا في ربوعه ويمرحون .

« ثم قلت للورد ان في لبنان واقعاً مؤلماً يفرض على كل ذي ضمير ان يضع حدّاً في اسرع وقت للحرب الاهلية وهو ان الحرير ثروة اللبنانيين الوحيدة وليس لهم في سواه ما يمكنهم من شراء القمح والارز من القطر المصري . والدروز يفتتحون اعمالهم الحربية باتلاف اشجار التوت التي تخص الموارنة وهؤلاء ينصرفون من جانبهم الى قطع اشجار الدروز . واخيراً اذا استمر عمل الحرق والقطع والاتلاف شهرين كاملين ، والشجرة لا تنمو وتعطي فائدة الا بعد مضي ثمان او عشر سنوات على زرعها ، فلا بد لنا من التساؤل كيف يعيش هؤلاء الناس بعد ان قضى كل فريق منهم على مورد رزق الآخر وكيف يمكنهم دفع الضرائب التي لا يستغني الباب العالي عنها مهما تكن الاحوال . والجواب ان هؤلاء الناس ستزيدهم الفاقة وغلاظة اكباد الجباة نقمة ونفوراً فيستسلمون للشقاوة واعمال الثأر وكل ما يدفع اليه اليأس .

«وقد اصغى اللورد بكل انتباه لهذا الوصف واقرّني على ان الحالة خطرة وان اصلاحها بات امراً ضرورياً جداً ولكنه استدرك فقال ان رجوع الدول عما طلبته بالحاح شديد من الباب العالي سنة ١٨٤٢ امر لا يخلو من الصعوبة . وقد سبق لي ان قرأت مثل هذا القول في رسائل الكولونل روز وفي تقارير للسفير البريطاني في الاستانة كنتم قد تفضلتم باطلاعي عليها في السنة الماضية لما امرتموني بابداء رأيي في الشكوك التي اثارها الكولونل حول مهمة المطران مراد . فكان جوابي على

ملاحظة لورد ابردين كجوابي على تلك الشكوك اذ قلت له ان نظام القائمقاميتين لم يكن من صنع البريطانيين ولا من وحي النمساويين وان فكرته نشأت في الاستانة وبيروت وان وزير الخارجية العثمانية والقائد العام العثماني مصطفى باشا وجّها اليها الهر شتورمر سفير النمسا لدى الباب العالي كما زينّها السفير العثماني في فينّا للمستشار مترنيخ فتبنّاها، وبعد سنة طلع بمشروعه على اساسها كأنه من بنات افكاره وارسله الى الباب العالي فقبلته الدول في اواخر ١٨٤٢ .

« وعندها سألني اللورد اذا كنت احمل اليه من المسيو غيزو اقتراحات جديدة فقلت اني لا احمل اي اقتراح . ولكني بعد وصولي الى بيروت اطلعت المسيو غيزو على خطورة الوضع وحاولت شرح اسبابها . وقد اراد المسيو غيزو ان اجيء الى هنا لارددّ هذا الشرح على مسامع سعادتكم . فقال اللورد اذا كان الامر كذلك فاني سانتظر اقتراحات المسيو غيزو . ولكن قل لي ، انت الذي رأيت الحالة بعينيك ولمستها بيديك ، اي دواء تنصح به لمعالجتها . فقلت لست ارى ياسيدي اللورد سوى دواء واحد واعتقد ان ليس هناك دواء غيره . لقد فشلت الدول لانها ارادت ان تقسم ما لا يقسم فما عليها الا ان تعود الى النظام السابق اي نظام الوحدة. فاجاب اللورد ان الوحدة ليست سوى كلمة ، ولو ان في استطاعتنا العثور على باشا له من المناقب والمزايا ما يتطلبه الوضع لكان ذلك خير الحلول ولكن أنّى لنا ان نجد باشا ذا مزايا ومناقب . ان الناس والباب العالي ورجال الدول جميعاً مجمعون على ان الامير بشير قاسم – بشير الثالث – رجل هزيل لا مؤهلات له . والامير امين ابن الامير بشير الثاني مال عن النصرانية الى الاسلام ففقد بهذا كل حق في ان يقوم بالحكم في لبنان . والباب العالي ينفر من البيت الشهابي نفوراً شديداً ولا اظن اننا نملك حق معارضته في هذا . وانا على كل حال سانتظر اقتراحات المسيو غيزو » .

ووجد العثمانيون في فشل بوريه في مهمته بلندن ما شجعهم على متابعة

سياستهم والاصرار على التقسيم او العودة الى الحكم العثماني المباشر . واراد شكيب افندي قبل سفره الى لبنان ان يوضح للدول اهداف مهمته فكتب الى السفراء في ٢٨ تموز ١٨٤٥ مذكرة قال فيها ان الغاية الاولى والاخيرة من انتقاله الى بيروت هي وضع مذكرة ٧ كانون الاول ١٨٤٢ موضع التنفيذ اي تطبيق التقسيم وتحديد صلاحية كل من القائمقامين الدرزي والمسيحي وابراء ذمة الحكومة العثمانية وولاتها من تبعة الحوادث التي وقعت في لبنان وردّها كلها الى سياسة قناصل الدول في بيروت وتدخلهم في جميع شؤون البلاد ثم قال « ان جلالة مولاي السلطان ، بدافع عطفه الابوي على شعوبه ، يسعى سعياً مستمراً كما لا يخفى على احد الى استكمال الوسائل التي تؤمّن الرخاء والامن والطمأنينة لكل طبقات هذه الشعوب العائشة في ظل حكمه العادل . وقد اراد جلالته ان يفيد اهالي لبنان من حدبه وعطفه فأسهمهم في كل ما جاد به على رعاياه واحترم ما اعطي لهم من امتيازات محلية ووضع بلادهم تحت ادارة خاصة . وتوقع جلالته ان يقابل كرمه وحدبه بالشكر وعرفان الجميل وان ينحني اللبنانيون طائعين امام ارادة الباب العالي واوامره . ولكن فريقاً منهم لم يستوحوا سوى خشونة اخلاقهم فوجدوا جود جلالته دون آمالهم . وظن الفريق الاخر ان جلالته اهملهم وضحى بهم فترددوا في تقبل المزايا الموهوبة واقاموا في سبيلها العراقيل . ولما بدأ تنفيذ التدابير المقررة لتأمين الامن والسلام في بلادهم ظنوا الفرصة مؤاتية لتفجير احقادهم وسخائمهم وتحقيق اغراضهم الاجرامية فهاجم بعضهم بعضاً وتذابحوا واهرقوا الدماء . وقد تألمت حكومة جلالته لما وقع وادهشها ان يبرّر المقاتلون اعمالهم بانها من وحيها .

« ولما كان سكان جبل لبنان بمختلف طوائفهم وطبقاتهم يلقون تشجيعاً ادبياً متعدد الاشكال والمظاهر فانهم لا يحجمون عن الوقوف بوجه اوامر الباب العالي ويقومون بحركات واعمال تهدد طمأنينة البلاد . ولما كان قناصل الدول في بيروت قد الفوا مناقشة المقررات التي توضع هنا واثارة الشكوك حولها فانهم

يزيدون الاوضاع صعوبة وتعقداً ، ولما كانت حكومة جلالته مصممة على عـدم الرجوع عن القرار الذي اتخـذ هذه المرة مهما يكن الجو والظرف ، وذهابي الى بيروت يدل دلالة واضحة على هـذا التصميم ، فعلى القناصل ان لا يناقشوا ما سأقول وان لا يتدخلوا في شؤون البلاد والمقررات الخاصة بها لا في الروح ولا في الكلمة .

« واني على اتم ما يكون اليقين بانكم ستقرونني على كل ما تقدم وتوافقون على وجهة نظر حكومتي كما بسطتها لسعادتكم ولهـذا ارجو ان ترسلوا اليّ كتاباً بمعناها موجهاً الى قنصلكم في بيروت وفيه امر صريح بالتقيد بهـا فاتولى شخصياً وبالواسطة التي اختارها ايصاله الى القنصل » .

ووصل شكيب افنـدي الى بيروت في ١٤ ايلول ١٨٤٥ ، فأمر المشير وامق باشا باحتلال لبنان عسكرياً ونزع السلاح من الاهـالي ، وطلب في اليوم التالي من قناصل الدول ان يمتنعوا عن اي تدخـل في شؤون البلاد ويسحبوا رعاياهم من جميع انحاء الجبل في مدة عشرة ايام ليتسنى له تهـدئة الامور واعادة الامن الى نصابه ، وفي هذا اتهام صريح بانهم كانوا وراء الاخلال بالامن وان الاضطرابات ما وقعت في لبنان الا بتحريـض منهم ومن الاوروبيين المقيمين فيه . فـنزلت القنصليات على رغبته ونفّذت ما طلبه منها . وامتنعت القنصلية الفرنسية معتبرة تدبير الوزير موجهـاً ضد السياسة الفرنسية بوجه خاص لان معظم الاوروبيين المقيمين في جبل لبنان من رعاياها او من الاوروبيين الذين يعملون في معاهـد او اديار او مؤسسات تجارية تابعة لها . ولكن شكيب افندي اصرّ على موقفه فما كان للقنصل الا الاذعـان والاحتفاظ بحق الاحتجاج الى حكومته والباب العالي ، فكتب في الحال الى غيزو والسفير الفرنسي في الاستانة يشكو من تدابير شكيب افـندي . فنظرت الحكومـة الفرنسية في الامر على ضوء تقرير بوريه عقب فشل مهمته في لندن واعتبرت عمل شكيب افندي في لبنان حلقة من سلسلة المؤامرات البريطانية العثمانية على النفوذ الفرنسي في الشرق . والرسائل الـتي تبودلت

بهذا الشأن بين الخـارجية الفرنسية وسفيرها وقنصلها تكشف عن ردّة فعـل شديدة وعن توتر اعصاب السفير لدى اطلاعه على موقف شكيب افـندي وطلبه من المواطنين الفرنسيين الـنزوح عن الجبل ريثما ينتهي من تنظيم الادارة فيـه كانهم خصوم القانون والامن ومسؤولون بالتالي عن الاضطرابات ، فقـدّم الى الصدر الاعظم عالي باشا في ٤ تشرين الاول ١٨٤٥ مذكرة عنيفة الروح قاسية النص قال فيها : « ان اخراج الاوروبيين ، سيّاحاً ومقيمين ، من جبل لبنان واجبارهم على البقاء خارجه الى ان يستقر فيه الهـدوء والسلام لعمل مشكوك في قانونيته ومخالف لاحكام المعاهدات والامتيازات ولهذا فاني اسرع الى اعلامـكم باني لا اوافق مطلقاً على التدابـير التي اتخـذت . وما زال عندي شيء من الامل بان الوزير العثماني سيرجع عن هذه التدابير ويمنع تنفيذها بعد ان قامت الاعـتراضات عليها في لبنان وبأن الباب العالي سيمدّه بالنصائح اللازمـة لتعديل موقفه .

« وعلى كل حـال فاني اجـد لزاماً علي ان اعلن منذ الان ، فيما يتعلق بالرهبان والتجار الفرنسيين المقيمين في جبل لبنان ، انه اذا أُجبر احدهم بالقوة على مغادرة بيته فعلى الباب العالي ان يتحمل امام حكومة الملك تبعة خرق الامتيازات التي انشأ التجار والرهبان متاجرهم وبيوتهم ومؤسساتهم في ظلها وعلى اساسها » .

وقال غيزو للسفير العثماني في باريس « ان الاعمال الـتي يقوم بها الضباط والعساكر العثمانيون والفظائع التي ترافقها لأعمال يندى له جبين الانسانية وتشوّه وجه الحضارة » ولم يثنه عن هذا القول علمه بان جيش بلاده كان في ذلـك الوقت بالذات ممعناً في السطو على الجزائر ومستعملاً في اخضاع الجزائريين وتقطيع اوصالهم وسائل من القسوة لا ترفع الرأس ولا تعلي شأن الحضارة .

ولكن هذه المذكرة لم توهن عزم الباب العالي لان الدول الاخرى ، بريطانيا روسيا والنمسا وبروسيا ، كانت موافقة على عمـل شكيب افندي، لا عن ايمان بعدالة تدابيره، بل نكاية وكرهاً بفرنسا وعملاً لتحطيم نفوذها في الشرق .

ومضى شكيب افندي في تنفيذ مخططه فارسل جيوشه الى كل جوانب الجبل تجمع السلاح من الاهلين ، برقة عند الدروز وقسوة عنـد المسيحيين، وتستعجل رحيل الاوروبيين الى بيروت . وفي ٣٠ تشرين الاول اصدر قراراً بتنظيم شؤون الادارتين في لبنان ، المسيحية والدرزية ، وهـو المعروف بنظام شكيب افندي .
ويقضي هذا النظام باعتبار طريق بيروت – دمشق حداً فاصلا بـين القائمقاميتين ويجعل لكل منهما برئاسة القائمقام مجلساً له صلاحيـات ادارية ومالية وقضائية ويتألف من قضاة ومستشارين يمثلون جميع الطوائـف وينتخبهم رجال الدين ووجهاء الطائفة التي ينتمون اليها . ووضع شكيب افنـدي شرطاً اساسياً للترشيح للمجلس وهو ان لا يكون المرشّح قد سبق له القيام بخدمة مؤسسات اجنبية رسمية وقنصلية وان لا يكون حاصلاً على حماية اجنبية مهما كان نوعها وسببها . وهكذا اقصى عن المجـلس جميع الذين كانوا عـلى صلة بالقناصل او بالمؤسسات والجمعيات الاجنبية . اما جواسيس تركيا وعملاؤها فبقيت حقوقهم في الترشيح والانتخاب قائمة بكاملها .

ووجد القناصل في هذا التدبير حدّاً من حرية الاتجار والاقامة قـد يضطر مواطنيهم الى اغلاق متاجرهم وبيوتهم في الجبل كمـا وجد معظم الزعمـاء الاقطاعيين ورجال الدين الذين كانوا على اوثق الصلات بالقنصليات الاجنبية مـا يحط من شأنهم سياسياً واجتماعياً فعقدوا النية على مقاومته .

ولمـا وقف شكيب افندي على ردة الفعل هذه عند القناصل والوطنيين زاد استمساكاً بنظامه وقوي عزمه على تنفيذ تدابيره ولم يرم منهـا الّا الى القضاء على الحكم الوطني بدون الوقوف عند اي اعتبار ، فتعيين الباب العالي لحاكمين على فئتين متعاديتين في بلاد مضطربة الجبال وشعب اضعفه التفكك والتجاهد يجعلهمـا موظفين لا هيبة لهما يقبضان رواتبهما من الخزانـة العثمانية ويرجعان في كل الشؤون الى الوالي لانه يملك حق اقالتهما بقرار .

وفرض النظـام مبدأ الاجماع في كل قرار يتخذه كل من المجلسين الاداريين فاذا لم يتم الاجماع كان الرأي الفصل للوالي ومعنى هذا ان الحكم الحقيقي يصبح عثمانياً تمامـاً ، فالقائمقام ، بوصفه موظفاً يتقي رئيسه ويحسب الف حساب لعدم الرضى والطرد ، يكون اداة طيّعة ، واجماع مجلس لبنـاني ، مسيحي او درزي ، على فكرة ما من الامور المستبعدة ، واذا تم على وجـه لا ينسجم مع المصلحة العثمانية كان باستطاعة الوالي ان يفرطه بعضو واحـد يهدده في مصالحه او ينقده مالاً او يعده بزيارة . وقد تعاقب على لبنـان انظمة ودساتير متعددة وتغيرت فيه احوال كثيرة ولكن وسائـل التفرقة واساليب فرط الاجماع لم يتبدل منها شيء .

وهكـذا انحدر الشعب اللبناني بفعل الطائفية والاقتتال باسمها ، والخصام الديني ابشع انواع الخصومات واشدهـا عنفاً لانه يميت في النفوس العواطف الانسانية ويثير في الدهماء الغرائز الوحشية، ومتى خبت ناره فانه يترك في اعمـاق القلوب رواسب خبيثة قتالة لا يزيلها التحضر والتثقف الا بمقدار وبعد قرون . والشعوب المتخلّفة ، كالطبقات السفلى في الامم المتحضرة ، لا يستثيرهـا شيء ولا يعميها شيء كما يستثيرهـا ويعميها التعصب الديني متى استيقظ وفتح ابواب الشر . وقد ايقظته الدسائس العثمانية والاجنبية في لبنان فتفسخ بفعله شعب كانت عناصره متآخية متعاونة حريصة على كرامتها غيورة على حرياتهـا وتقاليدها فضيعت كل هذا واورثت حفدتها ومن سيأتي بعدهم احقاداً وضغائن لا تهدأ اليوم الا لتنفجر غداً وتكرّسها الانظمة والدساتير والتدابـير الحكومية ، عهداً بعد عهد ، ويغذيها المغامرون وذوو الضمائر الخربة جيلا بعـد جيل لتعبّد لهم السبيل الى الجاه والنفوذ والثروة .

كان القناصل الاجانب والحكام العثمانيون في عهد شكيب افندي وقبلـه يصفون اللبنانيين بانهم طوائف بـدائية او متوحشة لا قيمة عندهـا للحياة ولا حرمـة للموت ولا مفهوم للوطنية . وقد استغلوا هذه الحقيقة ، او هذا

الكذب ، الى اقصى حدود الاستغلال فاثاروا فريقاً على فريق وابعدوا طائفة عن طائفة وبذروا من المال ما استطاعوا تأميناً لمصالحهم وتدعيماً لنفوذهم . وقد انبرى لهم بعض مواطنيهم فنفوا عن اللبنانيين تهمة الوحشية ولكنهم لم ينكروا فعل المال والسعاية فيهم وفي طليعة هؤلاء الكونت دي لالمان وقد ارسلته حكومة باريس سنة ١٨٤٧ الى الجبل ليقف عن كثب على احواله وشؤونه فكتب اليها في كانون الاول من تلك السنة انه « لم يكن عند النصارى والدروز اقل استعداد طبيعي للتقاتل . وقبل ان ينقسموا ويتسلحوا ويتصادموا كانوا متآلفين متحدين تجمعهم تقاليد وعادات متشابهة وتقوم بالامر فيهم ادارة واحدة . وكانوا متعاونين اتم التعاون على منع ولاة الباب العالي من حكم بلادهم حكماً مباشراً . ولم يكن عند هؤلاء او اولئك اي ميل فطري للاضطهاد او الاستشهاد » .

وكان الاديب الفرنسي الكبير جيرار دي نرفال في لبنان لما نشبت الحرب الاهلية فشهد فصولها ووقف على خفاياها فذكر في كتابه « رحلة الى الشرق » شيئاً غير قليل مما رأى وسمع فقال فيما قال : « ان المجازر في لبنان ليس لها شيء من المفهوم التاريخي . وما هي في الحقيقة الا اعمال اجرامية متقطعة اشبه بحروب الاسبان اي ان المتقاتلين يطارد بعضهم بعضاً في الجبال فمتى ظهر منهم فريق اختفى الفريق الآخر في مغاوره ومخابئه . وكل ما يجري لا يعدو في اغلب الاحيان الصياح والضجيج وقطع الاشجار ، وبعد ذلك تذيع كل فئة انها فتكت وانتصرت وقتلت من العدو عدداً كبيراً ... والحقيقة التي لا يرقى اليها الشك هي ان طوائف هذا الشعب تقيم لنفسها وزناً يزيد كثيراً عن حقيقة الواقع ولكنها لا تنسى الروابط التي تشد بعضها الى بعض . وقد انتشر فيها العملاء والجواسيس من جهة والمبشرون والرهبان من جهة اخرى فاستعانوا عليها بجهلها واستثاروها لخدمة مصلحة اوروبية او نفوذ اجنبي معيَّن فقام بعضها على بعض وراح الجميع يتحاربون ولكن على طريقة المأجورين الاوروبيين القدامى الذين كانوا ينزلون في معارك تلمع فيها السيوف وتعلو القرقعة ولا يسفك من

الدم الا القليل القليل . وكل لبناني يعلم ماذا تريد هذه الدولة والى اي غرض تسعى تلك فاذا خطب راهب قال له الموارنة لبيك واذا وزع المبشرون البريطانيون اموالاً قال لهم الدروز نحن لكم فداء ، ولكن ما في القلب غير ما في اللسان » .

***

جاء شكيب افندي واللبنانيون قد تعبوا من التجاهد والتناحر طوال خمس سنوات كانوا فيها دمى بايدي القناصل والباشوات فلما اعلن نظامه ونفّذ تدابيره ارتد ممثلو الدول عن سياستهم التقليدية وكفّوا عن التهييج والرشوة وتغذية الاحقاد وتخويف فئة من فئة وانصرف كل منهم الى تدعيم نفوذ بلاده بالوسائل السلمية اي بالتبشير والتعليم . فانشأ البريطانيون مدارس عديدة لارسالياتهم وجمعياتهم في بيروت وعين عنوب وسوق الغرب وبكفيا وبرمانا والشوير وشملان وزحله وبعلبك وراشيا وحاصبيا وصور وحشدوا فيها بضع مئات من المبشرين وفتحوا ابوابها لالوف الطلاب . وحذا الاميركيون حذوهم فاقاموا معاهد للعلم في بيروت وصيدا وطرابلس وزحله وعبيه ثم توسعوا في عملهم التبشيري ففتحوا من المدارس في سوريا وفلسطين ما لا يقل عن ثلاثمائة مدرسة اتسعت في تلك الحقبة لواحد وعشرين الف طالب . ولم تتخلف روسيا والنمسا ومملكة سردينيا في هذا المضمار فانشأت المدارس والمعاهد وتعهدت بعض الاديار بمساعدات جمة . وجدّت فرنسا من جانبها ، وكانت اول من جعل التعليم قاعدة للسياسة في الشرق ، في تعزيز ما كان للمرسلين الدومينيكيين والفرنسيسكان واليسوعيين والعازاريين من مؤسسات ومعاهد وفتحت مدارس جديدة فكانت حظوظها اوفر جداً من حظوظ سواها وطبعت العلم في لبنان بطابع ثقافتها اللاتينية .

ولم يغب عن حكومة باريس انها اخطأت خطأ جسيماً اذ قبلت فكرة التقسيم وادركت انها بهذا القبول خدمت السياستين العثمانية والبريطانية وألحقت ضرراً بالغاً بنفوذها ومصالحها ، فعادت الى وسائلها التقليدية وراحت تدق من جديد أبواب الموارنة ورجال الاكليروس وكان معظمهم بعد حوادث ١٨٤٥ قد

تنكروا لكل ما هو اوروبي وللفاتيكان بالذات رغم تعلقهم الشديد باهداب دينهم وانصياعهم لاوامر الكنيسة . وكان مردّ التنكر والاعراض الى ان التجارب علمتهم ان الاجانب لا يحدبون عليهم الا تنفيذاً لمآربهم وخدمة لسياستهم .

وظل إعراض الموارنة وتنكرهم كامنين في النفوس بانتظار الفرصة للظهور . وحانت هذه الفرصة قبيل انتخاب المدبّرين ورؤساء الاديار في سنة ١٨٤٦ . وذلك ان التقاليد تفرض على الرهبان ان يخلوا الى انفسهم في عزلة تامة لايام معيَّنة وان يعترفوا قبل الانتخاب ، فطلب الكردينال فرانزوني من القاصد الرسولي في بيروت ان يعيّن الاب استيف رئيس اليسوعيين في لبنان معرّفاً لهم ، فرفضوا الاعتراف لقسّ اجنبي وأقرّهم البطريرك يوسف الخازن على الرفض رغم ان التعيين كان بامر من روما ، فاسقط في يد القاصد واليسوعيين معاً وكبر عليهم ان يصدّهم الرهبان الموارنة فطلبوا الى القنصل الفرنسي التدخل لتنفيذ اوامر الكرسي الرسولي فنزل على رغبتهم ولكن مساعيه ذهبت هباء وأصرّ الرهبان على عدم الاعتراف لكاهن اجنبي وخصوصاً اذا كان هذا الكاهن من اليسوعيين . ولما ضاق الفاتيكان ذرعاً بعنادهم الغى الانتخاب وعيّن المدبّرين والرؤساء مباشرة وفاقاً للائحة وضعها القاصد الرسولي بالاتفاق مع اليسوعيين ، فثارت ثائرة الموارنة وتنادوا لرفض هذا الاجراء المخالف لتقاليدهم ولكنهم اضطروا في النهاية وعلى كره منهم للنزول على ارادة الكرسي الرسولي حتى لا يتسع الخرق ويُتهموا بالشذوذ والمروق .

ووقف الروم الكاثوليك موقفاً مماثلاً من الفاتيكان عند انتخاب المدبّرين والرؤساء لاديارهم ، فامر الكرسي الرسولي بعدم اجراء الانتخاب والاستعاضة عنه بالتعيين . وكان الروم الكاثوليك اكثر حزماً واصلب عوداً من الموارنة فاشتدت الازمة بينهم وبين القاصد الرسولي ولم تنجع في معالجتها المساعي التي قام بها قنصل فرنسا . وتوقع رجال الدبلوماسية انشقاق هذه الطائفة عن روما .

وكان الموارنة يحبِّذون موقفها ويناشدونها عدم الرجوع عنه ونفوسهم مفعمة نفوراً ومرارة من ألاعيب السياسة الاوروبية والنتائج الوخيمة التي جلبتها عليهم . واتقاءً لتطوُّر غير محمود طلب القنصل النجدة من وزير خارجيته بان يتدخل لدى الفاتيكان قائلاً له « ان الحرارة في الرؤوس قد بلغت أعلى حدودها فاي عمل قاس تقدم عليه روما لن يكون في مصلحة الهدوء والسلام وقد يؤدي الى انشقاق في الكنيسة الشرقية » . واطلعت السفارة الفرنسية في الاستانة حكومتها على حقيقة الواقع واثر اليسوعيين في تدهور الوضع . وجاء في احد تقاريرها عن الموضوع « ان الاكليروس الماروني ينظر بعين الحذر والقلق الى اعتداء روما والمرسلين اللاتين في لبنان على حقوقه وتقاليده . وقولي روما معناه القاصد الرسولي وجمعية اليسوعيين . وهؤلاء يريدون ان لا يكون في لبنان الا اكليروس ضعيف ليكون طيِّعاً لهم . والمطران طوبيا عون رجل فاضل مدرك معتدل وقوي الارادة . وهو خير نموذج هنا للرئيس الديني الذي نصفه في فرنسا بانه حارس الحريات . وهذا سبب صدوف اليسوعيين والقاصد الرسولي عنه كما صدفوا من قبل عن المطران نقولا مراد واتهموه بالسعي وراء مطامع شخصية .

« ان هذه السياسة التي تتبعها روما لا تتفق في شيء مع مصالحنا . والمرسلون اللاتين الذين يؤيدونها ويدعون لها ليسوا في الحقيقة سوى عملاء لسياسة تريد بنا الشر . والموقف الصلب الذي وقفه البطريرك الماروني برفضه ان يكون الاب استيف رئيس اليسوعيين معرّفاً للرهبان قد قطع الروابط بين البطريركية المارونية واليسوعيين . وقد رفع الخلاف بين الفريقين الى الفاتيكان وأدلى كل منهما بما لديه من شكاوى .

« والقاصد الرسولي المطران فيللارديل ، الاسباني المولد ومن جمعية الفرنسيسكان ، رجل دين بالمعنى الصحيح ، ولكنه ضعيف التفكير وثقافته دون الوسط ولليسوعيين عليه تأثير كبير ونراهم غالباً وراء تدابيره ومبادراته .

« واليسوعيون لم يتغير فيهم شيء ولهذا نجدهم يقعون في مثل الاخطاء التي كانت تثير عليهم الضجة والاحتجاج ، مثال ذلك انهم يتسللون بواسطة تلاميذهم الى بيوت الامراء والمشايخ ويتدخلون هنا كما يتدخلون في كل مكان بالشؤون المدنية التي لا تعنيهم . وقد تمت لهم السيطرة على القاصد الرسولي وامتدّ نفوذهم الى دار الامير حيدر القائمقام المسيحي . ولم تخفَ دسائسهم على امين افندي المبعوث العثماني فجاءني يشكو منها امرّ شكوى . وخلاصة القول ان هؤلاء المرسلين يؤدّون للدين الكاثوليكي في لبنان خدمة جلّى ولكني اخشى ان يكونوا هنا في المستقبل سبباً في وقوع اضطرابات اذا اردنا ان نتحاشاها ونحول دون حدوثها فلا بد لنا من السعي لطردهم من البلاد » .

وذهاباً من هنا ولاعتبار ان القائمقام قد ضعفت هيبته وتضاءل نفوذه وان جماهير الموارنة قد اعرضت عن الزعماء والمشايخ لسوء تصرفهم وخنوعهم تارة للوالي العثماني وتارة لهذا القنصل او ذاك قررت الحكومة الفرنسية التقرب بكل وسيلة من البطريرك والمطارنة ورجال الاكليروس لانهم اصبحوا مصدر النفوذ والتأثير واصحاب الكلمة المسموعة في الاوساط المارونية كافة .

وكان لبوريه في وسائل تنفيذ هذه السياسة في بلاد ما فتيء الكولونل روز يطوف في انحائها ويتصل برجالها ويغدق عليهم مالا وفيرا ، رأي بسطه لغيزو في تقرير بتاريخ ٢٦ ايار ١٨٤٦ ثم جدد شرحه في تقرير بعث به في ٣١ تشرين الاول الى جول باستيد وزير الخارجية بعد سقوط وزارة غيزو قال فيه « لقد توافرت لديّ الادلة الصحيحة على نفوذ البطريرك الماروني واكليروسه . وقد زاد هذا النفوذ واتسع بعد تردّي السلطة المدنية . ولكن شخصية البطريرك هي وحدها التي تستطيع السيطرة على المجموع وتوحيد ارادة الشعب . ولهذا فاني ارى اختيار البطريرك امر يجب النظر فيه والتمهيد له بكل عناية قبل وقوعه . ولا بد للقنصلية من ان تكون لها كثرة المطارنة الاثني عشر الذين ينتخبون البطريرك . وللهدايا تقدّم في الوقت المناسب اثر كبير هنا . وهي

تسهل اموراً كثيرة في هذه البلاد . ولهذا ارجو ان تتكرموا بالموافقة على سلفة قد احتاج الى استعمالها في هذا السبيل .

« ان الكولونل روز قد كوّن لسياسته حزباً من المشايخ الدروز فقابلته بالمثل ولقي عملي عطفاً من السلطات العثمانية لان الباب العالي ، وقد تغيرت اسباب قلقه في لبنان وأيقن بعد التجربة ان النشاط الفرنسي لا يخبيء شيئا من العنف ولا يعمد الى الدس والمناوأة ، اصبح ميّالا الى الفئة التي تقاوم النفوذ البريطاني .

« وقد حاول الكولونل روز ان يجد له انصاراً واتباعاً في الاقاليم المسيحية فدقّ باب البطريرك الماروني وسعى الى المطارنة الموارنة والروم الكاثوليك مقدماً الهدايا وعارضاً المال والمساعدات . فاخفق عندهم ولكنه لم يفشل عند بعض عائلات كسروان التي تشدها الى البريطانيين روابط يرجع عهدها الى سنة ١٨٤٠ ويستحسن جداً ان نعمل لازالتها . وسيكون المطران مراد خير عون لي في هذه المهمة . ولكني قبل ان امضي على وجه جدّي في هذه المهمة لقطع كل الخيوط التي مدّها زميلي روز بينه وبين هذه العائلات لا غنى لي عن امرين ، الاول ان تأذنوا لي بالقيام في انحاء الجبل برحلات متتابعة والثاني ان تضعوا تحت تصرفي مبلغ الفين او ثلاثة آلاف فرنك لاشتري بها اسلحة اهديها في الوقت المناسب الى من اجد من الضروري ان يعطى شيئاً منها . وهذا النوع من الهدايا له قيمة كبيرة في الشرق » .

ولكن هذه السياسة لم تكن كافية لتوجد في نفوس نصارى لبنان اطمئناناً الى مصيرهم واملاً بمستقبل افضل لا سيما وان الباشوات العثمانيين ، عقب رجوع شكيب افندي الى الاستانة عادوا الى سياستهم القديمة فعبثوا بالمبادىء وتدخلوا في شؤون القائمقامين ، وساعدهم على ذلك بعض قناصل الدول وضعف اخلاق الحكام من امراء ومشايخ .

وهنا ذر قرن اخطر مؤامرة على الموارنة في تاريخ لبنان ، ذلك ان مغامراً

فرنسياً اسمه لويس دي بوديكور يتعاطى في الجزائر بعض الاعمال التجارية وله بالكولونل روز ، على ما جاء في محررات بعض المعاصرين ، صلات سياسية خفية ، طلع بمشروع ظاهره انساني نظيف وباطنه سياسي خبيث يدعو الفلاحين الموارنة للهجرة الى الجزائر حيث يحلون على الرحبة والسعة ويجدون عند الادارة الفرنسية كل عطف ومساعدة ورعاية . وكان الذين تعاقبوا على رأس هذه الادارة منذ الفتح الفرنسي ، من المارشال بوجو الى الجنرال لا موريسيير والجنرال بيليسيه ، قد فشلوا في اقناع المتعطلين والمسرحين وروّاد الثروة من مواطنيهم بالاقبال على الاراضي الجزائرية لاستصلاحها واستدرار خيراتها ، فظن التاجر المغامر انها ستتقبل بكل ارتياح الفلاحين والمتعطلين والبائسين من الموارنة وغيرهم من نصارى لبنان ، فجمع حوله بعض التجار من مواطنيه واطلعهم على ما في المشروع من خير لفرنسا وفائدة للمهاجرين فانبثوا يستغلون ما عند الموارنة من قلق وفاقة وخيبة امل ويزينون لهم الهجرة الى الجزائر الغنية بالخيرات ، الخصبة التربة ، الطيبة المناخ . وانطلق دي بوديكور عقب هذا التمهيد يعد الموارنة الذين يقبلون الهجرة بتأمين المال اللازم لاعمالهم الزراعية في القطر الجزائري . وكان لا بد له من الاستعانة بلبناني فوقع اختياره على الاب عازار من جزين فوعده بمبلغ معين عن كل فلاح يقنعه بالسفر واتفق في الوقت ذاته مع الشيخ مرعي الدحداح الكسرواني المولد والمقيم في مرسيليا منذ نيف وعشرين سنة على ان يتولى نقل المهاجرين من الميناء الفرنسي الى مرفأ جزائري . وكان الشيخ مرعي رجلا مستقيماً طيب القلب فآمن بانسانية المشروع وتجرد صاحبه وبأن فيه كل الخير لمواطنيه .

وبعد ان اتمّ دي بوديكور وضع الخطوط الرئيسية للعمل وتفاهم مع شركاء له من مواطنيه في لبنان وفرنسا على اقتسام الارباح التي سيدرّها المشروع والتي قال انها ستفوق ما « يجنيه القراصنة وتجار الرقيق » انصرف مع الاب عازار للحصول على موافقة الحكومة الفرنسية فقاما في فرنسا بدعاية مركّزة على ان المسيحيين في لبنان معرّضون للفناء وان الضمان الوحيد لحياتهم هو في نزوحهم

عن بلادهم . واتصل الاب عازار بالصحافة الفرنسية ورجال السياسة في باريس فبكى واستبكى على المسيحية في الشرق ، وقدم عريضة الى مجلس النواب الفرنسي ارخى فيها الارسان لخيول أحلامه فانطلقت حاملة من الحقائق اخفّها واضعفها ومن الاكاذيب اضخمها واثقلها ، ومما كتبه في العريضة « ان جزين خسرت خمساً وثلاثين الف بقرة وغنمة ونُهبت كنيستها ثم أُحرقت ، وأُتلفت مكتبتها الغنية وسرقت اوانيها وكؤوسها المقدسة الثمينة وحُطّم كل ما كان فيها وقيمته لا تقلّ عن ٩٠٠ الف فرنك ، ولم يبقَ في جزين كلها وفي جوارها حجر على حجر ولا بيت يأوي اليه رجل واحد بعد ان كانت آهلة باربعة عشر الف مسيحي ، وكان جوارها لا يقلّ عن مائة وعشرين قرية ومزرعة . لقد نهب المهاجمون كل شيء وما سلم من النهب لم يسلم من النار . ولم تقف الكارثة عند هذا الحد بل تناول التخريب والنهب سبعاً وعشرين منطقة أُخرى . ولم يبقَ للموارنة كنيسة ولا دير ولا مدرسة ولا بيت حق ولا خيمة . والموارنة في طول البلاد وعرضها ، من بيت المقدس الى انطاكية ، عرضة لسوء المعاملة والاضطهاد » .

هذه كانت فاتحة المسرحية التي اتفق الاب عازار ولويس دي بوديكور على تمثيلها في بيروت وباريس لبيع الموارنة من حكومة الجزائر وجمع الاعانات المالية باسمهم وعلى حساب بؤسهم واستدرار رحمة الحكومة الفرنسية لتوافق على نقلهم الى افريقيا الشمالية .

وكان غيز ويعلم ان عند الشرقيين ميلا فطرياً للمبالغة والتضخيم فلم يؤمن بصحة ما ورد في العريضة ، وواضعها شرقي ، فكتب الى القنصل بوريه يطلب منه ابداء رأيه فيها فاجاب القنصل بمايُعتبر اقسى ما قيل في اللبنانيين وبنوع خاص في الموارنة قال «ان الاواني والكؤوس وأدوات العبادة والكتب التي كانت في كنيسة جزين قد قدرّها المثمنون بما لا يجاوز ١٢ الف فرنك . واظن ان المثمنين قد ضاعفوا القيمة

الحقيقية .أما التسعمائة الف فرنك التي ذُكرت في العريضة فما هي الا وليدة خيال شرقي . ولا علم لي بالكنائس الاخرى التي يشير اليها الاب عازار . أما الاربعة عشر الفاً الذين كانت جزين آهلة بهم فالحقيقة تقضي بخفضهم الى الف وثمانمائة او الفين على اوسع تقدير كما ان المائة وعشرين قرية التي تجاورها يجب تنزيلها الى ٢٧ مزرعة لا يزيد عدد سكان اكبرها عن ٢٥ نفس . وما تبقّى لا تختلف المبالغة فيه عنها فيما سبق ...

« اما ذكر الاب عازار لانطاكية وبيت المقدس كحدّين للاقاليم التي تصادم فيها الدروز والموارنة فسببه ان الاب المذكور يعتقد اننا نجهل جغرافية هذه البلاد لبعد المسافة بيننا وبينها كما يجهل ابناء البلاد العربية حقائق شؤوننا لانهم بعيدون عنا . وفي عريضة الاب عازار اكثر من دليل على عدم استقامته . وقد ارتكب في ما كتب جريمة ضد مواطنيه . واخشى ان يكون قد عرّض قضيتهم وكرامتهم للسخرية والامتهان . ان الذي يُدقّ بابه طلباً للعون والمساعدة اذا تبيّن ان طالب العون يغشه ويحاول الاحتيال عليه يفقد الثقة فيشيح بوجهه في المستقبل عن رجل غيره صادق نظيف الكف يجيئه طالباً مساعدته لقضية عادلة سليمة . واتمنى ان يقال للشخصيات الشريفة التي أُخذت بمبالغات الاب عازار ان الشرق وطن الحكايات والاساطير وان للكلمة فيه قيمة اسمية تختلف عن القيمة الفعلية التي لها في اوروبا . وعدم التمييز بين الكلمتين والقيمتين قد يجعل من شجرة مقطوعة غاباً كبيراً التهمته النار ومن بيت حقير مهدوم مدينة كبرى امّحت من اساسها ومن كنيسة قروية صغيرة كاتدرائية كبرى كدّست فيها ايدي المؤمنين كنوزاً فوق كنوز .

« وفي النهاية ارى لزاماً علي ان اقول لسعادتكم هذه الحقيقة وهي ان نصارى هذه البلاد يجب ان يحبّوا لا لما هم الان بل لما يمكن ان يصبحوا يوماً بفعل ارشاد قويم وتوجيه سليم . اما اليوم فليس باستطاعة انسان صادق النظر والحكم ان ينسب لهم الفضائل والمناقب ولا ان يعيب عليهم انهم

ليسوا على شيء منها . فهؤلاء الناس اهملهم ذوو الامر فيهم ولم تهتم بتربيتهم الادارات التي تعاقبت عليهم فلا الحكومات القديمة ولا حكومة الامير بشير اصلحت من امورهم شيئاً ولا هي كانت مؤهلة لتوجيههم الى الصدق والاستقامة . واضيف الى هذا اني اجد جنوحاً عن الحكمة في ايلاء الموارنة ثقة كبيرة لان ذلك يوقظ في نفوسهم غريزة الجشع وهي غريزة لا تقف عند حد متى استيقظت في اوساط المعدمين وتقوّي فيهم حاجتهم الفطرية الى الكذب وهو جزء من طبيعتهم وعنصر من عناصر مناخهم . ومتى عرفنا كل هذا فانا لا نضيع الوقت في انتقادهم والحكم عليهم ونكتفي بان نصون انفسنا عما هم مفطورون عليه » .

ولم يأبه الاب عازار وشريكه لما كتبه القنصل وذاع خبره في دوائر الحكومة الفرنسية فواصلا نشاطهما في باريس ، فقابل دي بوديكور الدوق دومال ابن الملك وحاكم الجزائر وحظي بعد هذه المقابلة بالمثول في حضرة الملك فلقي من الاثنين تشجيعاً له وتأييداً لمشروعه . اما الشيخ مرعي الدحداح فساوره الخوف من ان تُقدم الحكومة الفرنسية ، بعد اقتناعها بصواب الفكرة، على تنفيذها بمنأى عنه فيضيع عليه المال الذي انفقه في سبيلها كما تضيع عليه وعلى شريكيه المكاسب الكبيرة المرجوّة فقرّر الثلاثة تأسيس شركة مساهمة باسم « شركة افريقيا والشرق » برأس مال قدره مائتا الف فرنك غايتها تشجيع وتنظيم ونقل الموارنة والمسيحيين من لبنان الى الجزائر ، وسُجلت هذه الشركة في غرفة التجارة في مرسيليا . ثم انتقل دي بوديكور الى روما وطلب بركة قداسة البابا وعطفه على «نصارى الشرق المضطهدين » واطلع رجال بطانته على الافاق الواسعة التي تفتحها لهم هذه الشركة فاشترى الفاتيكان عشرة من اسهمها وكان هذا اكثر مما كان يرجوه اصحاب المشروع ، وكل ما كانوا يهدفون اليه ان يرضى رأس الكنيسة عن مشروعهم ليستغلوا رضاه ويجعلوه الركيزة الروحية الاساسية لعملهم ويقدموه للحكومة والبلاط شهادة على سلامته .

ولكن هذا النشاط الواسع النطاق ذهب سدى لان باريس لم تمهلهم الوقت

الكافي لجني ثماره فثارت في شباط ١٨٤٨ على الملك لويس فيليب وطردته واعلنت الجمهورية الثانية فانهارت عزائم عازار والدحداح فانكفأ ثانيهما الى بيته في مرسيليا وفكّر الاول بان يعود ادراجه الى لبنان فاستوقفه دي بوديكور وانقلب على النظام الملكي مع المنقلبين وتغلغل في صفوف غلاة الجمهوريين ، وجدد اتصالاته بوزارة الخارجية الفرنسية مؤكداً ان ما حلّ بالنصارى في الشرق لم يكن سوى احدى نتائج السياسة الهوجاء التي كانت تتبعها الحكومات الملكية المتعاقبة . وقدم في ٢٧ آذار ١٨٤٨ كتاباً بهذا المعنى الى الوزير قال فيه : « كنت قد اقترحت في السنة الماضية على « العهد البائد » ان يفتح للطوائف المضطهدة في جبل لبنان باب الجزائر ويعاملهم فيها كما عومل في فرنسا اللاجئون البولنديون . وكان هدفي واملي، رغم علمي بانخفاض هيبة فرنسا لكثرة الاخطاء التي ارتكبتها الحكومات الملكية ، ان تهز حكامنا الاريحية الوطنية فيمدون من جهة يد المساعدة للامة المارونية البائسة ويساعدون من جهة اخرى على استصلاح اراضي المستعمرة . فكان جواب وزارة الخارجية انها ليست على استعداد لتعكير الجو بينها وبين الحكومتين البريطانية والعثمانية اكراماً للموارنة ولكنها ستنظر في الامر من غير هذه الزاوية اذا وافق حاكم الجزائر على المشروع وجعل تنفيذه مسألة استعمارية زراعية بحتة . فذهبت الى مدينة الجزائر وعرضت الامر على الدوق دومال فارتاح اليه وكتب في الحال الى ابيه الملك فوافق على الفكرة بعد ان اطلّع على تفاصيلها وقررت الحكومة تعمير قرية اولى في الجزائر تتسع لمائة عائلة مارونية يجنّد شبابها ليكونوا نواة قوة يندمج فيها الذين سينقلون بعدهم من لبنان . ولما انهارت الملكية كان وضع هذا القرار موضع التنفيذ متوقفاً على موافقة وزارة الحربية . وكان لا بد لي للمضي في عملي من الاستعانة باحد اللبنانيين الموارنة فذهبت الى مرسيليا حيث يقيم عدد منهم واتفقت مع مرعي الدحداح المعروف عندكم فقال لي جميع مواطني اني احسنت الاختيار . فقبل الدحداح كل ما اقترحته عليه والّفت معه شركة لنقل الفلاحين الموارنة من بلادهم واسكانهم في الجزائر . وسأتوجّه في وقت قريب اليها معه ومع ابنه وصهره لانشاء مكتب يضطلع فيه هذان الاثنان بشؤون اسكان المهاجرين . وبعد تسجيل الشركة

ذهبت الى روما فتفضّل قداسة البابا بيوس التاسع بمنحي بركته واكتتب الفاتيكان بعشرة اسهم في الشركة تشجيعاً لها . ولقد حمدت الله على انه اسبغ على الموارنة المظلومين نعمة سقوط الملك وذهاب حكومته وهما كانا السبب الاول في الكوارث التي حلت بهم واولها ضياع استقلالهم » .

غير ان موارنة لبنان كانوا على غير ما ظن دي بوديكور فلم يؤخذوا بالدعاية وصموا آذانهم عن التشويق ورفضوا مغادرة بلادهم مفضلين الفاقة في جبالها على النعمة في بلاد نائية ففشلت مؤامرة اخلاء الجبل الماروني من سكانه . ونقل قنصل فرنسا وسفيرها في الاستانة الحقيقة الى الخارجية بباريس وخبّراها ان الاموال التي جمعها الاب عازار من المحسنين والجمعيات الخيرية الفرنسية «لتخفيف آلام النصارى في الشرق » لم يصل منها شيء الى لبنان وقد تكون ذهبت في غير سبيلها . وتدخل القاصد الرسولي في الامر وأطلع الفاتيكان على واقع سوء التصرف فثارت ثائرة الاب عازار وكان قد استساغ الاقامة في باريس وبقي فيها فطلب مقابلة لامارتين وزير خارجية الثورة الفرنسية وقدم له عريضة لا تخلو من القحة وقلة التهذيب طلب فيها عزل القنصل والسفير « لانهما لا يغاران على مصالح الموارنة في الشرق » .

بعد كل هذه المهازل والمآسي التي تعاقبت باسم الدين والانسانية على مسرح السياسة اللبنانية طوال عشر سنوات أخذت الغيوم بالانقشاع وخفّ توتر الاعصاب وبدأ الناس يعودون الى الهدوء والاعتدال لان عملاء فرنسا وبريطانيا كفوا عن الكيد والسعاية نتيجة للتقارب الفرنسي البريطاني ونزول الدولتين الى جنب الدولة العثمانية في حرب القرم ضد روسيا .

غير ان هذا الهدوء لم يكن طويل الاجل فما أن تمّ عقد معاهدة باريس

التي انهت حالة الحرب سنة ١٨٥٦ حتى عادت السياسة الاوروبية والعثمانية الى توطيد أقدامها في لبنان بتوسيع شقة الخلاف بين أبنائه مستعينة بالارساليات الدينية والتربوية وهي اقوى وسائل نشر النفوذ .

وقد وصف هذه الحالة واعطى صورة عما سيترك غياب التربية الوطنية الصحيحة من اثر غير مستحب في النفوس ، الاميرال تورين الذي زار لبنان في تلك الفترة من الزمن فقال « ان الفوضى التربوية في لبنان لا مثيل لها . ولا يمكن الانسان ان يتنبأ بمصير قوم تتجاذبهم سياسات مختلفة ويطلبون العلم في مدارس لكل واحدة منها اغراض خفية واساليب خاصة . والتعليم هنا تقوم به على العموم مؤسسات دينية . فدير الارض المقدسة له مدارس يتعلم فيها الطلاب مبادىء اللغة الايطالية واجلال النمسا ، وللعازاريين واليسوعيين والمرسلين الانكليز والاميركان مدارسهم . وكل واحدة منها تستوحي سياسة الدولة التي ينتمي اليها مؤسسوها ولا تغرس في نفوس تلاميذها الا ما يخدم هذه السياسة . ونتيجة هذه الفوضى ان القلوب شتى فهذا فرنسي وذاك اميركي والآخر بريطاني ، والارثوذكس للروس . وعبثاً تبحث عن لبناني بالمعنى الوطني الصحيح . ولا بد من وقت طويل جداً وجهود كبيرة متواصلة ليقوم شيء من الوحدة ، ضئيل كالظل ، بين طوائف مختلفة ومتباعدة تعتمد كل واحدة منها على دولة اجنبية » .

وهكذا اصبح اللبنانيون ، بفعل هذه السياسات المتضاربة ناساً لا وطن لهم ولا شعور قومي عندهم ، وكان من الطبيعي ان تتدهور اوضاعهم وينتهوا بعد سنوات قليلة الى ازمة ١٨٦٠ فتتسع شقة الخلاف بينهم اتساعاً خطراً وتتضاعف في ربوعهم عقد السياسة الاوروبية ومشكلاتها .

الباب الثاني

مسألة الأراضي المقدسة

(١٨٤٨ - ١٨٥٦)

الفصل الأول

الصراع الفرنسي الروسي حول الأراضي المقدسة
(١٨٤٨ - ١٨٥٣)

كان نظام شكيب افندي المنبثق من اتفاق السفراء والباب العالي على فصل الطوائف الدينية بعضها عن بعض واعطائها نوعاً من الحكم الذاتي حافزاً للدول الاوروبية الى المضي قدماً في سياسة التفرقة لانها ، بما تباعد بين الناس وتضعفهم ، تفرض في النهاية على كل فريق منهم اللجوء الى قوة خارجية تصونه عن كيد الآخر او تمكّنه من قهره والتغلب عليه فيسهل على هذه القوة بسط حمايتها على اللاجئين اليها بحجة الدين ، وان لم تكن هذه الحجة كافية فباساليب الرشوة او بما يرضي الغرور والكبرياء . وكانت روسيا اقلّ الدول ارتياحاً الى « النظام » لان واضعيه ابوا عليها انشاء قائمقامية للروم الارثوذكس ، على غرار قائمقاميتي الدروز والموارنة ، تكون قاعدة رسمية لسياستها في الشرق اسوة ببريطانيا وفرنسا . ولما كانت لا تنام على ضيم ولا يربأ بها شيء عن الدأب وراء اهدافها فلم تفتّ الهزيمة في عضدها وتابعت سياستها التقرُّبية من الروم الارثوذكس في لبنان وفلسطين فاقامت في بيت المقدس لقنصليتها وبعثاتها الدينية والتعليمية مجموعة من الابنية كان لها من الضخامة والسعة ما يستوقف حجاج الاماكن المقدسة، وانشأت في الناصرة وبيت لحم ويافا وجرش وغيرها في فلسطين ، ثلاثين مدرسة .

ولم تكن فرنسا اقلّ من الروس اهتماماً وعناية بالاراضي المقدسة فاضافت الى

المؤسسات والمعاهد الدينية والاديار التي كانت قائمة في تلك المنطقة منذ قرون عديدة مدارس وبعثات جديدة ، ومدّ لها الكرسي الرسولي يد المساعدة فانشأ بطريركية لاتينية في القدس ، وحذا الانجيليون من بريطانيين واميركيين حذو روسيا وفرنسا فنشروا بعثاتهم الدينية ومدارسهم في انحاء فلسطين .

ولم يكن هذا التسابق وليد عاطفة دينية كما كان الامر في القرون الوسطى . فالبلاد الاوروبية ، قبل ان ينتصف القرن التاسع عشر كانت ، بتأثير مبادىء الثورة الفرنسية الاولى وبفعل تعامي الطبقات الحاكمة وتحجر النبلاء والبورجوازية الغنية ، مسرحاً لحركات فكرية واجتماعية إلحاديّة ، ولم يعد الدين عند بعضها ، او عند القسم الاكبر منها ، سوى « بضاعة للتصدير » وخصوصاً الى البلاد المتخلّفة في الشرق العربي وافريقيا والشرق الاقصى ، تستعملها وتستغلّها لنشر لغاتها وبالتالي لتوطيد نفوذها . وكان حكّامها ينسجون في معالجة شؤون الشرق العربي على منوال رجال الثورة الكبرى . وهؤلاء اذ فرضوا ديناً جديداً ينكر وجود الله ويؤلّه « العقل » واضطهدوا الرهبان وخدّام الكنيسة وجعلوا من المعابد ، بعد ان باعوا املاكها ، مدارس او اماكن للتلاقي ، كانوا يأمرون سفراءهم بمواصلة الاتصال برجال الدين في تركيا ومصر ولبنان . ولما كتب القناصل والسفير الى وزارة الخارجية بباريس يسألونها اذا كان عليهم ان يمتنعوا عن حضور الاحتفالات الدينية وتقبّل البخور في الكنائس جاءهم من دانتون امر صريح بان يقيموا على التقاليد ويتعهدوا رجال الدين ومؤسساتهم ويدافعوا عنهم وعنها ويحموهم ويحموها كأن شيئاً لم يتغيّر في فرنسا .

وحزّ في نفس القيصر نقولا الاول ان تكون بريطانيا ، بفعل مساعداتها للسلطان في ازماته ، قد تبوّأت مقاماً سياسياً عالياً في الامبراطورية العثمانية وان يكون نفوذها لدى الباب العالي قد سما فوق كل نفوذ بعد معاهدة لندن التي لم تجنِ منها امبراطوريته اي ربح مادي ايجابي رغم تضحيتها بمعاهدة هنكار اسكله سي وما كان لها فيها من امتيازات . وكانت الادلة تتوافر لديه يوماً بعد

يوم على ان الازمات التي تتقدم الانحلال وترافقه آخذة بخناق الامبراطورية العثمانية تسير بها في اتّجاه لندن فلا يمضي زمن طويل الّا وهي فريسة السياسة البريطانية ولعبة في يديها . وكان القيصر الى جانب هذا مقتنعاً بان لفوز بريطانيا مبرراته العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية ، فهي سيدة البحار بلا منازع وصاحبة السيطرة على التجارة العالمية وصناعتها اقوى صناعة في اوروبا تزداد نموّاً وازدهاراً سنة بعد سنة وطموحها ودهاؤها يوسّعان آفاقها وحدود امبراطوريتها . فهي قد خرجت من معركة ١٨٤٠ منتصرة على محمد علي ومؤمّنة طريق مواصلاتها الى الهند عبر مصر والبحر الاحمر ، وكُتب لها النصر سنة ١٨٤٢ في حرب افغانستان فأجلست على عرشها ملكاً من رجالها يأتمر بامرها ويسير في ركبها ، وربحت في الصين حرب الافيون (١٨٣٩) وفرضت على حكومة بكين معاهدة نانكين (١٨٤٢) ففتحت لتجارتها خمسة مرافىء صينية كبرى جديدة ، وجعلت من هونغ كونغ مستعمرة للتاج ومركزاً ستراتيجياً من الطراز الاول على طريقها الى الشرق الاقصى .

هذا الواقع الجغرافي والاقتصادي والسياسي كان نقولا الاول يقدره حق قدره فلم يكن له مفرّ من أن يتابع في علاقاته مع بريطانيا سياسة التفاهم التي أقرّ خطوطها سنة ١٨٣٩ واستهلّها بارسال برونوف في مهمة خاصة الى لندن في العام التالي . وكان مستشاروه ورجال بلاطه وسفراؤه يرون فيها آية الحكمة لانها تُكسب روسيا وقتاً ثميناً تنفقه على تقوية جيوشها وتنظيم ماليتها وتدعيم اقتصادها .

ومشى القيصر في التنفيذ خطوة واسعة في سنة ١٨٤٤ فقام بزيارة رسمية للملكة فكتوريا في ٣١ ايار وحلّ عليها ضيفاً مكرّماً في قصر وندسور فاستقبله الشعب البريطاني استقبالاً حارّاً خلق في نفسه شعوراً بان بريطانيا تحرص حرصاً شديداً على صداقته ، وان الدور الذي اخفق اسكندر الاول في محاولة القيام به عقب مؤتمر فينّا ، وهو ان تكون السيادة على البحار لبريطانيا وعلى القارة

الاوروبية لروسيا ، قد كُتب له ان يلعبه بنجاح وان احتفاء بريطانيا ملكة
وحكومة وشعباً به ينمّ عن رغبة في التعاون معه الى ابعد حدّ على اساس وضع فرنسا
في عزلة تامة في اوروبا واقتسام الامبراطورية العثمانية الهرمة .

ونزولاً على رغبة الملكة فكتوريا اجتمع القيصر بروبرت بيل رئيس وزرائها
وابردين وزير خارجيتها فبادرهما بقوله « ان تركيا هي الرجل المريض » ، واذا
نحن جمعنا امكاناتنا ووحدنا جهودنا لننقذها ونحفظ لها الحياة فلا أمل لنا
بالنجاح . لقد كتب لها الموت وسنجد انفسنا حال موتها امام حالة خطرة .
واني ارى منذ الآن اني سأكون مضطرّاً لتحريك جيوشي وان النمسا ستفعل
مثلي . وانا لا اخشى الّا فرنسا . ولا ادري ماذا يكون موقف الفرنسيين في تلك
الحالة . ولكني اظن انهم سيطالبون باشياء كثيرة في افريقيا الشمالية والقطر
المصري وسوريا والبحر المتوسط » . ونفذ من هذا القول الى تحذير الوزيرين
البريطانيين من سياسة فرنسا في الشرق لانها لا تزال طامعة باحتلال مصر وسوريا
حيث لها عملاء نشيطون . واوشك روبرت بيل ان يقتنع بوجهة نظر نقولا الاول
وصارحه بان بريطانيا لا يمكنها ان تسمح لاحد ببسط سيطرته على مصر ،
وحدثته نفسه بالاسترسال في الحديث ولكنه عاد فتردّد ولم يذهب الى ابعد من
مصر ، خشية ان يحمل القيصر كلامه على محمل الارتباط فيسرع في القيام بعمل
عسكري ضد الامبراطورية العثمانية تكون نتيجته حرباً اوروبية طاحنة. ووافق
الرئيس البريطاني وزراؤه ومستشاروه واجمعت الكلمة على عدم تخطي القطر المصري
في كل ما سيجري من احاديث لتبقى بريطانيا حرة اليدين مطلقة التصرف
بسياستها على ما تقتضيه مصلحتها والتطورات الاوروبية ، فقال للقيصر في الاجتماع
التالي « ان بريطانيا لم تغيّر شيئاً من أصول سياستها في الشرق إلا فيما يتعلق بالقطر
المصري لان حكومة قوية في مصر تستطيع ان تقطع عليها طرقها التجارية
وتحرّم المرور على القوافل البريطانية وهذا امر لا يمكن حكومة الملكة ان تقبل به
في اي حال » .

ففهم نقولا الاول من هذا الكلام ما كان يجب ان يفهمه اي ان بريطانيا غير
مطمئنة الى ما في ضمير روسيا من مطامع في البلقان والشرق فحاول تبديد
الشكوك ولكنه لم يفلح لانه ليس في وسع احد ان يقنع البريطانيين ، محافظين
وغير محافظين ، بالتراجع خطوة واحدة عن تقاليدهم السياسية التي لا تهدف اولاً
وآخراً الّا الى تأمين مصالح الامبراطورية وتأبى عليهم الارتباط بأي حلف او
عهد لا تكون غايته خدمة هذه المصالح على الوجه الذي يكفل لها البقاء والتقدم
والازدهار . وبالاضافة الى هذه التقاليد كان عند رجال الخارجية البريطانية
اقتناع بان نقولا الاول لن يقف في طموحه ضمن حدود البلقان بل سيتعداها الى
الاستانة ومضيق الدردنيل ومنه الى جزر الارخبيل فالشرق حيث تعمل
حكومته جاهدة وبكل الوسائل لاعطاء الروم الارثوذكس في لبنان وفلسطين
شخصية خاصة ووجوداً خاصّاً فتبسط عليهم حمايتها وتتعهدهم بالعطف المادي
والمعنوي ليكونوا ابواقاً لدعايتها وانصاراً يحملون السلاح من اجلها كما كان
الامر في اليونان والبلقان .

ولم يشأ القيصر ان يعتبر قول بيل نهائياً فلم يقفل الباب . وكان
البريطانيون من جهتهم غير راغبين في ان يفهم القيصر ان محاولته قد فشلت
فقالوا له ان المفاوضة ستواصل بين بطرسبرج ولندن بالطرق الدبلوماسية . ذلك
انهم كانوا ضعاف الثقة بفرنسا يحسبون لها الف حساب ويعلمون انها مقيمة
على مضض تتحين الفرصة لمحو آثار الهزيمة التي منيت بها في الشرق سنة
١٨٤٠ .

وقبل ان يغادر نقولا الاول لندن عائداً الى عاصمته قال للرئيس روبرت
بيل « انه لمن الصعب جداً ان نقرّر الان ما سيجب علينا عمله عند انهيار
الامبراطورية العثمانية ، فكل قرار نتخذه اليوم قد يعجّل في موتها . ولهذا
فاني سأضع كل قواي في خدمة الحالة الراهنة . ولكني اجد ضرورياً ان نتدارس
بصدق وتعقّل كل ما يمكن ان يحدث وان نخرج من الدرس بنتائج معقولة

وباتفاق قائم على اساس العدل والصدق » .

وغداة وصوله الى عاصمته طلب من مستشاره نسلرود ان يسرع في متابعة المفاوضات . وكانت غايته الاولى ان يحصل على وثائق من الحكومة البريطانية يُفهم منها انها قبلت مبدأ تقسيم تركيا ، ولكن المذكرات المتعددة التي ارسلها نسلرود بهذا الشأن الى السفير البريطاني في بطرسبرج والى حكومة لندن بواسطة سفيره لدى البلاط البريطاني لم تستدرج هذه الحكومة الى اعطاء رأي صريح في الامر ولم تخرجها عن دائرة الغموض واللفّ والدوران .

وظلت الحالة كذلك حتى سقطت حكومة بيل في حزيران ١٨٤٦ وعاد المحافظون الى الحكم بلورد رَسِل رئيساً للوزارة وبالمرستون وزيراً للشؤون الخارجية ، فاسقط في يد القيصر وادرك ان مشاريعه قد ذهبت مع الريح . ولم يكن على خطأ في تقديره فبالمرستون لم يكن من الساسة الذين يعطون للصداقات مفهومها الاخلاقي الصحيح . كان مثال السياسي البريطاني الذي يضع مصلحة بلده فوق كل صداقة وكل اعتبار ، فبعد ان اعتمد على روسيا سنة ١٨٤٠ لعزل فرنسا واذلالها واضعاف نفوذها في الشرق ، استهلّ عمله حال عودته الى الحكم سنة ١٨٤٦ بالتمهيد لعزل روسيا عن اوروبا معتمداً على فرنسا ، فاخذ يتهم القيصر علانية بان له اهدافاً توسعية في تركيا ومطامع في الهند وبانه يسعى لتقسيم الامبراطورية العثمانية لينفذ مما يقتطعه من املاكها الى البحر المتوسط ، واخيراً بانه ماضٍ في دقّ الاسافين في التضامن الاوروبي الذي بدأ يتوثق بعد معاهدة المضايق (١٨٤١) وعودة فرنسا الى حظيرة الدول الاوروبية . فلزم القيصر الصمت امام هذه الحملة العدائية وتذرع بالصبر منتظراً فرصة مؤاتية او ازاحة حزب المحافظين عن الحكم فجاءته هذه الفرصة في شهر شباط سنة ١٨٤٨ اذ قامت في باريس ثورة اطاحت بعرش لويس فيليب ، وكانت هزيمة ١٨٤٠ قد قضت على شعبيته ، واعلنت الجمهورية الفرنسية الثانية . وكانت هذه الثورة فاتحة انتفاضات وثورات اوروبية على الاستبداد والاقطاع

والنظام الملكي كانت اولاها ثورة البولنديين في آذار ، فاغرقها القيصر في الدم ، وثانيها ثورة في فينّا في الشهر ذاته طردت من الحكم المستشار مترنيخ الذي كان في اوروبا لواء « المحافظة على القديم » وألدّ اعداء المبادىء الجديدة، فاعلن امبراطور النمسا دستوراً للبلاد ، ولكن المثقفين في شعبه كانوا قد ذاقوا الامرّين من كبت حكومته ومقاومتها كل حركة تحررية فلم يكتفوا بهذا وتابعوا ثورتهم لخلع الامبراطور فاضطر هذا الى النزول عن العرش لابن اخيه فرنسوا جوزف في ٢ كانون الاول ١٨٤٨ . وحدثت كذلك ثورات تحررية في معظم الامارات الايطالية فأرغم الامراء على اعلان دساتير لشعوبهم .

واغتنم الهنغاريون تلك الفوضى واضطراب الاحوال في النمسا فثاروا على الامبراطور الشاب في السنة التالية (١٨٤٩) وهزموا الجيش النمساوي في مواقع عديدة ، فطلب فرنسوا جوزف مساعدة نقولا الاول فلبّاه وقضى على الثورة بعنف لا يقل عن العنف الذي استعمله في بولندا رغم نصائح معظم مستشاريه الذين كانوا يرون في انتصار الثورة الهنغارية اضعافاً للنمسا ووسيلة لتقوية النفوذ الروسي في البلقان فلم يقرّهم القيصر على رأيهم اعتقاداً منه ان بطشه بالثورة الهنغارية يحقق له آمالاً ثلاثة :

١ – ان يكون له دين في عنق الامبراطور الشاب فلا يحيد عن مؤازرة السياسة الروسية في البلقان والشرق .

٢ – اثبات قوته العسكرية للدول الاوروبية والظهور امامها بمظهر المثل للشرعية في قارة تنتشر فيها الافكار اليسارية وتتعاقب الاضطرابات فيتعزز مركزه لدى كبار الملوك والدويلات الالمانية والايطالية .

٣ – القضاء نهائياً على روح الثورة في البلقان وبولندا وهنغاريا فينطوي الثوار في البلاد الاخرى على انفسهم اتقاءً لكوارث تنزل بهم

اذا حدثتهم النفس بالخروج على انظمتهم وحكوماتهم .

هذا كان رأي نقولا الاول ، وهذه كانت آماله . ولكن النتائج اتت على غير ما كان يشتهي فبدا له بعد فوات الاوان صدق نظر مستشاريه وخطل رأي استقلّ به ونفّذه فندم بعد ان دفع ثمنه غالياً .

ووقف بالمرستون من الثورة الهنغارية موقفاً يخالف موقف القيصر فاثبت انه ابعد نظراً في السياسة واكثر واقعية في معالجة الامور اذ رفض مساعدة الهنغاريين وابى ان يقابل زعماءهم لمّا جاؤوا ينشدون عطفه ، وقال لزملائه والمقربين من أعوانه « ان القضاء على الثورة الهنغارية معناه تقوية النمسا ، وتقوية النمسا معناها اضعاف روسيا في البلقان وتقليم اظافر فرنسا في اوروبا لان النمسا هي نقطة الثقل في التوازن الاوروبي » . وهكذا فان نقولا الاول بقضائه على الحركة الهنغارية قد اعاد الى البلقان واوروبا التوازن الذي تنشده بريطانيا وتحارب من اجله ، فتمّ لها ما ارادته بدون سفك نقطة واحدة من الدم البريطاني وباهراق سيول من الدماء الروسية .

وبعد ان استتب له الامر بالقضاء على الثورتين البولندية والهنغارية التوى نقولا الاول على سياسته العثمانية . وكان الباب العالي في سنة ١٨٤٩ يتخبّط في ازمات مالية عصيّة فطلب القيصر في مذكّرة ارسلها اليه في شهر آب ان يسلمه الزعماء البولنديين والهنغاريين اللاجئين الى تركيا ، وأصرّ عليه ان يجيب بلا او بنعم . ولم تكن غايته ان يصبح في قبضة يده عدد من اللاجئين الذين لا حول لهم ولا طول بل ان يقف على ردّة الفعل عند بريطانيا فيما اذا حاول الانقضاض على الامبراطورية العثمانية ، ويعرف موقف النمسا من سياسته ، فاعلنت هذه تأييدها لمذكرته وكان جواب بالمرستون ان أمرَ الاميرال باركر قائد الاسطول البريطاني في شرقي البحر المتوسط بأن يرسل دارعة كبيرة الى الدردنيل فتراجع القيصر عن مطالبه وخرج بنتيجتين : الاولى اخلاص النمسا له ، والثانية عداء بريطانيا

لسياسته حيال تركيا .

ومكافأة لامبراطور النمسا على اخلاصه وقف القيصر الى جنبه ضد « الاتحاد الجرماني » في مؤتمر اولمتز (٢٩ تشرين الاول ١٨٥٠) فقوي نفوذه في اوروبا ، ووصفه بعض رجال السياسة بانه « حامي حمى الشرعية » . وكتب البارون شتوكان « ان نابوليون كان في ايام شبابي سيد اوروبا المطلق . اما الآن فيبدو لي ان امبراطور روسيا قد احتل مكانه وانه ، لبعض سنوات على الاقل ، سيفرض ارادته على القارّة ولكن باساليب ونيات تخالف نيات نابوليون واساليبه » .

وصدّق نقولا الاول هذا القول – وكثرة الملوك ورؤساء الدول لا يصدّقون الّا مثله – فآمن انه صاحب الرأي الاصيل والارادة التي لا تردّ ، وزاده ثقة بعبقريته وصحة سياسته تأييد النمسا وبروسيا له وغاب عنه انهما ما أيّدتاه الّا لما بينه وبين بيتيهما المالكين من روابط قربى ، ومضى في عمله مطمئناً الى ان الاضطرابات في اوروبا لن تسمح لدولها بالتكتل في حرب ضده وان التقارب بين بريطانيا وفرنسا امر بعيد المنال بعد طول الجفاء والعداء لا سيما وان لكل منهما مشكلاتها ومتاعبها ، هذه في الجزائر وتلك في الهند والشرق الاقصى ، وجاءته من سفرائه في العواصم الاوروبية تقارير تؤيد وجهة نظره هذه ، وتتغنى ، نفاقاً وتملّقاً ، بعظمته ودهائه وبُعد صيته ، فملأ الغرور جوانحه وضرب على عقله غشاوة كثيفة فقام في سنة ١٨٥٠ يستدرج تركيا الى حرب كان يعتقد انه سيلقاها فيها منفردة فتضطرّها ضرباته الى الاستسلام والخنوع لارادته كما فعلت في معاهدة ادرنه سنة ١٨٢٩ ، فأثار مسألة الاماكن المقدسة في فلسطين والخلاف الناشب بشأنها بين اللاتين والروم الارثوذكس .

وكما كان الطموح والغرور آخذين على نقولا الاول مشاعره كانا مسيطرين على منافسه البرنس لويس نابوليون رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية فوثب على الفرصة التي اتاحها له القيصر وقال كلمته عالية في قضية الاماكن المقدسة ليقوّي

نفوذه دوليًا ويستعيد شعبيته في الاوساط الكاثوليكية المتنكرة له لموقفه من الدولة البابوية .

وكانت مسألة الاماكن المقدسة قديمة العهد. وكان سلاطين بني عثمان قد أقرّوا في الامتيازات التي منحوها لملوك فرنسا منذ القرن السادس عشر حق بعض الرهبان اللاتين في القدس والناصرة وبيت لحم بانشاء اديار وكنائس . ثم كانت معاهدة كوجوك قينرجي بين عبد الحميد الاول وكاترين الثانية في سنة ١٧٧٤ فأعطت الارثوذكس في الاماكن المقدسة مثل الحقوق المعطاة سابقاً للّاتين واعترف فيها السلطان لروسيا بامتيازات دينية لا يستهان بها .

وتأزمت العلاقات بين الرهبان اللاتين والروم في سنة ١٨٤٨ لاختفاء نجمة من الفضة تحمل عبارات لاتينية من هيكل يرعاه الارثوذكس في المغارة التي ولد فيها السيد المسيح ، فاتّهم اللاتين الروم بانهم اتلفوها ليمحوا آخر اثر يثبت ان الهيكل كان سابقاً بيدهم ، واتّهم الروم اللاتين بأنهم سرقوها ليثيروا خلافاً بين الطائفتين ويعملوا على استعادة نفوذهم في الهيكل . وطالبت الحكومة الفرنسية بهذه المناسبة باعادة الكتابات اللاتينية التي كانت محفورة في كنيسة القيامة والتي كان الروم قد ألغوها بعد حريق الكنيسة سنة ١٨٠٨ وترميمها بمال القيصر على مثال الكنائس في البلاد الارثوذكسية . وقدمت السفارة الفرنسية في الاستانة في ٢٨ ايار ١٨٥٠ مذكرة الى الباب العالي تطالب للرهبان اللاتين بحق امتلاك الاماكن المقدسة عملاً بمعاهدة ١٧٤٠ بين السلطان محمود الاول ولويس ا الخامس عشر والتي تنص الماده ٣٣ منها على « ان الرهبان اللاتين الذين اقاموا دائماً ويقيمون حاليّاً خارج اورشليم وداخلها وعند كنيسة القبر المقدس المعروفة باسم « القيامة » لهم ملكية الاماكن التي يحج اليها بنو دينهم والتي هي بيدهم كما كانت لهم هذه الملكية في الماضي » .

وراح سفير فرنسا في الاستانة الجنرال اوبيك يهدد الباب العالي ويلحّ عليه في

تنفيذ هذه المعاهدة قائلاً ان اوروبا الكاثوليكية باسرها تقف الى جانب فرنسا للمحافظة على حقوق الكثلكة اللاتينية في الشرق ، واردف قوله هذا في ٦ كانون الثاني ١٨٥١ بمذكرة خطية الى عالي باشا وزير الخارجية العثمانية عبّر فيها عن استيائه لموقف الباب العالي من اغتصاب الروم حقوق اللاتين في الاماكن المقدسة واحتجّ « باسم فرنسا والكثلكة جمعاء » . ولم تكن هذه الصفة الكاثوليكية الشاملة التي انتحلتها الحكومة الفرنسية لترضي الحكومة النمساوية لانها كانت تعتبر نفسها احقّ من فرنسا بحماية اللاتين في الشرق فقدّم دي كزل القائم بالاعمال النمساوي في الاستانة ، بتشجيع من السفارة الروسية فيها ، في ٣ شباط ١٨٥١ ، مذكرة الى الباب العالي غمز فيها من قناة زميله الفرنسي واشار الى ان فرنسا لا تملك حق التكلم باسم الدول الكاثوليكية وان النمسا اذ تؤيّد حق الكاثوليك في الاماكن المقدسة لا تعتمد على المادة ٣٣ من معاهدة ١٧٤٠ بين فرنسا والباب العالي بل على المادة ١٣ من معاهدة كارلوفيتز (١٦٩٩) والمادة ٩ من معاهدة بلغراد (١٧٣٩) والمادة ١٢ من معاهدة سيستوفا (١٧٩١) وهي معاهدات عقدتها مع الباب العالي ، واقترح في ختام مذكرته تأليف لجنة مختلطة لتحديد حقوق اللاتين والروم في الاماكن المقدسة .

وكانت ردّة الفعل الفرنسيّة على هذه المذكرة النمساوية عنيفة جداً فقدم اوبيك في ٢٤ شباط ١٨٥١ الى الباب العالي مذكرة شديدة اللهجة كانت اقرب الى الانذار منها الى المذكرة الدبلوماسية ، اصرّ فيها على ان فرنسا انما تتكلم باسم الكثلكة جميعها لا باسمها الخاص فقط وطلب من الحكومة العثمانية ان تجيبه بلا او بنعم على السؤال التالي : « هل يعتبر الباب العالي نفسه مقيداً باحكام معاهدة ١٧٤٠ » . واضاف انه اذا كان في جواب الحكومة التركية شيء من التناقض او الغموض فان ذلك سيؤدي الى تعكير العلاقات بينه وبين فرنسا تعكيراً خطراً » .

ولم يكن موقف الروس اقل صلابة من موقف الفرنسيين فراحوا يؤكدون

لرجال الباب العالي ان نقولا الاول لن يتراجع عن حماية مصالحه ومصالح الذين هم في ذمته في الشرق ولن ينزل عن شيء من الامتيازات التي اعترف بها لروسيا في معاهدة كوجوك قينرجي سنة ١٧٧٤ ومعاهدة ادرنه سنة ١٨٢٩ .

ولم يكن معقولاً ان يضعف القيصر الروسي او يتراجع في معالجة هذه القضية بل كان معقولاً ومنتظراً ان يستغلها الى اقصى حدّ ليحصل من العثمانيين على امتيازات جديدة في البلقان والشرق .

وترامى الى وزير فرنسا المفوض في مونيخ ان القيصر قد اتفق مع النمسا وبروسيا على الايقاع بفرنسا ، وخامره الظن بان بريطانيا تبارك هذا الاتفاق لكثرة ما سمعه ونُقل اليه من ثناء البريطانيين على القيصر وتحدُّثهم بكثير من الاغتباط عن العلاقات الودية القائمة بينه وبين الملكة فكتوريا وزوجها الامير البرت ، فكتب الى وزير الخارجية في اوائل ١٨٥١ يطلعه على ما يتراءى له في الافق البريطاني ويؤكد ان لديه معلومات لا شك في صدق مصدرها تفيد ان الروس لن يتزحزحوا عن موقفهم وانهم يتهيأون للحرب ويعدّون لها كل عدة . « وانا اعرف الشرق . وباستطاعتي ان اصارح سعادتكم على اساس هذه المعرفة بان روسيا لن تتراجع لان المسألة بالنسبة لها مسألة حياة او موت . ورجائي ان تؤخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار في باريس اذا كانت الحكومة مصممة على المضي في الامر حتى النهاية » .

اما الباب العالي فكان قد بلغ من الضعف حدّاً فقد عنده كل امكان روحي واستطاعة مادية للدفاع عن امبراطوريته وحماية استقلالها فلم يجرؤ على الادلاء برأي صريح في الخلاف الناشب . ولما وجد نفسه امام معاهدات تعترف بامتيازات وحقوق ينقض بعضها بعضاً او يتشابك بعضها ببعض فضّل السكوت والتريث كأن الاراضي المقدسة لا تمتّ بصلة اليه وكأن فلسطين خارجة عن نطاق حكمه . ولكن توالي الضغط عليه واستمرار التهديد تارة من جانب الروس

وتارة من الجانب الفرنسي اخرجاه ، على كره منه ، من موقفه الجامد فشكّل لجنة مختلطة برئاسة امين افندي ، الترجمان الاول للديوان ، مهمتها تحديد الامتيازات الفرنسية المعطاة في معاهدة ١٧٤٠ والامتيازات الروسية المقررة في معاهدتي كوجوك قينرجي (١٧٧٤) وادرنه (١٨٢٩) وقرر ان يكون اللاتين وبطريركية الفنار الارثوذكسية ممثلين في هذه اللجنة . وفي الاجتماع الاول الذي عقدته ظهر تباين آراء الفريقين اذ طالب مندوب اللاتين ، تؤيده السفارة الفرنسية ، ممثلي الباب العالي بتطبيق نصوص معاهدة ١٧٤٠ قائلا انه لا يعترف بالفرمانات التي صدرت بشأن الاماكن المقدسة بعد هذه المعاهدة لان احكام معاهدة ما لا تلغيها بنود معاهدة اخرى الا اذا جاء فيها نص صريح على الالغاء . ومعاهدتا كوجوك قينرجي وادرنه المعقودتان بين الباب العالي وروسيا لم تعرضا للاماكن المقدسة في فلسطين وتناولتا شؤون الروم الارثوذكس في البلقان فقط . يضاف الى ذلك ان اقامة اللاتين في الاراضي المقدسة يعود عهدها الى قرون خلت ، وان الامتيازات التي نالتها فرنسا من السلطان سليمان القانوني كانت منبثقة من محالفات صداقة ومصالح مشتركة ، اما امتيازات معاهدتي كوجوك قينرجي وادرنه فقد وقّعها الباب العالي مكرهاً بعد حروب دامية خانته فيها الحظوظ وكان النصر في نهايتها للروس فاخذ الغالب امتيازات لم يكن بوسع المغلوب عدم الموافقة عليها وهذا ما يفقدها في نظر الحق العام كل قيمة معنوية وقانونية . ودفع المندوب الارثوذكسي اريستاركي وكيل بطريرك الفنار حجج اللاتين ببيان قيّم مفحم قال فيه « ان معاهدة ١٧٤٠ التي وقعت بين لويس الخامس عشر والسلطان محمود الاول قد درسها الزمن كما درس النظام الملكي في فرنسا ، وليس من المنطق في شيء ان تتمسك الجمهورية الثانية التي قضت على ملوك فرنسا ، من بوربون واورليان ، بنصوص معاهدة وقّعها اجدادهم منذ اكثر من قرن . والباب العالي الحريص على صداقاته ، الوفي لعهوده ، قد منح الروم الارثوذكس منذ مطلع القرن التاسع عشر بفرمانات عديدة امتيازات في الاماكن المقدسة بدون ان تقوم الحكومات الفرنسية المتعاقبة باقلّ احتجاج عليها . ففي سنة ١٨٠٨ منح السلطان محمود الثاني بطريرك الفنار حق ترميم كنيسة القيامة

على اثر الحريق الذي اصابها فلم تحتجّ الحكومة الفرنسية على ذلك رغم ان فرنسا كانت في تلك السنة حليفة تركيا في حربها ضدّ الروس . فلو لم يكن للروم حق ثابت في الكنيسة لما اعطى الباب العالي البطريرك اذناً بالترميم . والفرمانات العديدة التي صدرت عن السلطان لمصلحة الروم كانت نتيجة طبيعية لإخلاص هؤلاء ، وهم رعايا عثمانيون ، لعرش السلطان رئيسهم الشرعي ، اما اللاتين فانهم لم يدينوا يوماً بالولاء له ولا هم من رعايا جلالته ولا يتقيدون باوامره بل كانوا دائماً اعواناً للفرنجة عليه » .

والحقيقة ان حجّة اللاتين لم تكن مقنعة . واستنادهم في سنة ١٨٥١ على معاهدة وُقّعت قبل ١١١ سنة لم يكن ، من الناحيتين التاريخية والقانونية ، على جانب كبير من القوة لان الامتيازات الاجنبية كان السلطان العثماني في بداية الامر يمنحها لرعايا الدول الاوروبية لمدة حكمه فقط فلا يقيّد بها خلَفه . فكلما مات او قُتل سلطان كانت هذه الدول تسعى لتجديد مفعولها بمعاهدة تعقدها مع السلطان الجديد . وهذا ما يفسّر كثرة المعاهدات . ودار السلطنة غدت بعد سليمان القانوني مسرحاً للمؤامرات والاغتيالات فكان السلاطين يتعاقبون على العرش بمثل السرعة التي تتعاقب بها الحكومات في بعض البلاد ذات النظم البرلمانية وفي البلدان المتخلفة في ايامنا الحاضرة . وكان محمود الاول اول من عقد معاهدة وألزم بها خلفاءه من بعده . وكان السلاطين كلما وضعت معاهدة يفرضون ان يكون ما فيها من إلزام مشتركاً بينهم وبين الفريق الآخر . والامتيازات الاجنبية لم تكن يوماً منحة من جانب واحد وبدون مقابل بل كانت دائماً جزءاً من معاهدة تحدد بنودها حقوق وواجبات كل من الفريقين . الّا ان العثمانيين كانوا كلما جادوا بالامتيازات لا يطلبون من الدولة التي يمنحونها اياها مقابلة بالمثل بل كانوا يكتفون منها بارتباط معنوي يحددونه في المادة الاخيرة من المعاهدة . ومعاهدة ١٧٤٠ لم تشذّ في نصّها او روحها عن هذه القاعدة فجاءت مادتها الخامسة والثمانون كما يلي :

« ونتيجة لما تقدم يتعهد صاحب الجلالة والعظمة امبراطور فرنسا وخلفاؤه

من بعده بان يعطوا باستمرار براهين الصدق والصداقة لامبراطوريتنا العظمى ولمركز الخلافة ، كما تتعهد جلالتنا الامبراطورية على اساس كلمتنا العالية والمقدسة التي لا تُنقض بان تمنع كل ما يكون مخالفاً للمواد السابقة. وهذا العهد ملزم لشخصنا الامبراطوري المقدس كما هو ملزم ايضاً لخلفائنا الاماجد وصدورنا العظام وباشواتنا الاجلاء وبوجه عام لكل الذين يتشرفون وينعمون بالعبودية لنا . وحرصاً منا على ان يسهر الفريقان على تعزيز وتدعيم قواعد الصداقة الصادقة ويقوما بواجب تبادل هذه الصداقة فقد امرنا بان تنفّذ هذه الامتيازات الامبراطورية الممنوحة منا عطفاً وكرماً وفاقاً للنصوص النبيلة التي ذُكرت فيها » .

ومعنى هذا ان الامتيازات تبقى نافذة المفعول ما دامت علاقات الصداقة قائمة بين الفريقين فاذا ساءت اصبح السلطان في حلّ من عهده وفقدت المعاهدة قيمتها . وهذا ما حدث في ايلول سنة ١٧٩٨ يوم اعلن الباب العالي الحرب على فرنسا لاقدامها على احتلال مصر بقيادة الجنرال بونابرت ، فقد رافق اعلان الحرب الغاء معاهدة الامتيازات المعقودة في سنة ١٧٤٠ .

ولكن معظم الدول الاوروبية لم تكن لتوافق الباب العالي على وجهة نظره هذه بل كانت لا ترى في المعاهدات الّا واجبات السلطان نحوها ، اما واجباتها نحوه ، وهي معنوية لا قيمة ايجابية لها ، فلم يكن لها عندها شيء من القيمة والاعتبار ، ولهذا كان تفسير ارثوذكس اللجنة المختلطة للامتيازات اصح واسلم من تفسير اللاتين . ويضاف الى التفسير الارثوذكسي ان مبدأ الحماية الذي كان معمولاً به في عهد سليمان القانوني والسلاطين الذين جاؤوا بعده في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، والذي كان يقوم على احد الاسس القانونية في ذلك الوقت وهو ان للاوروبي المقيم في الشرق حقّاً بالّا يحاكم الا امام المحاكم القنصلية ووفاقاً لقانون بلاده ، لم يعد مقبولاً ولا نافذاً في القرن التاسع عشر ، ففكرة الحماية قد تطورت وتضاءلت . وما كان يُعتبر حقاً مشروعاً في القرن السادس عشر اصبح في القرن التاسع عشر ماسّاً بالسيادة

الوطنية . ولكن السفارة الفرنسية في الاستانة ابت ان تتمشى مع التطور فتبني سياستها على اساس المفاهيم الجديدة للسيادة الوطنية ومضت في الدفاع عن مصالحها في الاماكن المقدسة وفي حماية اللاتين الكاثوليك فيها بذهنية القرون الغابرة .

ورغم الاعتراضات القانونية التي قدمها الروم الارثوذكس لاعضاء اللجنة بدا من هؤلاء ميل ظاهر الى اعطاء اللاتين ترضيات تخفف من حدّتهم ومن غضب السفارة الفرنسية وتضع من جهة اخرى حداً لغطرسة الروس في علاقاتهم مع الباب العالي .

ولما وقفت بطرسبرج على هذا الاتجاه الجديد كبر الامر على القيصر فتخطى اللجنة والباب العالي والعرف الدبلوماسي وكتب بخط يده رسالة شخصية الى السلطان يطلب فيها المحافظة على الوضع الراهن في الاماكن المقدسة . واراد من اتصاله المباشر بالسلطان ان يحرج موقفه ويضع حكومته امام مسؤولياتها فيما اذا رفض الطلب . واضطر الباب العالي مراعاة لكرامة القيصر ونزولاً على رغبته ان يحل اللجنة في ٢ تشرين الثاني ١٨٥١ ويعتبر اعمالها واقتراحاتها كانها لم تكن . فاثار هذا الحل غضب فريق من رجال الخارجية العثمانية وحزّ في نفوسهم ان تمتهن كرامة بلدهم وان يكون السلطان هدفاً لضغط مستمر من الروس والفرنسيين ، لا يقابله الباب العالي الا بأساليب الدوران والمراوغة التي لا تليق بحكومة تحترم نفسها وتأبى النزول عن كرامتها والتفريط في استقلال الدولة وسيادتها . وشاركهم في غضبتهم فريق من الاتراك المتحررين الراغبين في ان تنسج دولتهم في السياسة الخارجية على منوال الدول الكبيرة فتنأى عن الكسل والتوكل والميع وتثبت وجودها في عالم سريع التطور فاوجدوا في العاصمة حالة من عدم الرضى عن سلوك الباب العالي وتأليفه لجنة مختلطة لتقرير امور عثمانية بحتة لا حق للاجانب بان يكون لهم فيها كلمة . وتزعّم هذه الحركة ، التي كانت الانطلاقة التحريرية الاولى ومهدت لنشوء الجمعيات

العثمانية السرية ومن ثم « للاتحاد والترقي » ، فؤاد افندي الذي عظم شأنه فيما بعد فصار وزيراً للخارجية ثم صدراً اعظم . فقرر السلطان بعد ان ترامت اليه اخبار هذه الثورة الفكرية تأليف لجنة عثمانية لدرس نصوص المعاهدات المتعلقه بامتيازات اللاتين والروم في الاماكن المقدسة .

وفيما كانت اللجنة الجديدة مكبّة على عملها وجادّة في السعي الى حل وسط يرضي الفريقين فوجيء العالم في ٢ كانون الاول ١٨٥١ بثورة على الدستور الجمهوري في باريس وانقلاب قام به رئيس الجمهورية لويس نابوليون وبعض اعوانه وانصاره القدامى معتقلاً زعماء الحزبين الجمهوري والملكي وعاصفاً بالحريات العامة . وجرى بعد ذلك استفتاء عام تجلّى فيه ، كما تجلى من قبل ومن بعد في كل مكان وبمثل هذا الظرف ، رضى الشعب عن دوس حرياته ونزوله على ارادة القوة فنودي بالامير الرئيس امبراطوراً على الفرنسيين باسم نابوليون الثالث ، فتوترت اعصاب نقولا الاول لان العاهل الجديد سليل بيت كان مؤسس مجده العدو الالدّ لروسيا ولأنه خشي ان يقلب النظام المنبثق من مؤتمر فينّا كما قلب دستور بلاده فكتب الى سفيره كيسيليف في باريس ان يحذره من الاقدام على مس مقررات هذا المؤتمر واعتبار العهود التي ارتبط بها الملوك الذين تعاقبوا على عرش فرنسا بعد سقوط نابوليون الاول غير سارية المفعول عليه . ولم يعترف به اعترافاً صحيحاً ورفض ان يقال عنه في المحررات السياسية الروسية الى حكومة باريس الّا « الامبراطور لويس نابوليون » واذا اضطر الى الرد على رسالة منه كتب « صاحب الجلالة وصديقي الطيب » خلافاً للتقاليد القاضية بان يكتب الملك للملك « صاحب الجلالة واخي العزيز » . وكان كلما اتى في احاديثه على ذكره يقول انه دخيل لا يمتّ بصلة شرعية الى ملوك اوروبا وان سلطانه غير مستمد من « النعمة الالهية » .

وكان نابوليون الثالث شديد الاعتداد بنفسه متكبراً حقوداً فكظم غيظه وانتظر الفرصة الملائمة للانتقام لكرامته وتأديب المعرضين عنه والثائرين عليه

في الخارج والداخل وخضد شوكة البيوت المالكة التي تجهمت له واستكبرت
عليه فرفضت ازواجه اميرة من اميراتها .

وكان الخلاف على الاراضي المقدسة تلك الفرصة ، فعضّ عليهـا وقرّر
استغلالهـا على الوجه الذي يعلي شأنه ويرفع اسمه ويكسبه عطف الاوساط
الكاثوليكية المعارضة ويدقّ بالتالي اسفيناً في صف روسيـا وبريطانيا والنمسا
فيفككّه مستعيناً بصعوبة الاتفاق بين هذه الدول على شأن من الشؤون التركية
لتعارض مصالحها في الامبراطورية العثمانية . وقد كشف دروان دي لويس وزير
خارجيته عن هذا الجانب من خطة الامبراطور في تعليمات عمّمها على سفراء فرنسا
قال فيها « ان قضية الاماكن المقدسة وكل ما يمتّ بسبب الى هـذه الاماكن لا
قيمة حقيقية له في نظر فرنسا . ولم تكن هذه القضية بالنسبة لنا ، على ما احدثته
من ضجة واثارته من اهتمام ، الّا وسيلة لتفسيخ التحالـف القاريّ الذي لم ينفكّ
اعضاؤه طوال سبع واربعين سنة عن مناوأة فرنسا ومحاولة شلّ نشاطها . وقـد
سنحت الآن فرصة طيبة لخلق البلبلة في داخل هـذا التحالف فقبض جلالة
الامبراطور على ناصيتها » .

وكان نابوليون منذ الساعة التي جرح فيها الملوك كبرياءه باستعلائهم عليه قـد
بيّت في ضميره فكرة حرب تنتصر فيها جيوشه فيفرض نفسه على اوروبا ويدخل
الى حرم الملوك من اوسع ابوابه . وكان بسمارك يتحسس هـذه الحاجة الملحة في
نفس نابوليون الثالث ويرقب مظاهرهـا بكل انتباه ويقول لاعوانه الخلّص في
ساعات النجوى « ان امبراطور الفرنسيين لا غنى له عن حرب . وهي ضرورية
له ليصرف اليها تفكير شعبه ويهيّء لنفسه السيطرة على اوروبا » . وكان الداهية
البروسي يشجّع سفير فرنسا في برلين على القيام بعمل عنيف يقضي على ما في القارة
من اوضاع شاذة . وذلك انه ، ومن ورائه ديبلوماسيو بروسيا وكبار ساستهـا
ومفكّروها ، كان يتمنى هـذا العمل العنيف لان فيه ، وفيه وحده ، امكان
تجمّع البلاد الالمانية وتحقيق وحدتها .

ولم يكن القيصر اقلّ من نابوليون ميلا الى الاستعداد للحرب . ولهذا كان
لا مفرّ من تعقيد قضية الاماكن المقدسة لانها كانت في ذلك الوقت السبب الاقرب
لانهاء حالة السلم .

وهنا خرجت الدبلوماسية البريطانية عما كان الفريقان يحسبانه جموداً وعدم
اكتراث واخذ رجالها يتحسبون لما قد يقع في وقت قريب بـين روسيا وفرنسا
ويفكرون فيما يكون لبريطانيا من فائدة او خسارة في تأييد هـذا الفريق او في
الوقوف الى جنب ذاك . واوحت اليهم « الواقعية البريطانية الإرثية » التي كانت
في ذلك الوقت تجنبهم مواطن الزلل والضلال ان مسألة الاراضي المقدسة ليست
في الحقيقة سوى ستار تقبع وراءه غـايات فرنسية وروسية متعارضة ، وان
الفرنسية منها لا تكوّن خطراً على بريطانيـا فنابوليون الثالث يسعى لاثبات
وجوده في قارة يعتبره ملوكها دخيلا عليهم وهذا حق له ،ويريد من جهة اخرى ان
يمحو آثار مؤتمر فينّا (١٨١٥) الذي كرّس هزيمة فرنسا ، وهـذا امر معقول
وشرعي وليس فيه ما يهدّد المصالح البريطانية الحقيقية في الشرق وآسيا الوسطى .
اما السياسة الروسية ففيها الخطر كل الخطر على هـذه المصالح لان روسيا دولة
ماضية يوماً بعـد يوم في استجماع عناصر القوّة ، وعدد سكانها في ازدياد مستمر
مزعج ، واقتصادها يتّسع ويزدهر ، وخيراتها الظاهرة والدفينة لا حـدّ لها ،
واوديسا اصبحت مركزاً لتجـارة واسعة في البحر الاسود ، وفي سيباستوبول
احواض تُبنى فيها سفن عديدة يخشى التجار الـبريطانيون ان تزاحمهم في البحر
المتوسط ، وكانوا من قبل ناقمين نقمة شديـدة على الحكومة الروسية لفرضها على
بضائعهم في سنة ١٨٥١ رسوماً جمركية بلغت اربعة اضعاف الرسوم الـتي تفرضها
عليها الدويلات الالمانية والنمسا ، وكانت الامبراطورية العثمانية للتجارة البريطانية
سوقاً من اهمّ الاسواق واصبحت بعد معاهدة بلطه ليمان (١٨٣٨) اهمها واوسعها
لصناعاتهم ، وفي هذا سبب كاف لعدم سماح البريطانيين لروسيا او لدولة اخرى
بالتدخل الفعلي في شؤون هذه الامبراطورية ومزاحمتهم فيها .

وخرج الساسة البريطانيون من التفكير وتداول الرأي بان عليهم ان يرقبوا الحوادث ويتبيّنوا ما يبيّته القيصر من نيات خبيثة للامبراطورية العثمانية ويكونوا في حال تأزم الموقف واكفهرار الجو على استعداد للقيام بما يحدّ من مطامع روسيا ويصون مصالحهم عنها .

وفي اواخر كانون الثاني ١٨٥٢ اصدرت اللجنة العثمانية قراراً يرضي الى حدّ بعيد مطاليب القيصر والارثوذكس ويمنح اللاتين حقاً باضاءة شمعة في هيكل السيدة العذراء ، وكان هذا الهيكل بيد الارثوذكس ولم يكن للاتين في بيت المقدس اي حقّ فيه ، وبان يكون بيدهم مفتاح لاحد ابواب كنيسة بيت لحم . وبلغ هذا القرار للسفارة الفرنسية والسفارة الروسية في الاستانة ، فامتعضت الاولى وقررت الاحتجاج عليه ، وقبلته الثانية وطالبت بان يصدر فرمان سلطاني به فصدر في ٨ شباط ١٨٥٢ فرمان يضع قرار اللجنة موضع التنفيذ وأبلغ في اليوم ذاته الى سفارات الدول الاوروبية ، فجدّد الجنرال لافاليت سفير فرنسا الرفض وطلب فتح تحقيق جديد في ادّعاءات الارثوذكس حول « الاماكن المقدسة التي اغتصبوها من اللاتين » . وقبل السفير الروسي وطلب تعميم الفرمان على الحكام العثمانيين في فلسطين ليقرأوه على الاشهاد فاحتجّت السفارة الفرنسية ايضاً على هذا التدبير معتبرة ايّاه دعاية استفزازية تعطي القيصر فرصة الظهور بمظهر السيد المطاع في الاستانة فتزيد التوتر حدّة .

وحاول الباب العالي ارضاء الفريقين معاً فأرسل مذكرة الى الجنرال لافاليت يؤكد فيها تقيّد الحكومة العثمانية بمعاهدة ١٧٤٠ وحرصها على احترام حقوق الرهبان اللاتين في الاماكن المقدسة ، وامر في الوقت ذاته باشا القدس بان يقرأ فرمان ٨ شباط على الملأ وفاقاً للتقاليد العثمانية . وما كان وقوف الباب العالي هذا الموقف ليدلّ هذه المرة على الضعف والاستسلام فالذهنية كانت قد تبدّلت في مركز الحكم العثماني بمجيء فؤاد افندي ، الذي سبق ذكره ، وزيراً للشؤون الخارجية بل كان فاتحة تحوّل في سياسته وبادرة عدول عن عادة الصبر واللف

والخوف والخنوع . وكان الوزير الجديد مقتنعاً ، كما كان الساسة البريطانيون مقتنعين ، بان روسيا وفرنسا لا يهمها من مصير الاماكن المقدسة الّا ما يتيحه لها البحث فيه من فرص لتدعيم النفوذ في الداخل وتثبيت الهيبة في الاوساط الدينية الكاثوليكية او الارثوذكسية في الشرق ، وانهما يُخفيان وراء التخاصم على مفتاح باب كنيسة بيت لحم واضاءة الشمعة في معبد بيت المقدس اهدافاً سياسية لا صلة لها بالدين ولا مصلحة فيها للارثوذكس أو اللاتين ، فسعى من وراء ارضائهما معاً الى تقوية الخصام بينهما فتكشف كلتاهما عما في ضميرها من نيات مبيّتة ، فكان له ذلك اذ طلب القيصر في الحال الغاء اعتراف الباب العالي باستمرار مفاعيل معاهدة ١٧٤٠ فردّ الباب العالي طلبه قائلاً ان الاعتراف وعدمه من الشؤون العثمانية التي لا كلمة فيها لدولة اجنبية وانه يعجب كل العجب لتدخّل العاهل الروسي في امور لا شأن له فيها لانها تتعلق بسيادة السلطان وحريته المطلقة في حكم رعاياه ، فأغضب هذا الردّ القيصر فاوعز الى عملائه في البلقان ان يثوروا على السلطان ويبدأوا بالاضطراب والتخريب ، فثار سكان الجبل الاسود وجاءهم من روسيا مال وسلاح ففاجأهم الجيش العثماني بهجوم عنيف ونكّل بكل من اسره منهم تنكيلاً شديداً فاهتزّت النمسا واوفدت الى الاستانة في كانون الثاني ١٨٥٣ الكونت دي لينغن ليقول للباب العالي « ان سيده الامبراطور لا يمكنه ان يقف مكتوف اليدين امام الحالة الثورية القائمة على حدود بلاده» ويطلب منه « ان يعترف لسكان الجبل بحقوقهم كاملة ويمنحهم استقلالاً داخلياً ويقبل بحماية النمسا الدولة المسيحية على هؤلاء النصارى والا فانه يضطر لقطع علاقاته معه ويرسل المساعدات العسكرية لحماية اهالي الجبل » . وما كان فؤاد افندي ليتوقّع هذه المفاجأة من النمسا ولم يكن بوسعه ان يخاصمها ويخاصم روسيا في وقت واحد والاثنتان متصلتان ببلاد عثمانية لا تدين بدين السلطان ومستعدة ابداً للخروج على ارادته والثورة عليه فنزل مرغماً على رغبة الموفد النمساوي ، فعاد هذا الى فيننّا وأذاع في أوساطها « ان الباب العالي لم يستجب طلب النمسا الا بعد ان هددته بامتشاق السيف » .

والحقيقة ان الوزير العثماني لم يستهدف بما فعل سوى استباق تحـالف الدولتين ضد تركيا والحؤول دون حركة ثورية تشمل البلقان كله بتحريضها ومساعدتها . وكانت هذه الحركة الثورية اول ما يتمناه ويريده القيصر في ذلك الظرف . وكان يتوقع ان يرفض الباب العالي انذار النمسا فتمتد النار من الجبل الاسود الى الجبال والبطاح البلقانية فيتذرع بواجب حماية الارثوذكس ويطلق جيوشه لتنصر الثوار وتجهز على الامبراطورية العثمانية . وكان لا بد له من موافقة بريطانيا على خطته فاغتنم حفلة ساهرة اقامها في قصره الشتوي ببطرسبرج في ٩ كانون الثاني ١٨٥٣ ودعا فيمن دعا اليها سفراء الدول فانتحى زاوية باللورد سيمور سفير بريطانيا لديه وقال له انه لا يرتاح الى شيء ارتياحه لطيب العلاقات بينه وبين جلالة الملكة وانه حريص كل الحرص على تأمين المصالح البريطانية في كل عمل يقوم به لمصلحة روسيا ، « اريد ان احدّثك يا عزيزي اللورد حديث الرجل للرجل او كما احدّث صديقاً سليم النيّة صادقاً مستقيماً . فخذها مني حقيقة لا لبس فيها ولا مواربة . ان الدول الاخرى لا تهمني ، وسيّان عندي ما تفعل وما لا تفعل . ان غايتي هي الاتفاق مع بريطانيا . وامامنا الآن « رجل مريض » ومريض جداً . وانهـا لكارثة كبرى ان يفلت من ايدينا قبل ان نتوافق فيما بيننا على التدابير اللازمة . ودعني اقول لك بكل صراحة انه اذا كانت دولتك تفكّر بوضع يدها عـلى العاصمة العثمانية في مستقبل قريب فاني لن اوافق على هذا . ولا يعني قولي هذا اني مقتنع بوجود هذه الفكرة عندكم ولكن الاوضاع الحاضرة تقتضي ان يصارح بعضنا بعضاً وان نتبادل الاراء بصدق . وانا مستعد ان اتعهد لكم بألّا أقيم في الاستانة اقامة المالك في ملكه . ولكني ميّال الى القيام بحراستها لوقت معيّن . وقـد تطرأ ظروف تضطرني لاحتلالها اذا بقينا بدون اتفاق وظلّت الامور مرهونة باوقاتها . ان الاستانة لن تكون للروس ولا للبريطانيين او للفرنسيين ، ولن تكون يونانية ، لاني لن اقبل هذا . ان اليونان هي في الواقع دولة مستقلة تحت حمايتي . وهذا وضع يمكن ان يستمرّ . وبالامـكان ايضاً ان يكون للصرب والبلغار ما كان لليونانيين . اما القطر المصري فاني اعرف وافهم تماماً ان له اهمية خاصة في نظر بريطانيا . واني لا أستطيع الآن ان أؤكـد لك الّا أمراً وهو انه

لن يقوم من جانبي اقلّ احتجاج فيما اذا فُتحت تركة الدولة العثمانية بعد انهيار الحكم فيها وقامت بريطانيا باحتلال مصر . وما اقوله عن مصر اقوله عن جزيرة كنديا (كريت) فهذه الجزيرة ولا شك تناسبكم ، ولا ارى مـا يحول دون صيرورتها ملكاً لبريطانيا . فاقترح على حكومتك ان تكتب اليّ في هذا الموضوع وان تتبسّط فيه اكثر من الماضي . وانا لي ثقة بالحكومة الـبريطانية . واذ اقترح ان اتبادل واياها الرأي لا اطلب منها تعهداً او اتفاقاً واكتفي بكلمة الشرف من الرجل الشريف للرجل الشريف . وحسبي هذا » .

وعقب هذه النجوى اجتماعان آخران في ١٤ و ٢٠ كانون الثاني ١٨٥٣ ، ابدى فيهما القيصر للورد سيمور استعـداده للتفاهم مع بريطانيا على تقسيم الامبراطورية العثمانية ، مؤكداً له « ان النمسا لن تحرك ساكناً لارتباط مصالحها ارتباطاً وثيقاً بمصالح روسيا منذ الثورة الهنغارية وان امبراطور الفرنسيين رجل مغرور متكبر ثرثار يقول كثيراً ولا يفعل شيئاً ، وملك بروسيا منهمك في قضايا البلاد الالمـانية لا يفكّر الّا في توحيدها ، وهو فوق ذلك لن يقدم على ما لا يرضيني لما بيني وبينه من روابط القربى » .

وبلّغ لورد سيمور حكومته اقتراحات القيصر واطلعها بالتفصيل على ما دار بينهما من احاديث . ولكن مبادرة العاهل الروسي لم تفـده في شيء لان تبديلاً اساسياً وقع في الحكومة البريطانية في ٢١ شباط ١٨٥٣ اذ تسلّم شؤونهـا الخارجية لورد كلارندون خلفـاً لجون رَسِل فكتب الى لورد سيمور ان يقول لنقولا الاول ان الحكومة البريطانية لا ترى ان « الرجـل المريض » مشرف على الهلاك بل تعتقد ان له من العافية ما يضمن له الحياة لسنوات طويـلة ، وانها من جهة ثانية ليس لها اي رغبة في توسيع ممتلكاتها « التي لا تغيب عنها الشمس » فهي والحالة هذه تأبى الاسهام في اي اتفاق سرّي او علني يتعلق بالامبراطورية العثمانية ، كما انها لا توافق على اي تغيير في الوضع يمكن ان يؤدي الى تغيير اساسي في سياستها تجاه حلفائها في الشرق والغرب .

ولما نقل لورد سيمور هذا الجواب الى الحكومة الروسية لم يجد فيه المستشار نسلرود اي مفاجأة لانه كان ينتظر ردّة الفعل هذه عند حكومة لندن ، وآلمه ان يكون نقولا الاول قد ذهب في صراحته الى ابعد من الحدّ المعقول في الاخذ والردّ مع دولة انساه إيمانه بصداقتها انها لا تسهم في مشروع ولا تعقد اتفاقاً الّا اذا ضمنت لنفسها حصّة الاسد . فاجتمع المستشار اكثر من مرة باللورد السفير ليمحو من ذهنه ما علق به من اقوال القيصر ويؤكد له ان ليس في نيّة روسيا ان تقضي على الامبراطورية العثمانية وان كل ما تفوّه به نقولا لا يعدو كونه من الافكار التي توحيها ظروف تركيا وازماتها الداخلية وانه اراد ان يتشاور بشأنها مع حلفائه واصدقائه البريطانيين حتى لا يكون واياهم في مؤخرة الركب اذا عجّلت السياسة الفرنسية فيتطوير الامور في الشرق تطويراً خطراً يؤدي الى انهيار الامبراطورية العثمانية .

وكتب نسلرود الى سفيره برونوف في لندن في اوائل آذار ١٨٥٣ ملحّاً عليه ان يبذل جهوده لاقناع الحكومة البريطانية بان القيصر وحكومته لا يريدان بتركيا شرّاً وانهما حريصان على سلامتها لان في هذه السلامة ضماناً للسلام في الشرق ، وان فرنسا وحدها موضع الحذر والشكوك لانها دائمة الدأب لخلق الاضطراب في الشرق اعتقاداً منها بانه يمهّد لوصايتها على الباب العالي ، وهذا سبب تعقيدها ازمة الاماكن المقدسة بمحاولة حرمان الارثوذكس من حقوق تمتعوا بها عدة اجيال . وقد كلّلت جهود السفارة الفرنسية في الاستانة بنجاح لا شك فيه . والدليل على ذلك ان الفرمان السلطاني لم يقرأ ولم ينفّذ في بيت المقدس ووزراء السلطان لم يتقيّدوا به ولم يقيموا له وزناً . ولم يحل اعتراض الشعب الارثوذكسي واستياؤه دون وضع مفتاح كنيسة بيت لحم بيد اللاتين فكأن السلطة العثمانية ارادت ان يفهم الجميع ان للّاتين سيطرة دينية في الشرق . فالشرّ اذن قد وقع وفاتت فرصة العمل لمنع وقوعه وكل ما في استطاعتنا الآن هو ان نداويه ونحدّ من مفاعيله . ولا بدّ لنا وللارثوذكس من تعويض بعد ان ذهبت كلمة السلطان هباءً وتضاءلت الحصانات التي أُعطيت للمذهب الارثوذكسي . وعلينا ان نوجّه

جهودنا الى هذا التعويض والحصول عليه . هذه هي الحقيقة الراهنة . واذا حذونا حذو فرنسا فاستعملنا الاساليب العنيفة والقسرية التي ابلغتها اهدافها ، ولو اننا كنا مثلها لا نعبأ بكرامة الباب العالي ولا نبالي بالنتائج التي قد يؤدي اليها استعمال العلاج العنيف في بناء متصدع كبناء الامبراطورية العثمانية لكانت طريقنا صريحة لا عوج فيها ولا يعوزنا التفكير الطويل قبل سلوكها . فالتلويح بالقوة ثم استعمالها يكونان اذ ذاك رأس وسائلنا المعجلة . وقديماً قيل ان المدفع هو حجة الملك الاخيرة . والفرنسيون اليوم جعلوه حجتهم الاولى . وبه ارادوا ان يبدأوا عملهم في افريقيا الشمالية وفي الاستانة . ونحن ، على الرغم مما لدينا من الاسباب المشروعة لعدم الرضى ، ومع علمنا بانه لا بدّ من جهود طويلة ووقت غير قليل لازالة هذه الاسباب ، أميل الى استعمال اساليب غير الاساليب الفرنسية . ونريد ايضاً ، كما كنا دائماً نريد ، ان تستمر الامبراطورية العثمانية ، فهي على ضعفها وتردّي هيبتها افضل حاجز بين المصالح الاوروبية المتضاربة . واذا زالت هذه الامبرطورية وترك زوالها فراغاً فلا بدّ لهذه المصالح من ان تتصادم تصادماً عنيفاً . ولهذا فانّا سنسعى بكل ما في وسعنا ، وبدون ان نتساهل فيما يمتّ الى شرفنا ، لتجنيب هذه الدولة الهزيلة المتداعية هِزّة تحوّلها الى كتلة من رماد . ولقد بذلنا جهوداً كثيرة متواصلة لاسماع الباب العالي صوت الحكمة والعقل . وسنسعى مرة اخرى واخيرة ، حبّاً بالسلام ، لاقناع العثمانيين بالاصغاء الى هذا الصوت . ولكن هنالك اعتباراً لا يمكننا الاعراض عنه رغم رغبتنا الشديدة بان لا نستعمل الّا الوسائل السلمية وهو ان النفوذ الروحي الفرنسي في الاستانة قد تضخّم وامتدّ وبلغ حدّاً يجوز لنا عنده ان نعتقد ان جهودنا ومساعينا ستفشل عند ايمان مستشاري السلطان بان الحكومة الفرنسية قوة ليس بامكان احد ان يقاومها أو يتغلّب عليها . وليس بمستبعد ان تعمد فرنسا مرة اخرى ، حال شعورها بان الباب العالي اخذ يتحفظ ويتلكّأ ، الى اساليبها القسرية فتضغط عليه لمنعه من قبول مطالبنا المشروعة . وعندئذ تنشأ حالة لا يكون فيها السلاح متساوياً بيننا وبين الفرنسيين اذ يكون لهم ، بدون ان يلقوا مقاومة ، ان يحرّكوا اساطيلهم في كل جوانب البحر المتوسط ويتّكلوا على المدفع في تنفيذ رغباتهم ولا يكون لنا

ميدان نلاقيهم فيه فيزداد الاتراك اقتناعاً باننا عاجزون عن حماية مصالحنا الخاصة وبالتالي عن درء الاخطار عن سلامتهم . واتقاءً لهذا اراد الامبراطور ان يلجأ الى بعض تدابير وقائية تقوّي حجتنا في المفاوضة وتحدّ من قيمة التهديدات التي يعتمد عليها الجنرال دي لافاليت وتحصّن مركزنا في كل الاحوال بوجه حكومة الفت سياسة المفاجأة . وهذه التدابير الوقائية ليس فيها ما يمسّ من قرب او بعد سيادة السلطان واستقلاله بل هي تهدف الى الحفاظ على استقلاله وصون سيادته عن دكتاتورية اجنبية وتأمين راحته ورفع هيبته التي أسفّ بها سفير فرنسا وكاد يزيلها من اذهان الروم الارثوذكس الذين يشكّلون الكثرة الكبرى من رعاياه في الجزء الاوروبي من الامبراطورية . وفي هذا اسطع دليل على ان الامبراطور لا يريد ان يكون لتدابيرنا الا المفعول المعنوي . ولما كانت الاشاعات المضخمة التي سرت في كل مكان حول هذه التدابير من شأنها ان تخلق في الافكار شيئاً من القلق والحذر فمن واجبنا ان نضع الامور في نصابها ونكشف عن حقيقة نيتنا . واملي انْ لا تخطيء الحكومة البريطانية فهم هذه التدابير وتقدرها حق قدرها . وفي البراهين التي اعطاها الامبراطور في ظروف سابقة عن اعتداله في معاملة السلطان خير كفيل بأنه لن يحيد عن مبادئه وخطته السابقة . ان لبريطانيا وروسيا مصلحة مشتركة في السهر على السلام في الشرق . وهذه المصلحة هي اليوم دافعنا للتوجه الى الحكومة البريطانية التي لا شك في عدالة أحكامها وعدم تحيزها لنقول لها اذا كان لك مثل ما لنا من رغبة في الدفاع عن الوضع الراهن في الشرق فعليك قبل سواك ان تتكلمي وتجعلي صوتك عالياً . وفي رأينا ان من واجب الوزراء البريطانيين ان يشاركونا في السعي لازالة الغشاوة التي ضربها الفرنسيون على عيون الاتراك وضمائرهم وان نحرّر الحكام في الاستانة من مركّب الذعر من كل ما هو فرنسي وان يُسمعوا الحكومة الفرنسية نصائح الحكمة والتروي . فاذا لبّوا نداءنا وقاموا بهذا الواجب المزدوج فان المفاوضات التي نحن على

وشك الدخول فيها ستجري وتنتهي ، وهذا اكبر آمالنا ، بدون ان ينتج عنها اقل خطر على السلام في الشرق . والامبراطور يطلب منك يا سيدي البارون ان تضع في خدمة ما تقدم كل غيرتك وجميع جهودك » .

ولكن هذا التصوير « الواقعي الهادىء » للاوضاع وهذه الاقوال « الموزونة المعقولة » التي نقلها السفير الروسي في لندن الى لورد كلارندون لم يكن لها من الوقع ما توخاه نسلرود ، فبريطانيا كانت تنظر الى الاحداث بعين باردة وتقابلها بنفس اشد برودة فلا تؤخذ بالكلام المعسول ولا تحيد قيد انملة عما فيه مصلحتها . وكانت الاهداف التي كشف عنها نقولا الاول في حديثه مع لورد سيمور « حديث الرجل للرجل والصديق للصديق » قد اثارت في نفوس البريطانيين شكوكاً ومخاوف كثيرة . وكانت حكومة لندن اصح علماً بدقائق الاوضاع والملابسات الاوروبية من القيصر المنطوي على كبريائه ، المملوءة نفسه عزة بالباطل ، اذ كان سفراؤها في العواصم يطلعونها على كل كبيرة وصغيرة وينفذون بدهائهم وسخائهم الى مواطن الاسرار فيقولون لوزيرهم ما له وما عليه بدون جزع او محاباة بينما كان سفراء القيصر وعيونه لا يكتبون اليه الا ما يزيده اعتزازاً وغروراً ويصوّرون له الحالة لا كما هي وكما يرونها بل كما يعلمون انه يريدها ان تكون .

والغرور مرض خبيث يلازم الحكام المطلقين منذ الساعة التي تستتب لهم فيها الامور . والقيصر نقولا الاول لم يكن في نفسه منفذ الا للغرور فكان ينفر من اقل كلمة عليها مسحة من النصح ويقصي قائلها . وحالفت الحظوظ غروره فترة من الزمن احرز فيها انتصارات لا يستهان بها على الصعيدين العسكري والدبلوماسي في اوروبا وآسيا فبات مؤمناً بعبقريته واثقاً انه بزّ الاولين والآخرين فانكفأ الصادقون ولزموا الصمت وأُسدل عليهم ستار النسيان واحتل مراكزهم في الوزارات والجيوش ضعاف النفوس والانتهازيون والمنافقون الذين لا يقولون لسيّدهم الا ما يشتهي وترتاح اليه كبرياؤه فأشاح بوجهه

عن القدامى الحكماء المجربين ، حتى عن نسلرود واورلوف وغورتشاكوف ،
وهذه اصغر الكوارث . اما الكارثة الكبرى فكانت انه ملأ السفارات في
الخارج بمثل ما حشد في الوزارات والوحدات المسلحة فأنزل بذلك ستاراً كثيفاً
بينه وبين حقائق العالم الخارجي اذ راح السفراء ينقرون على الوتر الذي تطيب
له نغماته فيكيلون له الاطراء ويقولون انه موضع اعجاب الناس في البلاد التي
يمثلونه فيها وان المفكرين لم يجمعوا يوماً على امر اجماعهم على الاعتراف بعظمته ،
وحجبوا عنه ، اتقاءً لغضبه وبطشه ، ما كانوا يسمعون ويرون ويلمسون من
حقائق فيها كل الخطر على روسيا ، وكتموا كل ما وقفوا عليه من تطورات
واتجاهات جديدة في اوروبا . وفي كتاب لأندره روزين انه بعد ان وقف على
الحالة الفكرية الجديدة وعن تجمُّع الآراء ضد القيصر وسياسته كاشف السفير
البرنس ليفين وطلب منه ان يكتب الى نقولا الاول ويطلعه على الحقائق ويفتح
عينيه على ما يُدبَّر في اوروبا ضد روسيا وما يهيؤه نابوليون الثالث في الخفاء
مع بريطانيا للقضاء على المصالح والسياسة الروسية في الشرق والغرب ، فابتسم
السفير وقال له « ويحك ! اتريدني ان اقول كل هذا للامبراطور . من قال لك
اني ضيَّعت عقلي او اني خلقت بلا عقل . وهبْ اني حزمت امري وقلت
له الحقيقة فماذا تكون النتيجة في ظنك . اما في اعتقادي فان هذه النتيجة
لا تكون الا طردي » .

وهكذا دفع القيصرَ غروره ونفاق الانتهازيين الذين أقطعهم السفارات في
الخارج الى ارتكاب اخطاء ثلاثة متعاقبة في سياسته العثمانية جعلت الدول
الاوروبية تعرض عنه وتوجس خيفة من رعونته . وكان اول هذه الاخطاء
الثلاثة واكبرها حديثه مع اللورد سيمور « حديث الرجل للرجل والصديق
للصديق » قبل ان يستكشف حقيقة استعداد بريطانيا معتمداً فقط على
كتابات المدح والاعجاب التي كان يتلقاها من سفيره . وثانيها استخفافه وعدم
اهتمامه بالوقوف على نيات نابوليون الثالث وجهله حتى الساعة الاخيرة ان
هذا الامبراطور ليس كما صوروه له ثرثاراً يقول ولا يفعل بل رجلاً قوي

الشكيمة يسعى لتدعيم عرشه بعمل عسكري . وثالثها اعتماده على ان النمسا
لن تحيد عن السير في ركابه لانه انقذها من التفكك والانهيار بقضائه سنة
١٨٤٩ على الثورة الهنغارية .

في هذا الجو ، وبعد الاخطاء الثلاثة التي تقدم ذكرها ، زيَّنت للقيصر
جماعة من بطانته الدخول مع العثمانيين في مفاوضات يحرز فيها نصراً جديداً
فأرسل الاميرال البرنس منتشيكوف الى الاستانة في مهمة غايتها انتزاع
معاهدة جديدة لا تقل اهمية عن معاهدة « هنكار اسكله سي » . ولم يكن
لاختيار القائد البحري مبرر سوى الحظوة ، فاستعداداته الثقافية ومؤهلاته
الدبلوماسية ضئيلة ، خلافاً لأورلوف الذي لم يفز في هنكار إلَّا لانه كان
مجرَّباً وعلى علم ودهاء كبيرَين . وهكذا لم يكن المفاوض المختار غنيًّا إلا
بأسباب الهزيمة . وكانت تنتظره في الاستانة من جهة اخرى اسباب اكثر
خطورة تسد في وجهه كل سبل النجاح ، وأهمها وجود فؤاد افندي على
رأس وزارة الخارجية ، وهو الوطني الشديد الحرص على سيادة بلاده ومن
الساسة الذين تتكوَّن شخصيتهم من الهدوء وصلابة العود ، وستراتفورد
كاننغ سفيراً لبريطانيا وهو مثال البريطاني الداهية العنيد وألمع تلاميذ
بالمرستون بلا منازع .

الفصل الثاني

مهمّة منتشيكوف في الاستانة

(٩ آذار - ٢١ أيّار ١٨٥٣)

وصل الاميرال البرنس منتشيكوف الى الاستانة في ٩ آذار ١٨٥٣ على سفينة حربية ومعه عدد كبير من الدبلوماسيين والعسكريين . وكان القيصر في غروره يظن ان ضخامة الوفد المفاوض ستحدث تأثيراً عميقاً في نفوس العثمانيين وان الاصل في المفاوضة لا ان يكون القائم بها على جانب من الدهاء والكياسة والتهذيب بل ان يكون ورفاقه فارعي القامة ، ثقال الالقاب ، منتفخي الاوداج ، وعلى صدورهم عدد وفير من الاوسمة . وحسبهم ان يكونوا ناطقين باسم جلالته مشمولين بعطفه الامبراطوري .

وكانت التعليمات المعطاة للاميرال تقضي بعقد معاهدة يعترف بها السلطان للقيصر ، على وجه صريح لا لبس فيه ولا منفذ للتأويل والتفسير ، بأن روسيا حامية الارثوذكس في جميع بلدان الامبراطورية العثمانية ، ولا تغيِّر شيئاً في الوضع الراهن في الاماكن المقدسة . وقيل له قبل مغادرته بطرسبرج ان أمض في سبيلك وكن مطمئناً ، واذا اصطدمت بعقبات واتضح لك انك لا تستطيع ان تتعدّاها الا بخطوة قد تؤدي الى حرب بين روسيا وتركيا فافعل ولا تجزع .

وكانت السفارة الروسية في الاستانة قد اعـدّت للاميرال استقبالاً حافلاً دعت للاشتراك فيه جماهير غفيرة من الارثوذكس النازلين في عاصمة السلطنة وجوارها فكبر ذلك على بعض وزراء الباب العالي ورجال الديوان فأرادوا منع التظاهر على ارض عثمانية لبعثة دولة اجنبيـة تراخت الروابط بينها وبين السلطان ، فلم يُقرّهم فؤاد افندي وزير الخارجية على هذا الرأي واقترح ان يُشجّع الذين دعتهم السفارة والذين لم تدعهم على الاقبال عليها والاسهام في الاحتفاء والهتـاف للوفد ليرى الدبلوماسيون الروس وجميع الاجانب المقيمين في دار الخلافة ان هؤلاء الناس احرار يعبّرون عن افكارهم بالطرق التي يختارونها فلا يلقون من الحكومة العثمانيـة الا الاحترام والحماية فتضعف حجة حكومة بطرسبرج القائلة ان حقهم سليب وحريتهم مفقودة .

ولما لقي منتشيكوف الوزير العثماني فؤاد افندي شعر انه منازل خصماً داهية يصعب النيل منه والتغلب عليـه فبيّت له الحقد وصمم في قرارة نفسه على اذلاله وجرحه في كرامته ليحمله على التنحّي عن المفاوضة . فلما دعاه رئيس كتّاب المابين الى القصر في اليوم التالي للمثول امام السلطان عبد المجيد ذهب اليه بلباسه العادي ، لا بالبزة الرسمية كما تريد التقاليد ، وتوجه رأساً الى قاعة العرش رافضاً ان يعرّج على مكتب وزير الخارجية ليرافقه ويقدّمه للسلطان وفاقاً للمراسم . ولما سأله احد مرافقيه عن سبب عدم تقيده بالقواعد المفروضة على زوار صاحب العرش اجابه على مسمع من موظفي المابين بأنه تعمّد ذلك « لأن نفسه تأبى عليه مصافحة وزير منافق » . فلما اتصل الخبر بفؤاد افندي ثار لكرامته وهيبة حكومته وأبى هو ايضاً الاجتماع « بهذا العسكري الجلف المتكبّر » ، فربح الاميرال الجولة واستقال الوزير وعيّن رفعت باشا خلفاً له .

وكان لابتعاد فؤاد افندي عن مركز الحكم على هـذا الوجه واستهتار الوفد الروسي بالدولة والسلطان وقع سيء جداً في نفوس العثمانيين والفئة

المتحررة منهم وأثر بعيد عند رجال الدولة في بريطانيا وفرنسا فعدّوه صدمة عنيفة للسياسة الغربية ودليلا على ان الباب العالي ، وقد بدا من السلطان ما بدا من عدم الانتفاض لكرامة وزير خارجيتـه وبالتالي لهيبة عرشه ، منحرف حتماً الى الجانب الروسي وان مهمة منتشيكوف ستنتهي بفوز يفوق الفوز الذي سجله اورلوف في مفاوضته الشاقة في هنكار اسكله سي سنة ١٨٣٣ ، فطلب لورد كلارندون وزير الخارجية من سفيره في الاستانة ان يقطع اجازته في لندن ويعود حـالاً الى مقر عمله ، واطلق يده لاحباط المفاوضة بكل وسيلة ومهما كلفه الامر . فامتثل السفير وابحر في الحال وفي نفسه ارتياح الى الفرصة السانحة لتصفية حساب شخصي بينه وبين الروس ، ذلك انه ، فوق اخلاصه لسياسة معلمه بالمرستون التي تضع بريطانيا فوق الجميع وتقدم مصلحتها على كل مصلحة وترى في روسيا العدو الاول والخطر الاكبر ، كانت نفسه محشوّة غلاًّ وحقداً على القيصر نقولا الاول لأنه كان قد جرحه في كرامته اذ رفض اقتراح الحكومة البريطانية تعيينه سفيراً لديه ضـارباً وجه الافق باللياقة والتقاليد الدولية . وكان كلارندون مؤمناً بأن هـذا الحقد الدفين سيكون بيد السفير سلاحاً ماضياً في مكافحة النشاط الروسي .

وشمّرت فرنسا عن ساعدهـا لتنازل السياسة الروسية نزالاً حاسماً في الاستانة . وكانت علاقات سفيرها مع الباب العالي قد تراخت كثيراً نتيجة لمبادراته المتعددة ومذكراته القاسية في موضوع الاماكن المقدسة ففقد شيئاً كثيراً من حظوظه في ان يكون مسموع الكلمة فعيّنت خلفاً له الدبلوماسي المجرّب لاكور ، وطلبت الى قائد اسطولها في المتوسط ان يرسل بعض وحداته الى المياه العثمانيـة . ونشطت الحكومتان وانصرفت جهودهما الى عزل روسيا بعد وقوفهما على ان الغاية الاولى لمهمة منتشيكوف هي تحويل قضية الاماكن المقدسة من خـلاف مذهبي بين الرهبان اللاتين والارثوذكس الى ازمة سياسية تفيد منها حكومة القيصر للاجهاز على الامبراطورية العثمانية

او على الاقل لكسب امتيازات جديدة فيها ، وهذا ما كان البريطانيون مصممين على الحؤول دونه مهما تكن النتائج . وقد صوّر السفير الفرنسي في لندن الحالة الروحية التي اوجدتها استقالة فؤاد افندي في الاوساط السياسية البريطانية في قوله لحكومته : « ان بريطانيا كانت ابرد من الثلج كلما كوشفت بقضية الاماكن المقدسة . ولكنها كانت وستكون من نار كلما بدا لها ان الامبراطورية العثمانية مهددة . فاذا تبين ان انهيار هذه الامبراطورية اصبح قريباً فاني اقول ، متحملاً تبعة قولي ، ان بريطانيا ستكون معنا على الوجه الذي نريده » .

وفيما كانت العاصمتان تتهيئان للتداول وتعـدّان العدة لما سيقع ، كان منتشيكوف ، وقد زاده انتصاره على فؤاد افندي صلفاً واستكباراً ، يجمع حوله مساعـديه ورجال السفارة ويتدارس معهم نصوص كتاباته الى الباب العالي . وفي ١٦ آذار قدم الى السلطان مذكرة اتبعها بأخرى في ٢٢ منه طلب فيهما بالحـاح انهاء مسألة الاراضي المقدسة على وجه يضمن استمرار حقوق الارثوذكس ويضع حداً لتعديات اللاتين ، وسحب مفتاح كنيسة بيت لحم من هؤلاء ووضع قبر السيدة العذراء في ذمة الروم وحدهم واعطاءهم حرية ترميم قبة كنيسة القيامة .

ووصل السفير البريطاني الى الاستانة فاتصل فوراً باصدقائه من الوزراء العثمانيين وشجعهم على الوقوف بوجه المطامع الروسية مؤكداً لهم ان بريطانيا لن تتركهم وحدهم بل تكون معهم في الدفاع عن حقوقهم . ولما تبين له من اتصالاته بهم وبعملاء سفارته ومخبريها ان مفتاح الكنيسة وشمعة القبر لا يكوّنان في ضمير الروس إلّا همّاً صغيراً وان همهم الاكبر والصحيح هو التسلل منهما الى ازمـة سياسية ، طلب مقابلة السلطان وحذّره مما بيّت له القيصر ونصحه بقبول كل ما يطلبه الاميرال في فلسطين ليفسد عليه خطته ، واخذ على عاتقه اقناع زميله الفرنسي بالعدول عن مواقفه السابقة

والنزول عن مطاليبه اذا كان في هذا ما يسهّل على الباب العالي اموره .
وهكذا اصبح مفتاح الازمة بيد فرنسا فاستدارت الحكومة البريطانيـة لها واطلعتها على ما تجمّع لديها عن حقيقة اهـداف وفد القيصر الى الاستانة فاقتنعت حكومة باريس بوجهة نظر لندن وبضرورة التساهل في مشكلة بيت المقدس وبيت لحم لتضيّع على الروس كل حجة للانتقال من الخلاف المذهبي الى معضلة سياسية خطرة فكتب وزير خارجيتها في آخر آذار ١٨٥٣ الى سفيره في بطرسبرج الرسالة التالية ، وهي اذا قورنت بما تقدمها بدت آية في الاعتدال :

« يبدو لي ان الحدّ الذي بلغته مسألة الاماكن المقدسة يقتضي ان تقابلوا الكونت دي نسلرود وتباحثوه فيها بالصراحة الودية التي يفرضها ما بيننا وبين سعادته من صداقة وثقة . ان هذه المسألة اذا تُركت بيد العملاء فانها تفقد ما يصونها عن المؤثرات وينأى بهـا عن تفاعل الشهوات فيؤدي ذلك الى تراخي الروابط التي تجمعنا تراخياً يُؤسف له وتعرّض علاقات فرنسا وروسيا مع الباب العالي للتدهور .

« ان التيارين المختلفين اللذين كانا يتقاذفان الباب العالي منذ نيف وسنة قد حملاه على تقرير امور ينقض بعضها بعضاً فكان يميل تارة الى اللاتين وتارة الى الارثوذكس فأوجد هـذا التأرجح في اذهان الناس فكرة خاطئة وهي ان السفارتين الروسية والفرنسية في الاستانة متخاصمتان متعاديتان . وهذا ابعد الامور عن ارادتنـا واضعفها تعبيراً عن افكارنا . ونظن ان رأي حكومة القيصر لا يختلف في شيء عن رأينا في هذا الصدد . ولهذا رأيت ان أزيل هـذا الشعور واقطع الطريق على المضاربات التي نشأت بسببه بتحديد غاياتنا على وجه ينتفي معه كل شك في عدالة مطالبنا واعتدالها .
« ان حكومة الامبراطور لا يمكنها ان تنزل رسمياً عما ورثته من حقوق وتقاليد ولكنهـا تعلم ان فكرة البقاء الابدي لا تلازم عملاً من الاعمال

البشرية . ولقد اخذت بعين الاعتبار التطورات التي طرأت وتعاقبت منذ ستين سنة فتحاشت كل ما من شأنه ان يوقظ في الامبراطورية العثمانية المتفسخة شهوات دينية لا بد لتفاعلها ، اذا أطلق لها العنان ، من خلق حالة ليس فيها شيء من الخير للسلطان وهيبتـه ، ونأت حكومتنا عن كل ما يمكن جلالة الامبراطور نقولا ان يجد فيه ما لا يتلاقى وعواطفه الشخصية كزعيم مذهب في بلاده يتمذهب به اكبر عدد من المسيحيين في الشرق . فقررت عن طيبة خاطر ان تحصر مطاليبها في اضيق نطاق ينسجم مع كرامتها وواجباتها .

« واذ كنا على هـذا الموقف المعتدل المتفتح للتفاهم في مفاوضاتنا مع الحكومة العثمانية فوجئنا بنشاط يبذله وفد جلالته في الاستانة لالغاء الترضية المشروعة التي أقرها الباب العالي .

« وليس في استطاعة حكومة بطرسبرج ان تنكر شرعية امتيازاتنا دون ن تلحق اشد الاضرار بما لها مع تركيا من معاهدات اكسبتها مزايا اوسع جداً من الامتيازات التي لنا والتي لا نطلب تطبيقهـا كاملة . فلا ارى والحالة هذه على أي اساس يمكن ان يقوم القول بأن لمساعينا في الاستانة طابعاً لم يكن قط في نيتنا ان نعطيها إياه . ونحن قد امتنعنا الى ابعد حد عن خلق مزاحمة نفوذ على هـذا الصعيد بيننا وبين الحكومة الروسية ولم نفكر لحظة واحدة ، على ما كان بيدنا من نصوص صريحة يمكننا الاعتماد عليها ، في حرمـان المسيحيين الارثوذكس من حقهم بامتيازات كرّسها لهم الزمن . وكل ما هدفنا اليه هو ان نحرر المذهب الكاثوليكي من نقص كان يعانيه وتأباه كرامتنا وكرامته . أيكون هنا سبب عدم الرضى الذي تظهره بطرسبرج . هذا ما لا يسعني ان اتصوره بعد الكلام الذي قاله الكونت نسلرود ونقلته الي في رسالتك بتاريخ اول نيسان الماضي فوجدت فيه اسطع دليل على اعتداله ولياقته . وماذا يكون حكم الاجيال المقبلة علينا اذا

خلّفنا لها اخبار اقتتال بين دولتين كبيرتين مسيحيتين حول تسابق مذهبي في الاراضي المقدسة على مرأى من المسلمين .

« ان كرامة الدين والعقل والمصلحة تفرض على فرنسا وروسيا سلوكاً غير هذا . واذا كان سوء التفاهم الذي نتج عن تقدير غير صحيح لموقف او لمسعى بحاجة الى تفسير يزيله فلي الامل ان حكومة بطرسبرج ، بعد وقوفها على حقائق نياتنا واعمالنا ، ستشكرنا على ما بدا منا من اعتدال » .

ونزولاً على رغبة بريطانيا وعملا بنصيحتها قبلت الحكومة العثمانية بالقسم الاكبر من المطاليب الواردة في المذكرتين الروسيتين بتاريخ ١٦ و ٢٢ آذار وتعهدت للاميرال بأن لا تبدّل في المستقبل شيئاً في الوضع الراهن في فلسطين قبل التفاهم مسبقاً مع السفارة الروسية . واصدر السلطان في ٤ ايار ١٨٥٣ فرماناً جديداً بحل الازمة على الوجه الذي اراده المبعوث الروسي فقبله السفير البريطاني ووافق السفير لاكور على ماجاء فيه اعتقاداً منه ان ذلك سيفتح الباب في القريب العاجل لمطاليب جديدة يتقدم بها منتشيكوف فتكشف عن حقيقة مهمته وخفايا السياسة الروسية في الشرق .

ولم يخفَ على نسلرود شيء من نواحي نشاط بريطانيا في الاستانة وبما جرى من اتصالات وتبادل رأي بين سفيرها وبين الباب العـالي فخفّ الى معالجة حذرها بالإقلال من اهمية المهمة المكلف بها منتشيكوف والتأكيد انها لا تجاوز حدود الاماكن المقدسة . وكتب الى برونوف سفيره في لندن في ٧ نيسان ١٨٥٣ الرسالة التالية :

« ارجو ان تؤكدوا لوزراء الملكة بلغـة صريحة لا أثر فيها للتحفظ والغموض ان نيات جلالة القيصر واستعداداته لا تزال كما كانت وان الشائعات التي اثارها في العاصمة العثمانية وصول بعثة البرنس منتشيكوف ،

ومنها اننا معتزمون احتلال الامارات البلقانية وتوسيع حدودنا الاسيوية على حساب تركيا وأخذ حق تعيين بطريرك الاستانة الارثوذكسي وان سفيرنا خاطب الباب العالي بلغة قاسية وغير لائقة ، ليست سوى شائعات خبيثة لا أساس لها من الصحة . ان مهمة البرنس منتشيكوف لم يكن لها وليس لها الآن سوى الغاية التي كلفت سعادتكم إطلاع الحكومة البريطانية عليها .

« أما بشأن توصية حكومة الملكة بأن نراعي بقدر الامكان شعور فرنسا في مسألة الاماكن المقدسة وان نتحاشى في دفاعنا عن حقوق الكنيسة الارثوذكسية ما قد يؤذي هذه الدولة في شرفها ومصالحها فلك ان تقول للوزراء البريطانيين اننا في مفاوضتنا مع الباب العالي لا نسعى لالغاء الامتيازات التي يتمتع بها اللاتين بموجب المذكرة العثمانية بتاريخ ٨ شباط من العام الماضي ، وكل ما نريد الوصول اليه هو تنسيق هذه الامتيازات وجعلها منطبقة على الخط الهمايوني والحصول للارثوذكس على تعويضات عما اصابهم من اذى وضمانات تجعلهم في مأمن من شرٍّ قد يُراد بهم في المستقبل .

« وبعد فأنا على اطيب استعداد للتفاهم حبيًّا مع الحكومة الفرنسية ولمراعاة الموقف الذي وضعت فيه نفسها مع العلم بأن كل الترضيات التي أعطيت لهذه الحكومة وكل مراعاة لإحساسها المرهف لم تزدها الا تصلباً كأن الترضية فوز لها يحفزها على التقدم بمطاليب جديدة . ولهذا فأنا ارى ان من واجبها ان تسهل علينا التفاهم بالعدول عن تظاهرات مفاجئة كالتي قامت بها اخيراً والتي قد تضطرنا الى الاختيار بين رغبتنا في الاتفاق وواجب الدفاع عن كرامتنا . والحكومة البريطانية تعلم جيداً ان النفس الفرنسية لا تنفتح دائماً للنصيحة الحكيمة وروح الاعتدال وان المساعي التي طلبت من سفيرنا ان يقوم بها في باريس لم تفد شيئاً ولم تحُل دون ابحار الاسطول الفرنسي .

« والامبراطور يريد منكم يا سيدي السفير ان تشكروا باسمه لورد ابردين ولورد كلارندون على الروح الطيبة التي نفخاها اخيراً في مقررات الحكومة البريطانية فكانت لنا حافزاً جديداً وعاملاً اضافياً للاطمئنان والثقة وكان جلالته جد مرتاح اليها . وهكذا يكون وزير الخارجية البريطانية قد دشّن علاقاته معنا بما يعزز الأمل بأنها ستكون طيبة ومرضية . وهو اذ اعتمد على قولنا وأبى ان يشارك فرنسا في عمل مطبوع بطابع الحذر منا ، ان لم أقل بطابع العداء لنا ، قد وضع العجلة البريطانية على الطريق المستقيم وكان جدَّ حكيم في سياسته . ولا اعرف ما هو أدعى للاسف من اتفاق الدولتين البحريتين ، ولو لفترة قصيرة ، وبالقول ان لم يكن بالفعل ، على المسألة الشرقية في وضعها الحاضر . ونحن على أتم علم بأن آراء الدولتين في هذه المسألة على طرفي نقيض ولكن الشعوب الاوروبية غير ملمّة بحقائق السياسة ولا مؤهلات لها للتمييز بين هذه الحقائق وتفهُّمها فأخشى عليها ان تُؤخذ بالمظاهر فتفسرها بأنها براهين على وجود محالفة وثيقة بين الدولتين ، وتشجعها على هذا قابلية فطرية عند الفرنسيين لتضخيم الامور التي يمكنهم ان يفيدوا منها لتعزيز مواقفهم فيؤدي ذلك الى خلق شعور عام بأن بين لندن وباريس « اتفاقاً وديّاً » فتتبلبل في الحال كل الاوضاع الاوروبية . ولا شك في ان ظهور اساطيل الدولتين في جوار الاستانة كان من شأنه ان يعقّد الامور تعقيداً خطراً ويقضي على كل امل بحل المشكلات ، فيحرج موقفنا ويزيل من نفس الامبراطور ، وهو يواجه مبادرة يُقصد منها الضغط عليه ، كل رغبة في تقبُّل الحلول السلمية . أما اذا بقيت فرنسا منفردة في عملها فإن التظاهرة البحرية ، مع بقائها مبادرة غير سليمة من المحاذير ، تفقد كثيراً من معانيها ومؤثراتها . وعلى كل حال فإن الامبراطور لا يوليها اهتماماً كبيراً ولا يرى فيها ما يحمله على الرجوع عن استعداداته الطيبة . واذا كانت فرنسا مصممة على عدم العدول عن قرارها ، واذا وجد العثمانيون في تنفيذ هذا القرار ما يشجعهم على التهرُّب من حل المشكلة او تأجيل هذا الحل فان موقف بريطانيا كفيل باعادة الامور الى نصابها

وبإفساد مفعول سياسة الضغط والتأجيل . ويبدو لنا ان لورد كلارندون
قد فهم الدور المشرّف الذي يجب على بريطانيا ان تقوم به . ويطيب لنا
ان نعبّر له عن تهانينا وثقتنا بأنه بقيامه بهـذا الدور لن يحيد ابداً عن
روح الحياد » .

وجاءت التطورات مؤيدة لصحة نظر البريطانيين ومثبتة دهاءهم السياسي
وذلك ان منتشيكوف ، بعد انصياع الباب العالي لرغباته بدون ان تحرك
السفارة الفرنسية ساكناً ، غابت عنه الاسباب الخفية لهذا الانصياع وأخذته
العزّة بالباطل فمشى عن غير وعي الى الحبـائل التي نصبها له السفير
البريطاني وقدم للباب العالي مذكرة جديدة طلب فيها اعلان استقلال الجبل
الاسود وعزل وزير الصرب غاراكانين الذي كانت تعتبره روسيا خصماً
لسياستها ، فأوفدت الخارجية العثمانية احد كبار رجالها الى السفير البريطاني
ليطلعه على المذكرة ويتبادل واياه الرأي في الرد عليها فاتفقا على الخطوط
الرئيسية لهذا الرد وكتب الباب العالي الى منتشيكوف يقول له ان في ما
طلبه اعتداءً على حقوق السلطان وتدخلاً صريحاً في شؤون الدولة وخروجاً
عن مهمته ، وهي في الاساس مقتصرة على المفاوضة في مسألة الاماكن
المقدسة وامتيازات الارثوذكس فيها ، ثم يسأله اذا كانت مشكلة الاماكن
المقدسة قد حلّت يوم صـدور فرمان ٤ أيار على صورة ترضي الحكومة
الروسية . « فاذا كان هذا فان جلالة السلطان يعتبر ان مهمتكم قد انتهت .
أما المسائل البلقانيـة فلها حلول اخرى ، منها ما هو من شؤون السلطان
الخاصة ومنها ما يتعلق بالتوازن الاوروبي ، فالباب العالي لن يقدم على أي
تبديل في الاوضاع الراهنـة في البلقان الا بعد استمزاج الدول الاوروبية
الاخرى وأخذ رأيها وموافقتها » . فجاء هذا الرد صدمة للاميرال فأخذته
ثورة غضب لما وجده فيه من تأنيب مؤلم على تجاوزه الصلاحيات المعطاة له
فتسلح بما قيل له عند مغادرته بطرسبرج اي ان يمضي في سبيله ولا يحجم
عن مبادرة قد تؤدي الى الحرب بين روسيا وتركيا فأرسل في اليوم التالي

(٥ ايار ١٨٥٣) الى الباب العالي مشروع معاهدة على غرار معاهدة هنكار
اسكله سي وأرفقه بمذكرة لها صفة الانذار قال فيها انه لا يعتبر فرمان ٤
ايار كافياً وطلب الاعتراف لروسيا بحماية الارثوذكس حماية تامة مطلقة غير
مقيدة بشرط واعطى الحكومة العثمانية مهلة للجواب على مذكرته تنتهي
في ١٠ ايار ، يكون بعدها لسيده القيصر ان يتصرف كما يشاء للقيـام
بواجبه وتأمين مصالحه .

وارتاح السفير البريطاني الى هذا التطور المؤيد لوجهة نظره والمنسجم مع
رغباته . ولكنه كتم اغتباطه واشترك مع زميله الفرنسي في اظهار عدم
الرضى والقول بأن قبول الباب العالي طلب الروس الجـديد يضعه تحت
رحمتهم لأن الارثوذكس في الامبراطورية العثمانية يبلغ عددهم اثني عشر مليوناً
والقسم الاكبر منهم نازلون في الاستانة والمدن الساحليـة الكبرى ، في
حين ان اللاتين الذين تحميهم فرنسا لا يزيدون عن بضع مئات . والفارق
بين الفريقين كبير جداً فالارثوذكس الذين تريد روسيا الاعتراف لها بحمايتهم
هم من رعايا السلطان اما اللاتين فهم من رعايا الدول الاوروبية مقيمون
بصورة مؤقتة في الاماكن المقدسة ومعظمهم رهبان معتكفون في الاديار .
وانطلق السفير الفرنسي يقول في كل اجتماع وحديث وعلى مسمع من السفراء
الاجانب ورجال السفارة الروسيـة انه اذا كانت روسيا تطالب بان تعامل
في الامبراطورية العثمانية على قدم المساواة مع فرنسا فان الحكومة الفرنسية
لا تمانع مطلقاً ولكنها ، على مابينها وبين الباب العالي من معاهـدات وما
لها من امتيازات اقرّها سلاطين بني عثمان منذ عهـد الملك فرنسوا الاول ،
لم تفكر يوماً في المطالبة ببسط الحمـاية على كاثوليك الشرق وهم من رعايا
السلطان وقصرت حمايتها على اللاتين الفرنسيين والايطاليين ومعظمهم قساوسة
ورهبان وراهبات يتعبّدون في الصوامع او يقومون في المستشفيات والمعاهد
التربوية بما فيه كل الخير لأهالي فلسطين ولبنان . وتذرّع الباب العالي بردّة الفعل
هذه عند الفرنسيين والبريطانيين وتحصّن وراء رفض الدولتين ان تجاب روسيا

الى طلبها الجديد فقال رئيس الديوان لمنتشيكوف في حديث جرى له معه قبل نهاية المدة التي حددها الانذار « انه لا يعتقد ان السلطان مستعد لتوقيع اي معاهدة تنال من استقلاله وتحدّ من سلطته الشرعية على رعاياه . اما الروم الارثوذكس فانهم في ظل السلطان يتمتعون بحرياتهم كاملة واذا اردت دليلاً على هذا فان التظاهرات الواسعة التي قام بها الارثوذكس احتفاء بك يوم وصولك الى الاستانة بدون ان تمس حريتهم بأقل سوء انصع الادلة واصدقها » .

وطلب رئيس الحكومة البريطانية من السفير في الاستانة نسخة عن انذار منتشيكوف لتدرسه الوزارة وتقرر على ضوئه موقفاً صريحاً من الاحداث ، فخشي السفير ان يتلكأ اللورد في مواجهة الروس اذا لم يتأكد من الانذار ان خطرهم على الامبراطورية العثمانية اصبح امراً واقعاً فعمد عن قصد الى توسُّع خفيف في ترجمة بعض الكلمات الواردة في مذكرة منتشيكوف ليزيد في قوتها فيُفهم منها ان روسيا تخاطب السلطان خطاب السيد للتابع وتتكلم عن الارثوذكس العثمانيين كأنهم جزء من رعاياها .

وضرب الديوان للاميرال الروسي موعداً في ١٣ ايار ، اي بعد انقضاء المهلة بثلاثة ايام ، « للتشرف بمقابلة جلالة السلطان وتسلم الرد الشاهاني على مذكرته » . وفي ذلك اليوم انتقلت والدة السلطان الى رحمة ربها فطلب الديوان من المبعوث الروسي تأجيل المقابلة الى يوم آخر لأن جلالته قد انكفأ الى مخدعه لينطوي على المه فألغيت المقابلات بسبب الحداد . ولكن منتشيكوف ، في صلفه واستعلائه ، ابى الانحناء امام جلال الموت ولم يرع له حرمة . وبدلاً من ان يهرع الى القصر لابداء الاسف وتقديم واجب التعزية رفض اقتراح الديوان واعتذاره وأصر على المقابلة في موعدها فاستاء السلطان وكبر عليه ان يتحدّاه الرجل في كرامته وحزنه على اعز الناس عليه . وكانت ردة الفعل عنده عنيفة الى اقصى حد فأصدر في الحال امراً

بإقالة الوزراء جميعاً وإسناد الصدارة العظمى الى رشيد باشا وادخل في الوزارة اشد الساسة العثمانيين عداءً لروسيا . وفي ١٧ ايار ١٩٥٣ بُلّغ منتشيكوف قراراً من مجلس الوزراء الجديد وهيئة العلماء برفض المطاليب الروسية ورد انذار ٥ ايار .

وما كان الاميرال ليتوقع ان يستأسد السلطان ويثور لكرامته بهذ العنف فاسقط في يده . فتدخل سفير النمسا ، وكان قد ادرك ان الباب العالي بعد قيام الوزارة الجديدة لن يقبل في اي حال عقد معاهدة مع الروس على غرار معاهدة هنكار اسكله سي ، واشار على منتشيكوف ان يسحب انذاره ولو بعد فوات الوقت ، ويستعيض عن المطالبة بمعاهدة جديدة بطلب « مذكرة دبلوماسية لها صفة الالزام » يتعهد فيها السلطان بمنح بعض الامتيازات للروس في الاماكن المقدسة .

ونزولاً عند جزء من نصيحة السفير النمساوي قدم الاميرال مذكرة جديدة بالمعنى الذي نصحه به ولكنه ختمها بقوله « ان رفض الباب العالي قبول هذا الطلب يعتبره جلالة القيصر عملاً عدائياً لروسيا ولدينها » .

واتصل خبر هذا المسعى الروسي الجديد بالسفير البريطاني فعزّ عليه ان يمنى بهزيمة بعد ان اصبح على قاب قوسين من النجاح فاستنفر السفارة الفرنسية وقام مع زميله لاكور بمساع مضادة وشجّعا الخارجية العثمانية على رفض المذكرة الجديدة فردّها الباب العالي ، فجمع منتشيكوف حقائبه واوراقه وغادر الاستانة في ليل ٢١ — ٢٢ ايار مع اعضاء وفده وحاشية السفير الروسي وهو يقول ، على ما جاء في احد التقارير الفرنسية : « اني اشعر على وجهي بأصابع السلطان الخمسة » .

وكان اخفاق مهمة منتشيكوف نقطة تحوّل في السياسة الاوروبية في

الشرق ولطمة عنيفة لكبرياء نقولا الاول ، وهو الذي مهد لها باختيار مفاوض خشن بعيد كل البعد عما تفرضه المفاوضة على القائم بها من دماثة خلق ولين جانب وسعة صدر وكياسة في التعبير واحترام ظاهر لكرامة الجانب الآخر .

وبعد ان تلقت الحكومة البريطانية تقرير سفيرها في الاستانة واطلعت على نص انذار ٥ ايار الروسي هالها ان تعمل السياسة الروسية علناً على وضع الباب العالي تحت وصايتها ، فكتبت الى سفيرها تؤيده في مواقفه الحازمة من المبعوث الروسي وطلبت الى امير البحر البريطاني في المتوسط ان يغادر مراسيه في مالطه فوراً وينضم الى الاسطول الفرنسي في المياه العثمانية ويتلقى اوامره من السفير في الاستانة . وصرح لورد كلارندون في مجلس العموم في ٢٨ ايار « ان بريطانيا لا يسعها الوقوف على الحياد اذا اعتُدي على سيادة السلطان وسلامة امبراطوريته » .

وتعكَّر الجو الاوروبي عقب عودة منتشيكوف الى بطرسبرج فوقفت النمسا موقف المتريث . اما بروسيا فقد حدت بها المصاهرة التي تشد عرشها الى العرش القيصري الى دعوة وزير روسيا المفوض لديها لمقابلة وزير الخارجية فنصحه بان يعدِّل نقولا الاول مواقفه ويسلك طريقاً غير التي سار عليها لأن سياسته الحاضرة لن تؤدي في النهاية إلَّا الى عزل روسيا عن التضامن الاوروبي « وانا لست وزيراً من وزراء سيدك وهذا ما يعطيني الحق بأن اقول له بكل صراحة انه اذا لم يشجب سلوك البرنس منتشيكوف في الاستانة فانه سيستعدي الدول كلها فيقف العالم بأسره ضده » .

ولكن نقولا الاول لم يضع حداً لكبريائه وأبى الا ان يركب رأسه فبقي عند رأيه واصرَّ على موقفه . وتوالت الاخبار والتقارير تؤيد تحذير الوزير البروسي وتفيد ان في اوروبا حركة تألُّب على الروس فاضطر نسلرود ، وقد تعقدت الامور واظلم الجو ، ان يتدخل شخصياً لمعالجة الحالة فعمد الى

اسلوب ازدواجي اي انه توجه الى العثمانيين بالتهديد واستدار للحكومتين البريطانية والنمسوية مؤكداً لهما بلسان سفيريه لديهما حرصه على الامن والسلام وتصفية العلاقات مع تركيا من شوائبها . فارسل الى الصدر الاعظم رشيد باشا في ٣ حزيران ١٨٥٣ المذكرة الشفهية التالية :

« ان مولاي الامبراطور قد اطلعني على ان البرنس منتشيكوف غادر الاستانة بدون ان يحصل على شيء من الضمانات التي طلبها لاستمرار الحقوق والامتيازات المعترف بها للكنيسة الارثوذكسية . وجلالته يجد في رفض الباب العالي اعطاء هذه الضمانات امتهاناً لكرامته واساءة الى شخصه . وهو يؤيد تأييداً تاماً سلوك مبعوثه .

« وحرص جلالته على سلامة الامبراطورية العثمانية يحمله على دعوة الباب العالي للتفكير مرة اخرى فيما سيكون لرفضه من عواقب مؤلمة ومخرِّبة تكون تبعتها عليه وحده ويعطيه للتفكير مهلة جديدة واخيرة تنتهي بعد وصول هذا الكتاب بثمانية ايام . فاذا انتهت هذه المهلة بدون ان يعدِّل الباب العالي موقفه ويرجع عن رفضه فان الجيوش الروسية ستتخطى الحدود العثمانية لا للقيام بأعمال حربية بل لتحصل من السلطان على ما رفض اعطاءه عن طريق الاتفاق الودي . ويأمل الكونت نسلرود من الباب العالي ، وقد تجلَّت له الحقيقة ، ان يذعن قبل ان يضطر الامبراطور الى اتخاذ تدابير تؤلمه في عواطفه الطيبة نحو السلطان عبد المجيد ويفرضها عليه ضميره وواجبه نحو شعوبه » .

فرفض الباب العالي هذه المذكرة ، وردَّ عليها وعلى ادعاء العملاء الروس ان الروم الارثوذكس يعانون اضطهاداً مستمراً من قبل العثمانيين بإصدار خط شريف في ٦ حزيران ١٨٥٣ اكد فيه ان الحرية الدينية مؤمنة لجميع الرعايا العثمانيين . فقطعت روسيا علاقاتها الدبلوماسية مع الباب العالي وغادر القائم

بأعمالها الاستانة مع جميع موظفي السفارة . ونشط نسلرود لتبديد مخاوف الدول الاوروبية فارسل في ١١ حزيران ١٨٥٣ الى جميع ممثليه الدبلوماسيين في اوروبا مذكرة وضع فيهـا كل ما عنده من دقة ولباقة لتحديد السياسة الروسية تجاه الباب العالي ودفع التهم والشكوك التي اثارتها مهمة منتشيكوف ، وامر الممثلين ان ينشروها في امهات الصحف تنويراً للرأي العام في كل بلد ، وفيما يلي اهم ما جاء فيها :

« ان سياسة الامبراطور لا تهدف ، كما يدّعون ، الى تخريب وتدمير الامبراطورية العثمانية بل هي تنظر اليها والى بقائها كعنصر من اهم عناصر استقرار السلام لأن اليوم الذي تنهار فيه وتترك فراغاً حيث هي قائمـة يكون يوماً تتفجر فيه الشهوات والاطماع وتتصادم الاغراض والسياسات .

« اما حماية المذهب الارثوذكسي في تركيا فيكفينا في القيام بواجباتها ما بين ايدينـــا من حقوق منبثقة من معاهدات وما لنا من هيبة ونفوذ مرتكزَين على الروابط الروحية والدينية التي تشدّ الى عرشنا خمسين مليون روسي ارثوذكسي والكثرة الساحقـة من رعايا السلطان المسيحيين . ونفوذنا كرّسته القرون وليس في استطاعة احد ان ينال منه لانه فعلي لا قولي وقد ورثه الامبراطور يوم ارتقائه العرش ولا يمكنه ، ارضاء للذين يحومون حوله بشبهاتهم الظـالمة واطماعهم ، ان يتخلى عن ذرة منه بدون ان يفرّط في إرث هو حارسه المسؤول .

« وحديث الخلاف حول الاماكن المقدسة والتطورات التي مرّ بها منذ سنة ١٨٥٠ حـــديث طويل جداً . وليس في نيتي ان اسرد لكم هنا كل ابوابه وفصوله . وحسبي ان اقول اننا لسنا الذين خلقوا هذه الازمة المحشوّة من الاخطار على السلم لا في الشرق وحسب بل في العالم اجمع . ولهذا بذلنا ، منذ ان وُضعت مسألة الاماكن المقدسة على بساط البحث ، جهـداً كبيراً

لتحذير الدول الكبرى مما قد ينتج عن الأخـــذ والردّ بشأنها من مواقف دقيقة وصعبة . وقد جاءت الازمة الحاضرة تؤيد صدق نظرنا وسلامة رأينا .

« واذا اردت ان اذكر هنا جميع الاعمال والمواقف التي كشف بها الباب العالي عن ضعفه وازدواجيته وميله الطبيعي الى التأرجح بين رأي ورأي كلما وجد نفسه او كلما وضعناه امام واجب التقيـــد بعهوده واحترام شرف امضائه فقد يطول الكلام ويجاوز طاقة كل راغب في الاطلاع . ويكفيني ان اقول ان المندوب العثماني الذى أعطي صلاحية تنفيذ الفرمان الاخير الخاص بالارثوذكس في فلسطين ، وهو فرمان ما قبلناه الا عن رغبة في حسم الخلاف وعـدم تعقيد الامور ، قال لقنصلنا اذ طلب منه تسجيل الفرمان وقراءته على الملأ ان لا علم له بوجوده وليس في التعليمات التي بيده ما يشير اليه . ولما اطلعنا الباب العالي على هذا التنكـُّر للعهد وما قد يؤدي اليه من تدهور في علاقاتنا تمّ التسجيل وتمت القراءة ولكنهما أُحيطا بتحفظات مهينة للمذهب الارثوذكسي .

« ثم كانت مهمة البرنس منتشيكوف . وغايتها الوصول الى اتفاق سلمي على امور كان تلكؤ الباب العالي فيها وما كان يعنيه هذا التلكؤ من استهتار الوزارة العثمانية بكرامة الامبراطور وعدم احترامها لمذهبه وعواطفه وعواطف شعبه الدينية ، مما يبرر اللجوء الى وسائل غير سياسية .

« ولما كانت ثقة الامبراطور بالفرمانات وباخلاص العثمانيين في العمل بموجبها ضعيفة جداً ، فقد اراد البرنس منتشيكوف ان تُسجّـــل الحقوق والامتيازات التي يعترف لنا السلطان بها في وثيقة يوقع عليها الفريقان لا في فرمان صادر عن جانب واحد . وليس صحيحاً اننا طالبنا بمعاهدة . وكل ما في الامر ان البرنس طلب وضع اتفاق خطي يوقعه هو باسم الامبراطور ووزير الخارجية العثمانية باسم السلطان ، فقامت القيامة وانتصب الميزان

واتهمنا باننا نحاول اعطاء الاتفاق شكلا يتجافى وسيادة السلطان واستقلاله وقيل اننا لا نرمي من وراء حماية الارثوذكس ألّا الى اكتساب حق التدخل المستمر في شؤون تركيا الداخلية .

« اما القول بأن في وضع الاتفاق الذي اردناه افتئاتاً على سيادة السلطان فوهم جسّمه المغرضون ، واذا كان في مثل هذا الاتفاق افتئات على السيادة ونيل من الاستقلال فماذا يجب ان يقال عن الامتيازات وغيرها من المعاهدات التي حصلت عليها فرنسا والنمسا في تركيا .

« وأما مطالبتنا بحماية الارثوذكس غير المقيمين في الاراضي المقدسة فما هو وجه العجب فيها ، وهل هذه هي المرة الاولى التي تعترف فيها دولة لدولة اخرى بحق الاهتمام بالرعايا الذين يتمذهبون بمذهبها . ففي عهد « الاصلاح » (نشوء المذهب البروتستانتي) وبعـــده وقّعت دول كاثوليكية كبرى على اتفاقات ضمنت بها لأتباع المذهب الجديد امتيازات وحصانات ما زالت قائمة الى اليوم . ولم يقل احد آنئذ ان في هذه الاتفاقات افتئاتاً ما على سيادة الدول الكاثوليكية . فلماذا لم تستيقظ عاطفـة الحرص على السيادة إلّا لمّا أُريد وضع اتفاق على هذا الغرار مع دولة اسلامية لمصلحة رعايا مسيحيين طالما تعذبوا وما زالوا يتعذبون لا في محـاولة الحفاظ على حصاناتهم فحسب بل في املاكهم وارواحهم ايضاً .

« ولو صح ان روسيـــا تُضمر الشر للامبراطورية العثمانية وتتربص بها الدوائر لتقضي عليها لكانت أجهزت عليها من زمن بعيد وأفادت للاجهاز من الأزمات الداخلية المتعددة والثورات المتعاقبة في اوروبا . كان باستطاعتها ان تُنزل بها الشرور التي يقال انها تضمرها لها لمّا كان الجو خالياً لها وكانت الدول الاخرى مشغولة عنها بمشكلاتها الوطنية وبانتفاضات شعوبها عليها .

« ولما اقترح البرنس منتشيكوف ، تدليلاً على حسن نيته وصدق رغبته في صون سيادة السلطان ، ان يكتفى بمذكرة يوقع عليها مع وزير الخارجية العثمانية رفض الباب العالي اقتراحه .

« هـــذا كان الوضع وهذه حقيقة ما اطلقوا عليه اسم « انذار » ولم يغادر البرنس العاصمة العثمانيـة الا بعد ان عيل صبره وتولّاه اليأس من الوصول الى نتيجة .

« وهنا لم يعد لنا مفرّ من الاصرار على قبول مشروع المذكرة الثنائية . ولما كان الامبراطور لا يزال على صبره وسعـة صدره ورغبته في ان تستقيم الامور وتسلم الاوضاع فقد اعطى الباب العالي مهلة ثمانية ايام اخرى لتقرير موقفه النهائي ، فاذا ابى فان جلالته يكون مضطراً لاتخاذ تدابير تضمن له الحصول على ترضية سعى اليها اول ما سعى بالوسائل السلمية . واللجوء الى تدابير اخرى ليس من الامور التي يرتاح اليها قلب الامبراطور ولكن العناد الذي اصطدم به صبره يكون قد اجبره على اتخاذهـــا وأوصله الى حد لا يمكنه ان يتراجع بدون ان يُسِفَّ بكرامته وهيبته » .

ولم يغب عن نسلرود ، وهو يجاهد على جبهتين ويشعر ساعة بعد ساعة بتضـاؤل حظوظ السياسة الروسية بعد ان مال بها القيصر عن خطها الدبلوماسي التقليدي وسخّرها لنزواته وكبريائه ، ان خيوط « المؤامرة » قد نسجتها في الاستانة ولندن يد اللورد ستراتفورد رد كليف [١] السفير البريطاني لدى الباب العالي انتقاماً من القيصر لأنه جرحه في كرامته فآلمه ان يتفوق عليه دبلوماسي مخضرم وهو من الساسة القدامى الذين غيّروا وجه

---

(١) هو السفير ستراتفورد كاننغ ذاته . وقد صار هذا اسمه بعد ان رفعته الملكة الى مصاف اللوردات .

اوروبا اذ قضوا على نابوليون وخلقوا في مؤتمر فينّا عالماً جديداً وأوجدوا
اوضاعاً لم يدرْ في خلد احد انها ستتداعى قبل مائة سنة في اقل تقدير .
فبات السفير شغله الشاغل . وقد كتب عنه في احدى رسائله الدبلوماسية :
« . . . وانا لا اجهل ما بذله سفير بريطانيا في الاستانة من نشاط وجهود
لاقناع السلطان ووزرائه ومستشاريه بضرورة الصمود للسياسة الروسية . وقد
حملهم بنشاطه وشدة كرهه لنا على الاعتقاد بأن كل ما يمكن القيصر ان
يفعله لن يجاوز حد الضغط المعنوي ، ووعدهم بأن اوروبا لن تتخلى عنهم
فتأخذ بيدهم وتشد ازرهم شرط ان يعلن الباب العالي ان جميع رعاياه
متساوون امام القانون ويستوحي في تنظيم الدولة والادارة مبادىء أقل
بعداً عن روح الغرب من التقاليد التي يقوم عليها الحكم الحالي في
الامبراطورية العثمانية » .

ولما قدّم السفير الروسي برونوف مذكرة نسلرود للخارجية البريطانية
كان الوزير قد اطلع عليها لأن رسولاً خاصاً جاءه من لورد هملتون سيمور
سفيره في بطرسبرج حاملاً صورة عنها ثم تلقّى من السفير تقريراً يؤكد صحة
ما ورد فيها وذلك ان المستشار الروسي ، بما يملكه من قوة الحجة ووسائل
الاقناع وكسب الثقة ، كان قد صوّر للسفير تفاصيل الازمة وتطوراتها
والخلاف القائم بين القيصر وحكومتي باريس والاستانة بالالوان التي ارادها
فجعله يؤمن بسلامة نية الروس وانحراف السياسة الفرنسية وتقلّب الباب
العالي . وكان السفير في الاستانة قد ارسل اليه في الوقت ذاته نسخة عن
الانذار الجديد المرسل من نسلرود الى وزير الخارجية العثمانية فكبر عليه
جداً ان تبلغ ازدواجية المستشار الروسي هذا الحد وان يكون احد سفراء
الملكة قد أخذ بها فقال للرسول القادم من بطرسبرج ان تأكيدات لورد
سيمور بعيدة عن حقيقة الواقع و « ان مصلحة الامبراطورية تقتضي النظر
الى الازمة لا بمنظار روسي بل بعين بريطانية مجردة » فندم لورد سيمور
على تسرعه وكتب الى وزيره معتذراً يقول : « اذا كانت تقاريري عن

نيات الوزارة الروسية واهدافها في تركيا قد أضلّت حكومة جلالة الملكة
فاني اؤكد لكم يا سيدي اللورد ان التبعة في هذا يجب ألّا تُردّ الى قلة
خبرتي . ولو ان الكونت نسلرود لم يقل لي ما اوردته في تقاريري الا
مرة واحدة لوجب ان ألام على تسرعي ولكني سمعته منه مرات عديدة .
واذا كان الشك يجوز مرة فهل من المعقول ان يكون جائزاً كل مرة .
والتأكيدات التي كانت تأتيني من المستشار هنا كان سفير روسيا في لندن
يعطي مثلها لحكومة الملكة وهذا ما يدفع عني تهمة التسرّع والانزلاق الى
الضلال . وعلي ان اقول لكم اني ما عرّضت نفسي للوم الّا لأني وثقت
بالتأكيدات الرسمية التي كانت تعطى لي الفترة بعد الفترة . واعتقد اني اذ
نقلتها الى حكومة الملكة قمت بواجبي كسفير . ويؤلمني جداً ان يكون
قيامي بهذا الواجب وايماني بصدق الحكومة الروسية قد سبّبا لي هذه
الكارثة الروحية » .

اما الحكومة الفرنسية فصمدت على موقفها في الاستانة ، وأرسلت تعليماتها
الى سفيرها والبوسكي في لندن بأن يعمل ما باستطاعته للتقرب من البريطانيين
وإفهامهم حقيقة السياسة الروسية في الشرق ، وساءها ان يظهر الروس في
الاوساط الاوروبية ، بفعل دعايتهم القوية ، كطلاب حق ودعاة سلام في
الوقت الذي يهددون فيه سلامة الباب العالي ويحشدون جيوشهم عند حدوده
الشرقية والشمالية . وكتب وزير خارجيتها دروان دي لويس في ٢٥
حزيران ١٨٥٣ الى سفيره في بطرسبرج مذكرة فنّد فيها المزاعم الواردة في
مذكرة نسلرود وقابل الدعاية الروسية بمثلها فأمر بنشر مذكرته في عدد
كبير من الصحف الفرنسية والاوروبية وعمّمها على بعثاته الدبلوماسية وقد
جاء فيها : « ان المذكرة التي وضعتها حكومة بطرسبرج في ١١ حزيران
لم تكن وثيقة دبلوماسية بالمفهوم التقليدي بل نداءً موجهاً الى الرأي العام
الاوروبي . والدليل على هذا ان الكونت نسلرود ، بأمر من الامبراطور
نقولا ، قد اذاعها في الصحف واحاطها بأوسع وسائل الدعاية . واني اجد

من الضروري ان اطلعكم على رأيي فيها . لقد استنتجت من اقوال نسلرود ان مهمة منتشيكوف في الاستانة لم يكن الغرض منها سوى تذليل الصعوبات القائمة حول تقسيم الاماكن المقدسة بين الطوائف المسيحية وان هذا الغرض قد تم تحقيقه على الوجه الذي يرضي حكومة بطرسبرج . فالمسألة المختلف عليها الآن مسألة جديدة لا تمت بصلة الى الاماكن المقدسة ، ولكنها تمس من كل الجوانب استقلال السلطان وسيادته . وهذا رأي ممثلي فرنسا والنمسا وبريطانيا وبروسيا لدى الباب العالي . فكيف يحق لروسيا ان تطلب بسط حمايتها على كل ارثوذكسي مقيم في الامبراطورية العثمانية وتبرّر هذا الطلب بحرصها على تأمين ملكية الارثوذكس لكنائس معينة في فلسطين . ان حماية كهذه معناها انتزاع حقوق السلطان وسيادته من يده لوضعها بيد امبراطور الروس .

« صحيح ان المعاهدات التي عقدتها روسيا مع الباب العالي قد ورد فيها ذكر الارثوذكس ، ولكن هؤلاء كانوا من سكان المقاطعات التي كانت حظوظ القتال قد نقلتها موقتاً من حوزة السلطان الى سلطة الامبراطور فلما جاء وقت ردّها الى صاحبها الاصيل كان لا بد من نصوص تحمي هؤلاء الناس من انتقام السلطات العثمانية لأنهم مالوا في الحرب عن جادة الاخلاص لها . وذكر الارثوذكس في هذه المعاهدات ليس له معنى الشمول ولا يمكن ان يتعدى مفعوله هذه المقاطعات الى غيرها من الاقاليم العثمانية . وفضلاً عن هذا فان معاهدة كوجوك قينرجي لم تعط روسيا الا حق حماية كنيسة واحدة تعمَّر في بك اوغلي (غَلَطَه) ويقوم بخدمتها كهنة من الروس . وعطف الباب العالي على رعاياه من اتباع الكنيسة الارثوذكسية لا يعني نزوله عن حقه لمصلحة دولة اجنبية .

« واستناد نسلرود في تأييد وجهة نظره الى المواثيق التي عقدت بين بعض امراء الامبراطورية المقدسة في عهد « الاصلاح » للاعتراف للمذهب

الجديد بحق الوجود ، لا يصح في الموضوع القائم . وذلك ان الامبراطورية المقدسة كانت مؤلفة من امارات عديدة متحدة يقوم بالامر فيها رئيس واحد والمواثيق المشار اليها لم توضع الا في أعقاب حروب اهلية طويلة او نتيجة لمساومات سياسية كان هدفها تركيز قواعد يقوم عليها في تلك الامارات اختيار الامبراطور وانتخابه .

« اما معاهداتنا مع تركيا فانتم تعلمون انها لم تعترف لنا ابداً بحق حماية رعايا السلطان الكاثوليك . واذا كانت فرنسا قد استطاعت ان تعطي هؤلاء الرعايا الذين يؤلفون جزءاً لا يستحق الذكر من الشعب العثماني شيئاً قليلاً من العطف الذي تتباهى روسيا بانها اضفته على بني مذهبها فان حمايتها المباشرة والرسمية لم تُبسط الا على معاهد اجنبية يسهر عليها كهنة اجانب يقيم رئيسهم الاعلى في روما ، في حين ان الحماية التي تطالب بها روسيا تتناول كهنةمن رعايا السلطان يدينون بالطاعة لبطريرك هو ايضاً من رعاياه .

« واني ارى فائدة في ان أطلعك هنا على ما جاء في مذكرة للكونت سان بريست الذي كان سفيراً للملك لويس الخامس عشر في الاستانة من سنة ١٧٦٨ الى ١٧٨٥ عن معنى الحماية المعترف لنا بها . قال الكونت : « لقد زيَّن الناس اسماء ملوكنا بعبارة « حامي المذهب الكاثوليكي في المشرق » وما هذه العبارة الا وَهْم يُضل الذين لا يبحثون عن حقائق الامور . ان السلاطين العثمانيين لم يفكّروا لحظة واحدة في امكان تدخُّل ملوكنا في دين احد من رعايا الباب العالي . وقد كتب سلفي المركيز دي بوناك، وكان على اتمّ صواب في ما كتب، انه لا يوجد في العالم امير يسمح لامير آخر ، مهما كانت العلاقات بينهما ودّية ووثيقة ، بان يتدخّل في دين احد رعاياه . والسلاطين الترك لا يقلّون عن غيرهم من الامراء حرصاً على الكرامة والسيادة » . وهكذا يبدو لكم بكل جلاء ان فرنسا لم تدخل في مفاوضة مع الباب العالي الا على اساس الصداقة وانها لم تفرض عليه قط واجبات لا تقرّها الكرامة . ولهذا كان همّي الاول والاكبر ان اتحاشى

ما يُثير شكوكه وان امتنع عن كل مسعى لتوسيع نطاق الامتيازات الخاصة بالشؤون الدينية . وفي هذا ما يكذّب تكذيباً قاطعاً ادّعاءات حكومة بطرسبرج .

« ورأيي في شكوى روسيا من قلة لياقة الباب العالي هو ان لكل حكومة كل الحق والحرية بان تتمسك بما تفرضه عليها كرامتها . وللتعويض مقياس . والمتفق عليه هو ان لا يكون التعويض اثقل من سبب الشكوى . وفي موضوع كالذي تثيره روسيا اظن ان الاعتذار فيه التعويض الكافي . اما ان يفرض على المشكو منه ان يتنزل عما له من حق وسلطان على العدد الاكبر من رعاياه فامر ليس له سابقة في المعاملات الدولية .

« ونحن اذ ايدنا مطاليب رهبان « الارض المقدسة » بالاستناد الى نصوص صريحة في المعاهدات لم نتقدم باي طلب يمكن ان يفهم منه اننا نرغب في حرمان الارثوذكس من اي امتياز بل قبلنا ان نفتح لهم كنيسة القيامة وكان دخولها محرماً عليهم من قبل .

« ان الاعتدال الذي بدا منا في كل مراحل هذه القضية يبعد عنا الشبهات ويجعلنا في منأى عن كل تبعة . وانا نجد في هذا الاعتدال ما يحملنا على الاعتقاد بان التضحيات التي قبلناها حرصاً على استمرار الهدوء والسلام في الشرق لن تذهب سدى وبان حكومة بطرسبرج ستجد طريقة سلمية للتوفيق بين مطاليبها وبين سيادة السلطان وحل الخلاف القائم بغير وسائل القوة . وانتم مفوّضون يا سعادة السفير باطلاع الكونت نسلرود على هذه المذكرة » .

وحزم القيصر امره فقرر ان يضع اوروبا امام الامر الواقع بعمل عسكري سريع فاذاع على شعبه في الكنائس والشوارع في اواخر حزيران ١٨٥٣ نداءً لحرب صليبية ضد الامبراطورية العثمانية ختمه بان « على الروس ان يعتمدوا على

الله في الدفاع عن الدين الارثوذكسي » وامر برفع الايقونات من الكنائس ليحملها الكهنة والرهبان ويطوفوا بها في الشوارع لاستثارة الدهماء . وفي ٣ تموز تحرك جيش الجنرال باسكيافيتش وعدده ٧٥ الف مقاتل فقطع نهر بروت بدون اعلان حرب ومشى الى الامارات البلقانية . وكانت اوساط البلاط الروسي على اتم ما يكون الاقتناع بان هذا العنف سيبلغ روسيا اهدافها في مدة قصيرة جداً بدون ان يكون له اي تفاعل دولي . وكان اقتناعها هذا قائماً على ان الجيش العثماني ضعيف وان اتفاق بريطانيا وفرنسا ضد روسيا من الامور المستحيلة وان بروسيا والنمسا لن تحيدا عن واجب الولاء للقيصر لما بينهما وبينه من روابط القربى ولان الثانية مدينة له بانقاذها من شرور الثورة المجرية واخيراً ان الدول المسيحية عامة لا يمكنها ان تأخذ عليه طريقه لان الحرب التي يخوض غمارها حرب صليبية غايتها تحرير الشعوب المسيحية من حكم غاشم غير مسيحي .

على هذه الاسس ركّز القيصر سياسته الحربية ضد الباب العالي . وثلاثة من هذه الاسس كانت وهمية لا وجود لها الا في خياله . ولم يكن صحيحاً منها الا الاساس الاول اي ضعف الجيش العثماني . وسرعان ما ابدت له الاحداث والتطورات انه وبطانته كانوا جميعاً على خطأ في التقدير . فقد تحقق الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا فاعلنتا الحرب عليه وخذلته النمسا ووقفت بروسيا على الحياد . اما الدول الاوروبية الاخرى ، ومعظم شعوبها من الكاثوليك ، فانها رأت من واجبها لا ان تشاركه في صليبيته ضد السلطان بل ان تقوم بصليبية معاكسة ، لان الخلاف بينه وبين الباب العالي سببه عدم تفريط السلطان في حقوق اللاتين الكاثوليك في الاماكن المقدسة .

وحاولت النمسا في البداية تصفية الجو وتهدئة الحال فجمع الكونت بيول رئيس وزرائها سفراء الدول الموقعة على معاهدة ١٣ تموز ١٨٤١ وتبادل واياهم الرأي في تسوية الامور صلحاً بايجاد مخرج يُرضي جميع الفرقاء . فاجمعوا ، عملاً باقتراح جاء من وزير الخارجية الفرنسية ، على وضع مذكرة مبهمة الصيغة

مفتحة الجوانب لكل تأويل ، فيها الغامض وفيها الصريح ، وخلط بين مطاليب الاميرال منتشيكوف في مذكرته بتاريخ ٥ ايار وردّ الباب العالي عليها ، وارسلوها الى الاستانة وبطرسبرج ليوقع عليها الفريقان فتصبح دستوراً لهما فيما يتعلق بالاماكن المقدسة . وفيما يلي البندان اللذان ظن واضعوها ان فيهما فض الخلاف ونهاية الازمة :

« ١ – ان اباطرة روسيا قد اضفوا في كل العهود والازمان عطفهم على الكنيسة الارثوذكسية وكانوا دائماً حريصين على استمرار ما لاتباعها من امتيازات وحصانات في الامبراطورية العثمانية ، كما ان السلاطين لم يمتنعوا عن تثبيت هذه الحصانات والامتيازات في وثائق رسمية تدلّ على استمساكهم بسياسة الحنو والعطف على رعاياهم المسيحيين .

« ٢ – ان حكومة جلالة السلطان ستبقى امينة على روح ونصّ المواد الواردة في معاهدتي كوجوك قينرجي وادرنه عن حماية الدين المسيحي ، وعلاوة على هذا فانها تتعهد بالسماح للمذهب الارثوذكسي ، ضمن نطاق العدالة ، بان يفيد من الامتيازات المعطاة للمذاهب المسيحية الاخرى في معاهدات او في فرمانات خاصة » .

فقبل القيصر نصّ المذكرة وابدى استعداده للتوقيع محتفظاً بحق التفسير ، ورفضها الباب العالي في ٢٠ آب ١٨٥٣ لاعتباره ايّاها تدخّلاً في شؤونه الخاصة بدليل ان القيصر احتفظ بحق تفسيرها فأفقدها كل قيمتها ولأن حصر التفسير بالجانب الروسي فيه افتئات مسبّق على سيادة السلطان والمصلحة العثمانية . وكان سفير بريطانيا وراء هذا الرفض والموقف الحازم . واقترحت الخارجية العثمانية ان يُستعاض عن المذكرة الثنائية بالمذكرة العثمانية التالية :

« ١ – اذا كان اباطرة روسيا قد أظهروا دائماً عطفاً نشيطاً على المذهب

والكنيسة الارثوذكسيين فان السلاطين كانوا دائماً ساهرين على بقاء الحصانات والامتيازات التي منحوها تلقائياً مرات متعددة لهذا المذهب وهذه الكنيسة في الامبراطورية العثمانية وثبّتوها في وثائق رسمية تدلّ على استمساكهم بسياسة الحنوّ والعطف على رعاياهم المسيحيين .

« ٢ – وقد تلقى الموقّع على هذه المذكرة أمراً بان يعلن ان حكومة جلالة السلطان ستبقى أمينة على المواد الواردة في معاهدة كوجوك قينرجي والمثبتة في معاهدة ادرنه عن حماية الباب العالي للدين المسيحي . وهو في الوقت ذاته مكلّف بان يقول ان جلالته حريص على السماح للمذهب الارثوذكسي بان يتمتع ، بروح العدالة الرفيعة ، بالامتيازات الممنوحة أو التي ستمنح فيما بعد للمذاهب المسيحية الاخرى ذات الجنسية العثمانية » .

وكان من الطبيعي ان يرفض الروس هذه المذكرة العثمانية كما رفض العثمانيون المذكرة الثنائية . وهكذا اخفق مؤتمر السفراء في فينّا وتدهورت الاوضاع وانتشر شبح الحرب في سماء اوروبا فبدأت الدول استعداداتها العسكرية . وكان معظم رجال السياسة مجمعين على ان اخفاق المؤتمر مردّه بالدرجة الاولى الى مساعي سفير بريطانيا ومن ورائه رجال حزب المحافظين ، اما الفرنسيون فان حقيقة موقفهم في ذلك الظرف الدقيق الخطر تكشف عنها رسالة من مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية بباريس الى سفير فرنسا في بطرسبرج في ١٨ ايلول ١٨٥٣ جاء فيها . « ان اللورد ستراتفورد ردكليف سفير بريطانيا في الاستانة هو بلا شك سبب اخفاق زملائه الذين اجتمعوا في فينّا وبذلوا جهودهم لانقاذ السلام . والاتراك اليوم متوترو الاعصاب وفي قلوبهم غليان . ويقول ضباطنا ان الجيش التركي قد تقدّم كثيراً وتحسّنت اوضاعه عما كانت عليه قبل شهرين ففي استطاعته ان يصمد لصدمة اولى . وثقته بنفسه تضعه في حالة نشوة . فاذا لم يطلب منه ان يستعمل سلاحه ضد الروس فقد يستعمله ضد السلطان . والسلطان شاعر بالامر وهذا ما يُفقد نصائحنا

كل حظ بان تكون مسموعة. اما انا فما زلت عند رأيي ولن احيد عنه مهما قيل وعلى الرغم من كل تسوية عرجاء قد يتم الاتفاق عليها . وهذا الرأي هو ان المسألة الشرقية قد فُتحت وان الروس هم الذين فتحوها عن سابق عمد وتصميم . والطابع الديني الذي تعطيه روسيا لاعمالها ومبادراتها يُضيف هماً جديداً الى همومنا . وثق ان روما في هذه الازمة أميل الى المسلمين منها الى الروس لان قيام حكومة مسيحية قويّة في الاستانة يشكل خطراً على الكرسي الرسولي » .

وفي ٢٠ ايلول ١٨٥٣ ارسل الباب العالي الى الحكومة الروسية انذاراً بالانسحاب من الامارات البلقانية في مدة لا تزيد عن ١٥ يوماً فاذا ابوا فان الجيش العثماني يتلقى امراً لاخراجهم بالقوة .

وكان القيصر ، قبل الاقدام على عمل حاسم ، قد اراد ان يقف بنفسه على مدى اخلاص النمسا وبروسيا له فقام بزيارة سريعة للامبراطور فرنسوا جوزف والملك فريدريك غليوم الرابع في عاصمتيهما عاد بعدها الى بطرسبرج مطمئناً الى سلامة موقفهما .

وفي ٣٠ ايلول طلب الباب العالي الى باريس ولندن ان تأمرا الاسطولين الفرنسي والبريطاني الراسيين عند الدردنيل بالتقدم الى مياه الاستانة ، فاجابته الحكومتان الى طلبه وعبر الاسطولان المضيق والقيا مراسيهما في القرن الذهبي . ورفض الروس الانسحاب من الامارات البلقانية فلما انتهت مهلة الانذار اعلن الباب العالي الحرب على روسيا في ٤ تشرين الاول واضعاً فرنسا وبريطانيا امام الامر الواقع وتاركاً لهما حرية الاختيار في ضوء مصالحهما بين ان تنصراه وتدافعا عنه فيتمّ لهما القضاء على روسيا والتحرر من كابوسها او ان يتركاه وحيداً في الميدان يلتهمه الجيش الروسي الكبير لقمة سائغة فيسيطر على الشرق سيطرة كاملة .

الفصل الثالث

حرب القرم ومعاهدة باريس

(١٨٥٣ - ١٨٥٦)

لم يُعلن الباب العالي الحرب على روسيا عن ايمان بان جيشه الضعيف قادر على طرد الروس من الامارات البلقانية او ان اسطوله القديم الهزيل مؤهل لاحراز نصر على الاسطول الروسي الضخم المسيطر على البحر الاسود ، وانما اراد ان يجعلها سبباً وفرصة لتدويل خلافه مع روسيا باحراج الدول الاوروبية ، وخاصة بريطانيا وفرنسا، واجبارها على اتخاذ موقف صريح حازم من هذا الخلاف فاما ان تكون معه فتصون مصالحها واما ان تُطلق يد القيصر فيصبح الشرق منطقة نفوذ للروس لا ينازعهم منازع ولا يزاحمهم مزاحم وتضيع فيه كل مصلحة غير روسية . ويؤخذ من الوثائق والمحررات الدبلوماسية ، بريطانيّة وفرنسيّة وبروسيّة ونمساوية ، ان اقدام الباب العالي على المجازفة لم يكن تلقائياً بل من وحي السفير البريطاني ناطقاً بلسان حكومته . وكان تأثير هذا السفير وتدخّله اليومي في شؤون الدولة العثمانية قد بلغا الذروة واصبحا موضوع حديث القاصي والداني حتى ان فرنسا نفسها ، على ما كان بين سياستها والسياسة البريطانية من تفاهم لمقاومة الروس ، كبر عليها ان يصبح القول الفصل في الاستانة لممثل

بريطانيا وان تتضاءل شخصية سفيرها لاكور امام شخصيته القوية وخشيت ان ينحدر نفوذها فاستدعت هذا السفير وعينت مكانه الجنرال باراغي ديليه المعروف بقوة الشكيمة وبنت عليه الامال الكبار ، فكتب مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية في ٢ تشرين الثاني ١٨٥٣ الى سفير فرنسا في بطرسبرج « ان سفيرنا الجديد الجنرال باراغي ديليه مسافر هذه الليلة الى الاستانة . وفي رأيي ان اختياره لتمثيل فرنسا لدى الباب العالي سيكون وقعه اكثر ايلاماً في لندن منه في بطرسبرج . وذلك لان اللورد ستراتفورد ردكليف سيجد فيه رجلا لا يقل عنه حزماً وارادة » .

وجاء يوم الصدام فصمدت الجيوش العثمانية البرية ، وكان يقودها الجنرال عمر باشا المجري (حاكم لبنان بعد الامير بشير الثالث) لضربات الجيش الروسي وكراته العنيفة . اما في البحر فكان الهلال اقلّ حظاً ولم يدفع الهزيمة عنه ما قام به قائد الاسطول قدري بك من اعمال بطولة وما اظهره بحارته وضباطه من استهزاء بالموت فحصره الاميرال الروسي ناخيموف في ميناء سينوب على البحر الاسود في ١٨ تشرين الثاني ١٨٥٣ ، والسفن القليلة التي لم تنل منها المدفعية الروسية اغرقها بحارتها وغرقوا معها مفضلين الموت على الاستسلام ولم ينجُ منهم الا بضع عشرات اسرهم الروس .

وكان لهذه المعركة وقع صاعق في الاوساط الاوروبية فاضطربت دبلوماسيتها وخاف ذوو الامر فيها ان تكون بداية الانحلال النهائي لملك بني عثمان وان تتدفق الجحافل الروسية عبر البلقان وسواحل البحر الاسود نحو الاستانة فتفرض ارادتها على العثمانيين باشدّ مما بدا منها في صلح ادرنه سنة ١٨٢٩ ، اي على صورة يزول معها استقلال السلطان وتتلاشى سيادته . وقامت الصحف البريطانية والفرنسية بحملات شديدة على الروس وبأشدّ منها واعنف على الملكة فكتوريا وزوجها قائلة ان العلاقات الودية التي تشدّهما الى نقولا الاول شجعته على التمادي في التحدّي وجعل السيف حكماً بينه وبين العثمانيين . وكان

بالمرستون من وراء هذه الحملة ينشطها ويغذّيها فلما بلغت ذروتها اغتنمها فقدم في ١٥ كانون الاول استقالته وبرّرها بان الحكومة البريطانية كانت في مقاومتها النفوذ الروسي في الشرق مترددة متراخية فزادت الحملة الصحفية عنفاً واسهَم فيها اللورد شخصياً فاضطر اللورد ابردين رئيس الوزارة ان يناشده الله والوطن ويلحّ عليه في الرجوع عن الاستقالة . فاصبح منذ تلك الساعة سيد الموقف في بريطانيا بلا منازع .

وكان بالمرستون قبل نشوب هذه الازمة الداخلية استاذ المدرسة السياسية التي تقول بان محاربة روسيا امر لا بدّ منه لتعقيم ازدهارها واضعافها والحدّ من نفوذها المتزايد بفعل افادتها من سلام دام خمساً وعشرين سنة لتعبئة قواها وتنظيم جيوشها وتدعيم اقتصادها وتحصين حدودها وسواحلها . وكان رجال هذه المدرسة يعتبرون ان مصلحة بريطانيا لا تقوم الّا بتفريغ « الخزان » الروسي كل عشر سنين او عشرين سنة بعمليات حربية لان هذا « الخزان » اذا امتلأ لا بدّ من انفجاره وعندها تتدفق الجيوش الروسية على البطاح الاوروبية ، وان هذه المصلحة تقضي بان يُدمَّر الاسطول الروسي في البحر الاسود وتُهدَّم مدينتا سيباستوبول واودسّا المزاحمتان الاوليان للتجارة البريطانية في المتوسط والشرق .

ولم تكن سياسة بالمرستون هذه لتلقى معارضة في الاوساط السياسية وعند ارباب الصناعة والتجارة واصحاب رؤوس الاموال فعاد الى الحكم محمولاً على موجة عالية من الشعبية وقوياً بتأييد الصحافة واصبح في الحكومة صاحب الرأي الاول . وايقظت هذه العودة رجال السياسة الفرنسية على حقيقة كانت غائبة عنهم وهي ان القضاء على روسيا على الشكل الذي يريده بالمرستون ليس من مصلحة فرنسا في شيء ، لان بقاء روسيا دولة عزيزة قوية وشوكة في خاصرة الامبراطورية البريطانية في الهند وآسيا الوسطى شرط من شروط الوجود الفرنسي العالمي ، والقضاء عليها معناه وضع آسيا بكاملها وبحري البلطيق والشمال تحت الوصاية

البريطانية . فقام مدير الشؤون السياسية في الخارجية الفرنسية يعلن في الاوساط الرسمية « ان السياسة لا تقوم على العاطفة وان ما وقع بين فرنسا وروسيا من سوء تفاهم مردّه اولاً وآخراً الى مسائل بروتوكولية شكلية كعدم اعتراف القيصر لنابوليون الثالث بهذا اللقب واصراره على تسميته « الامبراطور لويس نابوليون » وان لا سبب للجفاء بين باريس وبطرسبرج بعد ان حلّ فرمان ٨ شباط ١٨٥٢ مشكلة الاماكن المقدسة بتأمين حقوق اللاتين فيها » . ولكن الزمن كان قد سبق الدبلوماسية الفرنسية واثبت ان بالمرستون وسفيره في الاستانة كانا ابعد نظراً من الذين يوجّهون السياسة الخارجية في باريس فاذا فرنسا تجد نفسها امام جيوش واساطيل روسية ظافرة تقضي عليها واجبات الوجود بان تقف بوجهها وتحاربها لان في نصرها وتوغلها في البلقان وفي الجزء الاسيوي من تركيا خطراً عليها اشدّ وأدهى من خطر السياسة البريطانية .

وحاولت الدبلوماسية الفرنسية ، رغم فوات الوقت ، اصلاح ما يمكن اصلاحه فكتب مدير خارجيتها في ٢٩ كانون الاول ١٨٥٣ كتاباً شخصياً الى صديقه الجنرال كاستلباجاك السفير في بطرسبرج طلب فيه تدخله السريع لدى القيصر لاقناعه بقبول حلّ سلمي في مؤتمر يضم الدول الكبرى الخمس وتركيا تفادياً لحرب تنزل فيها اوروبا فلا تفيد منها في النهاية الا بريطانيا . وقال فيه « ان لديك من التقارير والتعليمات ما يجعلني في غنى عن الايضاح . وقد بلغنا الشفير وأصمّ ناقوس الخطر آذاننا . وهذه نهاية تؤلمني كل الالم ولكني كنت اتوقعها منذ اليوم الذي ذرّ فيه قرن هذه الازمة . واذا كان الامبراطور حريصاً على كرامته فإنّا لا نقلّ عنه حرصاً على كرامتنا . وقد اصيبت هذه الكرامة في معركة سينوب . ولكني ارى ان الوضع لم يبلغ بعد الحد الذي يجعله عصيّاً على العلاج والاصلاح . فكل ازمة مهما كانت حدتها يمكن اصلاحها . والازمة الحاضرة لن تستعصي اذا قبلت بطرسبرج فكرة المؤتمر السداسي . اما اذا رفض القيصر الفكرة فالحرب واقعة حتماً في الربيع .

« ولما كانت الدول كلها مجمعة على بقاء تركيا فلا شيء يبرّر حرمان العثمانيين من حق الوجود في القارة الاوروبية على قدم المساواة مع الدول الاخرى . ومقابل دخولها في العائلة الاوروبية الكبرى لنا ان نطالبها باعطاء الضمانات اللازمة للمسيحيين من رعاياها . اما اذا عاملنا العثمانيين كشعب بربري واعلنّا انهم ليسوا مؤهلين لمجالستنا حول مائدة خضراء فانا نفقد حقنا بان نطالبهم بمعاملة المسيحيين النازلين في بلادهم معاملة حسنة . واقصاؤهم عن المؤتمرات الاوروبية معناه طردهم من العالم المتمدن . والامران مرتبط احدهما بالاخر ارتباطاً وثيقاً . هذا ما عليك يا صديقي السفير ان تقوله للقيصر وتبذل جهدك لاقناعه به . واني أسأل الله ان يلهمه الاصغاء اليك » .

وفي ٢٧ كانون الاول أمرت الحكومة البريطانية الاميرال دندس قائد الاسطول الراسي في البوسفور ان يدخل البحر الاسود ويجبر الاسطول الروسي على العودة الى مرافئه بانتظار نتيجة الاتصالات الدبلوماسية الجارية بين الدول الاوروبية . ولم يكن لفرنسا مفرّ من مجاراة بريطانيا فارسلت الى قائد اسطولها المتجمع في القرن الذهبي امراً مماثلاً . فدخل الاسطولان الى البحر الاسود بدون سابق انذار او اعلان حرب فاحتجّ نسلرود على هذا العمل العدائي المخالف لنصوص معاهدة ١٨٤١ . وقبل ان تتكلم المدافع شاء الكونت بيول مستشار النمسا القيام بوساطة تحول دون الكارثة فعقد في فينّا مؤتمراً معجّلاً من سفراء الدول الكبرى ما عدا روسيا فقرروا في ١٣ كانون الثاني ١٨٥٤ وضع مذكرة بشكل بروتوكول ، كان للسفير البريطاني اليد الطولى في صياغتها ، تطلب انسحاب الجيوش الروسية من مواقعها وتعهّد الباب العالي لقاء هذا الانسحاب بما يلي :

١ – تبقى المعاهدات السابقة بين روسيا وتركيا سارية المفعول الى ان يتمّ بين الفريقين اتفاق جديد على اساسها .

٢ – يمنح النصارى في الامبراطورية العثمانية امتيازات جديدة ، ويُصدر السلطان قانوناً اصلاحياً شاملاً فيما يتعلق باوضاعهم .

٣ – تجديد معاهدة ١٨٤١ .

وكلف المؤتمر الحكومة النمساوية تقديم هذه المذكرة الى حكومتي بطرسبرج والاستانة . وقبل ان تصل المذكرة الى العاصمتين كان القيصر ، رداً على دخول الاسطولين الى البحر الاسود ، قد امر بسحب سفيريه من لندن وباريس فردّت حكومتا بريطانيا وفرنسا على عمله بالمثل واستدعتا سفيريهما لدى البلاط القيصري . وكأن القيصر ونابوليون الثالث ادركا عندئذ انهما ماضيان في طريق لا تؤدي في النهاية الى ما فيه الخير لهما فلما جاء الجنرال كاستلباجاك السفير الفرنسي الى القصر ليودّع نقولا الاول ويستأذنه بالسفر قال له القيصر انه آسف لقطع العلاقات بينه وبين الامبراطور لسوء تفاهم بسيط على الصعيد الدبلوماسي ومنحه وشاح الكسندرنيفسكي وكان من ارفع الاوسمة الروسية في ذلك العهد ، ورفض في الوقت ذاته ان يستقبل لورد سيمور سفير بريطانيا قبل مغادرته العاصمة وامر بان ترسل اليه والى حاشيته جوازات سفرهم فخرجوا من بطرسبرج وكأن دولتهم في حالة حرب مع روسيا .

ولم يكن موقف نابوليون الثالث من السفير الروسي كيسيليف في باريس أقل وداً من موقف القيصر من الجنرال كاستلباجاك فقد استقبله واحاطه بمظاهر العطف وحدّثه طويلاً عما في نفسه من اسف لسلوك سيده وحكومته سياسة جرحته في كرامته واوغرت على القيصر صدور رجال السياسة الاوروبية لكثرة تدخّله في شؤونهم فقال له السفير ان سياسة فرنسا واتفاقها مع البريطانيين في الازمة الحاضرة لا تبدو للروس سليمة من الاخطار . وفي تقريره الى المستشار نسلرود عقب عودته الى بطرسبرج انه قال لنابوليون الثالث : « ليسمح لي جلالة الامبراطور ان اقول له انه على خطأ . ان فرنسا مقبلة على حرب لا فائدة لها

منها وانها ستخوضها لمجد بريطانيا وتمكينها من تحقيق اهدافها . وهل في العالم رجل سياسي واحد يجهل ان امنية بريطانيا القصوى هي ان تُدمِّر الاساطيل باسرها ، اسطولكم كاسطولنا . والذي اراه هنا هو ان فرنسا وهي ماضية الى الاسهام في تدمير الاسطول الروسي ، قد غاب عنها ان يوماً قد يأتي تكون فيه محتاجة الى هذا الاسطول ليكون لها حليفاً وعوناً على الاساطيل البريطانية عندما توجّه هذه الاساطيل مدافعها الى السفن الفرنسية . وقد اصغى امبراطور الفرنسيين لكلامي وبقي صامتاً ولم يعلّق عليه » .

ولم يرد في تقرير السفير كيسيليف عن هذا الحديث اقل اشارة من جانبه او من جانب نابوليون الثالث الى شؤون تركيا ومسألة الاماكن المقدسة رغم انها السبب الظاهر في تدهور الاوضاع واعلان الحرب ، ولم يتطرق الاثنان الى الكلام عن النصارى ، لاتين او ارثوذكس ، فكان حديثهما مطبوعاً بطابع سياسي اوروبي بحت . ولعل في هذا ما يثبت ان امور هذه الطائفة او تلك من الطوائف المسيحية لم تكن في نظر الدول الاوروبية الا وسيلة للتدخّل وبسط النفوذ في بلاد متخلفة ودولة باتت ضعيفة مهيضة الجناح .

ولما قدّم سفير النمسا الى القيصر مذكرة السفراء رفضها نقولا الاول وأصرّ على ان يسوّي المسائل المعلقة بينه وبين العثمانيين مباشرة وبدون وساطة الدول الاوروبية ، وقال انه اذا كان الباب العالي راغباً في ايجاد حلّ سلمي للخلاف فما عليه الّا ان يرسل مندوبين عنه الى مركز القيادة الروسية للتفاوض معها على اسس هذا الحلّ . فاجتمع سفراء بريطانيا وبروسيا والنمسا وفرنسا في فينّا برئاسة المستشار النمساوي في ٢ شباط ١٨٥٤ وتدارسوا جواب القيصر ، ووقّعوا في اليوم ذاته بروتوكولاً برفض اقتراحه ، وكانت النتيجة الفريدة لهذا البروتوكول ان الدول التي وقع عليه سفراؤها اعتبرت نفسها « ذات علاقة وصاحبة كلمة في كل ما يمتّ بصلة الى شؤون الامبراطورية العثمانية وان بريطانيا وفرنسا نجحتا في تدويل المسألة العثمانية بانضمام النمسا وبروسيا اليها . وكان

هذا بالفعل فاتحة للتدويل وبداية التدخل الاوروبي ، الفردي والجماعي ، في امور تركيا ونزول السلاطين عن جزء كبير من سيادتهم الفعلية على البلاد التي يحكمونها .

وغضب القيصر اذ بلغه خبر هذا البروتوكول وخشي ان يسير نسيباه في فينّا وبرلين في ركاب السياسة الفرنسية – البريطانية فاوفد اليهما في شباط ١٨٥٤ مساعده ومستشاره الكونت اورلوف ، واضع معاهدة هنكار اسكله سي ، ليقنعهما بالبقاء على سياسة التعاون مع روسيا او على الاقلّ بالوقوف موقف « الحياد المسلّح» وفوّضه بان يتعهّد لهما بان اي اعتداء يقع عليهما تعتبره روسيا اعتداءً عليها ، ويؤكد لهما ان المسألة الشرقية ستحل بعد انتهاء الحرب على ما يرضي مصالحهما ، وبان يقول لامبراطور النمسا ان روسيا لا ترى مانعاً من ان يغتنم فرصة الحرب ليضع يده على بلاد الصرب والبشناق والهرسك .

غير ان هذه الوعود لم تجدِه فتيلا فاخفق اورلوف اخفاقاً تامّاً في برلين لان بروسيا كانت غير مكترثة بالشؤون الخارجية الّا الى حدّ وحاصرة كل همها ونشاطها بالعمل لتحقيق التوحيد الالماني وغير ناظرة الّا الى امكان اضطرارها في وقت قريب الى استخدام القوة ، ولن تكون قوية بالمعنى الصحيح الّا اذا ضعفت الدول الاوروبية الاخرى ، والحرب بين روسيا وفرنسا وبريطانيا والباب العالي ، والنمسا اذا قررت خوض غمارها ، لها فيها كل الفائدة لانها تضعف هذه الدول جميعاً في وقت واحد .

واخفق اورلوف في النمسا ايضاً وكان سبب اخفاقه ان رئيس وزرائها ومستشارها الاول بيول شافنشتاين ، تلميذ مترنيخ ، كان يطمع بان تكون النمسا مدّة حكمه كما كانت في عهد استاذه ، حكماً في السياسة الاوروبية ، فتصبح فينّا ملتقى رجال السياسة . وكان يرى ان هذه الحرب التي قد تتطوّر فتصبح عامة ، اذا وقفت النمسا فيها على الحياد ، ستنتهي بمؤتمر دولي على غرار مؤتمر ١٨١٥

يكون فيه بيول كما كان مترنيخ قبلة الانظار ، وكان الرجل سطحياً مغروراً ، تافهاً ككل مغرور ، قال عنه الداهية البروسي بسمارك في مذكراته : « ان هذا الرجل من تلاميذ مترنيخ المتخلّفين . وقد اخذ عنه كل معايبه ولم يُعطِهِ الله شيئاً من بعد نظره وسرعة خاطره . وهو على جانب عظيم من الغرور يعتقد انه عبقري كاستاذه . وحقيقته انه لا يفهم من السياسة سوى انها فن يبدأ في الخبث وينتهي في اللبس ويحاول السطو على تفكير الناس بالظهور تارة بمظهر المترفع المرهف الاحساس وتارة بمظهر الفظّ الضيّق الخلق ولكنه لم يأخذ الناس لا بهذا ولا بذاك والخلاصة انه مثال الدبلوماسي الذي يتساءل الناس هل هو ديك ام طاووس » .

يضاف الى هذا ان العرش النمساوي لم تكن دعائمه قوية ولم يكن لصاحبه من الشعبية ما يمكّنه من النزول في حرب مع الروس او ضدّهم فالمجريون كانوا يتربّصون به الدوائر والدويلات الجرمانية ومن ورائها بروسيا جادة في تقليم اظافره تمهيداً لتحقيق وحدتها .

وشجع اخفاق اورلوف المزدوج بريطانيا وفرنسا على توحيد صفوفهما فعقدتا في ١٢ آذار ١٨٥٤ في الاستانة معاهدة مع الباب العالي وقعها رشيد باشا الصدر الاعظم والسفيران لورد ردكليف والجنرال باراغي ديليه تعهدت فيها الحكومتان البريطانية والفرنسية « بتقديم المساعدات العسكرية للباب العالي للمحافظة على استقلاله ووحدة بلاده ورد الجيوش الروسية التي اجتاحت بدون حق ممتلكاته البلقانية » وتعهد السلطان من جهته « بان لا يعقد اي صلح او هدنة ولا يقوم باي مفاوضة مباشرة او غير مباشرة مع الجانب الروسي بدون علم الحكومتين وموافقتهما »

وعقب توقيع هذه المعاهدة ارسلت الدولتان الى الحكومة الروسية انذاراً

باجلاء جيوشها عن الامارات البلقانية قبل ٣٠ نيسان ١٨٥٤ فردّت روسيا على هذا الانذار في ٣٠ اذار بمذكرة ايضاحية مفصلة قالت فيها :

« ان فرنسا وبريطانيا العظمى اذ ارسلتا اساطيلها الى البحر الاسود قد خرجتا من ظلمة العداء المستتر لروسيا الى نور العداء الصريح السافر فأدّى عملهما هذا والتفسيرات التي تبعته الى قطع العلاقات بينهما وبين الحكومة الامبراطورية . وعقب هذا طلبتا منها ان تجلو الجيوش الروسية عن الامارات البلقانية في مدة قالت بريطانيا انها تنتهي في ٣٠ نيسان وكتبت فرنسا ان نهايتها في الخامس عشر منه .

« اما باي حق توجهت الحكومتان بهذا الطلب الى احد الفريقين المتحاربين ولم تطلب شيئاً من الفريق الاخر فهذا ما لم تجدا لزوماً لشرحه .

« وامّا ان تجلو الجيوش الروسية عن الامارات قبل ان يتحقق شرط واحد من الشروط التي وضعها القيصر لوقف القتال ، وهي في حالة حرب أُعلنت عليها والفريق الذي اعلنها ماض في عملياته الهجومية وقد احتلت عساكره موقعاً محصناً في الاراضي الروسية ، فهذا طلب غير مقبول اساساً . وقد تعمدت الحكومتان جعله مرفوضاً شكلاً اذ حددتا لتنفيذه مدة يكون رفضه عند انتهائها او عدم الرد عليه بمثابة اعلان حرب .

« ان انذاراً كهذا ، متحيزاً ومستحيل التنفيذ في روحه ، ووقحاً في نصه ، لم يكن ليستحق من كرامة الامبراطور الا ردّاً واحداً هو الصمت . ونتيجة لهذا اعلنت الحكومتان على الملأ ان رفض روسيا الاذعان لطلبهما قد وضعهما في حالة حرب معها فعليها وحدها تقع تبعة الحرب .

« وازاء هذا الاعلان لم يعد للامبراطور سوى ان يقبل الحالة التي فرضت عليه

وان يحتفظ بحقه في استعمال كل الوسائل التي وضعتها العناية الالهية بيده ليدافع عن شرفه واستقلاله وسلامة امبراطوريته .

« ولما كانت الحكومتان الفرنسية والبريطانية لا تستطيعان اخفاء ضعف اسباب هذه الحرب والتفاوت بين هذه الاسباب وما قد يكون للحرب من نتائج فقد عمدتا الى التضخيم بان وجّهتا الى روسيا تهماً غامضة لا تقوم على اساس فتكلمتا عن الشرف والمصالح المادية المهددة وعن مطامعنا التوسّعية في الامبراطورية العثمانية واستقلال الباب العالي وسيادة دول اخرى والتوازن الاوروبي « الذي نشكل خطراً عليه » . وكل هذه التهم خالية تماماً من الصحة . فنحن لم يبدُ من جانبنا ما يمكن ان يُفهم منه اننا نريد الشرّ لعرشي بريطانيا وفرنسا . واذا كان شرف الدولتين قد تعرّض لسوء فالحق في هذا على الحكومتين لا علينا ، فهما منذ بداية الخلاف وقفتا منا موقف المهدد المنذر ففشلتا . ثم ارادتا ان تنحني روسيا امامهما فلما ابت الانحناء قالتا انها جرحتها في كرامتها .

« اما من الوجهة المادية فإننّا لم نلحق اي اذى او سوء بمصالحها . ولكن هذه المصالح ستتدهور بفعل الحرب التي اعلنتاها علينا مجاناً .

« واما نيّة التوسّع والغزو التي تقولان انها عندنا فاعمالنا منذ سنة ١٨١٥ تكذّب كل من يتّهمنا بها .

« صحيح اننا حاربنا الاتراك . ولكن اليس في معاهدة ادرنه الدليل الواضح على اننا لم نشأ ان نستغل انتصاراتنا . وبعد هذه المعاهدة ألم ننقذ تركيا مرتين متواليتين من الخراب والانهيار .

« وستكشف الاحداث القريبة عن الحقائق الخفيّة فيعلم العالم من منا سيكون وبالاً لا على استقلال تركيا فحسب بل على وجودها كدولة . ولقد دفعت ثمن

المساعدة مسبّقاً من اصل هذا الوجود بنزولها في المعاهدة التي عقدتها معها الدولتان عن اول حقوقها كدولة ذات سيادة وهو حق الحرب والسلام بملء ارادتها وبالشروط التي تبدو لها اكثر انسجاماً مع استقلالها ومصلحتها . وهي بعد اليوم مجبرة على الاعتراف بالمساواة في الحقوق السياسية والمدنية لكل رعاياها . وروسيا اول من يرتاح الى هذه المساواة . ولكنها تجد فرقاً عظيماً بين ما اجبرت الحكومتان الباب العالي على قبوله وما كان القيصر يطالب به الترك فشجعته الحكومتان على رفضه .

« والحكم فيما اذا كان التوازن الاوروبي مستهدفاً لخطر يأتي من جانبنا ليس من حق بريطانيا وفرنسا وحدهما بل هو من حق الدول الاوروبية كلها . فلهذه الدول ان تقول من اي جانب يأتي الضغط على حرية الحكومات ، أمن روسيا التي باتت منفردة منعزلة ام من تحالف مخيف يرمي كل ثقله على المحايدين ليحملهم تارة باللين وتارة بالتهديد على السير في ركابه .

« ولاوروبا ايضاً ان تقول من اي جانب قام الاعتداء على سيادة الدول الصغيرة واستقلالها ، في اليونان وجزيرة صقلية ونابولي وتوسكانا ، وعلى التوازن الاوروبي في شمالي ايطاليا وفي المجر ، أمن روسيا ام من الدولتين اللتين تدّعيان اليوم حماية الاستقلال والسيادة والتوازن .

« ان القيصر اذ يعتمد على الله وينزل الى الميدان انما يفعل للدفاع عن الحق وللاحتفاظ لروسيا بنفوذ لا غنى عنه لسلامة الدول الاخرى . وقد قبل الحرب المعلنة عليه حرصاً على سلامة امبراطوريته واستقلالها . وسيضع في خدمة هذا الهدف كل القوة التي سيضعها بيده اخلاص شعبه ووطنيته .

« وهو يسأل الله الذي طالما حمى روسيا واخذ بيدها في ايام محنتها ان

يكون عوناً لها في الصراع المرير الذي هي مقبلة عليه ، ويأسف من صميم قلبه للويلات التي ستجرها الحرب على البشرية ويحتجّ امام الله والناس على التهمة الظالمة التي تحاول الدولتان الصاقها به وهي انه كان السبب في الحرب فتبعتها واقعة عليه دون سواه . وللدولتين ان تستعملا ضد روسيا ما تشاءان من وسائل وتدابير ولكن ليس لهما ان تجعلاها مسؤولة عن نتائج الحرب . ان تبعة الكوارث والويلات التي ترافق الحروب او تنتج عنها لا تقع على الذي أُجبر على النزال بل على الذين اجبروه على قبوله » .

وكانت نتيجة رفض الانذار ان اعلنت بريطانيا وفرنسا في ٢٧ آذار ١٨٥٤ الحرب على روسيا ، واتبعتا هذا الاعلان في ١٠ نيسان بتوقيع معاهدة ثنائية بينهما تحدّد شروط واساليب التعاون العسكري براً وبحراً لارغام روسيا على الانسحاب من الاراضي العثمانية .

ولعل اهم ما في هذه المعاهدة من الناحية السياسية المادة السادسة منها التي تعطي الدول الاوروبية الاخرى حق الانضمام اليها ، وقد اريد بها ترك الباب مفتوحاً امام النمسا وبروسيا للحاق بمعسكر الحلفاء . ولكن هاتين الدولتين قررتا الوقوف على الحياد وعقدتا في ٢٠ نيسان ببرلين معاهدة دفاع مشترك بينهما اكّدتا فيها عزمهما على مقاومة كل جيش يقترب من الاراضي القريبة من حدودهما في البلقان ، او ينزل على السواحل المتاخمة لبلادهما فاضطرّت القيادة الفرنسية البريطانية الى تعديل بعض خطوطها فلم تُنزل قواها على السواحل البلقانية بل وجّهت جيشاً الى شبه جزيرة غاليبولي لحماية الاستانة وانزلت جيشاً آخر في بيريا ، ميناء اثينا ، لتجميد اليونان ، وكان اهاليها قد اعدوا العدة ، نزولا على رغبة الروس ، لاحداث قلاقل واضطرابات على الحدود التركية اليونانية وفتح جبهة ثانية على الباب العاليفيضطر الى ارسال قسم

كبير من عساكره اليها . فلما وصلت الحملة وقوامهـا خمسون الف فرنسي وعشرون الف بريطاني عادوا الى بيوتهم مقبلين على شؤونهم الخاصة .

وقابل القيصر نزول الحملتين العسكريتين في غاليبولي وبيريا بهجوم شديد على خطوط العثمانيين فقطعت جيوشه نهر الدانوب وهزمت جيش عمر باشـا في معركة دامية فتحت امامهـا طريق الاستانة . واذ كان القيصر يتذوّق ثمر هذا النصر فوجيء بصدمة لم تكن في حسبانه وذلك ان النمسا ، وقد شعرت بلهب الحرب يلفح حدودهـا ، ارسلت في ٢ حزيران الى حكومة بطرسبرج مذكرة تحتج فيها احتجاجاً شديداً على دخول الجيش الروسي الى قلب البلقان وقطعه نهر الدانوب وتطـالب « بسحب الجيش فوراً الى مواقعه السابقة والا اضطرت الى اخراجه بالقوة » . فكان لهذه المذكرة – الانذار وقع مؤلم جداً عند الحكومة الروسية وفي اوساط البلاط القيصري . اما القيصر فانها فجعته في آمـاله ولكنه لجم ألمه وغضبه ولم يطلق العنان لغروره وقرّر ان يعالج الوضع المفاجيء بمـا يفوّت على بريطانيا وفرنسا فرصة انضمام النمسا الى معاهدتهما الثنائية فكتب وزير خارجيته الى الحكومة النمساوية في ٨ حزيران ان جلالته اصدر امره الى قـائد الجيش بوقف التقدم نحو الاستانة والعودة الى ما وراء نهر بروت .

وكان هذا التراجع هزيمة بدون قتال وصفعة على وجه القيصر من يـد كان يظن انها لا ترتفع الا على اعدائه فملأت جوانحه ألماً ومرارة . فلمـا جمع اركان حربه ليتبادل واياهم الرأي في الخطة الجديدة التفت فجأة الى كبيرهم الجنرال رزيوسكي وهو من اصل بولندي وقال له : « قل لي يا كونت من هو اكثر ملوك بولندا حماقة ورعونة ، ومن هو في تاريخ روسيا اقلّ القياصرة ادراكاً » .

– ان السؤال محرج يا صاحب الجلالة .

– لن احرجك يا صديقي وسأتولى بنفسي الجواب على هـذا السؤال . ان

اكثر ملوك بولندا حماقة هو جان سوبيسكي الثالث لانه رفع حصار جيوش قره مصطفى عن فينّا سنة ١٦٨٣ فانقذها من السقوط بيد العثمانيين ، واما اقلّ قياصرة الروس ادراكاً فهو انا ، نقولا الاول ، لاني قضيت على الثورة المجرية سنة ١٨٤٩ خلافاً لنصائح معاونيّ ومستشاريّ الذين قالوا لي ان النمسا دولة لا تقوم سياستها الّا على الغدر والكذب والخيانة . لم اصدقهم فجاءت الاحداث تكذّبني » .

وفي ٨ آب ١٨٥٤ وضعت بريطانيا وفرنسا والنمسا بناءً على اقتراح من نابوليون الثالث مذكرة عُرفت باسم « مذكرة الضمانات الاربع » خلاصتها ان السلام لا يمكن ان يعود الى اوروبا الا اذا توافرت له الشروط التالية :

١ – وضع حد للحماية الروسية في الامارات البلقانية

٢ – تأمين حرية الملاحة على نهر الدانوب

٣ – تعديل معاهدة المضايق (١٣ تموز ١٨٤١) على شكل يضمن التوازن الاوروبي

٤ – عدول الروس عن مطالبتهم بحماية الرعايا الارثوذكس في الامبراطورية العثمانية .

وسلّمت هذه المذكرة للبرنس غورتشاكوف سفير روسيا في فينّا ليرسلها الى حكومته واعطي ١٥ يوماً للموافقة عليها او رفضها . فلمـا اطلع عليها السفير سأل مندوبي الدول اذا كانت هذه الشروط نهائية فاجابوا بالايجاب فقال لهم « اذن نحن امام خطة مبيّتة . اتظنون اننا بلغنـا من الضعف الحد الذي لا يمكننا عنده الّا الانحناء والاستسلام ، اني لا ازال ممثلاً لدولة عظمى . واذا كنت قد قبلت فيما مضى معاهدة للصلح فيها اكثر من تضحية في سبيل السلام فانني لن اقبل اليوم باي شيء اجد فيه انتقاصاً من كرامة حكومتي وشرف وطني » .

ونتيجة لهذا الموقف الحازم انزل الحلفاء جيوشهم في شبه جزيرة القرم في ١٤ ايلول لمحاصرة سيباستوبول وتدميرها واجبار القيصر على قبول الضمانات الاربع ، وكانت القرم نقطة الضعف في خطوط الدفاع الروسي ليس فيها سوى ٢٥ الف مقاتل لان كثرة الجيوش الروسية كانت متجمعة في البلقان وبولندا وعلى سواحل بحر البلطيق اي المناطق التي كانت القيادة تتوقع نزول جيوش الحلفاء فيها .

وبدأت المعارك عند سيباستوبول ضارية طاحنة فاستبسل الروس في الدفاع عن معاقلهم وحالفهم البرد والجوع والمرض على شجاعة الحلفاء وصبرهم فنالوا منهم في كرات متعددة . ووقعت واقعة ألما في ٢٠ ايلول فانتصر الفرنسيون فيها على جيش البرنس منتشيكوف ولكنهم دفعوا ثمن النصر غالياً جداً فهزلت صفوفهم وقلّ عتادهم وزادهم وكثر عدد مرضاهم وجرحاهم فطلبت قيادتهم نجدة سريعة من باريس فاتفقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على الاستعانة بالنمسا واقترحتا عليها الدخول في الحرب الى جانبهما لقاء اعترافهما لها بمركز ممتاز في البلاد البلقانية . فقبلت النمسا العرض وقررت ارسال فرقة من جيشها الى الجبهة والسماح للجيوش الفرنسية بعبور اراضيها الى الحدود الروسية ، فعارضت بروسيا ومن ورائها المجلس الالماني محتجة بان هذا التصرف يخالف لاحكام معاهدة ٢٠ نيسان ١٨٥٤ الثنائية بينها وبين النمسا وابت على حكومة فينّا الا التقيد بسياسة الحياد . فلم يخفَ على الحلفاء ان هذه المعارضة كانت من وحي المستشار النمساوي ذي السياسة المزدوجة التي تعطي بيد وتمنع بالاخرى فتفاهموا على وضع حد لهذه الازدواجية بان يطوّقوها ويحرجوا صاحبها احراجاً كبيراً .

وكانت حكومة سردينيا في ذلك الوقت ترقب تطورات الازمة والاعمال الحربية بحثاً عن فائدة تجنيها منها . وكان رئيس وزرائها الكونت كافور سياسياً داهية كُتب له ان يسجّل في تاريخ دبلوماسية القرن التاسع عشر انتصاراً يوازي فوز تاليران في مؤتمر فينّا فرأى الفرصة سانحة لدخول بلده الصغير في

« التضامن الاوروبي » فيخطو الخطوة الاولى الى طرد النمسا من منطقتي لومبارديا والبندقية وتحقيق الوحدة الايطالية ، فبلّغ باريس ولندن ان بلاده مستعدة للاشتراك معهما في الحرب وامداد جبهة القرم بما تحتاج اليه من رجال وعتاد . فاوفد نابوليون الثالث في تشرين الثاني احد معاونيه الخلّص الكونت دي برسيني الى تورينو للاجتماع به .

فلما علمت النمسا ان الدولتين الكبيرتين تفاوضان سردينيا اسودّ الجو في عين مستشارها وهبّ مسرعاً لقطع الطريق على كافور فاقترح عليهما في ٢ كانون الاول عقد معاهدة على اساس « مذكرة الضمانات الاربع » تتعهد فيها حكومته بعدم التفاوض منفردة مع الروس في كل ما يخالف هذا الاساس . وادرك القيصر ان النصر في القرم لن يكون حليفه في النهاية وان النمسا في طريقها الى التنكر الفعلي له والسير في ركب اعدائه وان حياد بروسيا لا يفيده في شيء ، فقرر قبول « مذكرة الضمانات الاربع » والتفاوض مع الحلفاء على تحديد مفاهيم هذه الضمانات فطلب الى سفيره في فينّا ان يطلعهم على هذا القرار ويدخل معهم في المفاوضة على ان يتباطأ فيها ما امكنه التباطوء بانتظار كسب عسكري في الميدان . فكتب السفير غورتشاكوف الى سفراء الدول لاربع في فينّا مذكرة فسّر فيها المفهوم الروسي لمذكرة ٨ آب فاذا هو يخالف اتماماً ما لها من مفهوم عندهم . وما طال بهم الامر حتى تبينوا ان للمستشار النمساوي يداً في هذا التفسير وان العهد الذي قطعه لهم في ٢ كانون الاول ١٨٥٤ لم يكن سوى عملية تخدير تقليدية ، فهو اذن غير جادّ في مناصرتهم على الروس .

وكانت معارك القرم تزداد عنفاً وضراوة يوماً بعد يوم ، والشتاء حليف الروس الاكبر والصقيع والحمى والهواء الاصفر تفتك بعشرات الالوف من عساكر الحلفاء فتضاعفت حاجتهم الى جنود جدد ودم جديد فولّوا وجههم ثانية شطر سردينيا وعقدوا معها في ٢٦ كانون الثاني ١٨٥٥ اتفاقاً اعلنت فيه انضمامها

الى المعاهدة الثنائية وتعهدت بارسال ١٥ الف جندي الى ميادين القتال مقابل تعهّد من فرنسا وبريطانيا بحماية ممتلكاتها من أي اعتداء طوال مدة الحرب .

وضرب كافور مثلاً رائعاً في الكرامـــة الوطنية اذ أصرّ على ان تُعامَل سردينيا معاملة الندّ للندّ والحليف المستقل فتكون قيادة جيشها بيد احد كبار ضباطها ورفض ان تُعتبر الاموال التي تدفعها بريطانيا لتموين هذا الجيش هبة منها وأرادها ديناً يسدده بعد الحرب .

وفي ١٥ آذار عقدت سردينيا مع تركيا محالفة مستقلّة قوّت مركزهـا في البحر المتوسط وأضفت عليها عزة الدولة ذات المكانة في اوروبا . وكان المستشار النمساوي اول من فهم ان استقامة كافور غلبت ازدواجيته وانه بات عليه ان يحسب الف حساب لما سيكون في الاقـــاليم الايطالية التي تحكمها النمسا . أما القيصر فاقضّت التطورات مضجعه وأُصيب بازمة نفسانية شديدة نتيجة لتجهّم الدهر له وتنكّر الحظوظ لأعلامه وتألّب الدول عليه وانفراط أقـاربه في النمسا وبروسيا من حـــوله فتدهورت صحته وأُصيب في منتصف شباط بانهيار عصبي . وكان عليه ان يحضر في ٢١ منه عرضاً للفرق الجديدة قبل سفرها الى جبهة القرم فاستعان على ضعفه بقوة إرادته وخرج الى ميدان العرض والحرارة قـد هبطت الى ٢٣ درجة تحت الصفر ، فقال له طبيبه « ان عملك هـــذا انتحار يا صاحب الجلالة » فاجابه « لقد قمت بواجبك فدعني أقوم بواجبي » . ولـما عاد الى القصر أوى فوراً الى فراشه وقبـــل ان ينتهي النهار ارتفعت حرارته فقال الطبيب انه مصاب بالتهاب رئوي حادّ ، وفي ٢ آذار أسلم الروح فورث العرش ابنه اسكنـــدر الثاني ولم يكن على شيء من صلابة عود أبيه ففضّل إنهاء الحرب بالطرق الدبلوماسية فطلب الى غورتشاكوف السفير في النمسا استئناف المفاوضات مع ممثلي الاعداء فيها والمستشار النمساوي على أساس قبول روسيا الضمانـــين الاول والثاني من « مذكرة الضمانات الاربع » ففهم الحلفاء من هـــذه الخطوة السلمية يخطوها القيصر الجـديد ان روسيا قد غُلبت على امرها وأدركها العجز

فتصلّبوا في موقفهم وفرضوا ان يكون موضوع المفاوضة لا البحث في الحـلول المتعلقة بالامبراطورية العثمانية والاراضي المقدسة الـتي أُعلنت الحرب من أجلهـا بل في تدويل البحر الاسود وتحديد القوى الروسية الـتي يجوز لها البقاء فيه وعلى سواحله وبالتالي تعديل معاهدة المضايق المعقودة سنة ١٨٤١ .

رفض نسلرود كل بحث في مسألة البحر الاسود على اعتبار انه بحر مغلق لا علاقة به للدول التي ليس لها شواطيء عليه ، وأبى ايضاً ان تعدّل معاهدة المضايق على الوجه الذي يريده الحلفاء لان تعديلها معناه إلغاء جميع المعاهـدات الروسية العثمانية السابقة والقضاء على التجارة الروسية في هذا البحر وبالتالي خفض روسيا الى مستوى الدولة الثانوية في بحر مغلق تملك الاف الاميال من شطآنه .

ووضع مندوبو بريطانيا وفرنسا والنمسا مقترحاتهم فيما يتعلق بمعاهدة المضايق في مذكرة قالوا فيها « ان الغاية من تعديل معاهدة ١٣ تموز ١٨٤١ هي ربـط الوجود العثماني بالتوازن الاوروبي ووضع حــد لسيطرة روسيا على البحر الاسود . أما تفاصيل هذا التعديل فتحديدها متصل اتصالاً وثيقاً باحداث الحرب ولهذا فليس من المستطاع ان توضع اسسها الآن ، ويكفي ان يقرّر مبدأها » . فقال غورتشاكوف ان روسيا لا تقبل من هــذه المذكرة الّا ما جاء فيها عن « ربط وجود الامبراطورية العثمانية بالتوازن الاوروبي » أما انهاء سيطرة روسيا على بحر مغلق يكاد يكون بحيرة بالنسبة لها فهو امر تعتبره معارضاً لكل مفاهيم كرامتها الوطنية . فردّ الحلفاء على قوله بان الغاية من حدّ السيطرة الروسية على البحر الاسود هي ضمان سلامة الامبراطورية العثمانية ولا علاقة لها بكرامة روسيـا التي لا يفكر أحد في النيل منها .

وشرح وزير الخارجية الفرنسية لنابوليون الثالث الاسباب التي تفرض على الحكومة الاصرار على الاقـتراح الخـاص بالبحر الاسود في تقرير رفعـه اليه فقال « ان كل خصام مسلح يقـع في البحر الاسود بـين روسيا والباب

العالي لا يمكن الدول الاوروبية ان تقف منه موقف المتفرج ولا بد لها من الاشتراك فيه . فبقاء الوضع على ما هو عليه وعلى ما فيه من تفاوت بين قوى الاستانة وقوى بطرسبرج من شأنه ان يخلق في اوروبا قلقاً وعدم اطمئنان يعكّران جو السلم لان الضربة قد تقع قبل الانذار فتستبق المساعدات اللازمة للحؤول دونها . وهذا الخطر المقيم لا يمكن ازالته الا بجعل قوة العدوان في مستوى قوة الدفاع . وخير وجوه تلافي الخطر هو ان لا يكون الدفاع موضع السهر والاهتمام . وهذا لن يكون الا اذا فقد العدوان قوته وامكاناته » .

ولما تعقدت الامور بازدياد التباعد بين وجهتي النظر تدخل امبراطور النمسا شخصياً . فدعا اليه غورتشاكوف وقال له انه يقطع على نفسه عهداً بان لا يوقّع على اي قرار فيه اقل مس بكرامة القيصر وبلاده واسرّ اليه ان الدول الحليفة جادّة في كسر جناح روسيا فعليه ان ينقذ وطنه باية وسيلة في متناول يده ، فوافق غورتشاكوف على البحث في تعديل معاهدة ١٨٤١ والضمانات في البحر الاسود . وكان واسع الحيلة فوجّه المناقشات لا الى خفض القوى الروسية في البحر الاسود بل الى زيادة القوى العثمانية لتصبح معادلة لها ، وهذا في رأيه من الامور الصعبة المنال ، فقال « ان هنالك وسيلتين للحد من سيطرة دولة معينة ، ولا اعرف ولا اظن ان احداً يعرف وسيلة ثالثة . اما الاولى فهي اضعاف الدولة المسيطرة . واما الثانية فهي تقوية الدولة التي تخشاها وتعهّدها بما يبدّد مخاوفها . وارادة مولاي القيصر والتصريح الايجابي الذي جاءني من الامبراطور فرنسوا جوزف يردان كل فكرة ترمي الى الحد من السيطرة الروسية على البحر الاسود باضعاف روسيا او بفرض ما يتجافى ومبدأ سيادتها ويقيد حريتها في استعمال هذه السيادة .

وكان غورتشاكوف يعتقد ان الحلفاء سيكتفون من الضمانات للبحر الاسود بارسال بعض سفنهم الى مياهه لتكون الى جانب الاسطول العثماني فتتعادل القوى البحرية ولكن الى حين لان ليس في استطاعة بريطانيا وفرنسا ان تُبقيا

قطعاً من اساطيلهما بعيدة عن مراسيها لمدة طويلة فمتى رجعت هذه القطع الى قواعدها عادت سيادة روسيا على البحر الاسود الى ما كانت عليه. ولكن المندوبين الفرنسي والبريطاني لم تنطلِ عليهما الحيلة فقالا باسم حكومتيهما ان باريس ولندن تفهمان الضمانات في البحر الاسود ان يكون الاسطول الروسي مساوياً للاسطول العثماني او بتعبير آخر ان يخفض عدد الوحدات الروسية الى مستوى الوحدات العثمانية . وكانت القوة العثمانية البحرية بعد معركة سينوب لا تعدو كونها رمزية ، فرفض غورتشاكوف ان يفاوض على هذا الاساس لان قبوله به يعني القبول بالقضاء على روسيا في ذلك البحر ويجعله عرضة في كل وقت للسيطرة البريطانية الفرنسية اذا دخلت اليه بعض وحدات اساطيلهما ، وراح يطالب فرنسوا جوزف بتنفيذ الوعد الذي قطعه له بان لا يوقّع على اي قرار يمسّ كرامة سيده وبلاده . فحاول المستشار بيول اقناع المندوبين البريطاني والفرنسي بايجاد تسوية وسط بين المفهومين فيبقى الاسطول الروسي على حاله وتعطي تركيا للدولتين قواعد بحرية على البحر الاسود لمراقبة الوحدات الروسية ، ولكن البريطانيين أصرّوا على موقفهم مرة اخرى لانهم ما كانوا يرمون ببصرهم الا الى سيباستوبول واودسا اللتين تشكلان خطراً كبيراً على تجارتهم في المتوسط والشرق .

وقال اللورد رَسِل في مجلس العموم « ان على شواطىء البحر الاسود دولتين ، احداهما ، وهي روسيا ، قوية جداً وقوّتها تزداد باستمرار ، والاخرى ، وهي تركيا ، اضعفتها الحروب التي شنتها عليها الاولى . ولما كانت تركيا عنصراً من العناصر الاساسية للتوازن الاوروبي وكانت روسيا تهددها دائماً في كيانها فان بريطانيا تجد من العدل ان يُفرض على الروس خفض قواهم البحرية في البحر الاسود. وهذه تضحية يقتضيها السلام في اوروبا وليس لامبراطور روسيا ان يقول ان فيها مساً بكرامته » .

وعقب هذا التصريح ثبت للمستشار النمساوي ان بريطانيا لن تتراجع عما

تريده في البحر الاسود وان كل محاولة يقوم بها لحملها على التساهل يكون نصيبها
الفشل فالتوى على غورتشاكوف وراح يعالجه ويخفف من حدته ويحذّره من
العناد لان للحلفاء من القوى البرية والبحرية في القرم والبحر الاسود ما يمكنهم
من تدمير الاسطول الروسي المرابط في مرفأي اودسا وسيباستوبول فتصبح روسيا
اضعف من تركيا او مساوية لها ولم يشر مرة واحدة في احاديثه معه الى وعد
امبراطوره بان يكون حريصاً على كرامة القيصر فلا يوقّع على اي قرار فيه
انتقاص منها . وفي تقرير لغورتشاكوف عن هذه الاحاديث قول المستشار
النمساوي له « اني لا اتبين غايتكم من الاحتفاظ في البحر الاسود بقوة بحرية
هائلة ولا افهم مهمة هذه القوة فالمعاهدات قد جعلت هذا البحر مغلقاً اي
سجناً لاسطولكم . ولكن وجود اسطولكم في هذا السجن يشكل تهديداً مستمراً
لسلامة تركيا وسبباً لقلق اوروبا وعدم ثقتها . ولقد اكدتم انكم لا تبيتون
الشر لكيان تركيا فاي فائدة لكم من استبقاء قوة لا مهمة لها ولا عمل . ان
القيصر لا ينازعه احد حقه في ان يكون له في كل مرفأ من مرافئه العدد الذي
يشاؤه من السفن والاساطيل . ولكن اليس من الافضل له ان يضمن لعدد
معين من سفنه حرية المرور عبر المضايق الى البحر المتوسط فيمكنه عندئذ ان
ينقل اساطيله من سيباستوبول الى كرونستادت على بحر البلطيق ويعود بها متى
شاء من البلطيق الى البحر الاسود . وهل هذه الحرية لا توازي في رأيه تهدئة
تخاوف اوروبا الناشئة عن وجود قوة بحرية كبرى في ميناء سيباستوبول » .

فلم يقتنع غورتشاكوف وطلب مقابلة الامبراطور فرنسوا جوزف فلم يحظ
بها فايقن ان النمسا تطعن روسيا في ظهرها فكتب الى نسلرود في ١٢ نيسان
١٨٥٥ « ان المستشار بيول يخادع ويراوغ . وفي تاريخنا اكثر من درس وعبرة
فصفحاته حافلة بالادلة على ان النمسا كانت تتنكر لنا وتخوننا كلما رأت في
الخيانة فائدة لها » .

واتبع هذه الكتابة باخرى في اليوم التالي شكا فيها من اخفاق محاولاته

الكثيرة للاجتماع بفرنسوا جوزف فقال « كأنني بالامبراطور اصمّ ابكم . فلم يعد
لنا سوى ان نختار لنا موقفاً وان يكون هذا الموقف حاسماً . وفي رأيي ان
تحديد قوانا بمعاهدة خماسية او سداسية امر لا يمكننا ان نقبله . اما اذا اصدر
القيصر بلاغاً تلقائياً يقول فيه انه عازم على ان لا يزيد عدد سفنه في المستقبل عما
كان قبل الحرب فان هذا البلاغ سيحمل النمسا على الامتناع عن تقديم شروط
التحديد في مذكرة لها صفة الانذار الذي تعقبه الحرب » . فرفض القيصر
اقتراح سفيره وكتب نسلرود الى غورتشاكوف في ١٥ نيسان « ان الامبراطور
لا يمكنه الا ان يعتبر كل تعهد يعطيه بتحديد قواه في البحر الاسود ، ولو كان
هذا التحديد لا ينزل بها عن المستوى التي كانت فيه قبل الحرب ، تضحية
مجانية بحقوق سيادته على اراضيه » .

وبينما كان رجال الدول منصرفين الى المناقشات وتحبير المذكرات والاخذ
والرد كانت المعارك في القرم تتعاقب بشدّة لمصلحة الحلفاء فاستولى الجزع على
فريق من الساسة الروس المجرّبين وتطوع بعضهم للفت نظر القيصر الى ما في
نهاية الحرب القائمة من شرور تقضي مصلحة روسيا باتقائها واقتراح حل سلمي
يجنّب الامبراطورية هزيمة عسكرية كبرى حال انتهاء فصل الشتاء . وكتب
تيتوف السفير السابق في الاستانة والمعاون الاول لغورتشاكوف في مفاوضات
فيننا ، مذكرة في الموضوع الى نسلرود في ٢٤ نيسان قال فيها :

« ان كل تسوية ذات طابع دولي تقوم على اساس التضحية من الفريقين
المتخاصمين على السواء . ولا اعرف معاهدة ليس فيها تضحية بجزء من حقوق
سيادة الجانبين اللذين عقداها . اما التحجر على مبدأ السيادة المطلقة التي لا يُمس
عنصر من عناصرها فانه يعرّض صاحبه لتهمة الاعتداء قبل كل شيء وفوق كل
شيء على قوة السلاح . والعالم كله يعلم اننا لم نستنفد قوانا وامكاناتنا ولكن هذا
لا يجوز ان يكون لنا سبباً للابتعاد عما من شأنه ان يؤلّب جميع الدول علينا

ويسهل الطريق للدسائس الفرنسية ، وتشددنا في الاستمساك بمبدأ قد يعرضنا لخسارة مصالح اهم منه واغلى .

« ولنضعنّ انفسنا امام امرين ، الاول ان لا يزيد عدد سفننا في البحر الاسود عما كان قبل الحرب والثاني ان يحرّم على علمنا الحربي الظهور في هذا البحر وفي المضايق والارخبيل وتُعطى الاساطيل الاوروبية الاخرى حرية احتلال المضايق وحق الملاحة في البحر الاسود ، فاي الامرين نختار . اني لا اشك لحظة في ان العقل والمصلحة يفرضان علينا اختيار الامر الاول . ويجب ان نضع دائماً نصب اعيننا ان الاسطول لن يشكل في اجهزتنا الحربية سوى عنصر اضافي وان روسيا لا يمكنها ان تكون دولة بحرية من الطراز الاول لان الركائز الاساسية لسياستها ليست على الماء » .

فلم يفد كل ذلك شيئاً وبقي القيصر عند رأيه في ان هذه الاقتراحات لا تضمن كرامته ولا تصون شرف روسيا وان الخلافات لا تُفصل بالقلم واللسان بل بالمدفع والسيف فعقد النية على احراز نصر في الميدان واصدر امره بتعبئة فرق جديدة وارسالها الى جبهة القرم . فانتهت مفاوضات فينّا . وادركت بريطانيا وفرنسا ان الوسيلة الوحيدة لبلوغ اهدافها وفرض شروطهما هي ان تضربا الجيوش الروسية ضربة قاضية فهيأتا جيوشاً جديدة ووجهتاها الى ساحات القتال ، واسهم الباب العالي في الحملة بفرق من الاتراك والعرب وشنّت هذه القوى مجتمعة هجوماً عنيفاً على سيباستوبول فأبلت طليعتها الفرنسية بلاءً كان موضع اعجاب الروس انفسهم ولم تنفك عن قلعة مالاكوف حتى اسقطتها في ٤ ايلول ١٨٥٥ فانتهت امكانات دفاع المدينة وأشعل الروس النار في كل جوانبها وفي السفن والمرفأ كي لا يجد الحلفاء الا رماداً .

وكان لسقوط سيباستوبول اثر كبير في الاوساط السياسية الاوروبية ، فاعتبرت الحرب منتهية عسكرياً واوشك النصر ان يحدث انشقاقاً في صفوف

الحلفاء . وذلك ان اللورد بالمرستون رئيس وزراء بريطانيا قرر استغلال فوز الجيش الفرنسي الى آخر حدود الاستغلال اي ان يجعله نقطة الانطلاق للقضاء على روسيا قضاء مبرماً وتهديم جميع مراكزها التجارية والعسكرية على البحر الاسود وفي البلطيق ، فاخذ يصرح ان المعركة الحقيقية ضد الروس قد بدأت بعد انهيار سيباستوبول وان لا امن في اوروبا ولا راحة لاهاليها الا في تقليم اظافر روسيا وسحق قواها براً وبحراً وتجزئة اراضيها وبعث بولنده دولة مستقلة وضم بلاد القوقاس وشبه جزيرة القرم في «دولة شركسية» تقوم بين روسيا وفارس وتكون تحت وصاية السلطان لان معظم سكانها من المسلمين ، فتصدّت له باريس ، وهي لم تنس انه اذلّها سنة ١٨٤٠ مستعيناً عليها بالروس ، وقرر رجالها عدم تمكينه من الاستعانة بالقوى الفرنسية لإذلال روسيا وتدميرها لا لشيء الا ان الخطر على سلامة الممتلكات البريطانية في الهند ومصالحها في المتوسط والامبراطورية العثمانية لا يأتي الا من الجانب الروسي اذا كانت روسيا دولة عزيزة قوية ، ووافق نابوليون الثالث على رأي وزرائه بعد ان توافرت لديه الادلة على ان بريطانيا لا تعتمد في فتح جبهة جديدة على سواحل البلطيق الّا على الجيوش الفرنسية التي ضحّت في حرب القرم بحوالي مائتي الف من خيرة شبابها قضوا في ساحات القتال او قتلهم الصقيع والوباء في حين ان بريطانيا لم ترسل الى الميدان الا القليل من جنودها البرية لم يكن لهم شأن يذكر في المعارك ، وعدداً ضخماً من السفن الحربية لم تنازل الاسطول الروسي لانه بقي طوال مدة الحرب في مرافئه . اما الشعب فكان اصدق علماً من الامبراطور والوزراء بقيمة التضحيات التي قدّمها في حرب القرم ، وكان المواطن الفرنسي في قرارة نفسه أقلّ بعداً عن الروس منه عن البريطانيين ، فلما علم ان في لندن استعداداً لمواصلة الحرب رفع عقيرته وابدى عدم رضاه ، فاستغل الحزبان الجمهوري والملكي نفوره لوضع حدّ للسياسة الحربية واتهام الامبراطور بانه واضع اسسها ورافع لوائها فاطلق وطني متهوّر يدعى بيانوري رصاص غدارته عليه فاخطأه وأعاد الكرة وطني متطرّف آخر اسمه بيلامار فلم ينجُ نابوليون الثالث الّا باعجوبة .

وتسلل بعض دهاة الدبلوماسيين الروس الى دور مستشاري الامبراطور الفرنسي وادلوا بآرائهم في تطور الاحداث ومرامي سياسة بالمرستون ، واكّدوا ان فرنسا ستدفع في النهاية ثمن هزيمة روسيا وان بريطانيا وحدها ستقطف ثمار الحرب وتنفرد بالغنيمة .

ولم يكن نابوليون الثالث بحاجة الى هذه الآراء ولا الى محاولتي الاغتيال ليتبيّن مصلحته الخاصة ومصلحة بلده . وكان حال وقوفه على اقوال بالمرستون قد فكّر في توجيه سياسته وجهة أخرى فاتصل سرّاً بالروس عن طريق البارون دي سيباخ سفير سكسونيا لديه وصهر المستشار نسلرود لوضع اسس التفاهم والتقارب بين باريس وبطرسبرج .

وانتقل بالمرستون من الكلام عن خطته الى العمل الجدّي لتنفيذها ففاوض ملك السويد في عقد معاهدة مع الحلفاء على اساس فتح جبهة في الشمال مقابل تمكين السويد من تحقيق اهدافها في البلطيق . ولكن المفاوضة فشلت لاصرار اوسكار الاول على اعطائه ضمانات صريحة ولتهرب بالمرستون من الصراحة في التعهّد . فافترص نابوليون الثالث هذا الفشل لاتخاذ الموقف الذي تريده مصلحة فرنسا فاعلن اكثر من وزير من وزرائه ان الاوضاع الدولية قد تطوّرت تطوّراً يقضي باعادة النظر في اتفاقات مؤتمر فينّا (١٨١٥) وخريطة اوروبا ، وان فرنسا ، وقد تحمّلت العبء الاكبر في حرب القرم ، لا يمكنها ان تقبل بعد اليوم الّا بمساواة تامة بينها وبين الدول الاخرى . وخطت السياسة الفرنسية خطوة اخرى في مفاوضاتها السرّية مع الروس فانتقلت من مرحلة التصافي الى مرحلة الاتفاق على حساب النمسا وبريطانيا ، وكاد تبادل وجهات النظر ان ينتهي الى عمل ايجابي لولا مبادرة قام بها نسلرود ، عن قصد او غير قصد ، اذ اطلع غورتشاكوف سفيره في فينّا على اسرار المفاوضة واوعز اليه ان يلوّح بها من بعيد للحكومة النمساوية فتجزع وتبتعد عن الحلف . ولكن التلويح جاء بعكس ما كان يشتهيه المستشار الروسي . فثارت ثائرة الامبراطور

فرنسوا جوزف وكبر عليه ان تكون فرنسا وروسيا قد فكرتا بالتقارب ان لم يكن على حسابه تماماً فمن وراء ظهره فقرر الخروج عن حياده والانضمام الى الحلفاء في حربهم ضد الروس ، وثار نابوليون الثالث هو ايضاً لان الدبلوماسية الروسية فضحت المفاوضة السرية واعتبر عملها نوعاً خبيثاً من الازدواجية ومحاولة لطعنه في ظهره فبلّغ سفير سكسونيا وقف المفاوضة ووافق على الاقتراح الذي تقدمت به النمسا طالبة اعتبارها عضواً في المحالفة ضد روسيا . وكان لا بد لنسلرود من تحمل تبعة خطأه الفادح فاستقال من منصبه وارسلت النمسا الى روسيا في كانون الاول انذاراً اقسى من « مذكرة الضمانات الاربع » طلبت فيه :

١ – ازالة كل حماية روسية عن مولدافيا وفلاكيا وصربيا ووضع هذه البلاد تحت الوصاية الدولية .

٢ – اغلاق الدردنيل والبوسفور بوجه جميع السفن الحربية وحرمان روسيا وتركيا من اقامة قواعد عسكرية على شواطىء البحر الاسود ومن الاحتفاظ باساطيل في هذا البحر مهما يكن نوع سفنها وعددها .

٣ – جعل الملاحة على نهر الدانوب حرة للجميع .

٤ – عدول روسيا نهائياً عن المطالبة بحماية الروم الارثوذكس .

٥ – نزول روسيا لمولدافيا عن جزء من مقاطعة بسارابيا .

وطلب الانذار جواباً سريعاً لا غموض فيه ولا محاولة بحث او تأجيل . واستدار فرنسوا جوزف لملك بروسيا والحّ عليه في ارسال انذار الى القيصر اسكندر الثاني . فاكتفى فريديريك غليوم الرابع بتوجيه رسالة خاصة الى القيصر حذّره فيها من التمادي في رفض مقترحات الدول ونصحه بقبول المذكرة

النمساوية لان رفضها سيحرج موقف بروسيا لما بينها وبين النمسا من التزامات متبادلة .

فلما اطلع القيصر على هذه الرسالة بدا له بكل وضوح ان بروسيا تستعد للحاق بالحلفاء واعلان الحرب عليه فجمع في ٢٠ كانون الاول ١٨٥٥ ثمانية من كبار مستشاريه السياسيين وشاورهم في الامر فاجمعوا على قبول الانذار النمساوي ما عدا البند الخامس منه فقد احيط الجواب عنه بشيء من الغموض . وأرسل كتاب القبول الى المستشار بيول في فينّا في ١٠ كانون الثاني ١٨٥٦ فرفضه لاعتباره ان الانذار لم يقبل بحذافيره وطلب من غورتشاكوف ان تجيب حكومته على الانذار بلا او بنعم وبدون اي قيد او شرط ، فاذا انقضت ستة ايام بدون ان ترسل بطرسبرج جوابها فان النمسا ستقطع علاقاتها معها وتنضم الى الحلفاء .

وفي ١٦ كانون الثاني وافق القيصر على مضمون الانذار النمساوي بدون قيد او شرط . وبدأ مندوبو الدول في فينّا بحث مقدمات الصلح .

وفي اول شباط وقّعوا بروتوكولاً يضع حداً للحرب ويدعو لمؤتمر يعقد في باريس لبحث الشؤون التالية : الامارات البلقانية ، الملاحة في الدانوب ، الضمانات العسكرية في البحر الاسود ، الطوائف المسيحية في الامبراطورية العثمانية . وكانت هذه النقطة الاخيرة بنظر المندوبين اقل الشؤون اهمية ولم توضع في جدول اعمال المؤتمر الا للتغطية ولانها كانت السبب الظاهر للحرب . ونص البروتوكول على ان لا يحضر المؤتمر الا الذين اشتركوا في الحرب ودولة النمسا فقط اعترافاً لها بقيمة الدور الذي قامت به في الازمة . ولما كانت بروسيا من الدول الموقعة على معاهدة المضايق في سنة ١٨٤١ فقد قررت الدول فيما بعد دعوتها الى المؤتمر ، رغم معارضة شديدة من بالمرستون الذي كان يحذر منها ويخاف ان تكون عوناً للروس .

وهنا خشي رجال السياسة العثمانيون ان تُطرح شؤونهم الداخلية ومبدأ سيادتهم على بساط البحث ويتوسع المؤتمرون في تقرير اوضاع النصارى في الامبراطورية العثمانية ، فاستشاروا البريطانيين في الخطوة التي يجب ان يخطوها لاستباق ابحاث المؤتمر . وعملاً بنصيحة لندن اصدر السلطان عبد المجيد في ١٨ شباط خطاً همايونياً اصلاحياً يعلن فيه المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع رعاياه بمختلف اديانهم وطوائفهم وجنسياتهم ولم يكن هذا الخط شيئاً جديداً بل كان ترداداً لخط كولخانه في ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩ الذي ولد ميتاً .

وعقد مؤتمر باريس في ٢٥ شباط وانتهى في ٣٠ آذار ، وقد كان ناجحاً بالنسبة لنابوليون الثالث لانه كان فيه ، كما كان مترنيخ في مؤتمر فينّا ، محط انظار الجميع . وقد اراد مساعدة روسيا فافلح ، ونجح بفضله الموفدان الروسيان ، الكونت اورلوف والبارون دي برونوف ، في تمكين روسيا المنهزمة عسكرياً من الخروج من المؤتمر موفورة الكرامة تماماً كما نجح تاليران في الخروج من مؤتمر فينّا وبلاده عزيزة الجانب ، فلم تعامل روسيا معاملة الدولة المغلوبة بل معاملة الخصم المحترم .

ووقّع الحلفاء جميعاً يوم اختتام المؤتمر على «معاهدة باريس» وهي لا تقلّ شأناً وأهميّة في تاريخ العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر عن معاهدة لندن ١٨٤٠ ومعاهدات مؤتمر فينّا ١٨١٤-١٨١٥ . والعجيب فيها ان الدول الاوروبية نسيت او تناست اوضاع الاماكن المقدسة في فلسطين وحقوق الروم واللاتين واكتفت في المادة السابعة منها بالمحافظة على وحدة الامبراطورية العثمانية وقبول تركيا عضواً معنوياً في التضامن الاوروبي . ولما قام عالي باشا الصدر الاعظم ورئيس الوفد التركي الى المؤتمر يطالب بإلغاء الامتيازات الاجنبية في الامبراطورية العثمانية لان تركيا اصبحت باعتراف المعاهدة الدولية عضواً في التضامن الاوروبي ، ولان هذه الامتيازات تعتبر خروجاً على القانون الدولي العام والسبب الاول في تطاحن الدول في الشرق وعنصراً من أهمّ عناصر الضعف والانحلال في الدولة ،

قيل له ان معاهدات الامتيازات يجب ان تبقى لان تركيا لم تقم بعد بتنفيذ اصلاحاتها ومنح المساواة الفعلية بين جميع رعاياها . وأصرّ عالي باشا على ان يتناقش المؤتمرون في هذه النقطة من القانون الدولي وفيما اذا كان قبول تركيا في التضامن الاوروبي لا يتعارض مع بقاء الامتيازات قيل له ان قبول تركيا في التضامن الاوروبي ليس في الحقيقة والواقع سوى الدليل على احترام الدول لمقام السلطنة وترضية معنوية للسلطان ولا يمكن ان يكون له تفسير آخر .

ولم تسجّل هذه المعاهدة انتصاراً سياسياً لدولة على أخرى ولم تضع حلولاً جذرية لاهم المشكلات الدولية . وسبب هذا ان الحرب لم تبدّل شيئاً من اوضاع الدول الكبرى فظلت مصالحها واهدافها متضاربة وانتهى مع الحرب تعاونها وتفاهمها . وبقيت احكام معاهدة باريس قائمة على علّاتها ودستوراً للعلاقات الدولية حتى سنة ١٨٧٨ .

اما النتيجة الفعلية لمعاهدة باريس فكانت أفول نجم رجل من اكبر رجال السياسة في القرن التاسع عشر هو الكونت دي نسلرود ، سيد الدبلوماسية الروسية وأحد مديري شؤون العالم مدة نيف واربعين سنة . كان طويل الباع بعيد النظر في توجيه السياسة الدولية ومعالجتها . وما زالت آثار توجيهه بادية الى الآن في اكثر من جانب من جوانب الدبلوماسية الروسية لان القواعد التي ركزها عليها قواعد وطنية لا تزول بزوال العهود .

الباب الثالث

مسألة قناة السويس ومضاعفاتها الدولية

(١٨٥٤ - ١٨٦٦)

الفصل الأول

أصول المسألة من عهد محمد علي الى سنة ١٨٥٦

مسألة قناة السويس لم تنشأ في القرن الماضي ولا هي من مشكلات هذا القرن . ولدت يوم بدأت التجارة بين الشرق والغرب ، او بالأحرى مع اول محاولة قام بها رواد الكسب الغربيون لاختصار المسافة بين اوروبا والهند . ففي القرون الوسطى سلك ارباب التجارة في الجمهوريات الايطالية المزدهرة طرقاً متعددة الى بلاد الافاويه والمعادن الثمينة . سعوا اليها تباعاً عبر تركيا وبلاد فارس ، ومن السواحل السورية الى خليج البصرة ، ثم عبر برزخ السويس فالبحر الاحمر فوجدوا هذه الطريق الاخيرة اقصر من سواها فاعتمدتها قوافلهم . ولما اهتدى الملاحون الى الطريق البحرية المعروفة باسم رأس الرجاء الصالح اقبل عليها التجار توفيراً لمتاعب نقل البضائع من السفن الى اليابسة على ساحل المتوسط ثم من الساحل المصري الجنوبي الى سفن اخرى في البحر الاحمر . ولكن هذه الطريق كانت طويلة وشاقة وحظوظها بيد العواصف الهوج والرياح التي لا تهدأ ثورتها في منطقة ذلك الرأس . فبعد ان خسروا من المراكب عدداً كبيراً ارتدّوا عنها الى طريق السويس الهادئة .

وفي العصور الحديثة ، وكانت التجارة بين الغرب والمحيط الهندي قد

اتسعت كثيراً وكشف اتساعها عن امكانات لا حد لها ، اخذ التجار وحكوماتهم يفكرون في وصل المتوسط بالبحر الاحمر بممرّ مائي يختصر المسافة ويوفّر عليهم عناء التفريغ والتحميل . ولما كُلّف احد السفراء بجس نبض الباب العالي لمعرفة ما اذا كان يوافق على تنفيذ الفكرة لقي منه معارضة شديدة كان سببها الاول خوف العثمانيين على الاماكن الاسلامية المقدسة من السفن الاجنبية اذا فُتحت امامها ابواب البحر الاحمر . وقال بعض الجغرافيين ان الوصل بين البحرين ليس من الامور الممكنة لانهما ليسا على مستوى واحد . ومنذ ذلك الوقت من القرن السابع عشر لم تنقطع الدول الاوروبية عن محاولة بسط نفوذها على طريق السويس او وضعها في حمايتها بمعاهدات تعقدها مع ولاة مصر مماليك وعثمانيين (١) .

وفي عهد محمد علي حاولت بريطانيا الاستعاضة عن هذه الطريق بطريق اخرى عبر سوريا والفرات فخليج البصرة ، وظلّت بعثة تشزني تعمل طوال اربع سنين في سبر اغوار النهر وتتصل بالقبائل النازلة في جواره (٢) الى ان ثبت من السبر والاتصال ان هذه الطريق لا تعادل في شيء طريق برزخ السويس . وكانت بريطانيا كلما ازدهرت صناعتها ازداد شعورها بالحاجة الى تضييق الشقة بينها وبين الهند ، السوق الكبرى لصناعاتها والمورد الكبير لما تفتقر اليه من المواد الخام لتغذية مصانعها الناشئة .

ولما كان تشزني مكبّاً على تخطيط الطريق بين الساحل السوري وخليج البصرة ودرس اعماق نهر الفرات كانت بعثة فرنسية برئاسة بروسبير انفنتان تجوب صحراء مصر الشرقية بين المتوسط والاحمر للوقوف على مدى استعداد قبائلها للتعاون مع القوافل الفرنسية ، وكان العلماء المنضمون اليها يدرسون وسائل الوصل بين البحرين بعد ان جزم متقدموهم بان الجمع بينهما مستحيل لاختلاف المستوى بين احدهما والاخر فبدّدت دروسهم الوهم القديم وقالوا ان

(١) راجع الجزء الاول من هذا الكتاب ص : ٣٥ – ٨٨ .
(٢) راجع الجزء الثاني من هذا الكتاب ص : ٦٢ و ١٢٧ و ١٣٣ .

عقبة المستوى لن تستعصي على العلم والفن . وعندئذ قامت حركة تزعّمها انفنتان لاقناع الرأي العام الاوروبي بضرورة اعتماد طريق السويس اختصاراً للمسافة بين المصانع والمتاجر الغربية والاسواق الهندية ورافقتها دعاية تستحثّ الدول الاوروبية على توجيه نشاطها الى الشرق العربي والقيام بما يجب من المساعي ، اياً كان نوعها ، لبسط النفوذ الغربي على مناطقه . ومما كتبه انفنتان في هذا الشأن « انها ضرورة تفرضها علينا السماء في العصر الذي نعيش فيه ، ضرورة استعمار الغرب لبلاد الشرق ... وعلينا ان نسهم في ذلك فتلك ارادة الله ... وان نجعل من مصر طريقاً تصل بين اوروبا والهند والصين ... وهكذا يصبح بامكاننا ان نضع احدى رجلينا على النيل والاخرى في بيت المقدس ونبسط يدنا اليمنى لمكّة واليسرى لروما وباريس ... فالسويس هي مركز حياتنا وكفاحنا » .

ولكن دعوته لم تلقَ قبولاً حسناً ولم يكن لها حظ في النجاح لان محمد علي كان عزيز الجانب موفور الكرامة حريصاً على سيادته واستقلال بلاده شديد النفور من كل تدخل او محاولة تدخل في شؤونه .

ولما بدأ نجم محمد علي يميل الى الأفول بعد معاهدة لندن ١٨٤٠ وانسحابه من سوريا واعلان خضوعه للسلطان ، وخروج بريطانيا من الازمة شامخة الرأس معتزّة بالنصر ، عادت مسألة السويس لبساط البحث فنشطت الدبلوماسية الفرنسية لاستعادة نفوذها المفقود لدى العزيز خشية ان تقع مصر في ايدي البريطانيين غنيمة باردة .

وهبّ رجال السياسة والمفكرون في فرنسا يؤكدون ان الوسيلة الفضلى لكبح جماح بريطانيا والحدّ من سيطرتها هي في سدّ طريقها الاقوم الى الهند وان حكامهم ارتكبوا خطأً فادحاً اذ احجموا عن استغلال نفوذهم لدى محمد علي لمّا كان في اوج عزه لتنفيذ خطة نابوليون الاول .

اما بريطانيا فانصرف القسم الاكبر من نشاط حكومتها الى تدعيم مركزها في الاستانة وتقوية نفوذ السلطان في مصر لتتمّ لهـا بواسطته السيطرة عليها ، وغدت مسألة طريق السويس شغلهـا الشاغل والهمّ الاول لارباب التجارة والصناعة فيها .

وكان احد المهندسين البريطانيين قد قدّم الى بالمرستون في ٢٨ كانون الثاني ١٨٤١ درساً مستفيضاً عن هذه المسألة اقترح في ختامه حفر قناة بين البحر المتوسط والبحر الاحمر وجعلها طريقاً تجارية، بين بريطانيا والهند ، وعسكرية تمكّن جلالة الملكة من فرض سلطانها على مصر وبلدان الشرق الاقصى، فعهد اللورد الى المهندس البريطاني اندرسون مدير شركة « باننسورال اند اورينتل » البحرية ان يدرس المشروع دراسة عملية فانتقل هذا الى مصر وجاب الصحراء بين البحر والبحر ثم عرض مشروع حفر القناة على محمد علي وقفل عائداً الى لندن فوضع بـين يدي بالمرستون تقريراً ضافياً عما في تنفيذ المشروع من فوائد جلّى للتجارة البريطانية ولسياسة بريطانيا في الهند والشرق عامّة .

ولم يكن محمد علي اقلّ اقتناعـاً من المهندس اندرسون بفائدة المشروع من الناحيتين الاقتصادية والتجارية ولكنه رفضه ليقينه ان لا خير لمصر ، بعد خروجها ضعيفة مُتعَبة من ازمة ١٨٤٠ ، من النزول في معترك لا بـدّ من نشوئه بين بعض كبريات الدول حال تقرير التنفيذ بسبب الـتزاحم على استخدام واستثمار قناة تبدو لها اهميتها الستراتيجية اكبر من فائدتها الاقتصادية . وفي تقرير من الممثل الفرنسي في القاهرة الى حكومته قوله « قال لي محمد علي انه بالرغم عما سيكون في حفر القناة من مكاسب عظمى لمصر ومغانم لخزانته الخاصة يفضّل ان تستمرّ الدول الاوروبية في استعمال طريقها البحرية القديمة لانه يتوقّع بقلق شديـد نشوب خلافات ومعارضات دولية لا يكون له مفرّ من الدخول فيها فريقاً ثالثاً ويخشى ان يدفع بلده ثمن هذه الخلافات او ان يتمّ حلّها في النهاية بمنأى عنه وعلى ظهره . ان نقل البضائع من الهنـد واليها عن طريق قناة بين البحرين فيه ارباح

كبيرة لمحمد علي ولكنه يكون مثقلاً بالاخطار على مصر » .

وعارض بالمرستون الفكرة بدوره لشعوره بان في تحقيقها خطراً على المصالح البريطانية لانها تخلق في الشرق مضيقاً جـديداً يضع السياسة البريطانية في حالة صراع دائم مع فرنسا بالاضافـة الى صراعها مع روسيا على المضايق العثمانية . ولما عرض المشروع على مجلس الوزراء ادلى برأيه في فائـدته وخطره فتبنّى المجلس رأيه واتخذ قراراً بتأجيل بحث الامر « في الظروف السياسية الراهنة » . وقـد كشف احد الدبلوماسيين المعتمدين في لندن عن السبب الحقيقي للتأجيل اذ كتب « ان البريطانيين لم يريدوا فيما مضى ولن يريدوا فيما بعد ان تُحفر قناة بـين البحر المتوسط والبحر الاحمر خشية ان تزداد قوة محمـد علي المادية زيادة تمكّنه من فرض ارادته على باشوات الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية . ومن جهة أخرى يأبى البريطانيون ان يفتحوا للفرنسيين والنمساويين باباً يدخلون منه الى بحر الهند فيستكشفون ما على شواطئه ووراءها من ثروات طبيعية واسواق لتجارتهم » .

وبعد عودة المهندس اندرسون الى بلاده استأنفت جماعة المهندسين الفرنسيين، التي سبقت البريطانيين الى درس المشروع ، نشاطها ومساعيهـا لدى محمد علي ومستشاريه فرأى العزيز ان يُعيد النظر في الامر من زاويته الخـاصة . وكان بين المهندسين الاوروبيين العاملين في حكومته مهندس فرنسي يثق به ويعتمد عليه هو لينان دي بلفون فامره بالانتقال الى الصحراء الشرقية لدرس المشروع بدقـة فامتثل وجاب المنطقة بين السويس والمتوسط . وفي اواخر عام ١٨٤٢ رفع الى العزيز تقريراً وافياً عن الشروط الفنية لتحقيق المشروع .

وشاء محمد علي ، قبل ابداء رأيه النهائي في الموضوع ، ان يجس نبض الدول الاوروبية ويقف على مدى استعدادها لاعطائه الضمانات الدولية لسيادتـه المطلقة على القناة اذا تمّ حفرها فـاطلع ممثّل النمسا على تقرير المهندس دي

بلفون وسمح له بارسال نسخة عنه الى مترنيخ . وكان المستشار النمساوي في ذلك الحين يستحثّ كبار تجار بلاده ويدعوهم لتوسيع آفاقهم بالنزول الى ميادين التجارة العالمية ويعمل جاهداً لخلق قواعد بحرية جديدة تنطلق منها السفن النمساوية الى آسيا وافريقيا . فلما وقف على تقرير الخبير الفرنسي في مصر وضعه بين يدي مساعده الكونت فيكلمون وطلب منه ان يضع في ضوئه مخططاً جديداً لسياسة النمسا التوسعية في الحقل التجاري ويدرس الدور الذي يجب ان تقوم به حكومة فينّا في مشروع حفر قناة السويس ومضاعفاته الدولية وموقف بريطانيا منه وهي في الدول اول من يتأثّر به لما له من علاقات مباشرة بسياستها وتجارتها في ممتلكاتها الهندية وافريقيا الشرقية والشرق الاقصى :

وفي ٢ اذار ١٨٤٣ انهى فيكلمون مهمته وقدم للمستشار التقرير التالي وهو من أدقّ وأسلم ما كتب في تلك الحقبة في السياسة والاقتصاد :

« لم يغب عن محمد علي ما في حفر قناة بين البحر المتوسط والسويس من مزايا وفوائد له ولبلاده . وهو يعلم ان هذه القناة ستحدث ثورة في الحياة التجارية العالمية وهذا ما يزعجه ويقلقه . واول ما يخشاه هو ان تُسرع بريطانيا ، حال فتح القناة ، الى خلق ابواب على مدخليها تكون مفاتيحها بيدها وحدها . ولهذا فهو يريد قبل كل شيء ان يُحيط نفسه والقناة بضمانات دولية تمنع خلق الابواب أو الاستئثار بالمفاتيح . ولما كانت النمسا تبدو له ، بفعل موقعها الجغرافي ، الدولة التي ستفيد اكثر من اي دولة اخرى ما عدا بريطانيا ، من هذه الطريق التجارية الجديدة فقد اختارها لتكون الصلة بينه وبين اوروبا لبحث وتقرير الضمانات الدولية التي يريدها . وهو يفضل انشاء السدّ (القناطر الخيرية) على حفر القناة لاقتناعه بان السدّ يُغني رعاياه بينما القناة يذهب القسم الاعظم من عائداتها وفوائدها الى جيوب الاجانب .

« وقد بيّن له الهر لورين قنصلنا في مصر بالاشتراك مع زميليه الفرنسي

والروسي خطأ هذا الرأي وافهموه ان الارباح العظيمة التي سيجنيها من القناة ستسهّل عليه كثيراً المضيّ في تحقيق مشروع السدّ . ويبدو انه بات ميّالاً الى الاخذ بهذه الفكرة ولكنه يشترط اعطاءه ضمانات دولية تزيل من نفسه كل ريبة في ان تنقلب المنازعات التي ستنشأ بين الدول حول الادارة التجارية للقناة الى مطامع في السيطرة على مصر تكون خطراً على استقلالها وعلى مصير عائلته . فقال له ممثلنا ان مصر متى كبرت اهميتها وصارت صداقتها ضرورية لكل دولة تجارية في اوروبا فان الدول باجمعها تصبح حريصة على استقلالها وعلى ان لا تعبث احداها بهذا الاستقلال ، وهكذا فان القناة بين البحرين تشكّل افضل ضمان لسلامة مصر كما يشكل البوسفور والدردنيل اقوى ضمان لسلامة الباب العالي .

« واني اذ اعترف بما في هذا القول من حكمة ترفع مشروع القناة الى مستوى السياسة العليا لا يسعني الا ان اقول ان وجه الشبه بين القناة والمضايق العثمانية مفقود . فالمضايق لا تستطيع دولة ان تستولي عليها الا اذا ازالت الدولة العثمانية من عالم الوجود . واذا زالت هذه الدولة فلا بدّ لمن قضى عليها من خلق دولة جديدة مكانها لان اراضيها وممتلكاتها لا يمكن ان تبقى مبعثرة في اوروبا وآسيا ومنفصلة بعضها عن بعض. والاستيلاء على المضايق يفرض الاستيلاء في الوقت ذاته على الاستانة . والاستانة وحدها لا تعني شيئاً بدون جناحيها الاسيوي والاوروبي . والمضايق بحد ذاتها ، اي بوصفها ممراً بين البحر المتوسط والبحر الاسود الضيّق ذي الشواطىء الصعبة والخطرة والذي لا يتّسع الّا لتجارة محدودة لا تكون شيئاً ذا اهمية الّا اذا بقيت الاستانة عاصمة ملك قائم على جانبي المضايق . وهكذا فان ضرورة خلق حكم يحل محل الحكم التركي حال انهياره تشكّل اقوى ضمان لاستمرار السلطنة .

« اما مصر فشأنها يختلف تماماً عن شأن الامبراطورية العثمانية . ومركزها

الجغرافي يجعل تجزئتها امراً ممكناً بل سهلاً بدون ان تتعرّض تركيا بفعل هذه التجزئة للانهيار والزوال .

« وحفر القناة، اي إعادة الطريق التجارية الى ما كانت عليه في قديم الزمان ، فيه للنمسا فوائد ومزايا لا شك في ان الحكومة تودّ تحقيقها . ولكن هذا العمل الكبير لا يكون سليماً اذا وُضع بيد ضعيفة دولياً كيد محمد علي . ولهذا اراكم ترغبون في ان يكون للقناة صفة سلطانية . ولهذه الصفة فائدتان اولاهما انها تعزز مركز السلطان وتزيده شأناً وعزة . والثانية انها تضع القناة مباشرة في حماية مبدأ الاستقلال الذي قررته معاهدة المضايق (١٨٤١) لمصلحة الباب العالي .

« وهنا نجد انفسنا امام اعتبارات كبيرة الخطر اهمّها ان بريطانيا ، تنفيذاً للخطة التي وضعتها لمقاومة روسيا ، قد انضمت الى النمسا في سعيها للحفاظ على الامبراطورية العثمانية . ويجب الّا يُحمل النشاط الذي ابدته في تدمير قوة محمد علي الّا على محمل عدائها لفرنسا . وكل خطأ هذا التركي الحادّ الذكاء والغنيّ باساليب الدوران والخبث هو انه بدا للبريطانيين فرنسياً اكثر من الفرنسيين . وما كان بوسع بريطانيا ان تسكت عن امعان فرنسا في زيادة قوته فضربت هذه القوة بعنف لن تقوم لها قائمة بعده .

« والحكومة البريطانية فكّرت منذ سنوات عديدة بانشاء طريق بين بريطانيا والهند عبر مصر والبحر الاحمر . ولكن تفكيرها كان في البداية مقتصراً على انتقال الاشخاص ونقل البريد ، ثم تطور وتوسع وهدف الى جعل هذه الطريق تجارية . واستهواها في هذا امكان استباق اميركا والدول الاوروبية وفي مقدمتها هولندا التي لا صلة لها بآسيا سوى طريق المحيط ، ومن ثم بيع الانتاج الاسيوي في اسواق اوروبا باثمان ادنى من التي يبيعها بها مزاحموها .

« ان الاستعمار البريطاني في الهند لا يملك في الظروف والاوضاع الحاضرة الا شيئاً قليلاً من مقوّمات الوجود واسباب البقاء . فليس بين الهند وبريطانيا من المحطات التي يمكن الاعتماد عليها والافادة منها سوى جزيرة القديسة هيلانة ورأس الرجاء الصالح . وهنا تتجلى الصعاب التي ستصطدم بها بريطانيا اذا تطوّرت الاوضاع في البلاد الهندية تطوراً خطراً فاضطرتها الى تجريد حملة لتأديب الثائرين عليها والدفاع عن وجودها . وهذا ما يُلقي ضوءاً على ما تبيّنته السياسة البريطانية لمصر ويدلنا على ما لهذا القطر من اهمية في نظرها كمركز عسكري ومستودع تجاري . فاربعة ايام تكفي لنقل تجريدة عسكرية من جزيرة مالطة الى الاسكندرية . ونقل حملة من جبل طارق الى جزيرة كورفو لا يستغرق اكثر من اثني عشر يوماً على ابعد تقدير . والمسافة بين السويس وبومباي يمكن قطعها في اقل من ١٥ يوماً . وهكذا يبدو حساباً ان الاستيلاء على مصر شرط اساسي لبقاء الاستعمار البريطاني في الهند واستمرار نفوذ حكومة لندن في الاقطار الاسيوية . وهذا الحساب ليس نظرياً فقط فقد اظهرت التجارب صحته عقب مغادرة الجنرال بونابرت القطر المصري ، فما ان علم البريطانيون بما نتج عن غياب القائد الكبير من ضعف في معنويات الجيش الفرنسي حتى اطبقوا على مصر في وقت واحد (١٨٠٧) بقوة قادمة من اوروبا بقيادة الجنرال ابركومبي نزلت قرب الاسكندرية وبجيش أُرسل من الهند بقيادة الجنرال بيرد ونزل في السويس ثم زحف منها الى القاهرة واستولى عليها . وبعد ذلك انكفأ رجاله الى معسكراتهم في الهند وعاد الجيش الآخر الى ثكناته في اوروبا . فجعلُ مصر محطة ونقطة ارتكاز للمواصلات بين بريطانيا والهند ليس بالامر الجديد على البريطانيين . وتقدُّم الملاحة التجارية يزيدهم اهتماماً به واقبالاً عليه لانه يضاعف امكانات تنفيذه .

واذا كان في استطاعة الدول الاوروبية ان تعارض تحقيق المشروع البريطاني من جهة البحر المتوسط فلا سبيل لها الى معارضته من جهة البحر الاحمر لان بريطانيا قد قامت في تلك الناحية من العالم بعمل تظهر نتائجه اليوم إذ أنزلت جنوداً في عدن واحتلتها (١٨٣٨) بدون ان تحرك اوروبا ساكناً .

« فاذا اقدم محمد علي على حفر القناة فانه يخضخض في النفس البريطانية كل شهواتها ومطامعها فتتحرك في الحال لحصر كل ما في عمله من فوائد . واذا تباطأت حكومة لندن او تلكأت فان ارباب شركة الهند وتجار لندن وكلكتا يسرعون الى ارغامها على الحركة والعمل . ونفوذ هذه القوى الثلاث لا يخفى على احد . وقد كانت احداها كافية لخلق تيّار واحد في الاقطار الاسيوية ، من افغانستان الى الصين ، وجمع شعوب هذه الاقطار وحكوماتها حول مصلحة واحدة . وما فعلته قوة واحدة تستطيع القوى الثلاث مجتمعة ان تفعله بكل سهولة . ولكنّ عملاً كهذا لا يمكن ان يتمّ بدون تمهيد واستعداد . فاذا حزمت بريطانيا امرها وقررت تحقيقه فلا بد لها عندئذ من العدول عن سياسة الحفاظ على الامبراطورية العثمانية لاستحالة الجمع بين هذه السياسة والاستيلاء على القطر المصري الذي هو من اهمّ دعائم هذه الامبراطورية .

« ولو ان لحفر القناة وجهاً واحداً في نظر البريطانيين ، الوجه التجاري البحت ، لكانت تجد في المشروع كل ما يشبع مطامعها التجارية . ولو استعملت الدول الاوروبية القناة طريقاً لسفنها التجارية الى المحيط الهندي لما كان في ذلك حرج على التجارة البريطانية الواسعة المتغلغلة . ولكن البريطانيين لن يكتفوا بان تكون القناة تجارية فقط ، فلا يمضي على فتحها وقت طويل حتى تشعر الحكومة البريطانية بحاجة الى جعل مصر قاعدة عسكرية لها تنطلق منها قواها للدفاع عن مستعمرة الهند التي تنمو اقتصادياً بسرعة مذهلة تجعل الاحتفاظ بها اشدّ صعوبة يوماً بعد يوم .

« واني اعلم انكم تأبون ان تكون القناة تحت سيادة محمد علي المطلقة فتؤمّن له ثروة طائلة تمكّنه من ممارسة استقلال اوسع من الذي يتمتع به ، وفي هذا خطر عليه لان من شأن الثروة ان تثير الحسد وتوقظ المطامع ، فكان رأيكم ان يتولّى السلطان تنفيذ المشروع او ان ينفّذ المشروع باسمه فلا يكون لمحمد علي من ارباحه الّا حصة نسبية يتمّ الاتفاق عليها بينه وبين الباب العالي . ولكن اتفاقاً

كهذا ، ذا اهمية سياسية عليا ، يصطدم بصعوبتين :

« ١ – ان مطامع محمد علي ليست من النوع العالي ، فهو لن يفهم ما في تحقيق المشروع من مجد واذا فهمه فلن يكتفي به لانه بخيل لا ينفق من المال شيئاً الا متى ايقن ان الانفاق سيدرّ عليه ارباحاً كبرى . وهو يطمع بان تكون كل الارباح له كما يريد ان تكون كل السلطات بيده . فاذا قبل المشروع فلن يكون معنى قبوله انه يريد ان يقاسمه السلطان مجده وارباحه . والواقع انه وحده قدير على التنفيذ لان السلطان لا يملك في مصر شيئاً من السلطة الفعلية والوسائل اللازمة للقيام بمثل هذا العمل الكبير الواسع . ولا يمكن الباب العالي استدراج محمد علي الى الاتفاق الا بالاساليب السياسية . وهذا امر يجب معالجته سرّاً وبلباقة وكياسة .

« ٢ – اما الصعوبة الثانية فمنشؤها الباب العالي ذاته . وذلك ان لمبدأ السيادة عند الشرقيين مفهوماً خاصاً . فهم ينظرون اليه كأنه سند ملكية ، ولم يستطع عقلهم بعد ان يتحرر من هذا التفكير المادي الغليظ . وهنا سرّ انحطاط كل الدول الاسيوية . واعتبار مبدأ السيادة قوة روحية دائمة الحركة والنشاط يفوق مدارك رجال لا قيمة عندهم للسيادة الا بقدر ما يستمدّونه منها من سلطة وبأس وما تؤمّنه لهم من ارباح . وليس للحكم عندهم الا مفهوم واحد وهدف واحد ، الكبت والاخضاع . هذه حال الشرقيين . وليس للباب العالي في الحكم والادارة سوى هذه الفلسفة . فهل يمكنه ان يطبّق في مصر المبدأ الروحي لسيادة السلطان على وجه يؤمن مصلحة هذا البلد ومصالح السلطان معاً . واذا استعصى عليه الامر فان القناة التي ستقرّب اوروبا من آسيا وتفتح بوجه النمسا ابواب ثروة تجارية لم يكن لها بها عهد ستكون بالنسبة للامبراطورية العثمانية مصدر اخطار لا وسيلة لإنماء الثروة وزيادة القوة . »

ولمّا اطلع مترنيخ على هذا التقرير ثبت لديه ان المشروع محاط بمحاذير جمة اولها ان تنفيذه ، او تقرير تنفيذه ، قد يضطر اكثر من دولة الى اعادة النظر

في مخططاتها السياسية فتنشأ حالة دولية جديدة غنية بالمضاعفات ففضّل التريث في معالجة الامر وانتظار ظروف افضل .

ولكن انفنتان ومن ورائه السان سيمونيون المنتشرون في جميع انحاء اوروبا والمسموعو الكلمة عند ارباب التجارة والصناعة وسّعوا دعـايتهم لحمل الدول على شق القناة وألّفوا في ٣٠ كانون الثاني ١٨٤٥ في ليبزيتج جمعية لهذا الغرض أوفدت الى العزيز مندوباً ليقنعه بما في تنفيذ مشروعهم من فوائد عظمى لمصر . وبعد مقابلة هذا المندوب لمحمد علي ارسل الى الجمعية تقريراً قـال فيه « ... وهنا قال لي الباشا : اني افهم ان تكون النمسا وفرنسا راغبتين في حفر القناة . ولكن بريطانيا ... ولكن روسيا ...» فاجبته ان موقف بريطانيـا من هذه المسألة دقيق جداً ولكني لا اتوقع منها معارضة على الاطلاق . اما روسيا فان حاجتها الملحّة الى التدخل في شؤون البحر المتوسط تضمن موافقتها على مشروع يُتيح تحقيقه لسفنها فرص الدخول الى هذا البحر . فقال البـاشا « اذن فلتتفق الدول العظمى فيما بينها على عرض المشروع عليّ واذا فعلت فانها تجد عندي كل استعداد للاخـذ به وتنفيذه . واليد العاملة في مصر متوفرة وسأضيف اليها كل جيشي » .

وختم المندوب تقريره بقوله « ان الخوف من بريطانيا يأخذ على البـاشا مشاعره . وقد تلمست هذا الخوف في كل كلمة قالها كما تلمسته في كل ناحية من مصر . ولا بد لي من الاعـتراف بانه على حقّ في هذا لان بريطانيا قادرة على سحق عظام مصر بضربة اسنان واحدة وهي جادّة اليوم في طبخها لتلتهمها في اول فرصة مناسبة يتيحها لها المستقبل » .

ولا شك ان كلام محمد علي للمندوب لم يكن تعبيراً صادقاً عما كان في نفسه وضميره وانه ما اراد به الا القاء التبعات كلها على الدول الاوروبية في امر كان مقتنعاً بانها لن تتوصل الى اتفاق بشأنه . ولما جاءه قنصلا فرنسا والنمسا فيما

بعد يلحان عليه بان يتبنى المشروع اجابهما انه على استعداد للقيام بالعمل بوسائله الخاصة اذا تعهدت الدول الاوروبية بصون استقلاله في مصر وبالدفاع عن حياد القناة ضد كل اعتداء . وما كان يخشى اعتداء الا من جانب بريطانيا .

اما الحكومة البريطانية فلم تحد عن موقفها ولم تخفف شيئاً من معـارضتها للمشروع .

وكان بالمرستون يفضّل خطاً حديدياً يصل الاسكندرية بالقاهرة فالسويس وتقوم بمدّه شركة بريطانية فتكون السيطرة عليه لها وحدها ، على قناة تشترك في حفرها الدول الاوروبية وتكون خاضعة لنظام دولي فوجّه سياسته المصرية الى هذه الناحية وراح يمهّد لها بالتقرب من محمد علي والتظاهر بما من شأنـه ان يبدّد مخاوفه ويزيل سوء ظنه فارسلت اليـه الملكـة فكتوريا في تشرين الاول ١٨٤٥ صورة زيتية لها كعربون الصداقة البريطانية وارفقتها بنافورة من فضة . وابدى ممثلها في القاهرة استعداد حكومته للتفاهم مع العزيز ومساعدتـه فيما يشاء من امور . وكثرت الهدايا المرسلة من لندن ثم كثرت في المجالس السياسية البريطانية التصاريح المشجعة لمصر والبيانات المؤكدة عطف بريطانيا عليهـا وصداقة الملكة للعزيز .

وكان طبيعياً ان تجزع الحكومة الفرنسية من هذا التطور في العلاقات بين بريطانيا والقاهرة . وكان ممثلها لدى محمد علي قـد اطلعهـا على النشاط الجديـد الذي يقوم به زميله البريطاني وعدّ لها الهدايا التي ارسلت من لندن الى العزيز فقررت ان تقوم من جانبها بنشاط معاكس فاهدت الى الباشا في تشرين الثاني ١٨٤٥ الوشاح الاكبر لجوقة الشرف قدّمه له ممثلها في احتفال رسمي كبير .

على ان سياسة التقرُّب لم تجدِ بريطانيا نفعاً فبقي محمد علي مقيماً على سوء ظنّه بها وحذره منها . ولما شعر بان الحكومة البريطانية تستعدّ لمكاشفته بمدّ الخط الحديدي بين الاسكندرية والسويس قطع عليها الطريق بان حصر النقل بـين

القاهرة والسويس بالحكومة المصرية واشترى من شركة « باننسورال اند اوريَنتل» جميع سفنها التجارية ، فاحتجّت خارجية لندن على هذه الصفقة وكتبت الى اندرسون مدير الشركة في ٥ شباط ١٨٤٧ ان حرصها على مصالح الامبراطورية في الهند يفرض عليها ابداء رأيها في كل اتفاق تعقده شركات بريطانية مع دول اجنبية ويكون له علاقة مباشرة او غـير مباشرة بتجارة الهند . وفي نيسان بعث بالمرستون الى محمد علي برسالة احتجاج على حصر حقّ النقل بين القاهرة والسويس بالحكومة المصرية وكتب الى قنصله في القاهرة ان يطلب رسمياً من محمد علي امتيازاً بانشاء الخط الحديدي ويشرح ما فيه من فوائد ومحاسن له ولمصر ويثنيه عن فكرة حفر القناة لانها وهم من الاوهام ولان تحقيقها يقتضي نفقات مرهقة لا قِبَل له بها ولن تكون نتيجتها سوى خراب بلاده .

واصدر بالمرستون في الوقت ذاته امراً الى الدوائر الحكومية والاوساط التجارية والصناعية التي تتأثر بالرأي الرسمي او لا تستطيع الاستقلال عنه بمنع المهندسين البريطانيين من الاشتراك في الاجتماعات التي تعقد للبحث في مسألة القناة. وكان المهندس ستيفنسون من اكثر المتحمسين لها فكتب اليه صديقه واغورن احد معاوني بالمرستون في ١٣ ايار ١٨٤٧ « ان في حفر القناة خطراً على مصالح بريطانيا وحكومة الملكة لا تثق بمحمد عـلي فهو شيخ مُهتَر نصف بربري يظنُّ ، في اضطراب فكره، انه اعظم من الفراعنة ومن اسكندر الكبير ».

وابى محمد علي ان يمنح الحكومة البريطانية الامتياز المطلوب ورفض في الوقت ذاته الموافقة على مشروع القناة قبل ان يُعطى الضمانات الدولية التي جعلها منذ البداية شرطاً اساسياً للموافقة وراح يعلِّل الفريقين ويثير احدهما على الآخر فيقول للقنصل البريطاني ان فرنسا والنمسا تعارضان انشاء الخط وللقنصلين الفرنسي والنمساوي انه لا يتريث ويستمهل الّا لان بريطانيا تقاوم فكرة القناة ، فما على الدول الّا الاتفاق فيما بينها على احد هذين المشروعين .

وهكذا تجمَّد المشروعان الى ان آل الحكم الى عبـاس الاول في ١٠ تشرين الثاني ١٨٤٨ فاخذت الامور تتبدَّل بسرعة لان الباشا الجديد كان دون مستوى الاحداث ، اشبه بسلاطين بني عثمان منه بابيه الذي جمع الحكمة والشجاعة من اطرافهما وفرض ما كان له من قوة الشخصية على كبار معاصريه وشغل السياسة الاوروبية طوال نصف قرن . ولم يطل الوقت حتى باتت السياسة البريطـانية صاحبة النفوذ الاكبر والتأثير الأشد عند عباس وبطانته ففازت اول ما فازت بامتياز الخط الحديدي بين الاسكندرية والقاهرة . وما كان هذا الامتيـاز في ضمير البريطانيين سوى خطوة اولى يأتي بعدها ، كخطوة ثانية ، امتياز آخر بتمديد الخط من القاهرة الى السويس . وكلَّفت الحكومة البريطـانية المهندس ستيفنسون ، وكان في طليعة المتحمسين لمشروع القناة ، بانشاء الجزء الاول من الخط .

وفي ٣ تشرين الثاني ١٨٥١ بدأ العمل قبل الحصول على موافقة الباب العالي بل بدون طلب هذه الموافقة . فاحتج سفير فرنسا في الاستانة بشدّة وقـال ان عباس باشا قد جاوز فيما فعل حدود سلطته واعتدى على سيادة السلطـان وان في انشاء مثل هذا الخط افتئاتاً صريحاً على حقوق العرش العثماني لان الامتيـاز الخاص به لم يقترن بموافقة الباب العالي ، فردّ السفير البريطاني على هذا الاحتجاج بان السماح بمدّ هذا الخط من شؤون باشا مصر وليس للباب العالي ان يوافق او يعارض في امور مصرية داخلية واقتصادية تتعلق بمستقبل التجارة وازدهارها .

ولا نجد لمثل هذا التقلُّب في سياسة الدول واعراضها في يومها عن امر قالت عنه في امسها انه مبدأ من اسمى المبادىء ، وصفاً اصحّ واصدق من عبـارة كتبها الكونت بيول سفير النمسا في لندن في تشرين الاول ١٨٥١ قال فيها«... وهكذا قلبت المصلحة دور كل من بريطانيـا وفرنسا رأساً على عقب ، فبريطانيا التي كانت في مقدّمة المدافعين عن سيادة السلطان ومصالحه ضد مصر وحكامها الحريصين على استقلالهم اصبحت مصر واستقلال حكامها غاية غاياتهـا . وفرنسا

التي اوشك حرصها على المصالح المصرية ان ينزلها في حرب ضدّ اوروبا سنة ١٨٤٠ بات همّها الاول تدعيم السيادة العثمانية على مصر والحؤول دون تحرر الباشا من روابط الرعوية التي تشدّه الى السلطان » .

وعبّأت بريطانيا كل عملائها في الشرق لمحاربة النفوذ الفرنسي حيث يجدونه ووجهت القسم الاكبر من نشاطها المعادي للفرنسيين الى المراكز الفرنسية ومصادر السلطة في مصر وبلغ هذا النشاط ذروته في سنة ١٨٥٢ لما عُيّن الكولونل روز قنصلاً عاماً لبريطانيا في القاهرة بعد ان زاول زمناً طويلاً في بيروت بث الالغام السياسية وتعهير الافراد وتهديم الجماعات والاقدام على كل محرّم فيه شيء من المصلحة لبلاده .

واشترت بريطانيا في الحبشة على الساحل الغربي للبحر الاحمر ارضاً واسعة دفعت ثمنها غالياً جداً لتكون لها موطيء قدم يواجه عدن وتستكمل به الاشراف على احد مدخلي هذا البحر فجاء عملها دليلاً مادياً على شرّ تبيّته لمصر . وكتب قنصل فرنسا في القاهرة في تقرير له بتاريخ اول تموز ١٨٥١ « لقد اصبح في استطاعة بريطانيا ان تضع احدى رجليها على ارض عدن والاخرى على الساحل الافريقي وتعلن سيادتها المطلقة على البحر الاحمر . وتستطيع هنا وهناك ، اي في عدن والاراضي التي اصبحت ملكاً لها في الحبشة ، ان تقوم بالاستعداد اللازم لجمع الجيوش بقصد الاعتداء على مصر . وقد بات بامكانها ان تغزو مصر من الجانبين ، من الجنوب ومن الشمال » .

ومما ساعد السياسة البريطانية وسهّل عليها عملها وشغل الدول عما هي ماضية اليه ان الاوضاع السياسية في ذلك الوقت كانت شديدة الاضطراب بسبب مسألة الاراضي المقدسة وتدهور العلاقات بين فرنسا وروسيا فلم يكن ممكناً ان تتفق الدولتان على القيام بهجوم معاكس مثمر على النشاط البريطاني . وكان لفرنسا خاصة من المشاغل والهموم ما يقعدها عن الاهتمام جدياً بما هو جارٍ في

مصر فتركت الامر للسان سيمونيين وأطلقت لهم حرية اطلاع الرأي العام الاوروبي على ما تهيؤه بريطانيا لنفسها على حساب التجارة الدولية والدول الاوروبية فقام انفنتان ورفاقه في « جمعية الدراسات » التي تكوّنت في ١١ كانون الثاني ١٨٤٧ لتنفيذ مشروع قناة السويس ، يهاجمون مشروع سكة الحديد بين الاسكندرية والقاهرة ويثيرون عليه المحافل السياسية والاوساط المالية والتجارية في فينّا وبرلين لان « لا مصلحة فيه الا لبريطانيا التي ما طلعت به الّا لتخنق في المهد مشروع القناة الذي يؤمّن المصالح الاوروبية على السواء » .

وردّ انفنتان وجماعته على قول بالمرستون ان الخط الحديدي هو اولاً وآخراً لخير مصر ومصلحة الشعب المصري ، بمذكرة موجهة الى رجال السياسة في اوروبا قالوا فيها « انه لا يوجد في اوروبا رجل واحد تخفى عنه نيات البريطانيين فيصدّق انهم قوم يُحسنون الى الغير او يحبّون الخير ويحترمون مصالح الناس ، وهذا الدرس في التجرد والغيريّة يلقيه علينا السيد بالمرستون لا يدهش احداً منّا فلطالما سمعنا مثله منه ومن مواطنيه . وعلينا ان نبقى حذرين فلا نحمل اقواله الا على محملها الصحيح وننظر اول ما ننظر الى ما في تضاعيفها من خبث ولف وأنانية . والحقيقة التي تتجلّى لكل ذي بصيرة هي ان الخط الحديدي البريطاني بين الاسكندرية والقاهرة ضربة على المصالح الاوروبية وتمهيد لوضع اليد على مصر » .

وفي مذكرة أخرى بتاريخ ١٢ ايار ١٨٥١ موجهة الى حكومة النمسا عالج انفنتان وجماعته قضية تدويل قناة السويس فاقترحوا « ان يتمّ بحثها في الاستانة وتشترك فيه الدبلوماسية الاوروبية باسرها . ففي الاستانة ستجد النمسا الى جانبها اسبانيا وفرنسا وسردينيا وبالدرجة الثانية روسيا وبروسيا وهولندا ، وبوسع هذه الدول ، اذا فهمت مصالحها ووحّدت كلمتها ، ان تُحطّم انانية البريطانيين وتقضي على ما في نفوسهم من شهوة السيطرة على مشروع يُعدُّ بحق رمزاً للمدنية الحديثة . فبريطانيا تتحدّى العالم باسره اذ تحول دون تنفيذه » .

ولكن كل هذا النشاط الكتابي لم يُفد شيئاً لان الاوضاع الدولية كانت تتطور من سيّء الى اسوأ بسبب اشتداد الخلاف على الاماكن المقدسة بين روسيا وفرنسا وتركيا فاضطر انفنتان ورفاقه ان يضعوا حداً له بانتظار فرصة اخرى يكون للهجوم على السياسة البريطانية حظ في النجاح .

وفي ١٤ تموز ١٨٥٤ توفي عباس الاول فخلفه محمد سعيد . وكان رجلا طيّب الخلق ، وفيّاً ، محبّاً للتقدّم والحضارة وصديقاً قديماً لدبلوماسي فرنسي اسمه فردينان دي ليسبس كان من اعضاء التمثيل الفرنسي لدى محمد علي . وكانت صداقته له قائمة لا على احترامه لجنسيته او اعجابه بدبلوماسيته بل على تقديره لضيافته السخية الواسعة واعجابه به كفارس لا يستعصي عليه جواد جموح .

وكانت فكرة حفر قناة بين السويس والبحر الاحمر تداعب خيال دي ليسبس منذ سنة ١٨٣٣ يوم كان قنصلا في الاسكندرية ولكنها لم تجاوز عنده حد الخيال لانعدام وسائل التحقيق وضعف امكاناته المادية فلم يستطع القيام بأي درس فني او عملي . فلما عاد الى بلده لم تفارقه فكرة القناة بل ظلّت ملازمة له . وفي سنة ١٨٥٤ انضمّ الى « جمعية الدراسات » التي يرئسها انفنتان ليطّلع على ما تجمع لديها من دروس وتصاميم .

وكان اول ما فكّر فيه محمد سعيد لما صار حاكماً ان يدعو صديقه دي ليسبس لزيارته فقبل الصديق الدعوة في الحال ، وقبل ان يُبحر الى الاسكندرية عرّج على ليون فقابل فيها انفنتان واخذ منه كل ما امكنه اخذه من الوثائق الخاصة بالمشروع .

ولما وصل الى الاسكندرية في ٧ تشرين الثاني ١٨٥٤ استقبله الباشا بحفاوة كبيرة شجعته على التحدث اليه عن المشروع اثناء انتقالهما معاً الى القاهرة عبر الصحراء الغربية ، فاقتنع محمد سعيد باهمية المشروع وابدى استعداداً لقبوله فقدّم

له دي ليسبس غداة الوصول الى القاهرة مذكرة طويلة سرد فيها كل ما في حفر القناة من فوائد عظمى لمصر واقتصادها والباشا وخزانته ، والباب العالي وسيادته ، والدول الاوروبية وتجارتها ، فزادته المذكرة ارتياحاً واطمئناناً الى مستقبله وازدهار بلاده .

وكان محمد سعيد لا يقلّ عن محمد علي حذراً من بريطانيا ويخشى مثله ان تعارض المشروع فطلب من دي ليسبس ان يفاتح في الامر المستر بروس قنصلها في مصر فقابله دي ليسبس في ٢٤ تشرين الثاني وحدّثه عن فوائد القناة واولاها توثيق العلاقات وتقريب المسافات بين بريطانيا والهند فضلا عن اتّساع تجارتها وازدهارها فلم يرد عليه بروس الّا بان لا تعليمات لديه من حكومته بهذا الشأن ولكنه شخصياً يرى انه اذا كان للمشروع صفة دولية وتجمعت لتحقيقه اموال فردية من البلدان الاوروبية بدون استثناء فانه لا يعتقد ان الحكومة البريطانية تقف منه موقفاً معادياً . وحمل دي ليسبس الى محمد سعيد ما قاله الممثل البريطاني واكّد له انه سيجمع الاموال اللازمة من كل البلاد الاوروبية فلا يكون للمشروع وجه دولة واحدة بل وجه دولي عام فقرر الباشا منح صديقه امتيازاً بتأسيس شركة لحفر القناة ومنح البريطانيين في الوقت ذاته امتيازاً بتمديد الخط الحديدي من القاهرة الى السويس .

وفي ٢٥ تشرين الثاني ١٨٥٤ امر بدعوة قناصل الدول الى قصره فاعلن امامهم موافقته على حفر قناة السويس وتكليف دي ليسبس بتأسيس شركة عالمية لهذه الغاية . فابدى القناصل موافقتهم وظلّ قنصل بريطانيا صامتاً لا يوافق ولا يعارض . وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٨٥٤ اصدر « ارادة » بمنح صديقه الفرنسي « تفويضاً بانشاء شركة من اصحاب رؤوس الاموال في جميع الدول لحفر برزخ السويس » .

وهكذا لعبت العاطفه الشخصية الدور الاكبر في قضية من اهم قضايا القرن

التاسع عشر فمُنح صديق للحاكم لم يكن مهندساً ولا صاحب اعمال او رجل مال حقاً فردياً بتأسيس شركة أعطيت من الحقوق والامتيازات ما لا يمكن ان يتصوّره عقل في ايامنا الحاضرة . وكان صك الامتياز من وحي دي ليسبس ، وقد اعترف بذلك في رسالة له بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٨٥٤ قال فيها « اني وزنت كل كلمة من كلمات الامتياز . وفي احـاديثي مع اميري العزيز كنت أُدخل كل مقطع في فكره ، فلما حانت ساعة التقرير والتعبير بالكتابة عما كنت قد «حقنته» به لم يكن عليّ سوى الرجوع الى النصّ الذي كنت قـد هيّأته وصببته في حافظته » .

ولكن سعيداً ادرك بعد ايام ان في عمله ما يُغضب الباب العالي ويوتّر اعصاب السلطان ولا يُرضي بريطانيا فكتب الى دي ليسبس خطاً يُعلّق مفعول الامتياز على قبول الباب العالي وموافقته . واطلع دي ليسبس قناصل الدول كلًّا بمفرده على نصّ الامتياز فلم يلقَ معارضة الّا من البريطاني . وكتب في ٣ كانون الاول ١٨٥٤ الى ريتشارد كوبدن من الاعضاء البارزين في مجلس العموم محـاولاً اقناعه بما في المشروع من فائدة للمصالح البريطانية فبقي كتابه بدون جواب . وكتب بروس في اليوم ذاته الى اللورد كلارندون رسالة ذكر فيها كل ما يراه في حفر القناة من مساوىء ويقترح اخذ تدابـير تضمن وضعها « بيد دولة حيادية لا دولة ذات سياسة اعتدائية كفرنسا » وقال « ان الحقوق الخطيرة الـتي منحها الامتياز لدي ليسبس والاراضي التي ستصبح ملكاً حلالاً للشركة على ضفتي القناة ستكون لفرنسا قاعدة عسكرية حصينة وان القناة ، بفصلها مصر عن سوريا ، تشكل خطراً على وحدة الامبراطورية العثمانية وتكون في مستقبل غير بعيد حدّاً شرقياً طبيعياً لدولة مصرية مستقلة » .

ولم يقف القنصل البريطاني في معارضته عند هـذا الحدّ فاتصل بكل ذوي الحظوة والكلمة المسموعة عند الباشا وحرّضهم على « مشروع ليس فيه اقلّ خير لبلادهم بل فيه خطر كبير على سعيد باشا وحكمه » ولما نُقل هذا الكلام الى محمد

سعيد دعا القنصل الى القصر وطلب منه ان يقول له بالتفصيل ما قاله لاصدقـائه فتبسّط بروس في الكلام ، وكان هذا الاجتماع فـاتحة حملة رسمية مركّزة من بريطانيا على مشروع القناة اذ قال القنصل « اني انصحكم يا صاحب السمو بان تكونوا جدّ حذرين فالمحالفة القائمة بين بريطانيـا وفرنسا اصبحت اوهى من نسيج الرتيلاء ومن شأن مشروعكم اذا تمّ ان يقطّع هذا النسيج » . فهزّ هذا التهديد سعيد باشا فاجاب انك يا حضرة القنصل ترى الاخطار وتجسّمها حيث لا خطر . وعلى كل حال فان تنفيذ المشروع معلّق بموافقة الباب العالي فمـا على الدول التي تعارضه الا ان تتصل بالمابين وتقنع السلطان بضرورة رفضه . اما انا فاني مقتنع تماماً بفائدته للانسانية والحضارة ولن أتراجع عنه الا اذا طلب مني السلطان ان أتراجع » . ثم اراد ان يخفف من وقع هذا الموقف الحازم فاكّد لبروس ان تمديد الخط الحديدي الى السويس سيبدأ قريباً جداً وانـه سيُسهم فيه بماله الخاص .

وقابل دي ليسبس وقنصل فرنسا ساباتييه هجوم القنصل البريطاني بهجوم معاكس يعيد الطمأنينة الى نفس الباشا فاكّدا له « ان امبراطور الفرنسيين لن يتركه وحيداً وانه سيصونه عن سهام بريطانيـا ، وان حرب القرم التي تدور رحاها اليوم لن تسمح للبريطانيين بالاقدام على مـا يُغضب فرنسا التي تتحمل القسم الاكبر من اعباء هذه الحرب » .

ولم تكن المعارضة البريطانية العقبة الوحيدة التي اصطدم بها صاحب الامتياز فثار عليه انفنتان ومن ورائه « جمعية الدراسات » واتهمه بالاحتيال والاختلاس وسوء الائتمان لانه اخذ منه ومن الجمعية كل ما كان في حوزته من بحوث وتصاميم كلفت اموالاً طائلة وسنين عديدة فاستعملها لمصلحته الخـاصة باسم الانسانية والتجارة العالمية وطالبه بالنزول عن حقوق الامتيـاز للجمعية . فردّ عليه دي ليسبس بلهجة لا تقل عنفاً عن لهجته بان « فكرة القناة قديمة كالعالم وليس لمخلوق ان يدّعيها ويستقلّ بها دون سواه وان المشروع الذي وضعته الجمعية هو غير

مشروعه فالجمعية قد اقترحت شق القناة من الاسكندرية الى السويس وهذا ما لم يقبله الباشا » وراح من ناحية اخرى يعمل لشلّ يد انفنتان بعزله عن رفاقه فاتصل باوسع اعضاء الجمعية نفوذاً وقال لهم ان مبادرة انفنتان العدائية لن تفيدهم في شيء ، وان مصلحتهم في التعاون معه وأغرى كلًّا منهم بتعيينه عضواً مؤسساً في الشركة فتخلى هؤلاء عن انفنتان وتركوه وحيداً في الميدان . وما كانت هذه المرة الاخيرة التي ينصرف فيها الرفاق عن الرفيق ويتنكّرون له متى لاحت لهم مصلحة او شمّوا رائحة فائدة في عدم التقيد بواجب الصداقة والوفاء .

وبانتقال هؤلاء الناس من جبهة الى جبهة هدأت العاصفة فاستعاد دي ليسبس حرية نشاطه واخذ يعدّ العدة للحصول على موافقة السلطان على مشروعه فرفعه الى الباب العالي ولكنه خشي ان تأخذ عليه الدبلوماسية البريطانية طريقه فتحول دون الموافقة فراح يبثّ في الاوساط السياسية ان الامتياز الذي حصل عليه لا يفتقر الى هذه الموافقة فهو من اختصاص الباشا دون سواه لان معاهدة لندن المعقودة في ١٥ تموز ١٨٤٠ اعترفت لمصر بشخصية دولية مستقلة عن تركيا في شؤونها الداخلية وشق الترع وانشاء السكك الحديدية والاعمال العمرانية الاخرى لها صفة داخلية فلا شأن للباب العالي فيها ، اما قول محمد سعيد في كتابه الملحق بالامتياز انه يعلّق التنفيذ على رضى السلطان فلم يكن الا من قبيل المجاملة والتعبير عن الاحترام والولاء للسدة السلطانية . وكانت وجهة النظر هذه غير منسجمة مع رأي الدبلوماسية الفرنسية ومواقفها السابقة فقد سبق لها ان احتجت بشدة لمّا منح عباس الاول البريطانيين في سنة ١٨٥٠ امتيازاً بانشاء سكة الحديد بين الاسكندرية والقاهرة بدون الرجوع الى السلطان وبدون ان يعلّق التنفيذ على موافقته وحاولت ايغار صدر الباب العالي عليه لانه تحدّى سيده وافتأت على حقوقه ليستقل في مصر استقلالاً تاماً .

ولما كان من الصعب على السياسة الفرنسية ان تبدّل موقفها وتعدل عن وجهة نظرها بدون ان تعرّض نفسها لأمرّ الانتقاد رأى دي ليسبس من الحكمة ان

ينتقل الى الاستانة لاقناع الباب العالي بشرعية الامتياز وبان مصلحته في ان يوافق على شقّ القناة ، فوصلها في شباط ١٨٥٥ وقابل الصدر الاعظم واتصل ببعض وزرائه فأبدوا له في اول الامر تأييدهم لمحمد سعيد جزاء له على ما اظهره من ولاء اثناء حرب القرم بارساله الى الميدان سبعة وعشرين الف مقاتل واقوى وحداته البحرية . ثم طاف بالسفارات فأثنى رجالها على نشاطه وعمله . ولما قام بزيارة السفارة البريطانية لم يجد لدى لورد ستراتفورد ردكليف سوى التحفظ لان حكومته لم تكن ارسلت اليه تعليماتها في الموضوع بعد . وتبيّن له ان عدم وصول تعليمات الى السفير لم يمنعه من الاتصال بالصدارة ومصارحتها بان بريطانيا لا تنظر بعين الارتياح الى مشروع القناة فخشي ان يكون لهذا الاتصال تأثيره السيّء على الصدر الاعظم فكتب اليه رسالة بعث بصورة عنها الى الخارجية الفرنسية ، قال فيها « اني لا اشعر باي حاجة الى التكلم مرة أُخرى عن فوائد مشروع لا ينقصنا للبدء في تنفيذه سوى موافقة جلالة السلطان . ولم يخفَ عليّ ان العقبة الوحيدة التي كنتم تحرصون على عدم الاصطدام بها ليست معارضة بريطانيا التي تشدّها الى وطني روابط محالفة لا يسعني كمواطن فرنسي سوى النظر اليها بعين العطف والارتياح بل مقاومة شخصية من قبل ممثل بريطاني ذي صلف وشهوة سيطرة فيهما انتقاص صريح من كرامة مولاكم وهيبته .

« والمهمّ في الامر ان نعلم اذا كان لهذه المقاومة تأثير على موقفكم اشدّ من رغبتكم في الاحتفاظ بصداقة امير بعيد النظر برهن عن اخلاصه وولائه لسيده ، وهو اليد اليمنى للامبراطورية العثمانية كما انتم رأسها واذا كنتم تضعون على مستوى واحد كرامة محمد سعيد باشا ونفور موقت يبديه دبلوماسي اجنبي . ومن جهة أُخرى اذا كان لحكومة اجنبية رأي في امر هو من صلاحياتكم وليس لأحد حقّ مناقشتكم فيه فهل لا يكون لرأي حكومة الامبراطور نابوليون وزن وقيمة . ومهما تكن رغبتنا في الإعراض عن كل ما يمكن ان يكون فيه مسّ لكرامة الباب العالي واستقلاله فانه لم يبدر منا شيء يحمل على الاعتقاد باننا قد نزلنا او اننا في طريق النزول عما نعتبره حقّاً شرعيّاً لنا . والامبراطور والحمد لله لم يخلق عند

الناس شعوراً بان مثل هذا النزول من الامور الممكنة .

« وقد سبق للحكومة البريطانية ان قالت للباب العالي بلغة اقل تهذيباً من اللغة التي نستعملها ان لباشا مصر ملء الحق في تنفيذ مشروع الخط الحديدي بين الاسكندرية والقاهرة بدون موافقة سيده ثم حظيت بهذه الموافقة رغم اعتراض الحكومة الفرنسية . ولم يبد اذ ذاك من جانب الباب العالي اي خوف من عدم رضى السفير الفرنسي . ونحن الان لا نثير اي احتجاج على الخط الحديدي ولا يُغضبنا ان تكون اليد البريطانية قد انتهت من تنفيذه ، وفوق ذلك فانّا وقفنا من مشروع حيويّ لمصالحنا البحرية والتجارية موقفاً املاه علينا احترامنا لحق الباب العالي في تقريره بمنأى عن المؤثرات الخارجية فلم نقم باي مسعى رسمي بشأنه . فهل يكون جزاؤنا على هذا الموقف الكثير الاعتدال عدم تحقيق مشروع تصفّق له كل امم العالم ويُتيح للدولة العثمانية فرصة سعيدة للنزول بقدم جريئة ثابتة الى ميدان الحضارة .

« ان الدردنيل والبوسفور كانا السبب الذي حمل الدول على ضمان سلامة تركيا . وهكذا فان قناة السويس ستكون للدول سبباً لضمان حياد القناة وسلامة مصر » .

وعيّن الصدر الاعظم يوم ٢٣ شباط ١٨٥٥ موعداً لاجتماع خاص يعقده الوزراء لبحث مسألة الامتياز فتدخل السفير البريطاني ملحاً في طلب تأجيل الاجتماع الى ان يتلقى من حكومته تعليمات بشأن هذه القضية فاحدث تدخله بلبلة في صفوف الوزراء واوساط الباب العالي انتهت بتأجيل البحث الى فرصة اخرى واشار رشيد باشا على دي ليسبس بان يتصل بالسفير البريطاني ويتفاهم واياه على العدول عن معارضته فذهب دي ليسبس في ٢٥ شباط الى السفارة البريطانية واستعمل في اقناع لورد ردكليف كل اساليب الحكمة والدهاء واكثر من الاشادة والتغني بالصداقة الفرنسية البريطانية وناشده هذه الصداقة

« ان يخفف من ضغطه على العثمانيين » . وفي اليوم التالي ارسل اليه ما عنده وثائق واحصاءات مرفقة بمذكرة تبيّن بالتفصيل ما ستجنيه بريطانيا من تنفيذ المشروع. ولكن كل هذا لم يفده شيئاً وبقي السفير عند رأيه بل اشتدّ ضغطه على الباب العالي فاضطرّ الوزراء ان يقفوا من المشروع والخلاف القائم بين الجانبين موقف الحياد التام بانتظار تسوية تتم بينهما فيبحثون الموضوع على ضوئها .

وازاء تعنّت السفير وميع الباب العالي واستحالة حمله على امر لا ترضى عنه الحكومة البريطانية لم يسع دي ليسبس الّا ان يثور فارسل الى اللورد ردكليف في ٢٨ شباط مذكرة تعادلت في عباراتها القسوة والصراحة عرض فيها للمحالفة البريطانية الفرنسية وضرورة تعزيزها لخير الانسانية ولزوم النأي عن كل ما من شأنه ان يضعفها ونفذ من هذا الى القول ان في معارضة مشروع القناة خطراً على المحالفة لان مصر هي القطر الوحيد الذي يمكن ان يقع بين لندن وباريس مشادة وخلاف بسببه ما دام طريقاً للتجارة بين المتوسط وبحار الجنوب . اما اذا زالت عنه هذه الصفة وباتت القناة حيادية وطريقاً تجارية للجميع فعندئذ تزول كل اسباب الخلاف بين الدولتين .

وبقيت هذه المذكرة ايضاً بدون جواب ولم تمل بالسفير قيد شعرة عن موقفه فقرر الباب العالي ، جرياً على عادته في الامور الدقيقة ، احالتها الى لجنة من الخبراء . وكتب الى محمد سعيد يستزيده ايضاحاً فذهب دي ليسبس الى رشيد باشا وقال له انه مستعد لتقديم جميع المعلومات الاضافية المطلوبة من باشا مصر فاجابه الصدر الاعظم انه يفضّل ان تأتيه هذه المعلومات بصورة رسمية من محمد سعيد نفسه . وما كان لهذه المعلومات اقلّ اهمية في نظر الحكومة العثمانية ، وهي لم تطلبها الا لكسب الوقت ريثما يتلقى السفير البريطاني اوامر حكومته ويقف على وجهة نظرها في الموضوع او تتفق فرنسا وبريطانيا على تسوية .

وغادر دي ليسبس الاستانة في اول آذار ١٨٥٥ خـــالي الوفاض الّا من وعود عثمانية وتهديدات من لورد ردكليف ، وحاملاً كتاباً غامضاً من رشيد باشا الى محمد سعيد لا تمّ عباراته عن شيء من حقيقة نيّات السلطان .

وفي ٢٩ آذار ١٨٥٥ تلقّى السفير البريطاني من حكومته تعليمات تؤيد موقفه تأييداً تامّاً وتقول « ان حكومة جـلالة الملكة تعتبر القناة لا فائدة منها حتى اذا كان حفرهـــا من الامور الممكنة وان الامتياز الذي يطلبه السيد دي ليسبس يثير اعتراضات خطرة ذات طابع سياسي » فحمل هـــذا القول الى الباب العالي وشرحه للصدر الاعظم بانه الدليل الصريح على ان الحكومة البريطانية جادّة في محاربة المشروع وانها لا تعتبر محمد سعيد الّا من عملاء الفرنسيين وخادمـــاً طيّعاً لهم .

وهنا خرج رشيد باشا عن موقفه السلبي فاستعان على الوالي بصهره كامل باشا ليحمله على العدول عن معاضدة دي ليسبس وكتب الى العزيز في اول نيسان ١٨٥٥ رسالة ناشده فيها ان يرجـع عن فكرة حفر القناة لانها « مثقلة بالاخطار عليه وعلى مصر والدولة » وقال له في ختامها « ويؤلمني كل الالم يا صاحب السمو ان أراك بين ذراعي فرنسا التي لا تثبت حكومتها وممثلوها على فكرة ولا تستقرّ على رأي . ان فرنسا لا خـــير فيها لمصلحتك ولا هي تستطيع ان تفعل شيئاً ضدك ، في حين ان بريطانيا قادرة ان تخلق لك المصاعب والمشكلات وتلحق بك اذىً كبيراً . وممثلوها ثابتون في مراكزهم لا ينقلون ولا يتبدّلون وحكومتهم تأخـذ بيدهم وتؤيدهم وفي هذا وحده ما يكفي للإعراض عما لا يرضيهم ويثير حفائظهم ، ومسألة القناة قد اثارت اعصاب السلطان ولا سبيل لتهدئتها الا الامتناع عن كل إشارة اليها » .

ونزولا على رغبة الصدر الاعظم كتب كامـــل باشا الى محمد سعيد يقول ان الباب العالي لن يوافق على شق القناة الا بعد ان يتم الاتفاق على المسائل التالية :

١ – حياد القناة والضمانات الدولية التي يمكن صاحب الامتياز او الشركة التي تحل محله تقديمها بشأن مرور المراكب الحربية فيها .

٢ – عدم استعمال الاراضي التي تُعطى لصاحب الامتياز على جـــانبي القنا لاغراض عسكرية .

٣ – تأمين مستقبل مصر وتدارك الاخطار التي قد تأتيهـــا من جانب البريطانيين بعد ان رفضوا كل تسوية .

وخشي دي ليسبس ان يؤثر الضغط العثماني على حسن استعداد محمد سعيد فاكّد له مجدداً ان امبراطور الفرنسيين لن يسمح للسياسة البريطانية باحباط المشروع وان بريطانيا غير مستعدة لتعكير الجو بينها وبـين فرنسا وحرب القرم ما تزال قائمة؛ تتحمل فرنسا القسم الاكـــبر من اعبائها ، وان اخاه الكونت دي ليسبس مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية بباريس مطمئن كل الاطمئنان الى موقف الامبراطور وتأييده المطلق لمشروع القناة .

وهذه التأكيدات ، مضافة الى نفوره من اللهجة التي استعملهـــا رشيد باشا في كتابه اليه ، قوّت عزيمة محمد سعيد فشنّ على الصدر الاعظم حربـــاً كلامية شديدة وراح يقول لكل من يقـــابله « ان رشيد باشا ليس سوى دساس خبيث متهرّيء . وهو يحاول ان يستغلني كما استغل ابي . ولكن محاولاته ستبوء بالفشل . انا لست فرنسياً كما يدّعي ولا بريطانياً مثله . انا تركي مصري وسأبقى تركياً مصرياً » .

وردّ على رسالة الصدر الاعظم قائلاً بحزم انه قرر شق القناة ليؤمن لمصر الازدهار والتقدم وللمسلمين سهولة حج بيت الله الحرام ، واما غضب بريطانيا فـــلا مبرر له لانه يلبي رغباتها فيما يتعلق بالخط الحديدي بين القـــاهرة والسويس ويدفع نفقاته من ماله الخاص .

وكتب الى صهره كامل باشا رسائل لم تخل صراحتها من القسوة والإيلام جاء في احداها ، رداً على قول رشيد باشا انه مرتم في احضان فرنسا « لقد فهمت يا صهري العزيز من اطلاعي على كتابك انك مصاب بحمى شديدة . ومن يتقلّى على نار الحمّى لا يُخاطَب ولا يُناقَش . والدواء لا يُعطى الا بعد انتهاء الازمة الحادّة . ولكني رغم هذا اكتب اليك لعلمي ان سواك بحاجة الى سماع ما سأقول . فليكن معلوماً اني لا ارتمي في احضان فرنسا ولا في احضان بريطانيا . وبودي لو ان الناس عندكم يحذون حذوي ويفعلون مثلي . انا تركي مصري ولم أُقبل على مشروع القناة الّا لاني وجدت فيه مصلحة لمصر ومجداً وفائدة للدولة وقد فعلت ذلك بمنأى عن كل تأثير خارجي .

« ان هذا المشروع له من المزايا وفيه من الفوائد لتجارة جميع شعوب العالم ما لا يشكّ فيه اي انسان اعطاه الله شيئاً من بُعد النظر . واذا نحن لم ننفذه اليوم بشروط توافقنا فقد يأتي يوم يُفرض فيه علينا تحقيقه بشروط لا تناسبنا . وما جاء في رسالتك من تهديد باخطار الاساطيل البريطانية لا جواب له عندي لانه من مفاعيل الحمّى . وغضب السلطان الذي لوّحت به ليس عندي اقل ميل للايمان بصحته لانه لم يبدُ مني الا ما فيه الدليل على اخلاصي وولائي . اما اذا كان الدساسون قد غشّوه واوغروا صدره فاني ساعرّض نفسي لعدم رضاه ولما كان الحكم هنا وراثياً فمسألة غضبه ستُحل بان اطلب عفوه واحصل عليه » .

وذهب محمد سعيد في انتفاضه لكرامته الى ابعد من هذا فارسل صوراً عن الرسائل التي تلقّاها الى الخارجية الفرنسية فثارت ثورة شديدة لما جاء في كتاب رشيد باشا عن فرنسا وعدم ثباتها على فكرة او رأي وامرت سفيرها في الاستانة بان يقابل السلطان شخصياً ويقدّم له اقسى احتجاج على ما يكنّه رشيد باشا من عداء وقلّة احترام للامبراطور وحكومته فكبر الامر جداً على السلطان وكانت حرب القرم في ادقّ مراحلها ولم يسعه سوى استجابة رغبة نابوليون الثالث فقدم الصدر الاعظم استقالته في اوائل ايار ١٨٥٥ ، وبذهابه سجّل دي ليسبس

انتصاراً على خصمه السفير البريطاني . ولكن فوزه لم يحجب عنه حقيقة الواقع وهي ان مشروع القناة يجب ان يبحث في باريس ولندن لا في الاستانة ، فسافر الى باريس بعد الاستقالة بايام ليتصل باصدقائه في وزارة الخارجية وسواهم من المقرّبين الى الامبراطور .

وكان الكونت واليوسكي وزير الخارجية الفرنسية كسلفه دروان دي لويس صديقاً لدي ليسبس ومطّلعاً على موقف الحكومة البريطانية من القناة يوم كان سفيراً في لندن وعلى علم بانه لما ذاع خبر امتياز ٣٠ تشرين الثاني ١٨٥٤ طلبت من سفيرها بباريس لورد كولي ان يسأل الحكومة الفرنسية رسمياً اذا كانت على صلة بدي ليسبس او مرتبطة مالياً او سياسياً به فكان جواب الخارجية الفرنسية ان لا دخل لها في نشاطه وان عمله فردي لا يسأل عنه غيره .

ولما اطمأنت حكومة لندن الى ان الباب العالي لن يميل عن ركبها ولن يقدم على ما لا يرضيها اعادت الكرة على الخارجية الفرنسية في ١٨ حزيران ١٨٥٥ بمذكرة ركّزت فيها معارضتها للمشروع على الامور التالية :

« ١ » – ان حفر قناة السويس مستحيل مادياً . واذا فرض انه ممكن فانه يستهلك اموالاً لا يمكن حصرها بحيث تنتفي منه كل فائده تجارية . وفي هذا اسطع دليل على انه لن يتمّ الا لاغراض سياسية .

« ٢ » - ان حفر القناة يستغرق وقتاً طويلاً جداً ويسبب تأخيراً كبيراً في مد الخط الحديدي بين القاهرة والسويس او يوقفه تماماً فينتج عن ذلك ضرر بالغ على المصالح البريطانية في الهند . واول ما تسعى اليه حكومة جلالة الملكة في مستعمراتها الكبرى هو ان تؤمن اليها طريقاً سهلة وقصيرة على المسافرين والبضائع والبريد وليس لها اي نية في بسط نفوذها او سيطرتها على هذه الطريق . وكل هدفها ان يكون النقل عبر الاراضي المصرية حرّاً سريعاً . ولن تجد هذه الحرية وهذه السرعة الا في انجاز الخط الحديدي . ووضع مصر الحالي ، اي كونها جزءاً من

الامبراطورية العثمانية ، يضمن لها ما هي راغبة فيه .

« ٣ – ان عند حكومة صاحبة الجلالة البريطانية شعوراً بان مشروع القناة قائم من جانب فرنسا على اساس سياسة المنافسة حول القضية المصرية ، وكانت حكومة جلالتها تظن وتأمل ان تزول هذه المنافسة بعد التحسُّن السعيد الذي طرأ اخيراً على العلاقات بين البلدين .

« ولما كان انصار كل من الحكومتين يظنون ان خير الوسائل لخدمة وتأمين مصالحها هي معاكسة مصالح الحكومة الاخرى كان من الطبيعي ان يظن انصار الحكومة الفرنسية ان سلخ مصر عن تركيا هو افيد وسيلة لقطع اسهل واسرع طرق المواصلات بين بريطانيا والهند . ولهذا الغرض وبهذه الذهنية اقيمت التحصينات على مدى واسع على السواحل المصرية لتردّ عنها كل عمل حربي يقوم به اسطول تركي ضدها . وقد وُضعت تصاميم هذه التحصينات في وزارة الخارجية بباريس . وبهذه الذهنية ايضاً انشيء سدّ النيل (القناطر الخيرية) بحجة تأمين الري حيث لا حاجة الى المياه . وكان الغرض الحقيقي منه اغراق جزء من اراضي الدلتا لتسهيل الدفاع العسكري عنها او لجعله حصناً لقوى الدفاع عن الجزء البحري من مصر اذا وقع عليها اعتداء من جهة الجنوب .

« ولهذا الغرض وبهذه الذهنية ايضاً برز مشروع القناة . واولى نتائجه ان يقوم بين سوريا ومصر فاصل مادي هو ترعة واسعة وعميقة تسهر عليها حصون عسكرية ، وفاصل سياسي مجسَّم في قطعة من الارض ممتدة على طول القناة من البحر المتوسط الى البحر الاحمر موهوبة لشركة اجنبية تحتلها على هواها فينشأ عن ذلك بين الحكومات التي تنتمي اليها العناصر التي تتكون منها هذه الشركة وبين الباب العالي ، تحت تأثير ظروف لا يصعب تصورها ويستحسن عدم

التكلم عنها باسهاب ، خلافات على جانب كبير من الازعاج والخطر .

« على ان سياسة فرنسا في الوقت الحاضر – وحكومة صاحبة الجلالة تأمل ان تستمر هكذا لوقت طويل – تهدف الى تعزيز العلاقات الودية القائمة بينها وبين بريطانيا والى تدعيم سلامة الامبراطورية التركية . ولكن مشروع القناة لم يمت مع السياسة التي تجسمت فيه . وسياسة هذا المشروع يجب ان تغيب امام السياسة الحكيمة الجديدة التي تستوحيها الحكومتان . والصعوبات المادية التي يصطدم بها المشروع معلومة لكل احد وفيها ما يغني عن ايضاح جديد . ان معدل ارتفاع الماء في البحر المتوسط عند النقطة التي ستفتح فيها القناة وفي البحر الاحمر عند السويس منخفض جداً على طول ثلاثة اميال من الساحل . فحفر قناة ذات عمق كاف لمرور السفن ، والسهر على بقاء هذه القناة حرة وصالحة للمرور ، وانشاء مرفأ عند رأسها وآخر في نهايتها لترسو فيهما السفن قبل العبور ، اعمال جبارة تقتضي تضحيات عظيمة جداً . وفوق هذا فان لرياح من اي جهة هبَّت سترمي في القناة بصورة مستمرة كميات من الرمال يكلّف استخراجها منها مبالغ باهظة .

« ولهذه الاسباب مجتمعة يكبر الشك في ان تضمن النفقات مهما تضخّمت قناة مفتوحة دائماً وصالحة للمرور من جانبيها ، ويبدو اكيداً ان هذه القناة اذا استطاعت يد الانسان ان تخلقها لن تكون ابداً عملية تجارية رابحة » .

وقام عملاء الحكومة البريطانية وممثلوها في كل ناحية يتهمون دي ليسبس بانه يعمل لبسط سيطرة فرنسا على جانب كبير من البحر المتوسط والبحر الاحمر . وصرّح لورد بالمرستون لعدد من النواب وكبار رجال الحكومة « ان ذهنية الفرنسيين اصبحت اجتياحية اعتدائية » . وعبَّر عن رأيه في المشروع بـ « ان تنفيذه مستحيل مادياً واذا كانت القناة التي يريدون شقها معدّة للملاحة الصغيرة فلا فائدة منها . اما اذا كان المقصود منها فتح طريق للملاحة الكبرى

فهذا امر يعجز عنه الناس . وعلى كل حال فان تنفيذ المشروع سيمكّن فرنسا – وهذا في الحقيقة كل ما تريده – من ارسال عساكرها الى الهند بسرعة لن تكون في متناولنا . اذن فالمشروع ينطوي على نيات عدائية نحو بريطانيا ويخفي افكاراً ومطامع سياسية » .

وكان من الطبيعي ان لا تلقى هذه التهم ارتياحاً في الاوساط السياسية الفرنسية . ووجد فيها بعض كبار رجال الرأي نذيراً بقرب تدهور العلاقات بين لندن وباريس فرأى وزير الخارجية واليوسكي ان يدفع ما ورد في مذكرة لورد كولي والاتهامات التي ارسلها بالمرستون فوضع مذكرة وارسلها في ٢١ حزيران ١٨٥٥ الى السفير في لندن ليقدمها الى لورد كلارندون وزير الخارجية البريطانية . وفيما يلي اهم ما جاء فيها :

« ان الحكومة الفرنسية تعتبر هذه الاتهامات غير عادلة وترى ان الحكمة والرصانة كانتا تقضيان – وتلك كانت نية السيد دي ليسبس – بان يُترك للخبراء وذوي الاختصاص دون سواهم مهمة التقدير والحكم فيما اذا كان شق القناة ممكناً مادياً ام مستحيلا .

« ومن الادلة على امتناع ممثلي فرنسا عن القيام باي عمل او بذل اي نشاط يعارض المصالح البريطانية ان ممثلها في الاسكندرية قد ايّد اخيراً لدى باشا مصر مشروع الخط الحديدي البريطاني .

« اما عن الناحية السياسية من الامر والقول ان لفرنسا في مصر نيات غير التي تعبّر عنها فجواب الحكومة الامبراطورية ان عدم الثقة لم يعد له وجود في سياستها وانها كانت تفضّل ان يتم بحث مسألة القناة بين الحكومتين بروح الصداقة والود التي جرى بها بحث مسائل اخرى بينهما .

« وتكرر الحكومة الامبراطورية هنا قولاً سابقاً لها فيما يتعلق بتحصين ساحل الاسكندرية وهو ان معلومات الحكومة البريطانية بهذا الشأن غير صحيحة ولم يكن لوزارة الحربية الفرنسية اي يد في وضع تصاميم هذه التحصينات . وسدّ النيل لم يكن له من غاية سوى تأمين الري . اما القول بان الغرض من حفر القناة هو سلخ مصر عن سوريا او بالاحرى الفصل بين الباب العالي وممتلكاته فالردّ عليه ان القناة لن تشق هذه الممتلكات وتفصل الواحدة عن الاخرى بل تختصر المسافة بين عاصمة تركيا والاماكن المقدسة في بلاد العرب مصدر سلطة السلطان على المسلمين . واما الخوف من ان يستعمر الاوروبيون الاراضي المصرية فلا مبرر له لان سكان وادي النيل وحدهم مؤهلون لاستصلاح اراضيهم واستثمارها . وعلى كل حال فان في الصفة الدولية التي للشركة ضمانات كافية لبريطانيا والامم الاخرى » .

وكانت المذكرة البريطانية وهذا الردّ عليها فاتحة اول اصطدام دبلوماسي رسمي بين بريطانيا وفرنسا منذ نزولهما معاً في حرب القرم . وادرك المسؤولون الفرنسيون ان وراء تصلّب حكومة لندن سياسة مقررة رأس خطوطها رفض كل مساومة على طريق الهند والحؤول دون قيام حكومة قوية بذاتها او بمحالفاتها على احد جانبيها . وعرا الرأي العام الفرنسي هزّة كان يُخشى ان يؤدي استمرارها الى توتّر العلاقات وتدهورها فهبّ المفكرون لتدارك الامر وكتب لامارتين مقالة طلب فيها من مواطنيه ان يواجهوا الحقائق وينصرفوا عن التفسيرات التي لا تنطبق على الوقائع فقال « ان بريطانيا تفضل خوض حرب تستمر قرناً كاملا في المتوسط ضدنا او ضد العالم باسره على ترك مفاتيح السويس بيد امير في مصر تؤيده فرنسا وتبث فيه وحوله روح العداء لبريطانيا . ذلك ان لبريطانيا في الهند رعايا يزيد عددهم عن سبعة وخمسين مليوناً وان السويس ستكون دائماً كما هي اليوم باب الامبراطورية الهندية الواسعة فلن تقبل بريطانيا ان يُقفل بوجهها باب مصادر قوتها وسياستها وتجارتها وستدافع عنه حتى آخر ذرة من استطاعتها . لقد لفظتم مرة في سنة ١٨٤٠ كلمة « امبراطورية سورية مصرية » تتعهدونها بحمايتكم وترعونها

فانتصب الميزان وتمزق ما كان بيننا وبين البريطانيين من اتفاق وتفاهم ومحـالفات وقُرعت طبول الحرب . ان مصر هي السويس، والسويس هي الهند ، والهند هي بريطانيـا . وقبل ان تفكروا في بسط نفوذكم على مصر عليكم ان تدمّروا بريطانيا » .

وجرياً على عادة الفتها بعد سقوط نابوليون الاول، كلما تأزّمت الحالة او ظهرت بوادر تأزّمها بين باريس ولندن، تراجعت الحكومة الفرنسية فكتبت الى سفيرها دي برسيني ان يؤكّد للخارجية البريطانية ان لا دخل لها ولا يد في نشاط دي ليسبس وان مشروعه عمل فردي لا علاقة للسياسة الفرنسية به . وكان هذا كل ما يبتغيه السفير بل هذا ما سعى اليه باصرار والحاح في كتاباته الخـاصة الى نابوليون الثالث الذي كانت تشدّه اليه روابط صداقة وثيقة منذ ان كان يده اليمنى في المؤامرات الـتي دبّرها وقام بها ضد الجمهورية الثانية . وكان هـذا الدبلوماسي المرتجل اعند دعاة التفاهم والاتفاق والتعاون بين بريطانيا وفرنسا فكتب الى الامـبراطور عقب وصول المذكرة اليه وقبل ان يقـدمها للورد كلارندون « لا تنتظر مني تأييد المشروع ضد رغبات الملكة فما انا مستعد ان اخسر صداقة بريطانيا اكراماً لدي ليسبس » .

وافهم الامبراطور دي ليسبس ان الحكومة الفرنسية لا يمكنها في الظروف الراهنة ان تتظاهر رسمياً بمؤازرته وقال له « اذا انا آزرتـك الان كانت النتيجة المحتومة دخولنا في حرب مع بريطانيا فامضِ في عملك واسس الشركة وعندما تتجمع رؤوس الاموال الاوروبية والفرنسية لتنفيذ مشروعك يلتف حولـك الناس جميعاً واكون انا في طليعتهم » .

وكانت الحكومة الفرنسية قد قررت في حزيران ١٨٥٥ تعيين توفنيل سفيراً جديداً لها في الاستانة ، فابلغه الامبراطور انه عازم ، في حال اصرار بالمرستون وحكومته على معارضة مشروع القنـاة ، على الاتفاق مع الملكة على ترك المسألة

بيد الباب العالي بدون ان تقوم الحكومتان باي تدخل في موضوعها لا ايجابـاً ولا سلباً فعليه ان يهيّء الجو في الاستانة لهذا الاتفـاق . ونصح واليوسكي لدي ليسبس ان يسافر الى لندن ويحاول اقنـاع المسؤولين والرأي العـام بمزايا مشروعه ، وكتب الى السفير دي برسيني يوصيه به خيراً . فـلم يرق الامر للسفير وزاد في نفوره شعوره بان كتـاب التوصية من وضع دي ليسبس نفسه وهو لا يرى فيه الا الرجل المحرج العنيد الملحاح فـاستقبله في اواخر حزيران بفتور ظاهر ولم يُخفِ عليه عدم ارتياحه الى ما تلقـاه من حكومته من تعليمات خاصة بالقناة « لا شك انـك اسهمت في وضعهـا » . وكتب في ١٦ تموز الى واليوسكي « ان دي ليسبس وانصاره يشكون من معـارضة لورد ردكليف لمشروعهم . وشكواهم لا اساس لهـا من الحق فردكليف لا يقوم الا بواجبه كسفير وكبريطاني . ومشروع دي ليسبس خطر على بريطانيـا ، فخراب جمهورية البندقية كان سببه اكتشاف رأس الرجـاء الصالح الذي غيّر طريق الهند . وشق قناة بين البحرين في الاراضي المصرية معنـاه تغيير الطريق التي الفتها التجارة البريطانية وجعل سفنها على طول بضع مئات الاميال هدفـاً لاعتداءات كثيرة . وليس في استطاعة احد ان يتصور ما سيكون لتنفيذ هـذا المشروع من نتـائج . وقد يكون من المؤسف ان لا ينجح بسبب معـارضة بريطانيا . امـا ان نفكّر بشنّ حرب نفوذ على اساسه في وقت تفرض مصالح العالم ان تكون فرنسا وبريطانيا متحدتين فهذا امر يجـاوز حدود الادراك فالامر بالنسبة لفرنسا ليس الا ثانوياً في المستقبل بينما هو بالنسبة الى بريطانيـا ذو اهمية عظمى في الحاضر . وليس من الحكمة ونحن الان في غمـار الحرب ان نعكر علاقاتنا مع حليفتنا لشؤون لا تزال غامضة وغير ثابتة . وعلى كل حـال فان المشروع لا يُعالج في الاستانة بالسعايات والدسائس بـل في لندن ، في اوساطها السياسية والمالية وفي صحافتها ، لاقناع الرأي العـام البريطاني ، فالمشروع لا حظ له بالتنفيذ الا اذا قبلته بريطانيا » .

وبذل دي ليسبس كل ما كان فيه من نشاط ، وكان شيئاً كثيراً ، فـاتصل

بارباب الصناعة والتجارة ومديري المصارف وكبار الاغنياء وذوي النفوذ من
نواب ووزراء ونبلاء ودعاهم لتبنّي مشروعه ووزع عليهم المطبوعات واتفق مع
نفر من الصحفيين فاستكتب بعضهم مقالات تمجد المشروع وتبين محاسنه
وفائدته للتجارة البريطانية ومستقبلها في الهند والشرق الاقصى . واستكتب
الاخرين بحوثاً تعالج الموضوع من ناحيتيه الدولية والانسانية وتُظهر انه يخفف
من خطر الثورات في اوروبا بما سيعطيه من فرص العمل للمتعطلين ويفتح بوجه
الصناعة والتجارة المتسعتين يوماً بعد يوم اسواقاً جديدة في عالم غنيّ بالرجال
والمواد الخام » .

وبعد هذا أتيحت له الفرصة لمقابلة لورد بالمرستون . وفي مذكراته ملخص
للحوار الذي جرى بينهما ، قال : « ... وبعد ان أدليت الى اللورد ببيان ضافٍ
عن المشروع اعاد عليّ ، حرفاً بحرف ، كل الملاحظات والاعتراضات التي وردت
في المذكرة التي قدمها لورد كولي للخارجية في باريس ، فبدا لي بوضوح انه هو
الذي املى المذكرة او على الاقل انها كتبت بوحي منه . ثم قال « اني لا اخفي
عليك ان مشروعك اوجد في نفسي جزعاً . واول ما يذهب اليه جزعي ان
تؤدي الطريق التجارية الجديدة الى اضطراب اوضاعنا التجارية والبحرية ، فاقبال
الدول على هذه الطريق الجديدة من شأنه ان يُفقدنا مزايا الاسبقية التي هي بيدنا
الان . وبعد هذا يتوجّه جزعي الى غموض المستقبل بالنسبة الى علاقاتنا مع فرنسا
وهو مستقبل يجب على رجل الدولة ان يحسب حساباً لما يمكن ان يقع من احداث
غير مرضية وذلك رغم ثقتنا التامة باستقامة الامبراطور وسلامة استعداداته
ونياته . وهل باستطاعة احد ان يضمن ان هذه الاستعدادات لن تتغيّر بعده »
فقلت له ان دراسة هادئة مستقلة بريئة من الشكوك والشبهات لكل القضايا التي
تتعلّق بالناحية السياسية من المشروع لا بدّ ان ينتج عنها « ١ - ان من مصلحة
بريطانيا قبل اي دولة أُخرى هي ان تكون الطريق الجديدة الى الهند اقصر بثلاثة
آلاف ميل من الطريق القديمة . « ٢ - اذا ارادت الاقدار شرّاً بالعالم
فتدهورت العلاقات بين فرنسا وبريطانيا فعندئذ يقوم الدليل الحسّي على ان فتح

برزخ السويس ليس سبب ضعف لبريطانيا سيدة البحار وصاحبة كل المحطات
البحرية بينها وبين الهند . ومنذ استعمال البخار في الملاحة تغيّرت شروط الحروب
وظروفها . والشعب الفرنسي الذي يأنف من الهجرة ولا يميل الى الاسفار لن
تحدثه نفسه بمهاجمة بريطانيا في الهند وبريطانيا على مسافة ساعتين من الساحل
الفرنسي . ثم قلت انه اذا اظهر العلم والفن ان شق القناة لا يستعصي على المهندسين
فاقبلت الاموال الحرة من كل بلاد العالم للاشتراك في التنفيذ بمنأى عن كل المؤثرات
السياسية فان العلاقات الودية القائمة بين حكومتي فرنسا وبريطانيا كفيلة
بتحقيق اتفاق بينهما يضمن لكل منهما مصالحها . على اني لا صفة لي مطلقاً للتحدث
في هذا الموضوع وغايتي الوحيدة من قدومي الى لندن بوصفي مندوباً عن باشا
مصر هي ان اقف على شعور الرأي العام البريطاني حيال مسألة القناة واعطيه
بكل صفاء نية ما يريده من ايضاحات ومعلومات عن امكانات المشروع ومزاياه
وعن انسجام المشروع مع المبدأ العام الذي يقضي بان تكون كل المصالح مؤمنة
ومصونة » .

وبعد بالمرستون قابل دي ليسبس وزير الخارجية لورد كلارندون في ٢٧
حزيران وحاول اقناعه بان مشروعه عمل فردي يهم جميع الدول الاوروبية لا
دولة واحدة منها ، وانه سهل التحقيق ولا يتطلب تضحيات كبرى وان الإسهام
فيه من الناحيتين الفنية والمالية سيكون موزّعاً بالعدل والمساواة بين جميع الدول
صاحبات الملاحة البحرية فكان جواب الوزير « لا اخفي عليك ان تقليد حكومتنا
كان وما زال معارضاً لفكرة فتح قناة في برزخ السويس . وانا منذ اليوم الذي
بدأ اهتمامي بهذه المسألة جعلت رأيي فيها منسجماً مع هذا التقليد . واقول لك
بكل صراحة ان هذا الرأي هو في غير مصلحتك » .

وهكذا عاد دي ليسبس من لندن خائباً . واجتمع غداة وصوله الى باريس
بصديقه توفنيل السفير الجديد الى الاستانة ليقف منه على ما لديه من معلومات عن
اتجاه الباب العالي ، فاجابه توفنيل انه من الصعب على الباب العالي ان يتحرر من

نفوذ ردكليف ، وان تركيا تصرّ على ان تتفق فرنسا وبريطانيا قبل موافقتها على قرار محمد سعيد . بيد ان كل هذه الصعوبات والمعاكسات لم تنل من ارادة دي ليسبس ولم تفلّ عزيمته الحديدية فأدار ظهره لاوروبا التي لم يجد فيها خيراً وركّز نظره على صديقه الباشا فاتفق معه على وضع اوروبا امام الامر الواقع فألّف لجنة دولية من مهندسين فرنسيين وبريطانيين ونمساويين والمان وايطاليين واسبان قررت في اجتماعها في ٣٠ و ٣١ تشرين الاول ١٨٥٥ ارسال وفد من اعضائها يمثل جميع البلدان الاوروبية الى السويس لوضع التصاميم الفنية عن مكان شقّ القناة وتقدير نفقاته . وفي ٢ كانون الثاني ١٨٥٦ رفعت هذه اللجنة الى محمد سعيد تقريراً اكدت فيه ان شقّ قناة من الاسكندرية الى السويس عمل صعب التحقيق اما حفرها عبر البرزخ من خليج الفرمة الى ميناء السويس فسهل وهيّن ولا تزيد تكاليفه عن مائتي مليون فرنك .

وكانت جيوش نابوليون الثالث في ذلك الوقت قد سجّلت في القرم انتصارات كبرى وابدت من الاقدام والبطولة ما رفع اسم فرنسا عالياً في كل مكان ، وكان الباب العالي قد خرج عن تأرجحه وتردده وكشف عن ناحية من نيّاته في محاولة قام بها الصدر الاعظم سرّاً لدى محمد سعيد لاقناعه بجعل القناة بعد انتهاء مدة الامتياز ملكاً لتركيا لا لمصر مقابل موافقة السلطان على هذا الامتياز . فحزم الباشا امره واصدر ارادة جديدة في ٥ كانون الثاني ١٨٥٦ تمنح دي ليسبس امتيازات جديدة وتلغي بعض بنود الارادة الاولى . ونشر دي ليسبس في اليوم ذاته النظام التأسيسي للشركة ، فكان هذان التدبيران نقطة تحوّل في سياسة الباشا وتحقيق مشروع القناة .

الفصل الثاني

أزمة السويس من ١٨٥٦ الى ١٨٦٣

جاء امتياز ٥ كانون الثاني ١٨٥٦ اشد إحكاماً لمصلحة دي ليسبس من امتياز ١٨٥٤ ، اذ حدد فيه محمد سعيد بشكل نهائي واضح التزامات الشركة وامتيازاتها .

واهم الالتزامات تتعلق بإنشاء المباني اللازمة للهندسة والادارة ومتابعة الاعمال التي يقتضيها جعل القناة صالحة للملاحة ، وحفر ترعة للري ، تعرف بالقناة العذبة ، تصلح للملاحة النهرية وتصل النيل بالقناة البحرية ، ثم انشاء فرعين لها يكون اتجاههما شمالاً الى خليج الفرمه وجنوباً ، بموازاة القناة البحرية ، الى مدينة السويس ، ويحق للفلاحين المصريين ري اراضيهم منها مقابل رسوم تدفع للشركة وفاقاً لاتفاق يعقد فيما بعد ، وان يكون اربعة اخماس العمال الذين تستخدمهم الشركة في اعمالها من المصريين ، وقد اراد الباشا بهذا النص ان يصون مصلحة اليد العاملة المصرية عن مزاحمة العمّال الاجانب . ولكن دي ليسبس وشركاءه ذهبوا في تفسيره الى عكس غايته ففرضوا السخرة على الاهلين . وفرض الامتياز على الشركة تحويل بحيرة التمساح الى مرفأ داخلي صالح لاستقبال اضخم السفن في ذلك العصر ، وانشاء ميناء للوقاية عند مدخل القناة البحرية

في خليج الفرمه ، وتحسين ميناء السويس ومرساها .

اما الامتيازات التي منحها الفرمان للشركة فكثيرة كبلت يدي مصر فيما بعد وجعلت من الشركة دولة ضمن الدولة المصرية ، واهمها حق استملاك جميع الاراضي اللازمة لاعمالها ، وما كان منها ملكاً للدولة تأخذه الشركة مجاناً ، وتكون هذه الاراضي كلها معفاة من الضرائب لمدة عشر سنوات من تاريخ استغلالها وتصبح بعد ذلك ولنهاية مدة الامتياز (٩٩ سنة تبدأ يوم افتتاح القناة) خاضعة لقوانين الضرائب السارية المفعول في مصر وتُعفى الشركة ايضاً من جميع رسوم الجمارك على كل ما تستورده من آلات ومعدات ، ويكون لها حق فرض واستيفاء الرسوم على الملاحة وارشاد السفن ، تحددها وتعدّلها فيما يتعلق بالركاب والحمولة على ان لا تتعدى في التحديد والتعديل الحد الاقصى المعقول .

ومقابل هذه الامتيازات يكون للحكومة المصرية ١٥٪ من الارباح الصافية كما تقررها الجمعية العمومية للمساهمين. اما الاعضاء المؤسسون وورثتهم فلهم ١٠٪ من لارباح الصافية اي ثلثا حصة الحكومة .

والغى الفرمان في مادته الثالثة جميع النصوص الواردة في الامتياز الاول والتي تتعارض مع شروط والتزامات الشركة الواردة فيه .

على ان محمد سعيد باشا لم يحد عن رأيه الاول الخاص بتعليق التنفيذ على موافقة الباب العالي لانه ، بالرغم من ثورته الاولى ، ظلّ وفيّاً للسلطان مقيماً على احترام حقوقه فألحق الفرمان الثاني ، على كره من صديقه دي ليسبس ، بكتاب قال فيه انه « نظراً الى ان الامتياز الممنوح لشركة عالمية لقناة السويس يجب ان يوافق عليه صاحب الجلالة السلطان ، فاني ارسل اليكم نسخة رسمية عنه لتنصرفوا الى تأليف هذه الشركة على اساسه . اما اعمال الحفر

فللشركة ان تباشرها حال وصول الموافقة من الباب العالي » .

وفي اليوم الذي صدر فيه الفرمان نشر فردينان دي ليسبس النظام التأسيسي للشركة . وكانت غايته من نشره ان يعرف في كل مكان ان المشروع قد خرج من طور المناقشات والمساومات الى حيز الوجود . ولما كان لا يخشى في الحقيقة سوى المعارضة البريطانية فقد قرر السفر الى اوروبا للدفاع عن شركته في وضعها القانوني الجديد .

وقبل ان يبحر الى فرنسا وصل الى الاسكندرية المستر جيسبورن البريطاني ممثلا شركة كبيرة للمواصلات مكلفة بانشاء خط تلغرافي يصل بريطانيا بالهند عن طريق الاسكندرية والسويس ومصوّع وعدن وحاملا كتب توصية من لورد كاننغ الحاكم العام للممتلكات البريطانية في الهند . فوثب محمد سعيد على الفرصة السانحة لينفي عن نفسه تهمة الاتفاق مع الفرنسيين على المصالح البريطانية وما ان تسلّم كتاب التوصية الموجه اليه حتى استدعى جيسبورن وسلّمه وثيقة رسمية تسمح بمد هذا الخط .

ووصل دي ليسبس الى باريس في ١٧ شباط ١٨٥٦ ومؤتمر الصلح منعقد فيها لتصفية حرب القرم فحزم امره على المطالبة بادخال مسألة السويس في المعاهدة باعتبارها « جزءاً اساسياً من المسألة الشرقية » واتصل لهذه الغاية برؤساء الوفود ، لورد كلارندون وزير الخارجية البريطانية ، والكونت بيول المستشار النمساوي ، وكافور رئيس وزراء سردينيا ، وعالي باشا رئيس الوفد العثماني ، والوزراء الروس والبروسيين ، فاتضح له انهم جميعاً ، ما عدا الاول ، يؤيدون عمله ولكنهم يترددون ويتحفظون مراعاة لشعور البريطانيين ، فولى وجهه شطر العرش الامبراطوري ورفع الى نابوليون الثالث في ٢٩ آذار ١٨٥٦ مذكرة قال فيها « ان الباب العالي لا ينتظر للموافقة رسمياً على فرمان باشا مصر الا ان تبلّغه الحكومة الفرنسية انها وراء هذا المشروع وتأخذ على عاتقها معالجة ما

يقوم به السفير البريطاني من اعتراض عليه . وفي هذه الحالة بات لجلالتكم ان تختار الوقت الذي يجب ان تتغلب فيه على معارضة الحكومة البريطانية . ولجلالتكم ان تقدر اذا كان ممكناً ان يوضع في الوثائق الرسمية التي تُنهي حالة الحرب نص يضمن في كل زمن للّاحي وتجار كل البلدان حياد قناة السويس وحرية المرور فيها » .

فابدى الامبراطور ارتياحه الى الفكرة واوعز الى ممثله في المؤتمر ان يعمل على تحقيقها فاشتدت عزيمة دي ليسبس وكبر امله بالنجاح فصاغ مادة يصعب على اي مندوب ان يعرض عنها واستأنف الاتصال برؤساء الوفود طالباً اليهم ان يتبنّوها ، وهذا نصها : « ان الدول الموقعة على هذه المعاهدة تضمن حياد قناة السويس البحرية في كل زمن فلا تُحجز فيها سفينة ولا تُعتقل سفينة خارجة منها او قادمة اليها الا اذا كانت على بعد عشرين كيلومتراً منها ولا يجوز لقوة عسكرية اجنبية ان تنزل على ضفيتها الا برضى الحكومة المصرية » .

وعرض الكونت بيول مستشار النمسا ومندوبها الى المؤتمر هذا النص على سلفه البرنس مترنيخ في عزلته فأقرّه ونصح بتبنّيه ، فحدّث بيول زملاءه بشأنه وطلب موافقتهم على ادخاله في صلب المعاهدة فارتبك عالي باشا وتردّد الآخرون وهدّد لورد كلارندون بالانسحاب من المؤتمر ومغادرة باريس اذا طُرح النص على بساط البحث فكتب الكونت الى الامبراطور فرنسوا جوزف رسالة معجلة قال له فيها « ان مسألة قناة السويس تصطدم بمعارضة عنيفة جداً من الجانب البريطاني الذي يظن ان موافقته عليها تؤيّد وتشجّع ما لفرنسا من مطامع في مصر . هذا هو السبب الحقيقي لمعارضة البريطانيين ولا قيمة لما يُدلون به من اسباب اخرى . وقد قال لورد كلارندون انه يفضل الانسحاب والعودة الى بلاده على القبول بالنص الذي قدّم لنا » .

وفي هذا الوقت اقام نابوليون الثالث في قصره مأدبة عشاء قيل انها لتكريم

اعضاء المؤتمر ولكنها كانت في الحقيقة وسيلة للاتصال بهم والتحدث اليهم عن مسألة القناة فلما جاء دور عالي باشا للاجتماع به وحيداً سأله عن موقف فرنسا الرسمي من قضية القناة فقال نابوليون ، على ما ورد في كتاب من دي ليسبس الى سفير فرنسا في الاستانة بتاريخ ٢٢ نيسان « انه مهتمّ الى اقصى درجة بهذه المسألة لانه يرى فيها خيراً للجميع وانه درسها من كل جوانبها واطّلع على كل الوثائق الخاصة بها وانه شديد الرغبة في ان تتحقق . وهو يعلم ان هذا المشروع على ما فيه من فائدة وعظمة وجمال قد اثار بعض المقاومة واصطدم في بريطانيا بمعارضة لا تقوم على اساس وسيعمل لازالتها ، ولكنه لا يرى فائدة في العجلة لان محاولة استباق الزمن تُنتج دائماً غير ما يريد صاحبها . والمحالفة القائمة بين فرنسا وبريطانيا خلقت جوّاً صالحاً للاتفاق على أُمور كثيرة ولهذا فإنه يرجو ان يتمّ التفاهم والاتفاق بين باريس ولندن على مسألة القناة في مستقبل قد يكون قريباً » .

ويضيف دي ليسبس في كتابه هذا « ان نابوليون الثالث بعد ان انصرف عالي باشا من مجلسه استدعى لورد كلارندون وسأله رأيه في مشروع القناة فقال اللورد « ان المسألة تبدو لي خطيرة جداً . غير اني لم افكّر فيها تفكيراً كافياً لتمكيني من اقتراح حلّ لها في الحال ولا بد لي من الرجوع بشأنها الى مجلس الوزراء . وعلى كل حال فاني اعتقد ان تنفيذ هذا المشروع امر مستحيل » . ولمّا قال له الامبراطور ان التفكير امر ضروري وانه من جانبه قد فكّر طويلاً فوجد ان التنفيذ امر ممكن ، وبهذا افتى العلماء ، وانه ذهاباً من هذه النقطة يسأل الحكومة البريطانية ان تقول له رأيها في الموضوع اجاب اللورد انه من ناحية التجارة البريطانية لا اعتراض له مطلقاً على المشروع لان التجار البريطانيين سيفيدون منه كثيراً ولكنه من ناحية العلاقات بين مصر وتركيا يجد ان المسألة دقيقة جداً وانه على كل حال ليس لمحمد سعيد باشا حق في حفر القناة بدون اذن الباب العالي وموافقته فقال الامبراطور انه واثق من حسن استعداد الحكومة العثمانية . وانتهى الحديث عند هذا الحد » .

ولم يكن عالي باشا في قرارة نفسه مؤيداً للمشروع لانه فهمه على حقيقته وادرك انه سيعطي مصر قوة وثروة كبيرتين ويبوّئها مركزاً دولياً يمكّن محمد سعيد من اعلان استقلاله ساعة يشاء فعقد النية على الاحتياط للامر بان ينصح للسلطان حال عودته من المؤتمر الى الاستانة بألّا يوافق على حفر القناة الا بعد الاتفاق على اقامة فرق عسكرية تركية على ضفتيها لصد كل اعتداء من الخارج . ولما سئل في اروقة المؤتمر عن موقف حكومته من نشاط دي ليسبس ورغبة الحكومة الفرنسية اجاب ان السلطان لن يقبل بسهولة ان يكون مفتاح باب من اهم ابواب مملكته بيد احد رعاياه مهما تكن قيمة هذا الرجل ومكانته . ويبدو ان غايته من هذا التصريح الجازم كانت ارضاء البريطانيين والتخفيف من ثورتهم ولكنهم لم يكتفوا به لما كانوا يستشعرونه عند العثمانيين من تلكؤ وتردد ، ولهذا اراد بالمرستون ان يقف على حقيقة نياتهم فدعا عالي باشا لزيارة لندن قبل عودته الى الاستانة .

وتراءى لدي ليسبس ان الجو اصبح صالحاً لاستغلال موقف الامبراطور فقرر الذهاب الى بريطانيا للاجتماع مجدداً بذوي الرأي فيها وطرح خُمس اسهم الشركة (٤٠ مليون فرنك) في اسواقها المالية ، وقبل ان يغادر باريس عرض الامر على لورد كلارندون فاجابه اللورد ان بريطانيا لا تعارض المشروع من الناحية التجارية ولكنها تقاومه لاسباب سياسية اولها ان تحقيقه سيرفع شأن الباشا في الاندية الدولية وهذا ما لا ترضاه تركيا وبريطانيا معاً فاكد له دي ليسبس حرص محمد سعيد على صداقة بريطانيا بدليل انه انهى مد سكة الحديد من القاهرة الى السويس قبل الوقت المحدد فلم يكتف اللورد بهذا الدليل ونصح محدّثه بمقابلة بالمرستون حال وصوله الى لندن .

ولم يكن لاحد من معاصري دي ليسبس مثل ما كان له من قوة ارادة وقدرة على العمل وحدة عزم واقدام فما ان حط رحاله في لندن حتى بدأ مساعيه واتصالاته ثم وسع نطاقها فحظي بمقابلة الملكة فكتوريا وزوجها الامير البرت

واجتمع الى بالمرستون فاعاد عليه الكرة باسطاً ما في مشروعه من مزايا وفوائد تجارية واقتصادية لبريطانيا فاقرّه اللورد على اقواله واثنى على ما يبذله لتأمين المصالح البريطانية وتدعيم الصداقة الغالية القائمة بين لندن وباريس ولكنه اضاف ان معارضة الحكومة البريطانية للمشروع لا تهدف الى صون مصالحها في الهند بل الى الدفاع عن سيادة الباب العالي فهي ترى ان القناة ستجعل من باشا مصر شخصية دولية اوسع نفوذاً من السلطان . وقد سرد دي ليسبس كل ما قيل في هذا الاجتماع في تقرير ارسله في ٧ نيسان الى صديقه برتيليمي دي سانتيلير قال فيه :

« وجدت في لورد بالمرستون رجل العام ١٨٤٠ ، رجلاً محشوّ النفس من الريبة والحذر في كل ما يتعلق بفرنسا ومصر ومصرّ على ما قاله يومئذ من ان هدف بريطانيا يجب ان يكون طرد محمد علي وبيته الى الصحراء . وكان في حديثه معي على جانب عظيم من اللياقة والكياسة والصراحة . ولما قرأت عليه محضر اجتماعي بلورد كلارندون اسمعني عن مشروع القناة اقوالاً ينقض بعضها بعضاً وتكوّن في مجموعها اغرب ما يمكن ان يتفوّه به انسان . وهو باقٍ على رأيه السابق بان فرنسا تتّبع في مصر سياسة مكيافيلية غايتها الاولى والاخيرة مجاهدة النفوذ البريطاني واجلاؤه ، وان ذهب الملك لويس فيليب وحكومته هو الذي أمّن نفقات الحصون التي أُنشأت في الاسكندرية ، ويرى ان مشروع القناة ليس الّا من وحي هذه السياسة . ومن جهة اخرى فهو يصرّ على ان حفر القناة امر مستحيل ماديّاً وانه اوسع علماً واصدق نظراً في هذا من جميع مهندسي اوروبا فلن يكون لاراء هؤلاء المهندسين اي تأثير على وجهة نظره . ولكن هذا التأكيد المذهل لم يمنعه من القول ان تحقيق المشروع سيخلق حالة فيها مساوىء كثيرة بالنسبة الى تركيا ومصر ذاتها . وانهى كلامه بانه سيكون بكل صراحة خصماً لي ولمشروعي . ولما كنت اصغي اليه كنت اتساءل اذا كان رجلاً مضطرب العقل ام رجل دولة . ولم اجد في البراهين التي دعم بها كلامه برهاناً واحداً فيه شيء من عناصر الصمود لنقاش منطقي جدّي . ولقد اجبت على كل

اعتراضاته بما كان يجب ان اجيب ولكني عدلت عن تضييع وقتي فلم استرسل في الحديث . ولما كنت من الذين يأنفون من اللبس ويحبون المواقف الصريحة فاني اشعر بشيء من الغبطة لاني بتُّ اصحّ علماً من ذي قبل بما يجب علي ان افعل وسأهيّء وسائل دفاعي على ضوء هذه المعرفة . فاطلع المسيو تيار على ما في هذه الرسالة وخبرني ما سيحدثه عنده من ردة فعل . ولا استبعد ان يكون لورد بالمرستون ، خصمه في سنة ١٨٤٠ ، معتقداً انه هو الذي وضع اسس السياسة المكيافيلية التي شكا منها » .

واتضح لدي ليسبس من اتصالاته بكبار رجال المال والاعمال واصحاب الصحف ان لا معارضة في بريطانيا لمشروعه الا عند الرجال الرسميين . فعاد الى باريس ثم انتقل منها الى النمسا لمقابلة مترنيخ فلقي عنده الترحاب والتأكيد ان مشروعه ناجح لا محالة لان الدول الاوروبية تؤيده ولا مفرّ لبريطانيا ، آجلا او عاجلا ، من العدول عن المعارضة ومشاركة الدول الاخرى في التأييد . وقد دوّن دي ليسبس اقوال الداهية النمساوي ونصائحه في المحضر التالي المؤرخ في ٢٢ تموز وارسل منه نسخة الى الخارجية الفرنسية واخرى الى محمد سعيد باشا :

« ان لمحمد سعيد باشا كل الحق في اصدار امر بالشروع في حفر القناة . وكل ما اتخذ حتى الان من تدابير يلقى رضى رجال الدولة في اوروبا . وكان طلبه موافقة الباب العالي على هذه التدابير عملا حكيماً جداً ودليلا على صدق نظره لان مشروعاً كهذا لا بد من نشوء ملابسات خارجية حوله . وبعد ان اصدر العلم حكمه في الموضوع وتجمعت الاموال الكافية للتنفيذ اصبحت الموافقة الرسمية على مشروع لا شك في فوائده لمصالح الامم جميعاً امراً لا يحتمل الشك .

« ومحمد سعيد باشا يضع نفسه في مركز منيع ازاء الدول الاوروبية اذا

اقترح عليها ، اتقاءً لاي خلاف قد يقع بينه وبينها في المستقبل ، ان ترسل مفوضين عنها الى الاستانة لوضع معاهدة تؤمّن الحياد الدائم للقناة . وعلى هذه الصورة يتم الفصل بين تنفيذ المشروع الذي هو مسألة داخلية واعلان صفة الحياد المتصلة بالسياسة الخارجية ويبقى مبدأ السيادة سليماً . وهذه فرصة للباب العالي ، بعد عقد الصلح ، ليتبوّأ المركز اللائق به في مفاوضة تدور على اساس الحق العام الاوروبي فيرضي المصالح التجارية والسياسية لجميع الدول وينال من هذه الدول بفعل تعاقدها معه ضماناً جديداً لاستقلاله وسلامة املاكه . واما باشا مصر فيكون بالاضافة الى ما قدّمه في غضون الحرب من براهين الولاء والاخلاص قد خدم سيده خدمة جلّى . وهكذا تتحقق نبوءة نابوليون الاول اذ قال في مطلع هذا القرن ان حفر قناة تصل بين البحرين من شأنه ان يعطي مجداً كبيراً للامبراطورية العثمانية ويؤمّن وجودها . فانقل كل هذا الى محمد سعيد باشا وقل له اني ارسله اليه كوصيتي السياسية الاخيرة » .

وفي هذا الوقت كان الصراع الدبلوماسي في القاهرة قد بلغ ذروته . ولم يتورّع القنصل البريطاني عن شن حملة كلامية عنيفة على الشركة ومحمد سعيد معاً ، فاتّهم الباشا بالظلم والتبذير وربط مصيره بفرنسا ودوس كرامة السلطان والخروج على ارادته . فاحدثت هذه الحملة تأثيراً كبيراً في نفس الباشا اعاده الى تردّده القديم رغم ما كان يتلقاه من رسائل يؤكّد له فيها دي ليسبس ان الامبراطور وحكومته يشدّان ازره ولن يتركاه وحيداً في الميدان . واما الحكومة الفرنسية فانها تأثّرت بدورها بما كان يعلنه القنصل البريطاني في مصر ولم يكن عندها اقلّ استعداد لترك علاقاتها مع بريطانيا تسوء الى درجة ليس بعدها الّا الحرب فطلبت من دي ليسبس حصر نشاطه في اوروبا والقيام بحملة دعائية كبرى لمشروعه للتأثير على الرأي العام الاوروبي والبريطاني .

ودقّ دي ليسبس باب الفاتيكان برسالة رفعها الى البابا بيوس التاسع قال فيها « ان من اهم حسنات القناة انها ستفتح للتبشير المسيحي طريقاً الى

افريقيا الشرقية وآسيا » وطلب بركة الكرسي الرسولي وتأييده .

وفي حزيران ١٨٥٧ قام بزيارة جديدة لبريطانيا فبقي فيها سبعة اسابيع زار خلالها ١٦ مدينة وخطب في عشرين اجتماعاً ، وكانت حملة صليبيّة جنّد لها كل امكاناته وجمع حوله عدداً كبيراً من الصحفيين والكتاب وطبع بيانات تمجد مستقبل القناة ووزّعها على رجال الفكر والسياسة والاقتصاد في بريطانيا ، ولكن كل هذا لم يغير شيئاً من موقف بالمرستون . وبينما كانت الحملة في اشد ايامها وحفر القناة حديث الناس في مجالسهم اقامت لادي بالمرستون احدى حفلاتها السنوية وكان دي ليسبس بين المدعوين اليها فرحّب به اللورد واحاطه بكل مظاهر العطف ثم فاجأه بقوله « اذن لقد اتيت تحاربني في بلدي وعقر داري . لقد ألهبتَ بريطانيا وايرلندا وسكوتلندا » . فردّ دي ليسبس قائلاً « اجل لقد جئت الى بلدك لأستنشق نسيم الحرية البريطانية التي لا اعرف لها مثيلاً وادين لها بالاحترام والاعجاب لانها تسمح للانسان بان يحدّث الناس ويخطب فيهم عن امور لا تروق لحكومتهم .

– ولكنك تعلم اني خصم عنيد جداً لمشروعك .

– اعلم ذلك ولكني اعلم ايضاً ان الرأي العام ينتصر دائماً على المقاومة الفردية » .

وقامت كتلة في مجلس العموم تؤيد مشروع القناة فسأل أحد اعضائها رئيس الوزارة في جلسة ٧ تموز ١٨٥٧ عن اسباب معارضته العنيدة ، واتهمه آخرون بانه جعل غايته القصوى تدهور العلاقات بين فرنسا وبريطانيا ، واصرّوا جميعاً على ان المصلحة البريطانية الحقيقية تقضي بالاسهام في تنفيذ المشروع وناشدوا الحكومة ان تؤمّن هذه المصلحة بالسعي لدى الباب العالي للموافقة على امتياز ٥ كانون الثاني ١٨٥٦ . فرد عليهم بالمرستون بان « حكومة جلالة الملكة لا يمكنها ان تستعمل ما لها من نفوذ عند السلطان لحمله على السماح بحفر القناة

لانها ما فتأت منذ خمس عشرة سنة تستنفر كل ما لها من صداقات في الاوساط الحكومية بالاستانة والقاهرة للحؤول دون تحقيق هذا المشروع لعلمها انه من الناحية التجارية ليس الا واحداً من المشاريع الوهمية التي يبتزّ اصحابها اموال السذّج من الاغنياء . ورأيي هو انه غير ممكن عملياً وليس فيه اي تأمين للمال الذي سينفق على تحقيقه . وادهشني كثيراً ان يكون المسيو دي ليسبس قد ظن ان طوافه في بعض الاقاليم البريطانية سيمكّنه من الحصول على اموال بريطانية للمضيّ في عمل ليس فيه لمصالحنا الا الضرر الاكيد . وان يكون المسيو دي ليسبس قد نال في طوافه التحبيذ والتشجيع ليس دليلاً على انه قد بلغ الهدف الذي يسعى اليه » .

وكان من نتائج هذا التصريح ان توتّرت اعصاب دي ليسبس وانصار فكرته من البريطانيين فثاروا على بالمرستون وقالوا انه يحارب المبادىء الديموقراطية والحرية الاقتصادية التي يقوم عليها الازدهار البريطاني . ووجّه دي ليسبس مذكرة الى اعضاء مجلس العموم ودعاة مبدأ التبادل الحرّ قال فيها « ان موقف العداء الذي تقفه الحكومة البريطانية من المشروع خوفاً من المزاحمة يقطع الطريق على سياسة الحرية التجارية وحرية التبادل . والامعان في مقاومة فكرة ترمي الى ازالة لسان من الارض يقف حاجزاً بين بحرين بوجه كل بحريات العالم ان لم يكن محاولة جود فهو بلا ريب محاولة حؤول دون التقدم » . وكان هذا القول ضرباً على وتر من اكثر الاوتار البريطانية حساسية فكثر عدد معارضي بالمرستون واشتدت الحملة على سياسته .

وبدأ الرأي العام يظهر ميلاً صريحاً الى المشروع فارسل بالمرستون احد اعوانه الى دي ليسبس يقترح عليه تأييد الحكومة البريطانية وبذل نشاطها في الاستانة للحصول على موافقة الباب العالي شرط ان يتعهد لها بان شركة القناة والحكومة الفرنسية لن تمانعا في احتلال بريطانيا مرفأ السويس . فرفض دي ليسبس ان يرتبط باي شيء باسم الشركة وقال انه لا يظن مطلقاً ان عند الحكومة

الفرنسية وباشا مصر اي استعداد لقبول هـذا الاقتراح . فأثار رفضه غضب
بالمرستون فتصلّب في مهاجمة الشركة ورئيسها في مجلس العموم خـلال شهري تموز
وآب وذهب في احدى الجلسات الى حدّ القول « ان اعتراضنا الاول والاهمّ على
المشروع، وقد قلنا ذلك للباب العالي ، ليس لان فيه ضرراً على المصلحة البريطانية
بل لانه يشكّل خطراً اكيداً على سلامـة الامبراطورية العثمانية . ان شركة قناة
السويس محاولة من اضخم محاولات النصب والاحتيال في العصور الحديثة . هي
غشّ وخداع من ألفها الى يائها . ومشروع دي ليسبس ليس الّا فخّاً من الافخاخ
التي توضع في طريق المتمولين البريطانيين فاذا وقعوا فيها انتقل مالهم الى جيوب
غيرهم ولم يجنوا الا الفقر والندم . وانشاء خط حديدي يبدأ عـند البوسفور
وينتهي عند خليج البصرة ، وهو ما نفاوض الباب العـالي في شأنه ، اضمن
للمصلحة البريطانية وافيد للمصالح الاوروبية كافة لانه عمل تجـاري معقول لا
دخل فيه ، كما في مشروع القناة ، للمطامع السياسية التوسعية » .

وبالفعل كانت الحكومة البريطانية قد الّفت لمـدّ هذا الخط شركة اسمتها
« السكة الحديدية البريطانية في وادي الفرات » ونالت لها امتيازاً من السلطان
وطرحت اسهمها في بورصة لندن ووضع لهـا المهندسون الدراسات والتصاميم
الفنية . ولكنها كانت قصيرة العمر فقد انصرف عنها ارباب المـال لكثرة
الصعوبات التي كشفت عنها الدراسات ولثقل نفقاتها .

وكان بالمرستون في موقفه الصلب متأثراً بعـامل سياسي آخر هو انقلاب
النمسا على المشروع ، بعد تشجيعها عليه ، نكاية بنابوليون الثالث لانه ناصبهـا
العداء بأخذه بيد اعدائها دعاة الوحدة الايطالية في الاقاليم التي تستعمرهـا في
شمالي ايطاليا . وكانت اولى ظاهرات هذا الانقلاب تصريح ادلى بـه الكونت
ابوني سفيرها في لندن اذ قال باسم حكومته« ان مشروع قنـاة السويس سياسي
من بابه الى محرابه وغايته تجزئة الامبراطورية العثمانية وفصل مصر عنها على وجه
يجعلها مستقلة استقلالاً تاماً . واستقلال مصر معناه صيرورتهـا قطراً فرنسياً ،

وهذا رأس اهداف فرنسا منذ محمد علي الى اليوم » .

فافاد دي ليسبس من هذه الحملة لاثارة شعور الامـبراطور وحمـاسة الشعب
الفرنسي وغرف التجارة وارباب الصناعة والاعمال في بلاده فـاشتدّ تأييدهم له
وتمسكهم بمشروعه .

وفي تلك الاثناء كان تعسُّف الحكام البريطانيين في الهند واستكبـارهم قد
جاوزا كل حدّ فانتفض الهنود (١٨٥٧) واعلنوهـا عليهم ثورة دامية عصفت
بحياة الالوف من الفريقين وضحّت الحكومة البريطانية في اخمادها باموال طائلة
وخسرت وقتاً طويلا لبعد المسافة بين قواعدها وبين المرافىء الهندية عن طريق
الرجـاء الصالح فلم يدع دي ليسبس الفرصة تفوتـه واستنفر انصاره في لندن
فهبُّوا يقولون ان اختصار الطريق بحفر قناة السويس هو الوسيلة الفضلى لتأمين
الوجود البريطاني في الهند لانها تمكّن الحكومة في حالة الطوارىء من ارسال
جيوشها الى المستعمرة باقرب وقت فتقضي على كل عمل ثوري قبل استفحاله .

وظهر من جانب الروس في ذلـك الوقت بالذات خطر آخر على الوجود
البريطاني في الهند وذلك ان حكومة القيصر ، وقد استبدّ بها الحقد على السياسة
البريطانية لما عانته من عدائهـا في حرب القرم وفي مؤتمر باريس ، افترصت الثورة
الهندية للتوغل في الاراضي الصينية فارسلت كتائب من جيشها الى مـا وراء
نهر آمور وقوة حربية اخرى الى جبال حملايا باتجاه الهند ، فاحدثت هذه البادرة
العسكرية دوياً كبيراً في بريطانيا ، وشنّ مؤيدو مشروع القناة حملة عنيفة على
بالمرستون لحؤوله دون الربط بين المملكة ومستعمرتها الكبرى بطريق قصيرة
ووقف دي ليسبس يهوّل على البريطانيين بالخطر الروسي في اقـاصي الشرق
وبامكان سقوط الهند والصين بيد القيصر فاجتاحت بريطانيا موجة من القلق
وفقد انصار بالمرستون شيئاً غير قليل من ايمانهم بقدرته على مجـابهة الاحداث
حتى ان جريدة التيمس الموالية لسياستة لم تسلم من عدوى القلق والجزع فكتبت

« ان النشاط المحموم الذي يبدو من جـانب الروس على حدود الصين وآسيا الوسطى لا يترك مجالاً للشك بان روسيا ستصبح بعد وقت قليل صاحبة السيادة المطلقة على التجارة والسياسة في ذلك الجزء من العـالم . ووصول الروس الى بخارى وخيوى وسواحل المحيط الهادىء معناه انحدار الهيبة البريطـانية في تلك المناطق النائية » .

ونظر بالمرستون الى هذه الحملة ورجالها بهدوء وبرودة ثم قابلها بحملة معاكسة افتتحها بتصريح قال فيه ان « لا خوف ولا خطر على الامبراطورية من انتفاضات ثورية محلية في الهند او من تحركات عسكرية روسية في بطـاح آسيا الوسطى . والخطر لا يصبح حقيقياً الا اذا نُفّذ مشروع دي ليسبس وكانت القنـاة بيد دولة غير بريطانيا » . ولكن هذه الحملة الرسمية لم تفعل فعلها في نفوس مواطنيه فاستمرّت حملاتهم يغذّيها دي ليسبس كل يوم بمـادة جديدة فضاق اللورد آخر الامر ذرعـاً بالرجل ونشاطه فكتب بيده في ٢٤ تشرين الاول ١٨٥٧ مذكرة طلب الى وزير خارجيته لورد كلارندون ان يرسلها الى سفير الملكة في باريس قال فيها « الم يحن الوقت للفت نظر الكونت واليوسكي والامبراطور نابوليون الثالث الى الحملة المعادية للحكومة البريطانية التي يقودها ويتعهدهـا السيد دي ليسبس ومصارحتهما بان هذه الحملة المحمومة ليست مما يثبّت المحالفة القـائمة بين الدولتين » . فلم يوافق الوزير على المذكرة وقال لبالمرستون « ان الحكومة التي سكتت عن الدعاية التي قام بها دي ليسبس بالكتابة والخطابة في كل انحـاء بريطانيا ابتداءً من حزيران الماضي واثار بها الرأي العام البريطاني لا يمكنهـا ان تحتج عليها الآن وتطالب بوضع حدّ لها .

وتبدّلت الظروف والاحوال في الاستانة لمصلحة دي ليسبس فترك خصمه العنيد لورد ردكليف السفارة البريطانية لدى الباب العالي وعاد نهائياً الى بلاده وتوفى الله الصدر الاعظم رشيد باشا خصمه الثاني والاكبر . وكان من اعز امـاني صاحب مشروع القنـاة ان تؤول الصدارة الى محمد سعيد ، باشا مصر ، ولكن

السلطان اختار لها عـالي باشا ، وكان من الترك الشديدي الحرص على كرامة دولتهم وعزتها لا يتأثر كسلفه بالسياسة البريطـانية ولا ينظر الى الامور الا بعين تركية مجردة . وكان موقفه من قضية القناة منذ مؤتمر باريس موقف المتحفظ المتأني وقد افصح عنه غداة تسلمه مقـاليد الصدارة في حديث مع سفير النمسا قال له فيه « ان موافقة الباب العالي على حفر القناة معنـاه تحرير الدول من العهود التي ضمنت بها سلامة الامـبراطورية العثمانية . وببروز مشروع القناة خسرنا جزيرة بريم . ولا ادري بماذا تقابل الحكومة البريطـانية موافقتنا على الامتياز الذي منحه والي مصر . وهنالك اعتبـارات اخرى على جـانب من الاهمية . فامامنا امثولة الجزائر وقد جعلتها فرنسا مقـاطعة فرنسية بدون ان تلقى معارضة من اي دولة وبدون ان يناقشها احد الحساب ، وامثولة تونس التي تتحوّل بمساعدة فرنسا وتحريضها الى بلد مستقل . وهاتان الامثولتان كافيتان لتفرضا علينا الإعراض عن عمل قد يمكّن فرنسا بعدنزولها على طول القناة من التسلّل الى داخل القطر المصري حيث تتمع بنفوذ واسع » .

واقام بالمرستون على مضض يجاهد حقـده على دي ليسبس وانصاره في بريطانيا ويتربّص بهم الدوائر واشتد كرهه للفرنسيين وآلمه ان يكون رجل منهم ومشروع من بنات افكارهم قـد سجّلا فوزاً عليه عند مواطنيه . فلما حاول الفوضوي اورسيني في ١٤ كانون الثاني ١٨٥٨ اغتيال نابوليون الثالث وعلم البوليس الفرنسي ان له شريكاً في الاجرام مقيماً في لندن اسمه برنار طلبت حكومـة باريس من الحكومة الـبريطانية تسليمها هذا الشريك فردّ بالمرستون الطلب متذرّعاً بقدسيّة حق اللجوء السياسي وقائلاً ان للمحاكم البريطانية وحدها دون سواها ان تحاكم هذا الرجل . وأُحيل برنار الى المحاكمة فلم يقتنع القاضي بالأدلّة المقدّمة على اسهامه في الجريمة فاصدر حكمه بالبراءة . ونتج عن هـذا الحكم توتّر شديد في العلاقات بين العاصمتين وتبادلت وزارتا الخارجية مذكرات شديدة اللهجة ، وهاجم نواب المعارضة بالمرستون في مجلس العموم لإمعانه في دقّ الاسافين بين فرنسا وبريطانيا واتهمه بعض الخطباء بلهجة بلغت من العنف ابعد مدى بانه

مقفل النفس لم يفد شيئاً من التطورات السياسية في اوروبا والعالم ولا يزال يعالج الامور بذهنية ١٨٤٠ . فاضطر الى الاستقالة وغادر مركز الحكم في شهر شباط فخلفه فيه لورد دربي ووضعت الشؤون الخارجية بيد رجل التصق اسمه فيما بعد بتاريخ القناة هو بنيامين دزرائيلي اليهودي .

وفي هذه الغمرة رأى دي ليسبس ان سياسة الامر الواقع قد تكون افيد من سواها فطرح اسهم الشركة للاكتتاب العام ودعا انصاره وشركاءه من اصحاب رؤوس الاموال الاوروبيين للوقوف الى جنبه بوجه الحكومة البريطانية الجديدة اذا لم تعدل عن سياسة بالمرستون والعمل معه لنجاح الاكتتاب باسرع وقت . وكانت حجته ان الشركة ، بعد ان يتجمع رأسمالها ، تنتقل من نقطة التصميم الى نقطة الشروع فتصبح في مركز منيع لا يسع اية حكومة ان لا تحسب لها حساباً « ونصير بفضل باشا مصر ورعايته مؤهلين لمفاوضة الحكومات على قدم المساواة ، قوة تفاوض قوة ، للدفاع عن مصالحنا واموالنا . ان القوة والحق معاً ، لان الحقّ وحده لا يكفي ، سيكونان بجانبنا » .

وفي ٥ تشرين الثاني ١٨٥٨ طرحت الاسهم في الاسواق المالية بفرنسا فأقبل عليها المتمولون والمدّخرون وبيع نصفها قبل الثلاثين منه وبقي النصف الآخر معدّاً للاكتتاب في اسواق الدول الاخرى . وعندئذ اعلنت حكومة النمسا انها لن تسمح بفتح اكتتاب في بلادها . وما كان رفضها الاسهام في مشروع تؤمن بفائدته الّا فصلاً جديداً من فصول النكاية بنابوليون الثالث لتأييده دعاة الوحدة الايطالية . اما الحكومة البريطانية فأوعزت الى مديري المصارف وكبار رجال السوق المالية ان يقاوموا الاكتتاب فلبّوا ولم يكتفوا بمقاطعته بل انطلقوا يقولون انه لا يعدو كونه عملية نصب واحتيال . وكتبت جريدة التيمس « ان الذين يكتتبون ليسوا في الواقع الّا من طبقة الخدم والمستخدمين في محلات البقالة وقد غشّتهم الصحف التي يقرأونها ، وفريق من رجال الدين وثلاثة آلاف من الحمّالين . هؤلاء جميعاً أخرجوا من المخابىء كل ما ادّخروا طوال سنين ليبتاعوا

اسهم القناة . هذه العملية ليست سوى سرقة . وضحاياها هم من الناس الطيّبي القلب الذين يسهل غشّهم . والمال الذي دفعوه سيذهب هباء لان حفر القناة امر مستحيل » .

واشترك بالمرستون في حملة المقاومة فقال « ان شركة القناة لن تعيش لانها لا تعتمد على رؤوس اموال قوية بل على بضعة آلاف من الفقراء والاغبياء . ولو ان الامر كان غير ذلك اي لو ان المكتتبين كانوا من الاغنياء والمثقفين لما تغير شيء من حقيقتها ولبقيت كما هي في الواقع عملية غير شريفة ولا مشرّفة » .

ومضى دي ليسبس في عمله لا يلوي على شيء فلما أُقفل الاكتتاب بعد نجاحه ألّف مجلس ادارة للشركة من اقاربه واصدقائه واصحاب النفوذ السياسي وارباب المال ثم انتقل الى مصر واقنع محمد سعيد بشراء ٨٥٥٠٦ اسهم كان قد طرحها في اسواق بريطانيا والنمسا وروسيا والولايات المتحدة فصدف عنها الناس بأمر من حكوماتهم فاشتراها الباشا واضافها الى الاسهم التي كان قد اكتتب بها فباتت حصة مصر في الشركة ٤٤٪ من مجموع الاربعماية الف سهم .

وتمشياً مع سياسة الامر الواقع قرر دي ليسبس واعضاء مجلس ادارة الشركة ان يباشروا العمل . وفي ٢٥ نيسان جمع اصدقاءه وانصار فكرته عند الخط المحدد للقناة ورفع بيده معولاً وقال بصوت عالٍ « باسم شركة قناة السويس البحرية العالمية ، وتنفيذاً لقرارات مجلس ادارتها ، نضرب اول معول في هذه الارض لنفتح باب الشرق لتجارة الغرب وحضارته ... » فقامت قيامة بريطانيا لهذا التحدّي واغضب حكامَها ان يقدم الرجل على التنفيذ باسم شركته فقط كأن لا وجود لمحمد سعيد ولا حساب للرأي البريطاني ولا قيمة للباب العالي الذي يرتبط الامتياز بموافقته. وهبّت الصحف البريطانية تهاجمه ومحمد سعيد معاً ، وكتبت جريدة التيمس « ان والي مصر متّهم بالعمل على قطع روابط الولاء التي تقيّده بالسلطان وبانه وضع كل آماله في امبراطور الفرنسيين « نصير

المغلوبين على امرهم » . وهو في الواقع مطوّق اليوم اكثر من كل يوم بمستشارين من فرنسا . والنفوذ الفرنسي في مصر يسمو فوق كل نفوذ ، والسيد دي ليسبس ، قبل ان تتم الموافقة على مشروعه ، بات حرّاً في تنفيذه وتبذير مال المكتتبين ، اذا صحّ ان هنالك مالاً ومكتتبين . ان صلة مصر بالباب العالي امر حيوي لنا . واقلّ حركة تنمّ عن اقلّ استعداد للتحرر من احكام معاهدة ١٨٤٠ من شأنها ان تلقي على والي مصر ثقل القوة البريطانية بكاملها . فجزيرتا مالطه وكورفو في قبضة يدنا ، وبيدنا ايضاً بومباي وعدن . ومن هاتين الناحيتين تتقدم اساطيلنا وجيوشنا لتأديب الطامعين » .

وراحت صحف اخرى تهدد باحتلال مصر لوقف العمل بقوة السلاح وتقول ان « محمد سعيد رجل غير متّزن ودمية يحركها الفرنسيون » . وطلبت الحكومة البريطانية من سفيرها في الاستانة ان يباحث السلطان في امره ويبيّن له ما في بقائه في مصر من خطر على السيادة العثمانية والسلام الدولي ويطالب اخيراً بعزله . فخاف دي ليسبس ان ينال البريطانيون من محمد سعيد وادرك انه بما قاله يوم ضرب اول معول تحدّى كرامة السلطان وسيادته فجعله مهيّئاً للاخذ بوجهة نظر بريطانيا فأرسل في اول حزيران ١٨٥٩ الى وزير الخارجية في باريس كتاباً اطلعه فيه على ما جرى وعلى ما يخشى ان يجري وناشده الله ان يقوم بما يحدّ من تأثير المساعي البريطانية وقال « ان الضجة التي اثارها في العالم اول معول ضربناه في برزخ السويس دفعت سفير بريطانيا وعملاءها في الاستانة ، واخشى ان يحالفهم الحظ ، لاستعداء الباب العالي على محمد سعيد بحجة اننا بدأنا حفر القناة قبل الحصول على موافقة السلطان الرسمية ، وهؤلاء العملاء يعرضون على الباب العالي استخدام صداقة بريطانيا لطرد احد ولاته « الخارجين عليه » كما فعلوا ضد محمد علي سنة ١٨٤٠ . تلك هي المعلومات التي حصل عليها والي مصر من مصادر موثوق بها ، ولهذا اخذ الخوف يقضّ عليه مضجعه . وقد قدّم له قنصل بريطانيا في القاهرة في شهر آذار الماضي مذكرة خطية اشار فيها الى خطر النفوذ الفرنسي على مصر . وعزز هذه المذكرة بقوله لمحمد سعيد باشا في مقابلة جرت له معه انه

باصراره على موقفه الودّي من مشروع القناة يقامر بمصالحه ومصير اسرته . ومن هنا يتّضح لكم خطر الخطة المبيّتة » .

وتأثر محمد سعيد الى حد بعيد بالحملة المركزة عليه في الاستانة وجزع من نتائجها . وكان من الطبيعي ان يردّها الى تمادي دي ليسبس في استغلال عطفه وشقّ عليه ان يذهب صديقه في انانيته الى اقصى مدى فلا يقيم وزناً للكرامة وعرفان الجميل ويسترسل في الغرور والعناد ويمعن في التحدي والاستفزاز فيجعله عرضة لغضب الدولة البريطانية ونفور الباب العالي فدعاه اليه وانّبه تأنيباً شديداً ثم كتب اليه رسمياً في ٩ حزيران ١٨٥٩ « ان مبادرته لا يبررها حق ولا عقل وان مباشرة اعمال الحفر قبل الحصول على موافقة السلطان عمل مكروه ويخالف لشروط فرمان ٥ كانون الثاني ١٨٥٦ » . ولكن التأنيب والكتاب لم يردعا دي ليسبس بل زاداه تنكراً وعقوقاً فكتب الى محمد سعيد جواباً عن رسالته انه سيثابر على عمله « لانه مفيد لاوروبا » . فاضطر شريف باشا ناظر الخارجية المصرية ان يصدر امراً رسمياً بوقف العمل وانتظار موافقة السلطان فردّ دي ليسبس على الانذار بانه لا ينحني واذا اوقفت اعماله بالقوة فانه سيقاضي محمد سعيد ويطالبه بدفع تعويض للمساهمين ، وشنّ في المجالس حملة عاتية على الموظفين المصريين ومساعدي الوالي ومستشاريه واتهمهم « بالغباوة والوحشية والخيانة » وبانهم « وقد اعماهم التعصب يحولون دون نشر المدنية الغربية في الشرق » . وتناولت الحملة محمد سعيد نفسه فاذا الرجل الذي كان دي ليسبس واصدقاؤه واعوانه يصفونه في المحافل الدولية والاوساط المالية والسياسية بانه اداري حازم شجاع يعرف ما يريد ، وحامي التقدم والمدنية الحديثة في الشرق ، رجل ضعيف الشخصية ، جازع ، متردد ، يخشى الحضارة ويكرهها . وكتب احدهم « ان باشا مصر متأثر بالثقافة الغربية ولكنه يحمل في اعماق نفسه رواسب البربرية » .

واسف محمد سعيد اسفاً شديداً لما كشف عنه صديقه القديم من التردي

الخلقي ووضع المصلحة الخاصة فوق شرف الصداقة فاصرّ على تأديبه بشلّ كلّ
عمل في البرزخ قبل ان تأتي موافقة السلطان فأرسل في ٢٢ حزيران الى محافظة
دمياط امراً بمنع العمال المصريين من الذهاب الى السويس وتحريم نقل الغذاء
والماء الى موظفي الشركة ، وكتب في اليوم ذاته الى الباب العالي ان يخرج عن
التردد والصمت ويقول كلمته في الموضوع ، وقد مضى على طلب الموافقة على
الفرمان الاول (٣٠ تشرين الثاني ١٨٥٤) حوالي خمس سنوات ، فليس من
العدل والمروءة ان يُترك وحده في الميدان هدفاً لحملات رجال الشركة وغضب
البريطانيين ودسائس الدول الاخرى وختم كتابه طالباً جواباً صريحاً حازماً .

وفي اول تموز جاءه قنصلا بريطانيا والنمسا يحتجان على بدء الاعمال ويعبّران
عن دهشتهما لتردده في موقفه من دي ليسبس فانفجر محمد سعيد وقال بصوت عالٍ
لمن حوله انه قد شبع من خبث الاوروبيين ولؤمهم فجميعهم يريدون القناة ،
لا فرق بين البريطانيين والفرنسيين والنمساويين ، ولكن كل دولة تريدها
لنفسها ، ثم قال للقنصلين « اذا كنتما تريدان فعلاً وقف العمل فافعلا ما فعلته أنا .
لقد امرت المصريين بعدم الذهاب الى البرزخ وحرّمت نقل المؤن والماء الى
الشركة ، وانا اعلم ان بين مساعدي دي ليسبس عدداً كبيراً من المهندسين
البريطانيين والنمساويين فاطلبا منهم باسم حكومتيكما الانسحاب من
البرزخ والعودة الى بلادهم ففي هذه العودة ما يكفي لوقف العمل . وهذا اجدى
من الاحتجاج . اتريدون مني ان اتحمل التبعة عنكما وأقف وحيداً بوجه فرنسا
والباب العالي » .

وكانت نتيجة كتابه الى السلطان غير ما كان يرجوه فلم يردّ عليه الباب
العالي بشيء بل هيّأ له جواباً يتفق وطريقته التقليدية في معالجة الامور العصيّة ،
طريقة اللبس والغدر ، اذ اتفق مع لورد بلور سفير بريطانيا الجديد في الاستانة
على ان يُبحر الاسطول البريطاني الى الاسكندرية ويلقي مراسيه في مياهها
وبعد ذلك يقوم السلطان بزيارة لبيروت يواكبه الاسطول العثماني فيدعو اليه

فيها محمد سعيد باشا ويأمر باعتقاله حال وصوله ويعيّن مكانه والياً آخر .

وتنفيذاً لهذا التدبير وصل الاسطول البريطاني الى الاسكندرية في اواخر
حزيران واستعدّ السلطان للسفر . ولكن حدثاً اوروبياً جديداً قلب الامور
رأساً على عقب في نظره ونظر البريطانيين معاً . ذلك ان الجيش الفرنسي مزّق
الجيوش النمساوية في معركتين خاضهما في ماجنتا وسولفرينو (٤ و ٢٤
حزيران) انتصاراً للوحدة الايطالية وتأييداً لاستقلالها. فانحنت اعلام النمسا امام
عقبانه وقبلت حكومة فينّا شروط الصلح في فيلافرنكا (١١ تموز) فعدل السلطان
عن زيارة بيروت وانسحب الاسطول البريطاني من الاسكندرية وسلم محمد
سعيد بفعل خوف الدولتين من نشوب حرب بينهما وبين فرنسا وقد رفع النصر
قوتها المعنوية الى اعلى درجة .

وبعد هذه الخيبة لم يجد السلطان بدّاً من عمل شيء فأوفد في شهر ايلول الى
محمد سعيد باشا مختار بك من رجال المابين حاملاً امراً خطيّاً من الصدر الاعظم بوقف
اعمال الحفر الى ان تصدر ارادة السلطان بشأنها فاستدعى محمد سعيد قناصل
الدول في ٤ تشرين الاول واطلعهم على امر الباب العالي وطلب مساندتهم في تنفيذه
فوافقوه جميعاً بما فيهم قنصل فرنسا العام ساباتييه .

وكان دي ليسبس وقتئذ في باريس يستجدي عطف نابوليون الثالث فلما بلغته
اخبار مهمة مختار بك وموقف القنصل ساباتييه خشي ان يضغط القنصل على
مواطنيه لوقف العمل فاتصل بمرافقات وصديقات الامبراطورة اوجيني ليمهّدن
له سبيل الاجتماع بها وبالامبراطور فكان له ما اراد واستقبله نابوليون الثالث في
٢٣ تشرين الاول مع جميع اعضاء مجلس ادارة الشركة وفاجأه حال مثوله امامه
بقوله « قل لي يا مسيو دي ليسبس لماذا كل هذه الحملة على مشروعك » فأجاب دي
ليسبس على الفور « سبب كل هذه الحملة يا صاحب الجلالة هو ان القائمين بها مؤمنون
بان حكومتكم لا تأخذ بيدي » . فأطرق الامبراطور ثم قال » اذا كان الامر

كما تقول فكن مطمئناً واعتمد على عطفي وحمايتي » . وقبل ان يشير بانتهاء المقابلة التفت الى دي ليسبس وسأله « اي تدبير معجّل ترغبون بان اصدر امراً به » فأجاب « نقل القنصل ساباتييه من مصر يا صاحب الجلالة ».

ونتيجة لهذه المقابلة ارسل وزير الخارجية الى القنصل العام في مصر في ٢٦ تشرين الاول كتاباً شديد اللهجة قال له فيه « ... فعليك اذن ان تتصل بالباشا وتطلب منه باسم حكومة الامبراطور حامي المصالح الفرنسية ان يأمر باتخاذ كل التدابير التي تقتضيها المحافظة على الاعمال بحالتها الحاضرة وعلى كل العتاد المستعمل فيها . اما الفرنسيون الذين تستخدمهم شركة القناة فعلى القنصلية العامة ان تسهر عليهم بعين يقظى وان تحميهم حماية فعالة في كل لحظة » .

وارسل الوزير في اليوم ذاته الى السفير في الاستانة تعليمات صريحة حدد له فيها موقف حكومة الامبراطور من شقّ القناة وامره بالتدخل لدى الباب العالي لاعطاء الموافقة على الحفر لان حكومة الامبراطور ترى من واجبها ، وقد اسهم الفرنسيون بنصف رأسمال الشركة « ان تحميهم وتحافظ على مصالحهم » وطلب منه ان يحسن استقبال دي ليسبس حين حضوره الى الاستانة ويؤيده تأييداً كاملاً في مطالبته بهذه الموافقة .

وراح دي ليسبس عقب مقابلته الامبراطور يعلن في احاديثه ويكتب في الصحف ان الامبراطور يؤيد كل التأييد مشروع القناة والشركة ، فذهب سفير بريطانيا الى وزير الخارجية وسأله رسمياً عن نصيب ما يذيعه دي ليسبس من الصحة وعما اذا كان الامبراطور والحكومة قد حدّدا موقفها النهائي من مشروع القناة فاجابه الوزير ان الامبراطور حريص الحرص كله على مصالح رعاياه ، أيّاً كانوا ، وفي اي بلد اقاموا . فاكتفى لورد كولي بالتأكيد له ان حكومته لا تزال على موقفها من المشروع .

وانتقل دي ليسبس الى الاستانة فانتقل معه اليها النشاط حول القناة واقام

فيها الشهرين الاخيرين من سنة ١٨٥٩ ، فكان الباب العالي طول مدة اقامته عرضة لحملات وحملات معاكسة ومساع ملحّة يعارض احدها الآخر . السفير البريطاني بلور يلقي بكل ثقل بريطانيا للحؤول دون الموافقة والسفير الفرنسي توفنيل ، وقد احاطته الانتصارات العسكرية الاخيرة بهالة من المجد والسؤدد ، يصرُّ على اعطائها وفي اسوأ الحالات على التغاضي عن « الاعمال التحضيرية » الجارية في برزخ السويس .

ولم تجد الحكومة العثمانية مخرجاً من المأزق رغم اجتماعاتها المتوالية طوال شهري تشرين الثاني وكانون الاول لانها كانت تريد الجمع بين النقيضين وارضاء الفريقين . ولما اوشك صبر السفيرين ان ينفد وظهرت في افق الاستانة غيوم أزمة تدخّل سفراء النمسا واسبانيا وروسيا وبروسيا في الامر واتفقوا مع الباب العالي على ان يوجه نداءً الى الدول الاوروبية للاشتراك في بحث مسألة السويس حول مائدة مستديرة فرفض اللورد بلور هذا الحلّ ليقينه ان الدول الاوروبية ستقف كلها ضد بريطانيا وتؤيد مشروع القناة . وحفاظاً على كرامة بريطانيا قرر الباب العالي ان يوجّه النداء الى فرنسا وبريطانيا فقط ليتّفقا فيما بينهما على حلّ للمسألة . ووُضع النداء في مذكرة بتاريخ ٢٨ كانون الاول حصرت جدول الاعمال في النقط الثلاث التالية :

١ — الاتفاق على مشروع لا يكون في روحه ونصه ما قد ينتج عنه اقلّ ضرر او خطر على الامبراطورية العثمانية بوجه عام وعلى الاقليم المصري بنوع خاص .

٢ — تحديد الضمانات التي يجب ان تعطى للادارة المصرية منعاً لكل اضطراب في العلاقات بين هذه الادارة والحكومة السلطانية .

٣ — اقتراح الضمانات التي يجب ان تعطى للباب العالي لتأمين بقائه بمنأى عن نتائج كل ما قد يقع بين الدول من خلافات وحروب ولتأمين سلامة الملاحة عبر

القناة على اسس تحفظ مصالح تركيا الخاصة والمصالح الاوروبية العامة .

وفهم نابوليون الثالث من هذه المذكرة انها تعيد مسألة القناة الى بدايتها وان تركيا لا تجرؤ على مخالفة بريطانيا ، ورسخ في ذهنه ان انتصاراته في القرم على الروس وفي ماجنتا وسولفرينو على النمساويين لم تكن كافية لوضعه على مستوى واحد مع بريطانيا في الاستانة ، فقرر ان يكون الشرق اول ميدان لمعركة يُثبت فيها للعثمانيين « انه يعرف ما يريد » . وفي ٧ شباط ١٨٦٠ جدّد لدي ليسبس تأكيده بانه لن يتراجع عن موقفه وان على الناس اجمعين ان يعلموا انه يؤيد مشروع القناة تأييداً لا رجوع عنه مهما كلفه الامر ، فكتب دي ليسبس الى محمد سعيد يقول « ... وثقوا يا صاحب السمو ان حكومة الامبراطور ستجبر الباب العالي ومعه بريطانيا على احترام حقوقها ، وهي مصممة على السير في المشروع بنفسها . والعالم كله من ورائها » .

وعند هذا الموقف العنيد الصريح رأت الحكومة البريطانية ان افضل حل لنسف المشروع بدون وقوع اصطدام بينها وبين فرنسا هو احراج الشركة مالياً وتعريضها للافلاس . وكانت على علم بان ٥٨ الف سهم من اسهمها لم تطرح للاكتتاب لان محمد سعيد كان يريد شراءها ، فاذا عدل الباشا عن الشراء كان عدوله كافياً لشلّ الشركة وافلاسها فيكون للافلاس نتيجتان في كل منهما ما يرتاح اليه القلب البريطاني ، الاولى موت المشروع والثانية تضعضع السوق المالية في فرنسا بفعل خسارة الاموال المكتتب بها ، فطلبت من قنصلها في مصر ان يقابل محمد سعيد ويقنعه بالعدول عن الشراء . ويبدو ان القنصل فهم جواب الباشا الغامض على غير حقيقته او انه فهم منه ما طاب له ان يفهم فخرج من المقابلة مطمئناً الى ان محمد سعيد ميّال الى العدول عن الشراء . ولكنه فوجيء بعد ايام قليلة بقول علنيّ لدي ليسبس ان محمد سعيد كان منذ البداية مرتبطاً بوعد الشراء وانه قد اشترى بالفعل فهرول الى القصر ليعرف اذا كان الامر صحيحاً فاكده له الباشا فثارت ثائرته وكتب الى حكومته في ٣ حزيران « ان موقف محمد سعيد باشا لموقف

مخجل وان رجلا تذهب به القحة الى حدّ الكذب على ممثل صاحبة الجلالة البريطانية لرجل لا يمكنني ان اثق بعد اليوم به او بكلامه » .

وعند فريق من المؤرخين ان التحوّل في موقف محمد سعيد كان سببه الاول والاكبر ان رسولاً خاصاً جاءه من باريس واسرّ اليه باسم الامبراطور ان الريح النتنة التي عصفت بلبنان وادّت الى التقاتل بين النصارى والدروز قد هيأت لفرنسا فرصة احتلال سوريا ولبنان وان هذا الاحتلال سيكون خير مناسبة لإنشاء دولة قوية فيهما برئاسة الامير عبد القادر الجزائري تكون فاصلاً بين مصر وتركيا فتصبح مصر نتيجة لذلك دولة مستقلة استقلالاً تاماً .

ولا شك ان الحملة الفرنسية على لبنان كان لها اثر كبير في تطوير مسألة القناة فخففت الحكومة البريطانية من حدّة معارضتها وجنحت الى الاعتدال لإيمانها بان اسباب النجاح باتت متوافرة للمشروع وبان الحكمة تقضي بتسخير ما في متناول يدها من وسائل وامكانات لوضعه تحت حمايتها . وظهر هذا الاعتدال في تصريح ادلى به لورد وود هاوس باسم الحكومة البريطانية في مجلس اللوردات في ٦ ايار ١٨٦١ قال فيه « ان حكومة جلالة الملكة قد رأت من الانسب ان تترك امر القناة لتقدير الباب العالي ، وهو الان على اتصال بهذا الشأن بباشا مصر ، والذي ارجوه هو العدول عن المشروع ، او على الاقل ان تُعطى الضمانات للباب العالي والدول الاوروبية التي لها مصالح في ذلك الجزء من العالم بحيث لا تتعارض الطريق المقترحة مع امنها ومصالحها ، ولا تُحرم دولة ما من الانتفاع بالقناة ، وخصوصاً في وقت الحرب » .

ونتيجة لهذا التحوّل في سياستها طلبت الحكومة البريطانية من سفيرها بلور الانتقال الى مصر لدرس احوال القناة عن كثب فوصل الى البرزخ في تشرين الثاني ١٨٦٢ ، وبعد ان طاف فيه انتقل الى القاهرة وصرّح لاعضاء السلك القنصلي انه « لا يسعه سوى الاحتفاظ « بالصمت الماسوني » في كل ما يمت بصلة

الى سياسة بريطانيا حيال القناة ، ولكن بوسعه ان يؤكد ان بريطانيا ستحارب بلا هوادة كل محاولة من شأنها ان تمس من قرب او من بعد وحدة الامبراطورية العثمانية ، وان السياسة البريطانية هذه هي خير سياسة يمكن مصر ان تعتمد عليها وتسير على هديها . ونحن البريطانيين نعتبر ان مصالحنا مرتبطة بمصالح مصر ارتباطاً يجعلنا ندافع عن الرمل المصري الاصفر بمثل العزم الذي ندافع به عن سواحلنا البيضاء . وبريطانيا لن تقف مكتوفة الايدي اذا حدثت باشا مصر نفسه يوماً بالقيام بمفرده ، او بالاتفاق مع دولة او دول اخرى اوروبية ، بعمل يرمي الى وضع هذا البلد تحت حماية حكومة اجنبية – اية كانت – ولقد اثبتنا ، فيما يتعلق بنا ، اننا لا نريد فرض حمايتنا على هذا البلد – فعندئذ يصبح وجود هذا الامير خطراً ، لا على الباب العالي فقط ، بل على بريطانيا ايضاً » .

وكانت مصر منذ عدة شهور تعاني ضائقة مالية شديدة فشلت في معالجتها كل الوسائل التي لجأ اليها محمد سعيد فاضطرّ للاستعانة باموال من الخارج فجاءه متموّلون فرنسيون يعرضون المساعدة فظن اول الامر ، وهو الرجل الطيب القلب السليم النية ، انهم ما اقبلوا عليه الا بدافع الصداقة وعرفان الجميل ليمدّوا ايديهم لرجل قامر بمستقبله ومصير بيته في سبيل وطنهم . ولكنه ما عتم ان رأى في شروط عروضهم ارادة خبيثة ترمي الى تكبيل يديه وجعله مطيّة للسياسة الفرنسية فرفضها وردّ اصحابها على اعقابهم .

واستشرت الضائقة فاحنى الرجل ظهره واستعان عليها وعلى الدهر وأهله بالصبر والتوكّل ، ولمّا ارهقه الصبر رمى ببصره الى ما هو فيه وما حوله فاذا هو وحيد في قصره ، وبلده بلدان ، مصر بعسرها وشركة القناة بيسرها ، وشعبه فُرضت عليه السخرة وما يرافقها من ذل وضعف ومرض وفقر وموت ، فخجل من نفسه وندم على ما فعل فكتب الى الباب العالي يعترف له بخطأه ويشكو آلامه (١٩ جمادى الآخرة ١٢٧٧) فيقول « اعترف باني تعجلت بابرام هذه العملية ولو اني ظننت في البداية ان المسألة ستجرّ عليّ كل هذه المتاعب التي

اواجهها الآن لما سمحت بان يبدأ عمل ولا قبلت ان اوقّع شيئاً ... ولكني انسان يصيب ويخطىء . وقد اخطأت . ومن العسير عليّ ان أُخرج نفسي بنفسي من المأزق الذي انا فيه ، وخلاصي منه متوقف على الارادة السنية ... » . وما زال تؤرقه الهموم ويحزّ الندم في نفسه حتى ادركته الوفاة في ١٨ كانون الثاني ١٨٦٣ فترك مصر لخليفته اسماعيل مقوّسة الظهر مهتاضة الجناح .

الفصل الثالث

قناة السويس في عهد إسماعيل

(١٨ كانون الثاني ١٨٦٣ - فرمان ١٩ آذار ١٨٦٦)

تسلم اسماعيل باشا مقاليد الحكم فوجد نفسه امام مشكلتين عصيّتين، الضائقة المالية وقناة السويس فقرر ان يبدأ بالثانية لاعتقاده انها الصق باستقلال مصر من الاولى وان الخروج منها يكون خير فاتحة لعهده فارسل في اول شباط ١٨٦٣ وزيره نوبار بك الى الاستانة لتقليب جوانب الرأي فيهـــا مع الوزراء العثمانيين وحمّله كتاباً الى الصدر الاعظم قال فيه « قابلني اخيراً القنصل العـــام لحكومة فرنسا هنا فحدثني عن ادارة اشغال قناة السويس وابدى رغبة في الاطلاع على موقفي منهـــا فقلت له اني ، وان كنت قد توليت الحكم وباشرت ادارة شؤون البلاد في ظل جلالة السلطان ، لا املك من المعلومات الحقيقية عن هذه المسألة سوى انه لا يوجد قرار صريح بشأنها بعد ، ولذلك فـــاني لا استطيع ان اكوّن لنفسي رأياً نهائياً فيها الّا بعد ان اتلقى تعليمات واضحة من الباب العالي. وغنيّ عن الايضاح ان هذا العمل قد بـــدأ في عهد سلفي ، وان القنصل المذكور يبدي ويعيد ، وارى انه لا يسكت فيما يعيد . وستقفون على كل التفاصيل من التقرير الشفهي الذي سيتشرف بتقديمه لمقامكم السامي سعادة مندوبنا نوبار بـــك . والتمس ان تتكرموا باصدار امر واضح صريح بما يجب ان يُردّ به عنـــد طرح السؤال عن

هذا الموضوع ، سواء اكان السؤال من القنصل ام من سواه وبما يجب ان يكون موقفنا حيال عمليات القناة بوجه عام » .

ولم يجرؤ الباب العالي على اتخاذ موقف صريح قبل معرفة رأي بريطانيا . وكان يعتقد انه لا بدّ ان يكون لبريطانيا بعد وفاة محمد سعيد رأي جديد في المسألة. وفي تلك الاثناء كانت وزارة الخارجية في لندن قد تلقّت من سفيرها بلور تقاريره عن زيارته لمصر واعمال القناة وملاحظاته عن سير العمل وحظوظ نجاحه والتدابير التي يجب على الحكومة البريطانية اتخاذها لوقف العمل او الموافقة عليه . وقد اقترح السفير حلّين ، اولهما ان تعمل الحكومة البريطانية من وراء الستار لوقف العمل ملقية تبعة الموقف على الباب العالي وباشا مصر وان يتمّ الامر بأن يبلّغ الباب العالي اسماعيل باشا انه لم يوافق على فرمان سلفه وانه ينتظر منه تقريراً مفصلاً عن مشروع القناة ويجيب اسماعيل بانه غير موافق على عمل سلفه فيطلب الباب العالي منه وقف العمل بالقوة . والحلّ الثاني هو الاتفاق مع الباب العالي واسماعيل باشا على الغاء السخرة ، وفي هذا وحده ما يكفي لشلّ نشاط الشركة وتعريضها للافلاس ، وعندئذ تشتري مصر وتركيا بارخص ثمن اسهم الشركة المفلسة ويقوم اسماعيل وحده بتنفيذ المشروع فتصبح فرنسا بعيدة عنه .

وقال السفير في تقرير آخر بتاريخ ٣ كانون الثاني ١٨٦٣ « ان عيب القناة ليس في ان تُولـَد بل في ان تُولـَد فرنسية وان تصبح بور سعيد وتمساح والسويس فرنسية ايضاً . فالاراضي الزراعية التي وهبها الامتياز للشركة والتي بدأ استصلاحها واستغلالها ستشكل مساحة لا يستهان بها يكون الامر فيها للفرنسيين دون سواهم » .

وقبل ان يتلقّى اسماعيل جواباً من الباب العالي تدارس مع بعض معاونيه نصوص امتياز الشركة فاتضح له ولهم انها جاوزت في السخاء كل حد معقول

فجعلت من الشركة دولة ضمن دولة ، وشقّ عليه ان يكون الاجانب ، بحكم هذه النصوص وبدون اي مقابل او ثمن ، اصحاب ترعة المياه العذبة واملاك الدولة بالاضافة الى ما لهم من سلطان تام مطلق على القناة التي ستُشق ، وحق كامل في توسيعها واقامة المباني على ضفتيها ، فعزم على تعديلها وطلب من دي ليسبس ان يفاوضه فيما يريده من تعديل فرفض الرجل المفاوضة وقال ان ما بيده بيده ولا ينزل عنه ، واثار على اسماعيل في الصحف والمحافل السياسية الاوروبية وفي الاوساط المالية والصناعية المؤيدة للشركة حملة عنيفة من التهويل اتهمه فيها بالتخلّف والتعصب والرعونة فازداد الباشا صلابة في رأيه وموقفه وقابل الحملة بالازدراء . فانصاع دي ليسبس اخيراً وقبل مبدأ تعديل بعض بنود الفرمان . وفي ١٨ آذار ١٨٦٣ وقّع مع الحكومة المصرية اتفاقاً نزلت فيه الشركة عن حقها في شقّ الترعة العذبة وبيع مياهها للفلاحين وتعهّدت الحكومة المصرية بشقّها على نفقتها لتسدّ حاجة ابناء المنطقة من مياه الشفة والري ، وأُلحق بهذا الاتفاق اتفاق آخر في ٣٠ آذار تعهّد فيه اسماعيل بدفع ثمن الاسهم التي اشتراها سلفه من الشركة . ولم يكن الاتفاقان الّا المرحلة الاولى من المفاوضات التي بدأها اسماعيل مع الشركة لوضع شؤونها على اسس اقلّ ضرراً بمصلحة مصر .

وفي ١٧ نيسان شاء السلطان عبد العزيز ان يقوم بعمل يزيل كل شك بقوة الروابط الروحية والسياسية التي تشدّ القطر المصري الى عرشه وباخلاص الحكام والرعايا المصريين لدار الخلافة فزار مصر في موكب فخم وكانت اول مرة تطأ فيها قدما خليفة عثماني ارض الكنانة بعد السلطان سليم الاول اي منذ ٣٤٦ سنة. وقد بذل السفير البريطاني كل جهوده لحمل السلطان على العدول عن هذه الزيارة فذهبت جهوده هباء ، فأسرف اسماعيل كل إسراف في اقامة مظاهر التكريم والاجلال لعبد العزيز ، وذهب السلطان في ابداء عطفه على اسماعيل الى ابعد مدى لا بدافع الشكر على ولائه فقط بل رغبة منه في ان يفهم الاجانب ان السيادة العثمانية على مصر قوية الدعائم وليس في بنيانها محل لأسافينهم .

وشاء دي ليسبس ان يفيد من هذا الحدث السياسي فقام بمساع عديدة ، مباشرة وغير مباشرة ، لاقناع الباشا بزيارة اعمال القناة بمعية السلطان فتكون هذه الزيارة تكريساً رسمياً لهذه الاعمال واعترافاً صريحاً بها وبالشركة فلم يلقَ من الباشا الا الصدود .

وعقب الزيارة السلطانية اطمأنّ اسماعيل الى موقف السلطان منه فقرر منازلة الشركة وتطهير امتيازها من كل ما يتجافى وسيادة مصر . ولكنه لم يكن موفقاً في اختيار عناصر المقاومة اذ أوفد نوبار الى الاستانة ، وكان قد انعم عليه برتبة الباشوية بعد مهمته الاولى فيها ، ليفاوض الباب العالي مجدداً بشأن القناة . وكان نوبار في سره ، على ما يؤكد كثير من المؤرخين ، عميلاً لبريطانيا ومحباً للمال ككل عميل ، حارب مشروع القناة لمّا حاربته حكومة لندن وتجنّد له لما رضي البريطانيون عنه ، فابحر في تموز ١٨٦٣ حاملاً الشروط التي يقترح اسماعيل ان لا تُعطى موافقة السلطان الا على اساسها وهي :

١ – نزول الشركة للحكومة المصرية عن الاراضي التي وهبها اياها محمد سعيد.

٢ – تحريم اقامة الحصون والاستحكامات على ضفتي القناة ، وحصر نشاط الشركة في الاعمال التجارية .

٣ – الغاء السخرة في اعمال الحفر .

٤ – الغاء البند الثاني من فرمان ١٨٥٦ وهو الذي جعل نسبة الرعايا المصريين المستخدمين في حفر القناة ٨٠ ٪ وفرض عدم زيادة عددهم عن ستة آلاف عامل في الشهر ، شرط ان تدفع الشركة اجورهم وان يظلوا تابعين للحكومة المصرية وخاضعين لقوانينها .

وكان من نتائج مهمة نوبار ان خرج الباب العالي عن تردّده السابق فابلغ اسماعيل باشا انه يوافق على مقترحاته وشروطه ، واضاف اليها شرطاً آخر هو استعمال القناة للملاحة التجارية فقط .

وفي اوائل آب ١٨٦٣ كتب الصدر الاعظم الى اسماعيل ان يفاوض دي ليسبس في وضع اتفاقات جديدة على اساس هذه الشروط فاذا ابى او اذا لم يُنهِ المفاوضة ووضع الاتفاق خلال ستة اشهر يكون للباشا ان يوقف اعمال الحفر بالقوة .

وفي ١٨ آب اطلعت الادارة المصرية دي ليسبس على هذه الشروط وارادة الباب العالي واصدر اسماعيل في الوقت ذاته امراً بالغاء السخرة في جميع الاراضي المصرية كمبدأ عام سواء اكانت السخرة لمصلحة الافراد او الشركات . فثار دي ليسبس واعضاء الشركة على هذا التدبير وقالوا ان الباشا لم يتخذه حباً بالمصريين وحرصاً على صحتهم بل نكاية بالشركة وتنكراً للحضارة ورغبة في توفير اكبر عدد ممكن من الفلاحين لاستصلاح اراضيه الواسعة . ونادت الصحف الفرنسية بالويل والثبور وكتبت ان السخرة امر طبيعي في مصر فخوفو لم يبنِ هرمه الكبير الا بالسخرة ، وجميع ملوك مصر في كل العهود اقاموا المعابد والمدافن وشقوا الترع والاقنية بالسخرة فما بال اسماعيل يحرّمها اليوم . فوقف ارباب الصحافة ورجال السياسة في لندن موقف الدفاع عن الباشا فمجّدوا عمله لانه انساني شريف وندّدوا بالسخرة قائلين انها « من اقسى المظالم التي خلّفتها العصور الهمجية فلا مسوغ لاستمرارها في مصر » . فردّ عليهم انصار الشركة بباريس متسائلين اذا كان البريطانيون يعفّون عن السخرة في الهند .

ووجّه دي ليسبس الى وزير الدولة البريطاني لورد لَيَرد كتاباً قال له فيه « اريد ان اسألك رأيك فيما اذا كان لحكومة اجنبية حق التدخل في شؤون مصر الخاصة . والنخاسة مبدأها قائم في الولايات المتحدة فهل سمحت بريطانيا

لنفسها مرة واحدة بان تضغط على حكومة واشنطن لالغائهـا ، وفي روسيا اربعون مليون عبد فهل حاولت بريطانيا مرة واحدة ان تُظهر لحكومة الروس عدم رضاها عن استمرار العبودية . فلماذا تجيز بريطانيا لنفسها في مصر ما لا تجرؤ على الاقدام عليه في واشنطن وبطرسبرج . واذا كان يجوز لكم التدخل لمصلحة الفلاحين المصريين فهذا التدخل يشكل اعترافاً ضمنياً لغيركم من الشعوب بحق الدفاع عن الاولاد والمراهقين الذين يعملون في مصانعكم وعمّن فرضت عليهم السخرة في الهند » .

والغاء السخرة في مصر كان معناه وهدفه القضاء على الشركة ووقف اعمال الحفر فرفع دي ليسبس شكواه الى نابوليون الثالث فامر الامبراطور معتمديه في الاستانة والقاهرة بالسعي لدى السلطان واسماعيل لتمديد السخرة ريثما يتم وضع اتفاق نهائي بشأنها بين الشركة والحكومة المصرية فأُجّل تنفيذ الامر شهرين ثم شهرين آخرين .

وكانت المضاعفات الدولية التي تنشأ عن مسألة القناة تقض مضاجع اسماعيل ، وكان يصفها في احاديثه بانها « كارثة عليه وعلى مصر » فلما بدأت المفاوضة بينه وبين دي ليسبس واصرّ هذا بعناد على ضرورة استمرار السخرة عيل صبر الباشا فاقترح ان تنزل الشركة عن امتيازها فيقوم هو بشق القناة على نفقته الخاصة « فتكون القناة لمصر لا مصر للقناة »ويعطي الدول كل الضمانات التي تطمئن اليها،فهدّأ دي ليسبس من روعه قائلاً « ان مشروع القناة ضمان لمصر واستقلالها ، وان بريطانيا التي تقاومه اليوم ستكون اول من يفيد منه ويؤيده غداً ، وان صداقة نابوليون الثالث انفع له واجدى من خبث البريطانيين وغدرهم ، وكفى البيت العلوي ما عاناه محمد علي من سياستهم التي ما استهدفت يوماً الا اذلال مصر وافقارها لتكون يوماً من الايام لقمة سائغة لهم » . فكان لهذا الكلام اثره في نفس اسماعيل فاوفد نوبار الى باريس للتفاوض مع الحكومة الفرنسية والاتفاق معها على اسس صحيحة سليمة لشركة القناة وتحديد علاقتها في الحاضر والمستقبل

بحكومة مصر . فاتصل نوبار بكبار معاوني نابوليون الثالث واولهم الدوق دي موروني رئيس الهيئة التشريعية وكان ، بفعل التأثير الارثي ودم تاليران يسيل في عروقه ، محباً للترف شغوفاً بالمال يتكسّبه ويكتنزه اياً كان مصدره . فلما تلمّس نوبار مواطن الضعف فيه حدّثه باللغة التي يفهمها وتطيب له ، واستعان بما وضعه البريطانيون سراً تحت تصرفه من اموال طائلة فاتفق الاثنان بدون صعوبة على محاربة دي ليسبس وطرده من رئاسة الشركة وذلك بضرب اسهمها في اسواق البورصة فيجزع المساهمون ويبيعون ما بايديهم منها فيشتريها نوبار حتى اذا باتت كثرتها بيده ويد من يشترون لحسابه حُلّ مجلس الادارة وانتُخب مجلس جديد طيّع للسياسة التي يعمل لحسابها .

واسهم الدوق اسهاماً فعالاً في وضع المذكرات ونشر المقالات في الصحف وانفق جزءاً من المال الذي وضعه نوبار بيده لشراء بعض الاقلام ، فقامت حملة مركّزة على الشركة واتخذ نوبار من السخرة ومظالمها وسوء حال الفلاّحين العاملين في حفر القناة حجة لدعم تأكيده للاوساط الرسمية والاقتصادية والشعبية ان دي ليسبس امتهن بما فعل ويفعل الكرامة الانسانية وسيادة الباب العالي وحق باشا مصر ، وان الشركة اذ بدأت اعمال الحفر خلافاً لنصوص فرمان ١٨٥٦ قد نتهكت قدسية القانون وحرمة الاتفاقات .

واغتنم نوبار رياحه عند هبوبها فكتب الى سيده تقارير عديدة اكّد له فيها انه كسب المعركة وانه بفضل الدوق دي موروني واعوانه قد مال بالامبراطور عن الشركة ، وطلب في ختام كل تقرير ان يُزاد من المال ليمضي في عمله الناجح ويكسب انصاراً آخرين من ذوي النفوذ في باريس ، فلم يضنّ عليه اسماعيل بشيء مما طلب وكانت المبالغ الضخمة التي يرسلها اليه تنتهي بكاملها او ينتهي القسم الاكبر منها الى جيبه وجيب الدوق ، ذلك ان الباشا كان مؤمناً بصدق وزيره واستقامته واخلاصه ولم يخامره اقلّ شك في صحة تقاريره رغم تأكيدات قنصل فرنسا في القاهرة ان حكومته لم تغيّر شيئاً من سياستها الخاصة بالقناة

واطّلاعه على رسائل من وزارة الخارجية فيها تعليمات بمواصلة القيام بكل ما في الاستطاعة لحماية رجال الشركة واعمالها .

واتصلت اخبار تقارير نوبار بدي ليسبس فشدّ رحاله الى باريس . ولما علم الوزير المصري بوصوله ارسل اليه مذكرة بالاقتراحات المصرية الجديدة التي سبق ذكرها فدعا دي ليسبس مجلس الادارة للاجتماع وبحث هذه الاقتراحات فوافق عليها بعض الاعضاء ورفضها هو واصحابه الخلّص وقالوا ان قبولها يعني الاستغناء عن حماية الامبراطور وحكومته او عدم الثقة بقيمة هذه الحماية . ولمّا الحّ نوبار على ان يُعطى الجواب على المذكرة في اقرب وقت استمهله دي ليسبس خمسة عشر يوماً فردّ عليه في ١٤ تشرين الاول يقول : « ان خمسة عشر يوماً ليست شيئاً يذكر في نظرنا نحن المقيمين هنا بطمأنينة وراحة ، ولكنها وقت طويل بالنسبة للفلاحين في مصر . ولهذا جئت ارجو منك ان لا تضيع الوقت . فالامر بيننا ليس دبلوماسياً ولكنه انساني ، وانساني فقط » فاجابه دي ليسبس في اليوم التالي قائلاً : « اني افهم ان تُظهر العطف على الفلاحين المصريين في احاديثك مع رجال القانون الذين تستشيرهم او مع رجال السياسة الذين يجهلون الواقع المصري . اما ان تستعمل هذه اللغة في كتابتك اليّ فهذا ما لا افهمه واستغربه . والمسائل الانسانية قد شغلت فكري في مراحل حياتي اكثر جداً مما شغلت فكرك في حياتك ، ولك ان تهتمّ بها اذا شئت ، ولكني اتطفّل عليك بالنصح بان لا تتسلّح بها متى كنا وجهاً لوجه » .

وتوالى التراشق بالتهم بين الرجلين :

– ان العمال المصريين في القناة يموتون جوعاً يا مسيو دي ليسبس .

– انهم كانوا قبلاً يموتون من العطش والجوع معاً وقد غطّت ألوف من جثثهم قضبان سكة الحديد التي انشأتها يا نوبار باشا .

– انهم يعيشون حياة العبيد المحرومين في ظل شركتك .

– انهم لم يكونوا احسن حالاً قبل مجيء الشركة .

وكانت اللهجة تعلو وتقسو وتزداد عنفاً يوماً بعد يوم ، ولما اتّضح لانصار الشركة ان دي موروني من وراء الحملة وان نوبار لم يجرؤ على ما اقدم عليه الّا اعتماداً على الدوق وتأييده اتفقوا على ان تقليم اظافر نوبار وتأمين فشله لا يمكن ان يتمّ الّا باحراج دي موروني وان الوسيلة الفضلى لبلوغ هذه الغاية هي طعن رئيس الهيئة التشريعية في صميم كرامته . فلما ارسل الدوق دعوة الى كل من دي ليسبس ونوبار للاجتماع به وحلّ الخلاف حبيّاً بينهما بحضوره وعلى الاسس التي يراها اوفر ضماناً لمصالح الفريقين لبّى دي ليسبس الدعوة ، لا سعياً وراء الحلّ الحبّي بل لينفّذ ما تمّ الاتفاق عليه بين اعضاء مجلس الادارة ، فقال للدوق « انت آخر رجل يمكنه ان يكون حكماً في هذه القضية . ألم يبلغك شيء من الاخبار التي يتداولها الناس في مصر . ان خصوم مشروع القناة لا يعتمدون في الحملة التي يقوم بها نوبار الا على نفوذكِ ومساعيك ويتحدثون عن اموال طائلة أُغدقت على كثيرين ، واخرى وُعد بها آخرون ، وقد ورد اسمك بين هؤلاء واولئك . ونوبار يستعمل نفوذك درعاً له في هذه الحملة . ولقد بذلتُ جهوداً كثيرة لتكذيب هذه الاخبار . ولكن يكفيك ان يتداولها الناس ويتناقلوها لتقتنع بان التحفظ في هذا الامر بات ضرورياً لك » . فصُعق دي موروني لهذه المصارحة التي لم يكن يتوقعها . وغادر دي ليسبس الاجتماع هادىء الاعصاب مؤمناً بانه قضى على خصمه . والواقع ان سهمه لم يطش لان دي موروني بعد هذا الكلام القاسي انطوى على نفسه وكان ذلك آخر عهده بمسألة قناة السويس .

وقد انقسم المؤرخون الى مدافعين عن موروني نفوا عنه تهمة الرشوة ، ومهاجمين اكدوا انه مدّ يده للمال الحرام . وما قيل فيما تقدم عن تسرُّب الذهب المصري الى جيبه لا يُقدَّم للقارىء كحقيقة لا يرقى اليها الشك بل كعنصر من عناصر تكوين الرأي مأخوذ من الرسائل المتبادلة بين نوبار واسماعيل اثناء قيام الاول بمهمته في باريس وقد يكون قول الوزير المصري صحيحاً كما يجوز انه كان وسيلة

من وسائل الابتزاز . وأهمّ هذه الرسائل كتاب من اسماعيل الى نوبار مؤرخ في ٩ رجب ١٢٨٠ (٢١ كانون الاول ١٨٦٣) قال فيه : « ... واذا اردنا الوصول الى نتيجة موفقة فعليك ان تعمل باي ثمن على تطييب خاطر جناب الدوق والذين يلتفون حول الامبراطور وان يكون كل ثمن متناسباً مع مقام كل واحد ، وعليك ان تستميل افكارهم الينا ، وتصحح رأيهم فينا وفي مسألة القناة ، حتى نحقق المصلحة ونحافظ على شرف مصر وسمعتها ، وقد سبق لي ان اوصيتك بما ينبغي عمله وأمرتك بألّا تراعي الاقتصاد في هذه المهمة وقد ذكرت لي من قبل ، في خطاب مكتوب باللغة التركية ، ان جناب الدوق قد قال لك انه يجب بذل المال لاستمالة بعض المقامات وانه ينبغي ان يكون هو احد الذين يظفرون بنصيب فكان عليك ان تغتنم هذه الفرصة . اذن فعليك الا تضنّ بالمال كما قدمنا ... » .

ولما حجب الدوق مساعدته عن نوبار اتقاءً للفضيحة استعان الوزير المصري بآخرين من رجال الصحافة والسياسة لهم مقامهم وكلمتهم في اوساط القصر الامبراطوري فأغدق عليهم المال واستكتبهم في الصحف السياسية والاقتصادية ونجح في ذلك الى حدّ كبير فقابله دي ليسبس بهجوم معاكس واتهمه علانية بانه عميل بريطاني لا ينظر الى مصلحة مصر الا من الزاوية البريطانية ، وان اقامته في باريس كانت مفسدة لاخلاق رجال السياسة والصحافة بفعل سوق الرشوة التي فتحها بالاموال التي تأتيه من القاهرة او تُرسل اليه من لندن . وذهب الى ابعد من هذا فقال وكتب ان الصحف والاقلام المؤيدة لنوبار تخون فرنسا وتتآمر على مصالحها ومستقبلها وكرامتها ، واتّهم اصحابها بانهم خونة عملاء مرتشون . فكان لصراحته في القول وجرأته في الاتهام صدى بعيد في الاوساط الباريسية فتسابق الذين وُجهّت اليهم التهم الى التبرّؤ من نوبار وقضيته واعرض عنه الصحفيون والسياسيون حفاظاً على كرامتهم وهرباً من تهمة الرشوة والخيانة .

وعندها ادرك نوبار انه ضلّ الطريق اذ اعتمد على دعاية لا فائدة منها في مسألة لها قبل كل شيء طابع قانوني ، فغيّر وجهة سيره واتّصل بثلاثة من كبار المحامين واعلام القانون في باريس واستفتاهم في الامر فاتفق اوديلون بارو وديفور وجول فافر بان ليس للشركة كيان قانوني لان السلطان لم يوافق على فرمان ١٨٥٦ ، وان لاسماعيل كل الحق في الغاء السخرة لانها عمل غير انساني ، وقالوا ايضاً باعادة اراضي الشركة الى الحكومة المصرية لان الشركة لم تتملكها الا بحكم فرمان لا قيمة له لان السلطان لم يوافق عليه .

ولكن فتوى الاساتذة الثلاثة لم تنل من جرأة دي ليسبس وعناده فاقام دعوى على نوبار امام المحكمة الجزائية في باريس بتهمة الرشوة والتزوير مستهدفاً توسيع نطاق الفضيحة والتهويل على كل من تحدّثه نفسه بقول كلمة خير في نوبار ومهمته . واستغلّ الدعوى لإثارة الرأي العام الفرنسي وتحريك الشعور الوطني في الشعب ومناشدة الحكومة الفرنسية ان تدافع عن كرامتها وعن مصالح الفرنسيين المساهمين في الشركة .

وبعد كل هذه القيامة التي اقامها بنشاط لا يدركه الكلال ارسل الى اسماعيل باشا مشروع حلّ جديد وضعه بالاتفاق مع دروان دي لويس وزير الخارجية الفرنسية وجعل رؤوس خطوطه ان تحتفظ الشركة بملكية قناة المياه العذبة وتعيد الى الحكومة المصرية مئة الف هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة التي تملكتها مجاناً بموجب فرمان ١٨٥٦ وتخفض عدد العمال المصريين في البرزخ الى ستة آلاف في الشهر ، على أن تتقاضى لقاء هذا تعويضاً من الحكومة المصرية قدره ٩٠ مليون فرنك ، اي نصف رأسمالها تقريباً ، بالاضافة الى نزول الحكومة المصرية عن حصتها في الارباح السنوية التي حُددت بـ ١٥٪ من الارباح الصافية . ووصف هذا الحل بانه « تضحية من الشركة لمصلحة الحكومة المصرية » . وعندما سئل عن كيفية دفع مبلغ التسعين مليون فرنك وهو مبلغ تعجز عنه خزانة اسماعيل باشا اجاب بان يكون ذلك بتنازل اسماعيل عن

١٧٧٦٤٢ سهماً يملكها في الشركة وثمنها يبلغ حوالي ٨٨ مليون فرنك ، وما تبقّى تدفعه الخزانة المصرية اقساطاً .

وحزّ الالم في نفس اسماعيل لما جاءه مشروع الحل الجديد الذي يجعل مصر جزءاً من الشركة تتصرّف به على هواها ، فرفض بحثه جملة وتفصيلاً . وقامت لديه الشواهد على ان الباب العالي لن يبرأ من داء الخبث والروغان والتسويف وان زيارة عبد العزيز لم تأتِ بفائدة فعلية وان البريطانيين خبت نار مقاومتهم للشركة ومعارضتهم لفكرة القناة فمال الى تركيز سياسته على الحقائق والوقائع لا على الكلام والاوهام فقرر حل الخلاف بينه وبين الشركة في اطار مصري فرنسي وكتب الى نوبار باشا في ٢١ كانون الاول ١٨٦٣ . « ان لحل المشكلة وتسويتها طريقين ، فاما ان نوقف الاعمال ونحيل القضية الى الاستانة ليحلها الباب العالي بمفاوضة مع الدول واما ان نتفق مع فرنسا بنأى عن الجميع . وفي رأيي ان الطريق الاولى شائكة وغنية بالمحاذير . واول هذه المحاذير واهمها ان المسألة ، في حال نقلها من مصر الى الاستانة ، تفلت من يدنا تماماً فتنعدم فائدة مصر منها وتكون حصة الاسد لبريطانيا لان الباب العالي ليس على استعداد للوقوف بوجه السياسة البريطانية ومطامعها . واذا كان عند البريطانيين اقل ميل للاخذ بيدنا فان هذا الميل سيبقى سلبياً لانهم وقفوا الى جنبنا في سعينا الى استخلاص الاراضي التي تملكتها الشركة والغاء السخرة ورأونا ننفق في هذا السبيل اموالاً طائلة ولا نبادلهم الود . وكذلك فان وضْعنا القضية بيد الباب العالي سيجرّ علينا غضب فرنسا ، وغضب فرنسا لا يعلم الا الله كيف يتطور ومتى ينتهي . اما اذا سلكنا الطريق الثانية وعملنا على تسوية المسألة في فرنسا فيمكنك الوصول الى نتيجة اذا طيّبت خاطر جناب الدوق وارضيت باي ثمن الرجال الذين يلتفون حول الامبراطور ... »

ويفهم من هذا الكتاب ان اسماعيل كان لا يزال تحت تأثير تقارير وزيره مؤمناً بان الاموال الطائلة التي ارسلها اليه قد انفقت في سبيلها لمصلحة مصر

وان الدوق دي موروني والمقرّبين من القصر سينقلبون في النهاية على وزير الخارجية الفرنسية فقبل تحكيم الامبراطور في القضية .

والحقيقة ان موقف الامبراطور كان واضحاً صريحاً ، ولم يكن في باريس من يجهل انه موافق تماماً على سياسة وزير خارجيته وانه والامبراطورة اوجيني يعطفان كل العطف على دي ليسبس ومشروعه . وهنا تساءل بعض المؤرخين عن مدى اخلاص نوبار واستقامته وصدقه في القيام بالمهمة التي ندبه لها سيده وعن الاسباب التي حملته على كتمان ما يعلمه عن موقف الامبراطور في التقارير التي كان يرسلها الى مصر والاكتفاء بالحديث عن الدوق دي موروني وما يتمتع به من حظوة في البلاط .

ولما عرضت فكرة التحكيم لم يفهمها نابوليون الثالث على صعيدها الضيق ، اي ان تكون محصورة بتحديد التعويض على الشركة بل قبِلها بمفهومها الواسع الشامل الذي يتناول جميع الامور المعلّقة بين الشركة والحكومة المصرية . واراد دي ليسبس ان يقطع الطريق على كل محاولة تدخّل لدى الامبراطور فقدّم له مذكرة عدّد فيها ما لفرنسا من اياد على مصر وذكر كيف انها عرّضت مركزها وعلاقاتها الدولية للتدهور دفاعاً عن حقوق محمد علي واستقلاله وسلامة بلاده ، ثم تطرّق الى التعويض عن الغاء السخرة واعادة الاراضي فحدده بمبلغ ١٠٧ ملايين فرنك يضاف اليها نزول الحكومة المصرية عن الحصة المحددة لها من ارباح الشركة اي ١٥ ٪ منها « وهذا اقل ما على مصر ان تفعله شكراً لفرنسا على اريحيتها » . وكتب بهذا الموضوع في ٢٠ نيسان الى كبير مساعديه بمصر القنصل الهولندي رويسنرز « اذا نقل الباشا مسألة القناة الى الاستانة وترك القول الفصل فيها للباب العالي كان عمله اعترافاً بان الحكم في مصر لا يملك حق اقطاع الاراضي واعطاء الاذن بشق الترع الا بامر من الباب العالي وموافقته ، وعندئذ لا تكون مصر الا اقليماً من الاقاليم العثمانية ويزول استقلالها الاداري رغم بقاء الحكم فيها وراثياً ، ومتى تمّ هذا فقل السلام على ما عملناه في مصر منذ اجيال ونكون

قد خسرنا فائدة تعرّضنا للحرب حفاظاً على سلامة البيت العلوي واستقلاله وتركنا هذا البيت هدفاً لكل طامع . وبعضهم يتهم الشركة بنكران الجميل بل بالخيانة ، وهل من نكران الجميل والخيانة ان تقف الشركة بوجه المعتدين على حقوقها . ان خمسة وعشرين الف فرنسي اكتتبوا في المشروع وقدّموا له اموالهم . وبعد ان عانوا ما عانوه لم يلقوا تجاوباً من الحكومة المصرية ولم يسمعوا منها كلمة شكر على ما فعلوه في سبيلها بل لم يلقوا الا التنكّر والتهم الظالمة . لقد حان ان يكفّ بعضهم عن الاشارة الى التضحيات المصرية ومغانم الشركة فالحكومة المصرية لم تضحّ بشيء في المشروع والعمل على تحقيقه . لقد وهبت مساحة من الاراضي لا قيمة لها وتركت استصلاحها للشركة لتكون لها في المستقبل مورداً يغذّي خزانتها . والباشا مدّ لنا يد المساعدة فهل فعل ذلك مجاناً ولوجه الله . ان الاسهم التي يحملها ستدرُّ عليه مكاسب كبرى ، والشركة ستعطيه فوق هذا ١٥ ٪ من ارباحها » .

ولم يحد الامبراطور عن وعده السابق بتأييد الشركة . وشجعته الامبراطورة اوجيني على الثبات . وبامر منه قال وزير الخارجية لدي ليسبس ان قرار نابوليون الثالث سيكون لمصلحته .

وفي ٣ آذار ١٨٦٤ شُكلت لجنة لدرس القضية ووضع تقرير عنها وعيَّن الامبراطور رئيساً لها السفير السابق في الاستانة ، توفنيل ، صديق دي ليسبس ومن اشد انصار مشروع القناة .

وغداة الاجتماع الاول الذي عقدته اللجنة قام جميل باشا سفير تركيا في باريس بزيارة نوبار وسلّمه برقية من عالي باشا الصدر الاعظم تقول ان الباب العالي غير موافق على مبدأ التحكيم . وكان قد مضى على تاريخ البرقية ثلاثة ايام فسأل نوبار السفير عن الاسباب التي حالت دون اطلاعه عليها حال وصولها ، اي قبل اجتماع اللجنة واشتراكه رسمياً معها في البحث ، وسأله ان يطلع

الاستانة على الواقع ويطلب تعليمات جديدة ، فابرق جميل باشا الى الباب العالي فكان جواب الصدر الاعظم ان يلزم الصمت ولا يأتي بحركة . وتفسير هذا ان الحكومة العثمانية كانت على علم بامر التحكيم وانها لم ترسل البرقية الى سفيرها بباريس الا نزولاً على رغبة الحكومة البريطانية وارضاءً لها وتظاهراً باقتناعها بوجهة نظرها اي ان الوالي مهما يكن شأنه لا يملك حق الاتصال بامبراطور الفرنسيين ليقضي بينه وبين شركة لم يعترف الباب العالي بوجودها ، وقالت للسفير في برقية اخرى ان يحفظ هذه البرقية ولا يُطلع عليها نوبار الا بعد اجتماع اللجنة ، اي بعد ان يسبق السيف العذل ، ثم امرته ، جواباً عن استيضاحه ، بان لا يبدي حراكاً ، وذلك ارضاء للفرنسيين .

ولم تغب هذه الازدواجية العثمانية عن الوزير دروان دي لويس فتجلّى له فيها ضعف الباب العالي وتهرُّبه من اتخاذ قرار في الموضوع بملء حريته لصون سيادته والحفاظ على حقوق مصر فمضت اللجنة في عملها غير عابئة بحق مصر وسيادة السلطان .

ولكن الازدواجية العثمانية والنشاط الفرنسي لم يبدّلا شيئاً من حالة الشركة في مصر فظلّت مكتوفة الايدي بفعل الغاء السخرة بامر اسماعيل ، ولو انها شاءت مواصلة الحفر باستخدام عمال تدفع لهم اجورهم لعرّضت نفسها للافلاس . فألحّ دي ليسبس على صديقه توفنيل رئيس اللجنة بان يسرع في العمل ويضع مشروع قرار التحكيم ،وكان مؤمناً كل الايمان بان هذا القرار سيكون في مصلحته . ولجأ مرة اخرى الى الامبراطور يسترحم التعجيل في اصدار الحكم انقاذاً للشركة من الافلاس وصوناً لهيبة فرنسا في الشرق . كان ذلك في ١٩ حزيران . وفي ٦ تموز صدر حكم نابوليون الثالث بأن :

١ – تدفع الحكومة المصرية لشركة القناة ٣٨ مليون فرنك تعويضاً عن الغاء السخرة .

٢ - تدفع مصر للشركة ١٦ مليون فرنك مقابل نزولها عن كل حقّ في ترعة المياه العذبة . وتتعهّد الحكومة المصرية باتمام هذه الترعة على نفقتها ويكون للشركة حق الانتفاع منها .

٣ - تدفع مصر للشركة ٣٠ مليون فرنك لقاء اعادتها للحكومة المصرية ٦٠ الف هكتار من الاراضي التي وهبها اياها فرمان ١٨٥٦ .

وهكذا بلغ مجموع التعويضات التي حُكم على مصر بدفعها نصف رأسمال الشركة تقريباً ، وكان حكماً اقرب الى صلح يفرض شروطه غالب على مغلوب منه الى قرار حكَم مستقل . ويبدو ان الغاية التي توخاها الامبراطور ووزير خارجيته كانت ارهاق اسماعيل مالياً فيضطر الى التنازل عن اسهمه للشركة او للحكومة الفرنسية فتؤمّن للشركة مساعدة مالية تمكنها من المضي في عملها بعد نفاد رأسمالها واشرافها على الافلاس . وقد حقق قرار التحكيم هذه الغاية على اكمل وجه . ومنه نشأت في مصر الصعوبات المالية وما تبعها من ديون انتهى امرها بضياع الاستقلال الاقتصادي وفرض الاشراف الاجنبي على جميع شؤونها المالية .

وكانت بريطانيا تتظاهر بمعارضة التحكيم وتؤيده في الخفاء لعلمها بما سيجرّه على اسماعيل من متاعب وازمات قد تجد فيها وفي تطوراتها فائدة معجّلة او مؤجّلة . فاستقلّت حكومتها بالتأييد الخفي وتركت المعارضة العلنية للورد بُلْوَر سفيرها في الاستانة فاعلن استنكاره لمبدأ التحكيم وقال لوزير خارجية السلطان في حديث له معه « اذا ترك لنابوليون الثالث حق تقرير مصير امتياز أعطي خلافاً لقوانين الامبراطورية العثمانية فلا يكون لذلك من معنى سوى ان السيادة على مصر قد انتقلت من الاستانة الى باريس » .

اما اسماعيل فتلقى قرار التحكيم بمرارة واسف وهاله ان يبلغ التعسف

هذا الحد وان يكون امبراطور الفرنسيين الذي وضع ثقته في عدله قد فضّل الظلم على العدل ، ولم يكن له بعد ان قبل التحكيم ان يحتج على قرار الحكَم فولّى وجهه مرة اخرى شطر الاستانة واستعان بالباب العالي طالباً اليه الدفاع عن حقوقه بالاعتراض على ابقاء ٢٣ الف هكتار من الاراضي على جانبي القناة بيد شركة اجنبية لان هذه الاراضي ليست ملكاً لاحد طرفي النزاع بل للسلطان فلا يجوز اخذ قرار بشأنها بدون موافقته . وكتب في هذا ايضاً الى وزير الخارجية الفرنسية فاجاب الوزير ان الباب العالي قد وافق ضمناً على التحكيم بدليل ان جميل باشا سفيره في باريس لم يعترض عليه ولم يُبدِ اقل ملاحظة بصدده بل قال له اكثر من مرة ان حكومته راغبة في الخروج من المأزق بتسوية يرضى عنها الطرفان . واصمّت الاستانة اذنها عن نداءات اسماعيل الملحّة ، لأن الباب العالي كان قد استشعر التحول في موقف بريطانيا وترامى اليه ان اتصالات سرية قد بدأت بين لندن وباريس للاتفاق على ما يؤمّن مصالح الدولتين في القناة فلم يبقَ للباشا سوى الاعتماد على نفسه فابلغ دي ليسبس انه اذ يقبل قرار التحكيم يأبى بقاء فرمان ١٨٥٦ ويريد تعديله باتفاق جديد . فتقدمت الشركة في تشرين الاول بمشروع اتفاق يرتكز على قرار التحكيم فرفضه اسماعيل وردّ عليه بمشروع يلغي جميع الامتيازات التي منحها الفرمان للشركة ، فدفعه دي ليسبس مطالباً بتنفيذ قرار التحكيم بحرفيته .

وتأزّمت العلاقات بين الفريقين ، وتوتّرت الحال في منطقة البرزخ بين العمال المصريين والاجانب فوقعت اصطدامات قُتل فيها عدد كبير . واستمر التوتّر يشبّ حيناً ويخبو احياناً الى ان وضع الله له حدّاً في السنة التالية بوفاة لورد بالمرستون والدوق دي مورني ، فتراجعت الحكومة البريطانية علانية عن عدائها لدي ليسبس وذهب السفير بلور الى مصر فاقام فيها من كانون الثاني حتى ايار ١٨٦٥ وزار البرزخ وبعث الى حكومته بتقارير كان لها اثر كبير في تعديل سياستها وجنوحها الى التفاهم مع فرنسا . وقد جاء في احد هذه التقارير :

« انه لمن المعقول والمستحسن ان يقال لتركيا ان الواجب يقضي عليها بالصمود للاعتداء . ولكن هذا القول ، في النتيجة ، لا يختلف عن القول لأعرج ان يمشي بدون عرج . ان المال والسياسة لا محل فيها للوهم . وكل التصاريح والبيانات التي تصدر عن بريطانيا العظمى او عن الدول الاوروبية مجتمعة لن تجعل من تركيا دولة ذات قوة حقيقية تستطيع الحفاظ على استقلالها ضد دولة كفرنسا . وكلما قلنا للباب العالي « كن شجاعاً وامضِ ولا تخف » كانت النتيجة عكس ما نتوخى . ولقد قال لي الوزراء الاتراك اكثر من مرة في معرض الحديث عن قناة السويس « اذا كان مشروع القناة يهمكم بالقدر الذي تقولون فلماذا تدفعوننا الى الامام وتريدون ان نكون لكم درعاً ، ولماذا لا تتقدمون انتم . خذوا موقفاً صريحاً وتقدموا وعندئذ تجدوننا وراءكم وتجدون عندنا الشجاعة التي تريدونها . ولا شك عندي ان تركيا في الوقت الحاضر تفضّل ترك مصر بكاملها نهائياً على تعريض نفسها لحرب مع فرنسا . ولن يكون رأيها غير هذا الا متى وثقت بان بريطانيا على استعداد لخوض الحرب الى جانبها » .

ولما قررت الحكومة البريطانية نهائياً تبديل سياستها في مصر ووضع حدّ لما بينها وبين فرنسا من جفاء وتباعد رأت ان تكون مهمة التبديل بيد ممثلين جدد ، فاستدعت كولكهون قنصلها في القاهرة وعينت مكانه الكولونل ستانتون ثم عهدت بتمثيلها الدبلوماسي في الاستانة الى السر ليونز خلفاً لبلوَر . وقبل ان يغادر هذا عاصمة العثمانيين كتب الى القنصل الجديد بتاريخ ١٠ تشرين الاول ١٨٦٥ رسالة تعتبر وصيته الدبلوماسية للسياسة البريطانية في الشرق قال فيها :

« يجب ان يبقى باشا مصر في المركز الذي وضعته فيه المعاهدات القائمة . ولمن الخطأ ان يُعطى الاستقلال التام او ان يكون خاضعاً خضوعاً تاماً للباب العالي بحيث يصبح مصير مصر مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمصير الدولة العثمانية . ولمن مصلحة بريطانيا في حالة نزول كارثة بتركيا ان تحول بين مصر وكل مطمع اجنبي وتتولى

الدفاع عن الاراضي المتحكمة بالبحر الاحمر . وعندئذ يكون من المفيد جداً لها ان تجد في مصر حكومة . ولهذا يجب علينا ان نعزّز الحكومة المصرية لا ان نُضعفها ونُفقدها كل مقوّماتها .

« اما قناة السويس فلا يمكن بريطانيا الدولة المتحضرة والعاملة على تمدين غير المتحضرين ان تقف موقف العداء من هذا العمل العظيم ذي الفوائد الكبيرة . وعليها ان تحول دون صيرورة هذه القناة ممرّاً فرنسياً . وأهمّ ما في الامر في الوقت الحاضر ان تحدّد مساحة وموقع الاراضي اللازمة لاستثمار القناة . وبورسعيد هي البقعة الاكثر اهميّة . ويمكننا ان نقول منذ الان ان احدى ضفتي القناة ستكون او هي منذ الآن فرنسية . وعلينا ان نبذل قصارى جهدنا لنحول دون صيرورة الضفة الثانية فرنسية ايضاً . وواجب الحكومة المصرية ان تحتلها بقوة وتقيم عليها حصناً . ومسألة القناة مرتبطة بالعلاقات الفرنسية البريطانية . والرأي العام البريطاني في الوقت الحاضر ميّال الى التحالف مع فرنسا او على الاقل الى التفاهم والاتفاق معها . ولكن هذا لا يعني ان بريطانيا مستعدة لاعطاء فرنسا الاسبقية عليها في مصر . والباشا رجل ذكيّ جداً ، وله في الامور نظرة سليمة بعيدة . ولكنه يشكو عيباً وهو انه يريد تحقيق مشاريع كثيرة في وقت واحد . فله علينا حقّ النصح بان ينصرف الى الاهمّ فيحققه قبل ان يُقبل على غيره . ولقد قيل لي انه مرهف الحسّ وسريع التقلب . واذا اردتَ ان يكون لك في مصر كلمة مسموعة فعليك ان تهتمّ بشؤونها وتسهر عليها وعلى ازدهارها وان تجعل المصريين يدركون هذا » .

وانتهت الاتصالات بين باريس ولندن الى تأليف لجنة لتحديد مساحة الارض اللازمة لاعمال القناة، واصدرت الحكومة البريطانية اوامرها بتدعيم الاستحكامات العسكرية في جزيرة مالطة وانشاء مرفأ جديد فيها ليكون اول محطة تجارية في المتوسط بين اوروبا والهند والشرق الاقصى عبر قناة السويس .

وحذت فرنسا حذو بريطانيا فاستدعت قنصلها في مصر وعيَّنت خلفاً له مسيو اوتريه وكان رجلاً مشهوداً له في الاوساط السياسية بالمرونة واللباقة والدهاء فجعل هدفه الاول كسب صداقة اسماعيل وعطفه ووضع حدّ للتوتر بينه وبين دي ليسبس وتبديد ما كان في نفسه من خوف وشك وحذر من سياسة فرنسا واقناعه بان حكومة الامبراطور لا تُضمر له ولمصر الّا الخير . فضغط على دي ليسبس وحمله على تخفيف غلوائه وحدّته والسعي الى التفاهم مع الباشا ، فكان لهذه السياسة المعقولة اثرها الطيّب في نفس اسماعيل وكانت احدى الوسائل للتقارب بينه وبين الشركة ، واسهم القنصل الجديد فعليّاً في توحيد وجهات نظر الشركة والحكومة المصرية فحالفه النجاح ، وفي ٣٠ كانون الثاني ١٨٦٦ وضع اتفاق جديد بين الفريقين ألغى بنوداً كثيرة من فرمان ١٨٥٦ لان اوتريه اراد ان يجد فيه اسماعيل نصراً لسياسته فيؤمن بعطف فرنسا عليه ويعتمد على صداقتها ، فصدق ظنه واثمرت سياسته ووافق الباشا بعد ذلك على تنفيذ قرار التحكيم .

ونتيجة لهذا الاتفاق صُفّيت المسائل الاخرى المعلقة بين الطرفين في اتفاق نهائي في ٢٢ شباط ١٨٦٦ رُفع الى السلطان للموافقة عليه .

وقوبل الاتفاقان بالارتياح والرضى في لندن وزال خوف الباب العالي من المعارضة البريطانية ، وانتهت قضية دامت عشر سنوات تخللتها ازمات حادّة بين فرنسا وبريطانيا فاصدر السلطان في ١٩ اذار ١٨٦٦ « ارادة سنيّة » بالموافقة .

وكانت هذه « الارادة » خاتمة المعركة الدبلوماسية وفاتحة عهد جديد في العلاقات الدولية لم يكن خيراً على مصر بل كان بما رافقه من مضاعفات خارجية وداخلية واضطرابات اقتصادية ومطامع توسعية واستعمارية سبباً في انهيارها مالياً واضطرار اسماعيل لبيع اسهم قناة السويس ، وفي النهاية للاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢ .

ولم يرَ الفرنسيون في القناة بعد انتهاء ازماتها الّا انها كانت فوزاً لسياستهم ولنشاط احد مواطنيهم ، فانتُخب دي ليسبس عضواً في المجمع العلمي وكُلِّف ارنست رينان باستقباله والقاء كلمة الترحيب به ، فقال له فيما قال ، وكأنه شقّ بفكره الثاقب حجب الغيب وتنبّأ بما سيكون للقناة في المستقبل من اثر في السياسة الدولية ، « لقد حدّدت بعملك يا مسيو دي ليسبس ميدان المواقع العظمى في حروب المستقبل » .

الباب الرابع

الحملة الفرنسيّة على لبنان ومضاعفاتها الدوليّة

(١٨٦٠ - ١٨٦٤)

الفصل الأول

الأزمة اللبنانيّة ونتائجها الدوليّة

لم تكن احوال اللبنانيين قبل سنة ١٨٤١ ممّا يُحسد عليه شعب . ومنـذ تلك السنة غير المباركة بدات امورهم تتدهور وتسوء بفعل تفرُّق صفوفهم وانطواء كل طائفة منهم على نفسها لا ترى في جيرانها الا اعداء متربصين . وجاء نظام شكيب افندي فزاد الامور سوءاً وتعقُّداً بجعله المذهبية والطائفية قاعدة للحكم اذ قسم البلاد الى مناطق يحكم الاولى منها قائمقام مسيحي والثانية قائمقام درزي ويقوم في الثالثة حكم عثماني مباشر وفي الرابعة وكلاء عن الطائفتين . وكانت احداث السنوات السابقة قد خلّفت رواسب قـذرة نمت فيها جراثيم الغرائز الحيوانية فغذّاها النظام الغادر وقوّى في نفوس الفريقين شهوة الانتقام والكره فتعهّد العثمانيون هذه الشهوة وتلك الغرائز بكل ما عندهم من اساليب المكر والكيد والدس وحذا حذوهم قناصل الدول في بيروت . وصدّق اللبنانيون العثمانيين والاجانب فمال كل فريق منهم الى حيث كان يتوسّم الخير ويأمل الحماية . وفاتهم اذ ذاك – كما سيفوتهم في مستقبل الايام – ان الحماية ، مهما يكن لها من ظروف تبرّرها في لحظة من لحظات الزمان ، لا يمكن ان تكون خيّرة النتائج ،

وان الحياة التي لا تقوم الا على اعتبارات مذهبية ينحدر اصحابها عن المستوى الانساني .

وفي هذا الجو الموبوء توفي الامير حيدر ابي اللمع قائمقام المنطقة النصرانية فانشقّ النصارى على بعضهم وقامت فيهم فئة يشدّ ازرها القنصل البريطاني تنادي باختيار الامير بشير عساف خلفاً له ، وفئة اخرى يؤيدها العثمانيون وقنصل فرنسا تطالب بالامير بشير احمد . ومال الباب العالي بالطبع الى الفريق الذي يسانده عملاؤه فعيّن الامير بشير احمد قائمقاماً على النصارى فرفض خصومه ، ومعظمهم من الاقطاعيين من آل حبيش والخازن ، الاعتراف بولايته ولمّا لقوا من البريطانيين ، وخصوصاً من الكولونل تشرشل المقيم في لبنان ، تشجيعاً صريحاً اعلنوا العصيان فقطعوا الطرق وعبثوا بالامن وبطشوا برجال الامير فخاف على نفسه ولجأ الى والي بيروت فاعاده الى مقرّ حكمه بقوة الحراب . ولكن مظاهر القوة لم تنل من عزم خصومه فاستعانوا عليه بسلاح الطائفية وخبّروا الناس في طول المنطقة وعرضها انه درزي حديث العهد بالنصرانية اعتنقها لا عن عقيدة بل لاسباب سياسية ومطامع شخصية ، وانه مقيم على الايمان الدرزي بدليل احتفاظه باسمه . واراد بشير احمد ان يدفع هذا القول ويزيل اثره من نفوس النصارى فاغتنم حرب القرم ليُظهر نفسه لا نصرانياً فحسب بل حامياً للكثلكة فاضطهد الروم الارثوذكس وشنّها حرباً على حقوقهم ومصالحهم فثاروا عليه وانضموا الى خصومه الاقطاعيين ، ولما فشلت سياسته الطائفية عمد الى سلاح من نوع آخر فاثار الفلاحين على المشايخ وذوي الاقطاع فكان له ما اراد ووفّق الى حد بعيد .

كان الفلاحون النصارى في ذلك الوقت ، ولا سيما في كسروان ، يئنون من جشع رجال الاقطاع وصلفهم وكان فريق من ابنائهم قد بلغوا بفضل مدارس الارساليات الاجنبية القائمة في ربوعهم مستوى اجتماعياً وعلمياً ارقى من مستوى المجموع اللبناني . وكان البطريرك الماروني بولس مسعد قد ساءت علاقاته مع المشايخ فعطف على الفلاحين

وشجّعهم سرّاً على مقاومة نظام جباية الضرائب واعمال السخرة وكبت الحريات والاستغلال والاذلال فهبّوا يطالبون بالمساواة بينهم وبين العائلات الاقطاعية في الحقوق والواجبات وبالغاء السخرة والعدول عن ضرائب الزواج والاعياد التي كان المشايخ يفرضونها عليهم ، وبان يُحاكم كل اقطاعي يعتدي على فلاح تماماً كما يُحاكم الفلاح الذي يعتدي على فلاح آخر . ولما اصمّ الاقطاعيون آذانهم وأبوا الّا الاستمساك بالتقاليد الموروثة تنادى الفلاحون وتباعثوا على الثورة وانقضّوا على المشايخ في سنة ١٨٥٨ بقيادة بيطار من ريفون اسمه طانيوس شاهين وفتكوا بهم بدون شفقة فلاذ معظمهم بالفرار ولجأوا الى بيروت او الى الاديار الجبلية . وكانت هذه الحركة العنيفة صفحة جديدة في تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي .

وكان الاكليروس الماروني منذ وفاة الامير حيدر ابي اللمع ووقوع الخلاف بين بشير عساف وبشير احمد يشعر بفراغ سياسي في قائمقامية النصارى . وكان كبار رجاله ينتمون في معظمهم الى الطبقات الشعبية فمالوا بكثرتهم الى طانيوس شاهين وجماعته وحرّضوهم على المضيّ في الثورة الى ان تُحقّق مطالبهم . ولقد حاول الكونت دي بنتيفوليو قنصل فرنسا في بيروت ، في التقريرين اللذين كتبهما الى وزير خارجيته بتاريخ ٣٠ حزيران و ١٠ آب ١٨٦٠ ، ان يلقي ضوءاً على الدور الذي لعبه الاكليروس الماروني في الانقلاب الشعبي وعلى الاسباب التي مالت به الى الفلاحين فقال :

« ان الهدوء ظلّ مخيماً على كسروان طوال اثني عشر عاماً ، من ١٨٤٥ الى ١٨٥٧ . ولكنّ عملاً خفيّاً كان يجري في صفوف اهاليه وفي اوساط رجال الدين غايته التحرر . وكان رجال الاكليروس منذ سنة ١٨٤٢ قد بدأوا يتدخلون في الشؤون العامة فأنتج نشاطهم تيّارات تبلورت في حزبية شعبية جديدة رفعت كبارهم الى المقام الاعلى في المنطقة فكبر ذلك على رجال الارستقراطية المارونية ولم يقبلوا الّا مرغمين بفعل طغيان الموجة الجديدة ان يكون البطريرك والمطارنة

متقدمين عليهم . وتفتحت جوانح الكهنة للروح الجديدة فراحوا يدعون لها ويبثونها في الاوساط الشعبية الشديدة التأثر بأقوالهم وزادهم رغبة في الحدّ من سلطة الامراء والمشايخ طمعهم بان يكون لهم شأن ونصيب في حكم الجبل. وهكذا بدأت حرب خفيّة بين فريقين احدهما يصرّ على الاحتفاظ بامتيازاته والثاني يسعى الى ما يعتبره حقاً طبيعياً له .

« وعليّ ان اعترف بان رجال الاكليروس لعبوا في كل هذه الحركات دوراً قليل الانسجام مع رسالة السلام التي يحملونها اذ ارادوا ان يحلّوا محل الارستقراطيين ويخلقوا ادارة حكومية يكون البطريرك رئيسها والمطارنة مساعديه ووكلاءه ، كل منهم في ابرشيته ، ويُعيَّن اصحاب الوجاهة من الفلاحين وصغار الامراء مشايخ في القرى . ولكن طبيعة الاوضاع ومقاومة الارستقراطية لكل تغيير فيها ، والسياسة التركية التي لا هدف لها الا اضعاف الفريقين بتشجيع كل منهما على مجاهدة الاخر ، كشفت عن نيات رجال الاكليروس فمال الشعب عنهم وضعفت سلطتهم عليه وفقدوا كما فقد الارستقراطيون قبلهم كل وسائل التأثير والتوجيه في اوساط الفلاحين » .

واتهم غيره من الاجانب الذين زاروا لبنان في تلك الحقبة ارسالية الاباء اليسوعيين بانها كانت وراء هذه الحركات تذكي نارها بتدخل اعضائها المستمر في شؤون لبنان . وفي طليعة هؤلاء الاجانب الرحالة ريتشارد ادواردز . فقد جاء في كتابه « سوريا من سنة ١٨٤٠ الى سنة ١٨٦٢ » قوله « وفي اثناء تنقلي في جبل لبنان كنت التقي في كل قرية وعلى كل طريق احد الرهبان اليسوعيين . وهؤلاء الرهبان ينفذون الى كل مكان ويدخلون كل بيت بحجة اسداء النصائح الدينية . وحقيقة امرهم انهم يتكلمون عن كل شيء الا امور الدين . وقد قيل لي ان عددهم هنا يتراوح بين مائة ومائة وعشرين لتأمين التدريس في مدرستين اثنتين يكفيها خمسة عشر استاذاً على اوسع تقدير . فماذا يصنع الباقون . ايطوفون في قرى الجبل لاطعام الجياع ومساعدة الفقراء والترويح

عن نفوس البائسين ويحملون الى بيوت الفلاحين كلمة السلام والمحبة . ان في احداث الجبل وازماته ما ينفي هذا » .

ولكن القولين لا يمكن قبولهما على علّاتهما . ولا يسع المؤرخ المستقل ان يأخذ بهما كحقيقة تاريخية . فالقنصل دي بنتيفوليو الارستقراطي المتحدّر من بيت ايطالي عريق لعب دوراً في ايام جمهورية البندقية كان من الطبيعي ان تكون احكامه وآراؤه في الامور اقرب الى مصلحة الاقطاعيين منها الى حقوق الفلاحين والاكليروس ، والرحالة ادواردز كان من فئة ترى في اليسوعيين حلفاء كل خطيئة .

ولم تكن قائمقامية الدروز احسن حالاً من القائمقامية النصرانية لان الدروز عادوا بعد هدوء الحال الى انقساماتهم الحزبية . وكانت زعامة الحزب الجنبلاطي بيد سعيد جنبلاط تؤيده القنصلية البريطانية ، وقيادة اليزبكيين بيد آل عماد ونكد تناصرهم القنصلية الفرنسية والسلطات العثمانية . وبعد وفاة القائمقام امين ارسلان في ٣ ايار ١٨٥٩ ، عين خورشيد باشا ابنه محمداً خلفاً له بالوكالة ولم تكن شخصيته قد استكملت بعد . وظهرت في الاوساط الدرزية بعض الدلائل على ان نفوس فريق من الفلاحين باتت متفتحة لفكرة التحرُّر من الاقطاع وان ثورة كسروان اوشكت ان تمتد الى الشوف فواجه الوالي خورشيد باشا حالة جديدة لم تكن في حسبانه ولم يكن الباب العالي قد تنبّه لها . ذلك ان العثمانيين في سعيهم الى تفكيك الجبل عمدوا الى التقسيم الطائفي واثارة النعرات المذهبية ثم اعلنوا في الخط الهمايوني المساواة بين جميع رعايا السلطان ظناً منهم ان هذا يكفي للقضاء على الحركات الاستقلالية ، وما حسبوا ان ساعة قد تأتي تسمو فيها الاعتبارات الاجتماعية والحاجات الحياتية فوق العنعنات المذهبية فتنتقل الجماهير من جانب الى آخر ويتحول نشاطها الى هدف جديد . فلما نجحت الانتفاضة الشعبية في كسروان وبدت طلائع امتدادها الى الشوف ادرك خورشيد باشا انها ستؤدي حتماً الى انهيار السلطة العثمانية في لبنان فقرر الاعتماد على الفوضى

آملا ان تكون للباب العالي حجة قوية يُقنع بها الدول ان اللبنانيين غير اهل للحكم الذاتي الذي اعطي لهم وان خير وسيلة لحفظ الامور في نطاقها الطبيعي هي ان تتولى تركيا امورهم وتحكمهم حكماً مباشراً يعيد على البلاد الهدوء والنظام .

وفي هذا الجو ، وبينما كانت الطبقات الكادحة والمحرومة تتنادى من كل جانب وتتباعث على توحيد الكلمة في المطالبة بحقوقها رأى كل من خشي منها على نفسه ومركزه ان النفخ في نار الطائفية امضى سلاح للقضاء على الوثبة الاجتماعية فانطلق دعاة السوء ورسل الشرّ يثيرون المسيحيين على الدروز والدروز على المسيحيين فلم يطش سهمهم وتغلبت الشهوات المذهبية في نفوس الفريقين على حاجة الانعتاق وملأت الاحقاد الصدور تنتظر فرصة للانفجار . فلما جاءت هذه الفرصة اشتعلت الفتنة في ايار ١٨٦٠ وذهب ضحيتها عدد كبير من الابرياء في انحاء الجبل وخاصة في الشوف والمتن وزحلة ، فوقف منها خورشيد باشا موقف المتفرّج لا يُصدر امراً ولا يُبدي حراكاً لقمعها مبرّراً جموده بان القوى العسكرية التي لديه غير كافية للقمع وتهدئة الحال . وشجّعه على موقفه هذا ما كان يلمسه من خلاف بين ممثلي الدول وقد انقسموا الى نصير للدروز ومؤيّد للنصارى . فالبريطاني مور يُبرّيء الاولين وينفي عنهم كل تبعة ، والفرنسي دي بنتيفوليو يُعلن ان الحق كله بجانب الاخرين ، والقنصل الروسي يتأرجح بين الاثنين يؤيدهما معاً ولا همّ له ولا غاية سوى خلق صعوبات جديدة بوجه الوالي العثماني .

ولما رأى خورشيد باشا ان الازمة بلغت من الحدّة الدرجة التي تسمح له بالبدء بتنفيذ خطّته اتصل بالقائمقامين وبعض الوكلاء المدينين له بما هم فيه من نعمة وجاه واستكتبهم في ٦ تموز ١٨٦٠ اتفاقاً وقّع عليه معهم بعض زعماء الدروز والنصارى قالوا فيه انهم ينزلون باسم طائفتهم عن حق المطالبة بالتعويض وان كل ما وقع بين الفريقين من خلاف واصطدام مردُّه الى تقسيم بلادهم الى قائمقاميتين،

وطلبوا من الوالي ان يستعمل كل نفوذه لالغاء هذا التقسيم واعادة لبنان الى الحكم العثماني المباشر .

وكان الجوّ مهيّئاً بعض الشيء للاخذ برأي الوالي انهاءً لنزاع طال امره ولم تنجع فيه وسيلة . وزاد حظوظه اتفاق عدد من اقطاعيي الفريقين على المطالبة بالعمل به ولكن احداثاً دامية وقعت في دمشق بعد توقيع الاتفاق بثلاثة ايام فقلبت الموقف رأساً على عقب وادّت الى التدخّل العسكري الاوروبي .

وكان سفراء الدول في الاستانة ، بعد ان انتشرت تفاصيل الحرب الاهلية اللبنانية في اوروبا، قد عقدوا اجتماعاً قرروا فيه الاتصال بالصدر الاعظم لاتخاذ تدابير قاسية وسريعة تضع حدّاً للفتنة الطائفية في الجبل فأجابهم عالي باشا ان السلطان قرر ايفاد فؤاد باشا وزير الخارجية العثمانية الى لبنان للضرب على ايدي المجرمين وانه سيرسل على الفور بعض الفرق النظامية ووحدات من الاسطول العثماني الى السواحل اللبنانية « للقيام بما يجب » . ولم يقنع هذا الجواب نابوليون الثالث فقرّر ان يعمل بسرعة ، وحزم امره على التدخّل في شؤون لبنان « حيث يتلكأ السلطان ويتردّد » . غير ان المادة التاسعة من معاهدة باريس (٣٠ آذار ١٨٥٦) كانت تحول بينه وبين العمل لانها تنص على « ان ليس للدول ، مجتمعة او متفرقة ، حق التدخّل في علاقات السلطان مع رعاياه او في شؤون الادارة الداخلية في الامبراطورية » .

فتلمّس وزير خارجيته توفنيل مخرجاً قانونياً فقال ان السلطان اذ اصدر الخطّ الهمايوني في ١٨ شباط ١٨٥٦ وبلّغه الى الدول الاوروبية فأقرّت مضمونه في مؤتمر باريس قد جعل هذا الخطّ جزءاً من المعاهدة التي وضعها هذا المؤتمر واخضع تنفيذه لإشراف الدول الموقّعة عليها فلا يمكن والحالة هذه اعتباره عملاً داخلياً محصوراً بعلاقة السلطان برعاياه وهو في الواقع ذو صفة دولية . وما حوادث لبنان الّا نتيجة امتناع السلطات العثمانية عن تنفيذ احكامه .

وفي ٥ تموز ١٨٦٠ دعا توفنيل سفيرَ بريطانيا في باريس لورد كولي للاجتماع به وباحثه في امر ارسال لجنة تحقيق دولية ووحدات من الاسطولين الفرنسي والبريطاني الى السواحل اللبنانية مقترحاً عليه ان يستعين الباب العالي ببعض فرق من الجيش المصري لاعادة الامن الى تلك الربوع فتردد السفير وتحفّظ مستنداً الى نص المادة التاسعة . ولما وصلت اخبار دمشق الى الحكومة الفرنسية في ١٦ تموز جاوز نابوليون الثالث كل الاعتبارات القانونية وقرّر وضع اوروبا امام الامر الواقع بارسال حملة عسكرية الى لبنان بالاضافة الى الوحدات البحرية التي كانت قد تلقت امراً بالابحار الى مياهه .

وفي اليوم التالي كتب الوزير توفنيل الى سفيره في لندن : « ان الحالة تقتضي عملاً حازماً وسريعاً . ولما كنا نخشى ان تكون قوى الباب العالي غير كافية لمواجهة الاحداث والسيطرة على الحالة فقد رأينا ان تتفق الدول فيما بينها وتساعده على معالجة اوضاع بلغت من الخطورة حداً بعيداً . والاوامر التي اصدرناها الى قادة الاساطيل بان يضعوا قواهم تحت تصرف القناصل لا تفي بالغرض المقصود لان هذه القوى لا تستطيع الوصول الى مراكز الفتنة في الجبل وفي المدن الداخلية التي وقعت فيها او هي على وشك الوقوع . فلا بد اذن من ارسال فرقة عسكرية للقيام بهذا الواجب على ما تقتضيه الظروف . ووجود هذه الفرقة من شأنه ان يحدث تأثيراً مفيداً لا بالنسبة للمعونة التي تقدمها للقوة التأديبية العثمانية فحسب بل لانه يخلق حالة روحية في اوساط الشعب ويمنع الموظفين العثمانيين من ركوب رؤوسهم والقيام باعمال شاذّة . فاذا وافقت الحكومة البريطانية على وجهة النظر هذه بات سهلاً علينا ان نتفاهم معها بدون تأخير على اسس الاتفاق مع الدول الاخرى والباب العالي على الوسائل اللازمة للدفاع عن المبادىء الانسانية واعادة الهدوء والسلام الى سوريا . وليس في مثل هذا الاتفاق فائدة للضمير العالمي فقط بل فيه كل الفائدة للحكومة العثمانية لان عجزها الاداري وفراغ خزانتها لا يمكنانها من الصمود لحركات عصيان قد تمتدّ بسرعة . ولا شك ان هذا لا يغيب عن حكومة لندن البعيدة

النظر . فارجو ان تطلعوا لورد جون رَسِل على ما تقدم وتبحثوا الامر معه . ولما كانت الاوضاع في الشرق لا تسمح باي تأجيل فاني انتظر منكم ان توافوني باسرع وقت برأي الحكومة البريطانية » .

وبعث الوزير في اليوم ذاته برسائل مماثلة الى سفراء فرنسا في بطرسبرج وبرلين وفينّا . وفاجأ الاقتراح الفرنسي لورد رَسِل فحاول اقناع السفير الفرنسي بعدم فائدة الحملة وبان الفرق النظامية التي رافقت فؤاد باشا الى لبنان كافية لاعادة الامن والطمأنينة الى البلاد . ولكن الحملة الصحفية التي شنّتها فرنسا في اوساط الرأي العام الاوروبي على المسؤولين عن مذابح دمشق اضعفت حجة لورد رَسِل في الدفاع عن سياسة العثمانيين وتجرّدهم. ثمّ جاءته معلومات تفيد ان حكومات روسيا وبروسيا وسردينيا ، لاسباب تتعلّق بمصالحها وسياستها في البلقان والشرق ، ستوافق فرنسا على قرارها فمال مرغماً الى الموافقة ، ولكنه اشترط ان تكون للحملة الفرنسية صفة دولية تتفق الدول عليها وان يكون ارسالها بناء على دعوة من الباب العالي . وطلب من وزير خارجية فرنسا ان يضع بنفسه نصّ الاتفاق الدولي .

ووافقت روسيا فوراً على اقتراح نابوليون الثالث واعلمت بهذه الموافقة سفراء الدول لديها وسفراءها لدى الدول المعنية بالامر . وفي ٢١ تموز كتب الدوق دي مونتيبللو سفير فرنسا في بطرسبرج الى توفنيل يقول « ... ان البرنس غورتشاكوف قال لي اول ما قال انه كلما دعت حالة المسيحيين الى اتخاذ تدابير لحمايتهم فان روسيا ، بدون تمييز بين عنصر وعنصر ومذهب ومذهب ، تكون دائماً على استعداد للاسهام في هذه التدابير . فهو اذن يوافق على اقتراحنا وسينظر بعين الرضى والارتياح وبكل ثقة الى ارتفاع العلم الفرنسي في تلك الاجواء . وفي هذه الظروف والاوضاع بالذات يفضّل علمنا على سواه . وقال انه سيعطي فوراً للبرنس لابانوف تعليمات تنطبق على رغباتكم ويطلب من الكونت كيسيليف ان يفاوض حكومتنا والحكومات الاخرى في وضع الاتفاق الدولي الذي اشرتم اليه . ثم اضاف ان

القيصر امره بان ينصّ هذا الاتفاق على تعهّد من الدول والباب العالي بتحسين احوال المسيحيين تحسيناً فعلياً في كل البلاد العثمانية ، وبالتعويض عن المظالم التي ارتكبت ، وباتخاذ تدابير ادارية شديدة تحول دون وقوع هذه المظالم مرة اخرى ، وبان تتعهد الدول والباب العالي ايضاً في حالة وقوع اضطرابات دامية في المستقبل بان تقوم بمثل ما تقرر لوضع حد للاضطرابات السورية » .

ولما اطلعت الحكومة البريطانية على صيغة الموافقة الروسية رفضت وجهة نظر الروس في الامر لما وجدته فيها من تطلّع الى التدخل في شؤون البلقان اذا وقعت فيه احداث كالفتنة السورية او اذا شاءت الحكومة الروسية ان تخلق فيه احداثاً ، اي مذابح طائفية تبرّر تدخّلها ، فقال لورد رسل لسفير فرنسا ان بيد فؤاد باشا كل الوسائل اللازمة لحلّ الازمة وان الصلح قد تمّ في ٦ تموز بين النصارى والدروز في لبنان وانتهت الاضطرابات . ولكن نابوليون الثالث بقي مصرّاً على ارسال الحملة فاضطر لورد رسل ، بعد الاخذ والرد ، ان ينزل عند رغبته الملحّة مشترطاً ان لا يكون الارسال الا بناء على طلب من الباب العالي وان تكون للحملة صفة دولية مقررة في اتفاق دولي وان لا تزيد مدة عملها واقامتها في لبنان عن ستة شهور .

اما النمسا فرفضت الموافقة على فكرة الحملة لان الصفة الدولية المطلوبة لها تجعل من سردينيا دولة ذات كلمة في الموضوع بوصفها موقعة على معاهدة باريس ، وهي تأبى اعتبارها من الدول الاوروبية الكبرى ، وكانت علاقاتها معها قد بلغت اقصى حدود التوتر والجفاء بسبب انصراف ملك سردينيا الى تحقيق الوحدة الايطالية والتفاف الزعماء والمفكرين الايطاليين في الاقاليم الرازحة تحت الحكم النمساوي حول عرشه . وكان لا بدّ للحكومة الفرنسية من ازالة هذه الصعوبة فاقترح وزير خارجيتها ان لا تستند الحملة على نصوص معاهدة باريس والخط الهمايوني بل على مقررات ٧ كانون الاول ١٨٤٢ التي كرّست اتفاق الباب العالي والدول الخمس على نظام تقسيم لبنان الى قائمقاميتين ، باعتبار

ان الاضطرابات كانت نتيجة اخفاق هذا النظام ، وان الدول الاوروبية ملزمة بالتدخل لوضع اتفاق جديد يُصلح ما افسده الاتفاق القديم . وعلى هذا الوجه أُقصيت سردينيا عن شؤون الامبراطورية العثمانية وزالت معارضة النمسا .

وخشي الباب العالي مغبّة التدخل الاوروبي العسكري في لبنان ، وشقّ على فؤاد باشا ان تنتزع قوة اجنبية من يده المهمة التي وكل اليه السلطان القيام بها فاعلن انه كفيل باعادة الامن والنظام بالقوة العثمانية وحدها وبمعزل عن كل قوة اوروبية . وقدم موزوروس افندي سفير تركيا في لندن الى لورد رسل وسفراء الدول مذكرة قال فيها بعد ان عرض للاخطار التي يمكن ان تُستهدف لها الاوضاع في الشرق نتيجة للتدخل العسكري الخارجي « ان قبول الباب العالي لقرار الدول في هذا الموضوع يجب الا يُفهم منه الّا أنه دليل يقدّمه على رغبته الصادقة في القضاء على اضطرابات يأسف لوقوعها اكثر من كل احد . على انه صارح سفيري فرنسا وبريطانيا في الاستانة بان وصول عساكر اجنبية الى نقطة ما من الاراضي العثمانية من شأنه ان يوجد عند الناس المختلفي الطوائف والمذاهب في جميع هذه الاراضي افكاراً ويثير عواطف وشهوات قد تؤدّي بفعل اختلافها وتناقضها الى كارثة ، فعناصر الشعب في الاوساط المسيحية ستفسّر الحملة العسكرية بانها ظاهرة تصميم اوروبي على مساعدتها ضد المسلمين فتُطلق العنان لشهواتها . ومن جهة اخرى فان الرعايا المسلمين الذين ليس لهم ما يمكّنهم من تفهّم المبادرة الاوروبية على حقيقتها سيأخذهم اليأس ويستولي عليهم الغضب لان الدول تجعلهم مسؤولين عن اعمال قام بها الدروز او حفنة من المجرمين وشجبها كل مسلم ، فيقابلون عنف تلك العناصر المسيحية بعنف مثله . يضاف الى هذا انه اذا ذاع بين المسلمين ان الحكومة العثمانية قد استعانت بعساكر اجنبية فان هذه الحكومة تفقد في نظرهم كل هيبة واحترام .

« والحكومة السلطانية قد اتخذت كل التدابير لمعاقبة المجرمين والقتلة وارسلت وزير خارجيتها مزوّداً أوسع الصلاحيات وهي على اكمل ما تكون

الثقة بانه قادر باذن الله ان يقمع وحده كل شغب ويقتصّ من كل مجرم .

« ولهذا فان الباب العالي لا يجد اقل مبرّر للجوء الى تدبير يُنذر باشدّ الاخطار ويشكل اجحافاً بسيادة جلالة السلطان . وهو يرجو ان تأخذ الحكومة البريطانية بعين الاعتبار كل ما رأى من واجبه ان يبسطه لها بصراحة وصدق » .

وانتهت المكالمات بين باريس ولندن وبين هاتين العاصمتين والعواصم الكبرى الاخرى الى الاتفاق على عقد مؤتمر في باريس لتقرير شروط الحملة الفرنسية الى لبنان فاجتمع ممثلو الدول في اول آب ١٨٦٠ في العاصمة الفرنسية ووضعوا في ٣ منه بروتوكولا من سبع مواد حددت صفة الحملة وشروطها على الوجه التالي :

١ - تُشكل حملة عسكرية اوروبية من اثني عشر الف جندي تقدّم فرنسا نصفهم .

٢ - يقوم قائد الحملة لدى وصوله الى لبنان بالاتصال بفؤاد باشا للتفاهم معه على الوسائل اللازمة لاعادة الامن واحتلال المناطق التي يجدان لزوماً لاحتلالها .

٣ تتعهد الدول الموقّعة على الاتفاق بارسال قوات بحرية كافية الى الشواطىء السورية اللبنانية .

٤ - تحدّد مدة الاحتلال بستة اشهر ، والدول الموقّعة تعتبر هذه المدة كافية لاعادة الامن الى نصابه .

واعتُبر هذا البروتوكول نصراً دبلوماسياً لبريطانيا لانه حصر الحملة الفرنسية

في اطار اوروبي وحدّ من سلطة قائدها اذ فرض عليه الاتصال بالوزير العثماني والتفاهم معه على ما يجب عمله ، وحدّد عدد العساكر الفرنسيين في الحملة ولم يحدّد عدد الوحدات البحرية التي سترسل الى المياه اللبنانية والسورية ولا مدة بقائها فيها تاركاً بذلك لبريطانيا حرية مطلقة في ارسال ما تريده من اساطيلها وفاقاً لمصالحها وتطورات الحالة .

ووُضع في اليوم ذاته بروتوكول آخر يرمي الى تهدئة روع السلطان تعهدت فيه الدول « بانها في قيامها بواجباتها ليس لها او لاحداها ، ولن يكون لها او لاحداها ، فكرة توسعية او مطمع بنشر نفوذ خاص او الحصول لرعاياها على امتيازات تجارية اوسع من التي يتمتع بها رعايا الدول الاخرى . والممثلون الموقعون لا يجدون بدّاً من الرجوع الى الخط الهمايوني الذي سجلته المادة التاسعة من معاهدة ٣٠ آذار ١٨٥٦ والتأكيد ان حكوماتهم تعلّق اكبر اهمية على تنفيذ وعود جلالة السلطان باتخاذ تدابير ادارية جدية لتحسين احوال الطوائف المسيحية بمختلف مذاهبها في جميع الاراضي العثمانية.

« وقد اخذ الممثل العثماني علماً بهذه الرغبة وتعهد برفعها الى البلاط السلطاني بعد ان اكّد ان الباب العالي قد بذل وسيبذل كل جهد لتحقيقها » .

وأرسل البروتوكولان الى حكومات الدول الممثلة في المؤتمر فوافقت عليهما واعطتهما الصفة الدولية النهائية .

وكانت الحملة . وكانت اولى نتائجها ان رسخ في اذهان موارنة لبنان انها لم تتحرك الّا للدفاع عنهم ، لا لشيء سوى انهم موارنة تشدّهم الى فرنسا الدولة الكاثوليكية روابط الصليبية ، وحبلت ضمائر المحمديين ، لا في القطر السوري فحسب بل في جميع الاقطار الاسلامية من المحيط الاطلنطي الى جبال حانقين ، بفكرة انها جاءت للعبث بهيبة الخليفة والاعتداء على سيادته في عقر

داره ، فنفروا منها واستمطروا اللعنات عليها وعلى رجالها وعلى الموارنة ايضاً لانهم كانوا السانحة التي افترصتها للقيام بالاعتداء . ولم يتخط نفور الجماهير وعداؤها الدولة الفرنسية الى الدول الاخرى المشتركة في الحملة لان فكرة الحملة كانت فرنسية المنشأ وقيادتها فرنسية ولان عملاء الدول ، وفي طليعتهم ممثلو بريطانيا وجواسيسها ، بثُّوا في الاوساط الاسلامية ان هذه الدول لم تسهم فيها الَّا بقصد الحدّ من صولة فرنسا ومنعها من التمادي في الاسفاف بهيبة السلطان والافتئات على حقوقه وسيادته . وما زال عالقاً بضمائر الناس حتى اليوم ان الامر كان كذلك وان الحملة كانت فرنسية بكامل رجالها . وتبرُّم المسلمين بكل ما هو فرنسي والحذر الذي يبدو في الكثير من اوساطهم من كل من هو ماروني مردُّهما بوجه عام الى هذا الشعور الاول الذي اوجدته الحملة وعزَّزه المبشرون وبعض غلاة الطائفية وتجارها وعملاء الدول سنة بعد سنة وتعهَّده العثمانيون اذ وجدوا فيه حليفاً لسياستهم الرامية الى تمزيق صفوف الرعية . وشعور الجماهير متى كان مصدره دينياً يستعصي على كل ايضاح ويرتدّ عنه كل تفسير ولا يطول به الزمن حتى يصبح ايماناً يتوارثه الناس . وهكذا اصبحت فرنسا ، بعد روسيا ، طليعة اعداء الاسلام والمسلمين ، وغدا الموارنة في نظر المحمديين ابعد الناس عنهم وارصاداً للاجانب عليهم .

وهذا الشعور الجماهيري ، عند الموارنة والمسلمين ، كان له في الحملة وفيما فُسِّرت به عند كل فريق اكثر من مبرِّر ، ولكنه لا تنعكس عليه الحقيقة التاريخية . ولو ان الفكرة العربية كانت موجودة في ذلك الوقت ، ولو ان الشعوب الناطقة بالضاد في الدولة العثمانية كانت يومئذ على استعداد للانبعاث او على شيء من التحفز للانفصال عن الخلافة التركية والاستقلال في اوطانها لكان للحملة نتائج غيَّرت وجه هذا الشرق وحال هذه الشعوب وقلبت لمصلحتها الاوضاع التركية بكاملها ولأوجدت في صفوف العرب وفي اوساط الموارنة ايضاً شعوراً مختلفاً كل الاختلاف عن الشعور الذي نشأ عنها .

وذهب فريق من المؤرخين في تفسيرهم السياسي للحملة الى ان نابوليون الثالث

لم يُردها الا للحدّ من نقمة الاحزاب والاوساط الكاثوليكية في فرنسا عليه بسبب تبنّيه فكرة الوحدة الايطالية واخذه بيد الاستقلاليين الطليان ضد البابا ودولته الزمنية « فجعل حكمه امتداداً لحكم نابوليون الاول من حيث التنكُّر للمذهب الكاثوليكي ولرمز هذا المذهب » . وذهب مؤرخون آخرون الى ان نابوليون الثالث لم يرمِ من وراء هذه الحملة الَّا الى محو آثار الهزيمة التي مُنيت بها فرنسا في الشرق سنة ١٨٤٠ بفعل الحكومة البريطانية التي كان يرئسها لورد بالمرستون . وقال غيرهم ان هدف الحملة كان تحويل الباب العالي عن الركب البريطاني وافهامه ان الجيش الفرنسي الذي قهر الروس في حرب القرم وهزم جيوش النمسا في ايطاليا الشمالية ، يملك من اسباب القوة والعزم ما يمكّنه من فرض احترام المصالح الفرنسية في كل ناحية فتوافق الحكومة العثمانية ، بعد طول التلكؤ ، على شقّ قناة السويس وتحرر سياستها من السيطرة البريطانية .

هذه خلاصة ما في كتب المؤرخين من وجوه التفسير لحملة ١٨٦٠ . ولكن اضبارات وزارتي الخارجية والدفاع الفرنسيتين وملفات حكومة الجزائر العامة تضم وثائق فيها خطوط صريحة لمشروع سياسي فرنسي واسع وضعته حكومة الامبراطورية الثانية عقب نقل الامير عبد القادر الجزائري من معتقله الى قصر امبواز التاريخي في وادي اللوار واجتماعه بنابوليون الثالث ، يقضي بسلخ سوريا الجغرافية – وكانت يومذاك تشمل سوريا الحالية وفلسطين والاردن ولبنان – عن تركيا واقامة دولة عربية مستقلة فيها يكون هذا الامير رئيسها . وهو مشروع ترجع مبادؤه الى محمد علي الذي كان يريد لا خلق دولة عربية تضم مصر وسوريا فقط بل انشاء امبراطورية عربية تمتد من الحدود الجزائرية المراكشية الى جبل طوروس ويكون عرشها له . وهكذا فان فرنسا – والامر يبدو اليوم عجيباً جداً – كانت اول من فكّر في قيام نظام عربي وعرش عربي في الجزء الاسيوي من البلاد العربية يجلس عليه امير من صميم العرب ، لا عن رغبة في بعث الامجاد

العربية بل لتخلق لها في الشرق الادنى حليفاً قوياً يؤمّن سلامة قناة السويس وتستكمل به وسائلها الستراتيجية على سواحل المتوسط وطريق الهند بالاضافة الى ما ستجده تجارتها وصناعتها في اراضيه من اسواق واسعة .

هذا ما تكشف عنه الوثائق الفرنسية وقد لا تكون الفكرة فرنسية المنشأ، وقد يكون مقطع الحق فيها ان حكومة باريس اخذتها عن محمد علي فجسّدتها في مشروع سياسي عقب الانتصارات العسكرية التي احرزها ابراهيم باشا على العثمانيين في سنة ١٨٣١ وادّت يومئذ الى طردهم من سوريا . وبعد فشل المصريين في سنة ١٨٤٠ وارتدادهم الى مصر نام المشروع في اضبارته الى ان ايقظته الامبراطورية الثانية وعدلته لمصلحة الامير عبد القادر وبدأت حال انتهاء حرب القرم تعدّ العدّة لتنفيذه .

وكان من ممهّدات التنفيذ انتقال عدد كبير من الجزائريين ، بايعاز من الحكّام الفرنسيين ، الى سوريا من سنة ١٨٥٧ الى سنة ١٨٦٠ للاقامة فيها حول الامير عبد القادر وتحت الحماية الفرنسية . وقد شجّعت حكومة باريس بكل وسائلها هذه الهجرة الجزائرية وتعهّدتها بكل الوسائل فأغدقت المال على المهاجرين ، وسهّل لهم قناصلها في الشرق اسباب الاقامة والعيش ، وقدّمت الخزانة الفرنسية لعبد القادر كل ما شاء من مال وسلاح وعتاد ثم رفعت موازنته السنوية من مائتي الف الى ثلاثمائة الف فرنك . وكان هذا مبلغاً ضخماً في تلك الايام . وفي تقرير لقنصل فرنسا بدمشق الى وزير خارجيته بتاريخ ١٩ حزيران ١٨٦٠ انه « قدّم للامير ما يمكّنه من تسليح الف رجل من رجاله » . ولم يكن المقصود بتسليح هذا العدد من الرجال القضاء على الجيش التركي بل خلق نواة ثورية مسلّحة في سوريا .

ومن ممهّدات التنفيذ ايضاً الدعاية الواسعة التي بدأت لمصلحة عبد القادر بعد حرب القرم ومؤتمر باريس ، بارشاد الحكومة الفرنسية وتوجيهها . وكانت ابرز

وسائل هذه الدعاية مجلة انشأها في باريس الشيخ رشيد الدحداح وسماها « برجيس باريس » وكان قناصل فرنسا في لبنان وسوريا يتولّون امر توزيعها على الناس بايعاز من حكومتهم . وكانت المهمة الاساسية لهذه النشرة اثارة العرب على الترك ودعوتهم للانفصال عن الامبراطورية العثمانية . وقد حاول الولاة والمتصرفون ما استطاعوا منع تسرّبها بعد ان ذاع صيتها وكثر اقبال الناس عليها في سرّهم فلم يوفّقوا لان اعدادها كانت ترسل من باريس الى القناصل بالبريد الدبلوماسي .

ولم تغب معاني هذه الدعاية عن ممثلي بريطانيا فاوغروا على المجلة صدور الحكام العثمانيين واستحثوهم على مصادرتها والحؤول دون تداولها . وفي مذكرات الرحالة البريطاني ريتشارد ادواردز بتاريخ ٣ تموز ١٨٦٠ ما يأتي : « تُطبع في باريس منذ اشهر قليلة جريدة عربية اسمها « برجيس » وتوزّع منها اعداد كثيرة جداً هنا . وهي ملأى بالمقالات العنيفة ضد تركيا . وهذه الكتابات تصوّر تركيا دولة تحتضر وتؤكد ان الدول الغربية ستتقاسمها . وقد لفتُ نظر الباشا الى ما سيكون لهذه الدعاية من نتائج سيئة وقلت له انها كالزيت يُصبُّ على النار . وقد بذل الباشا جهداً كبيراً لمنع وصولها الى سوريا ولكنه لم يُفلح . واعداد المجلة تشقّ دائماً ، وبكل الوسائل ، طريقها الى دمشق . وقد حدّثني عنها رجل تركي مقيم في دمشق فقال انه اذا وقعت اضطرابات في هذه المدينة فان هذه المجلة المفسدة تكون سببها المباشر » .

وصدرت في باريس في الفترة ذاتها مطبوعات اخرى عن سوريا ومصر والسويس وفيها مقالات لرجال الفكر والسياسة عن مستقبل هذه المنطقة وعما يجب ان تقوم به فرنسا فيها لتأمين مصالحها . وكانت كل الاقلام متفقة على ان المصير الفرنسي في الشرق متوقف على قيام دولة تفصل قناة السويس عن تركيا وتكون حليفة مخلصة لفرنسا وعلى رأسها صديق مجرّب كالامير عبد القادر . وكانت فكرة الفصل تُفسَّر وتُبرَّر بان وحدة الامبراطورية العثمانية اسم لغير

مسمّى ووهم من الاوهام لانها قائمة على اساس غير صحيح فالعثمانيون اتراك والسوريون عرب وبين الشعبين بون شاسع في الحضارة واللغة والتقاليد والاهداف وان الوحدة المؤسسة على الاعتبارات الدينية لا تكتب لها الحياة الاّ لوقت .

ونشر في باريس في سنة ١٨٦٠ كتاب لم يُذكر اسم واضعه ، عنوانه « عبد القادر ، امبراطور البلاد العربية » كان من ألفه الى يائه دعوة صريحة لسلخ سوريا عن تركيا واعلان دمشق عاصمة امبراطورية عربية جديدة . وقيل وقتئذ في الاوساط الدبلوماسية ان الخارجية الفرنسية هي التي وضعت الكتاب ونشرته . وليس في المحررات السياسية الفرنسية الاّ ما يدعم هذا القول ويُثبته لان ما في الكتاب ينسجم كل الانسجام مع ما هو وارد في المحررات ان لم يكن نصاً فروحاً . ومما جاء فيه انه « يجب خلق توازن شرقي ، واول شروط هذا التوازن تحرير البلاد العربية . والدروز والموارنة والشيعة والنصيرية الذين يقطنون سوريا الى جانب الروم والكلدان هم جزء من العائلة العربية التي تكوّن شعباً كاملا في طول شبه الجزيرة وعرضه ، من البحر المتوسط الى المحيط الهندي ومن البحر الاحمر الى الخليج الفارسي ، يتراوح عدده بين عشرة ملايين واثني عشر مليونا . ومن هذا الشعب وهذه البلاد يمكن تكوين امبراطورية . ولكن الامبراطورية تفتقر الى رجل يقوم بشؤونها . فلماذا لا يكون هذا الرجل الامير عبد القادر ، فصيته في هذه البلاد قد امتدّ وانتشر . وهو عربي وسيجد في العرب كل العناصر التي يمكنها ان تتجاوب مع مطامعه واخلاقه الكريمة وشجاعته . وهو في فتنة سوريا الاخيرة قد علّم الاوروبيين حقائق القرآن كما يجب ان تُفهم وكما يجب على المؤمن ان يطبّقها » .

وليس فيما تقدم الا بعض ما قامت به الدعاية الفرنسية تمهيداً للمشروع السياسي . وهنالك وثائق رسمية لا تقلّ صراحة عن المطبوعات نذكر منها رسالة مؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٦١ موجهة الى الجنرال ديكرو رئيس اركان الحملة وهي من محفوظات وزارة الحربية جاء فيها : « ان الامبراطورية العربية

يجب ان تشمل الدويلات والامارات التابعة او المستقلة القائمة الآن في شبه الجزيرة العربية وان تكون رئاستها لعبد القادر على ان يستبقي ، اذا قضت الضرورة ، الامراء والحكام الحاليين ويعلن الضمانات المدنية والسياسية لجميع الطوائف ويطبّق قانوناً تتفق احكامه واحكام قانون نابوليون والنظام العشري الفرنسي ، ويفصل السلطات الدينية عن السلطة السياسية . ويُستحسن ان تكون دمشق او بغداد العاصمة السياسية للامبراطورية والمدينة او مكة مركزاً للسلطة الدينية . ويجب ان تُشقّ قناة السويس في الحال وان تكون كل الامم ذات حق باستعمالها لقاء رسوم تحددها المعاهدات مقابل اعلان حرية الملاحة في البحر الاسود » .

وكل ما تقدّم لا يلقي الضوء الاّ على الاسباب السياسية الرئيسية لحملة ١٨٦٠ . وهنالك اسباب اقتصادية لا تقلّ عنها بل تفوقها اهميّة . وقد تكون الحاجات الاقتصادية هي التي خلقت الفكرة السياسية .

مرّت فرنسا في نهضتها الاقتصادية بازمات حادّة نشأت في الدرجة الاولى عن نقص المواد الخام لصناعة النسيج فيها ، واولها القطن والحرير ، كانت اشدها ازمة سبّبتها الامراض التي فتكت بدود الحرير في فرنسا الجنوبية سنة ١٨٥٥ فاضطر القسم الاكبر من مصانع النسيج في مدينة ليون وفي وادي الرون واقليم لانغدوك الى اقفال ابوابها فتعطل العمال وانتشر القلق واستبدّت الحاجة . ولم يكن باستطاعة فرنسا ان تؤمّن لمصانعها ما تفتقر اليه من المواد الخام لان اهمّ مصادر هذه المواد في بلاد آسيا الصغرى وبلاد فارس والصين واليابان كانت بيد البريطانيين او تحت اشرافهم او بيد حكومات تماشي السياسة البريطانية في كل ما تشاء الى كل ما تشاء .

وكانت سوريا ولبنان اقرب هذه المصادر الى الموانىء الفرنسية . وكان انتاجها من الحرير والقطن كبيراً ، وكان الحرير اللبناني على انواعه مشهوراً في كل البلاد الاوروبية .

وكانت الصحافة الفرنسية ، وفي مقدمتها الجرائد التي تطبع في مدينة ليون ، كلما شكت الصناعة حاجتها الى المواد الخام تشنّ حملة على الحكومة مطالبة بانقاذ الاقتصاد الفرنسي من استبداد البريطانيين لتأمين العيش للطبقة العاملة والحؤول دون اختناق الصناعة ، وتلحّ في « اقامة صلات مباشرة مع الصين وسوريا ولو ادّى ذلك الى استعمال القوة » . ولما برزت فكرة الحملة على لبنان كان في طليعة المتحمسين لها ارلس – ديفور صاحب اكبر معامل الحرير في ليون .

وكان اركان الجيش الفرنسي من جهة اخرى شديدي الرغبة في بسط سيطرتهم على اسواق الخيول في البلاد السورية لان القادة العسكريين في اوروبا كانوا يعتبرون الجواد السوري افضل جياد العالم على الاطلاق ، وكانت كل قيادة توجه القسم الاكبر من اهتمامها وعنايتها الى فرق الفرسان لأن هذه الفرق كانت في ذلك الزمن القوة الاكبر شأناً في الهجوم والمفاجأة وملاحقة العدو وتحطيمه متى بدأ ارتداده .

اما الاسباب الدينية للحملة فليس لها في الوثائق الرسمية اي ذكر او اثر . والرأي الذي لا يرقى اليه الشك هو ان نابوليون الثالث لم يكن يهمه من نصارى الشرق سوى الافادة من آلامهم وشقائهم لتحقيق غاياته الاقتصادية والسياسية ، وان معظم كبار رجال الاكليروس الكاثوليكي في فرنسا واوروبا عامة لم يكونوا راضين عن الحملة ، فالصحف الكاثوليكية الفرنسية في ذلك الحين نفت عن العمل العسكري كل صبغة دينية ولم ترَ في التلويح بانقاذ النصارى في الشرق الّا مظهراً من مظاهر الخبث والرياء ومحاولة لالهاء كاثوليك فرنسا عن اضطهاد الكثلكة في عاصمتها روما ومساعدة الامبراطور سياسياً وعسكرياً لجماعة الاتحاديين الطليان ضد البابا . وألحت هذه الصحف باللائمة على نابوليون الثالث وانتقدت مبادرته انتقاداً مرّاً مؤكّدة ان الخطر على المسيحية ليس في الشرق بل في روما حيث يقبع البابا اسيراً في قصره لا حول له ولا طول بعد ان بطش الفرنسيون بعساكره

في معركة كاستلفيداردو في ١٨ ايلول ١٨٦٠ . وكتبت جريدة الغازيت دي فرانس من امهات الصحف الفرنسية في ذلك الوقت انه « اذا صحّ ان للحملة على سوريا ما يبرّرها ويعطيها صفة الدفاع عن قضية عادلة فاحرى بالذين ارادوها ان يهبّوا قبل كل شيء للدفاع عن الكثلكة المضطهدة في ايطاليا بالضرب على ايدي الذين يسجنون المطارنة ويهاجمون البابا » .

ولما طلبت الحكومة من كبار رجال الاكليروس جمع التبرعات في الكنائس لمنكوبي اضطرابات لبنان لم يستجب الطلب الّا عدد قليل منهم واتهم الآخرون الحكومة بانها لا ترمي من وراء استجداء العطف والتبرع لنصارى لبنان الّا الى التقليل من موارد الفاتيكان بغية افقاره . وكتب جوردان من اعضاء المنظمة السانسيمونية ومن انصار الحملة العسكرية في جريدة « لوسييكل » في عددها المؤرخ في ١٥ تموز ١٨٦٠ : « لما جاء خبر الحركة الرامية الى الاستيلاء على روما اهتزّ الاكليروس الفرنسي وامطر الشعب رسائل رعائية ضد هذه الحركة وخطب خطباؤه محرضين الكاثوليك عليها وعلى رجالها . ولمّا انتشرت انباء العذاب الذي يعانيه نصارى سوريا لم يرتفع من صفوف الاكليروس صوت واحد للدفاع عنهم او لاظهار العطف عليهم » .

وكان لموقف الاكليروس الفرنسي والصحافة الفرنسية صدى بعيد في البلاد الاوروبية وخصوصاً في الاوساط الكاثوليكية فكتبت جريدة « اوست دوتش بوست » النمساوية الكاثوليكية في تموز ١٨٦٠ مقالاً ذهبت فيه الى ابعد مما قالته صحف فرنسا فقالت « ان نصارى لبنان هم المعتدون ، وانهم لم يلقوا الا ما استحقّوه بسوء تصرفهم » .

والتعليمات التي اعطتها حكومة الامبراطور للجنرال دي بوفور قائد الحملة كانت « ان يحسن معاملة المسلمين الى اقصى حدّ ويحترم شعورهم وكرامتهم » وان يكون حذراً جداً فلا يُعطي ولا يسمح بان يُعطى للحملة اي صفة دينية .

ولما طلب بطريرك اللاتين في القدس والقاصد الرسولي في سوريا ان تُرفع راية الارض المقدسة على السفينة التي تقله الى بيروت في اعقاب سفن الحملة رفض القائد طلبه واقرّته الحكومة على ذلك فيما بعد .

الفصل الثاني

نتائج الحملة الفرنسية ونظام لبنان الأساسي
(١٨٦٠ - ١٨٦٤)

اختار نابوليون الثالث لقيادة الحملة على لبنان وسوريا الجنرال دي بوفور دوتبول . وكان عسكرياً مجرّباً وعليماً بامور الشرق اقام سنتين كاملتين في اركان صديقه الجنرال سليمان باشا المصري « الكولونل دي سيف » واسهم معه الى جنب ابراهيم باشا في حربه الظافرة ضد تركيا فاصبح بين الضباط الفرنسيين اوسعهم معرفة بالاوضاع اللبنانية .

ولما كانت الاستعدادات العسكرية قائمة على قدم وساق في باريس ومرسيليا لتجهيز الحملة ووزير الخارجية ومستشارو الامبراطور جادّين في وضع مخططاتها السياسية على هامش الاتفاق الدولي الذي تم بشأنها ، كان فؤاد باشا وزير الخارجية العثمانية في طريقه الى لبنان حاملاً من السلطان اوسع الصلاحيات لاعادة الامن الى نصابه ، ومزوداً من بريطانيا تأييدها التام لاحباط الحملة الفرنسية واخذ الطريق على اهداف نابوليون الثالث ومطامعه في الشرق . ولم يكن اختياره لهذه المهمة نتيجة الصدف بل ضرورة فرضتها الحاجة الملحة الى نقاذ ما يمكن انقاذه من هيبة السلطان في سوريا وابقاء هذه المنطقة الغنية

بالمال والرجال في حوزة الباب العالي بعد ان سبق لها التنكر لسلطته واعلان العصيان على ممثليه واوامره لتمشي في ركاب محمد علي. وكان الحذر من الفرنسيين ومما يبيتونه من مطامع في تلك الاصقاع قد اصبح عند الحكام العثمانيين واجباً سياسياً وادارياً . فحملة ١٧٩٩ ما زالت ذكراها حية في ضمائرهم واذا كانت لم تلق نجاحاً وارتدت عن عكا قبل ستين سنة فقد ينجح نابوليون الثالث حيث فشل نابوليون الاول ويحقق ما عجز سلفه عن تحقيقه .

وكان فؤاد باشا داهية لا يغيب عنه شيء من دقائق السياسة الاوروبية في الشرق واقدر الرجال العثمانيين على معالجتها ولم يكن لغيره من رجال الدولة ما له من مؤهلات لدرء الخطر في الساعات القلقة فسافر الى بيروت تواكب سفينته وحدات من الاسطول العثماني وعدد من المراكب عليها فرق نظامية ، ولمّا وقفت سفنه في مياه قبرص لتتمون ماءً وزاداً جاءته اخبار فتنة دمشق فتقبلها بارتياح لما وجده فيها من حظوظ لنجاح مهمته . وما ان وطأت قدماه ارض بيروت حتى شدّ الرحال مسرعاً الى دمشق وهو معتزم ان يضرب ضربة كبرى تقضي على الفتنة ويكون لها عند الدول الاوروبية وقع مستحبّ فتقتنع هذه الدول بان للسلطان من الوسائل والعزم ما فيه الكفاية لفرض الامن والهدوء في كل اقليم من اقاليم امبراطوريته . وغداة وصوله شكّل محكمة خاصة لمحاكمة المسؤولين عن حوادث ٩ و ١٠ تموز . وبعد تحقيقات سريعة مختصرة قضت المحكمة بالاعدام على مائة وأحد عشر عسكرياً قُتلوا رمياً بالرصاص ، وسبعة وخمسين من المدنيين علّقوا على اعواد المشانق في الساحات العامة ، وبالسجن المؤبد على ثلاثمائة وسبعة وعشرين آخرين ، وبنفي مائة وخمسة واربعين ، وبالاعدام غيابيّاً على ثلاثمائة وثمانين . وأرسل مئات من ابناء المدينة الذين اشتركوا في الفتنة الى المعتقلات والسجون . وكان بين الذين شُنقوا احمد باشا والي دمشق وصديق فؤاد باشا ، وقائد قلعة المدينة ، وقادة القلاع في منطقتي راشيا وحاصبيا .

ولمّا وصلت حملة الجنرال دي بوفور الى بيروت في ٢٦ آب ، تعمّد فؤاد باشا

البقاء في دمشق ليشلّ حركتها لان الاتفاق الدولي يقضي بان لا يُقدم قائد الحملة على شيء الّا بالاتفاق مع الوزير العثماني . وعندما سئل عن اسباب استعجاله صدور الاحكام في دمشق وتنفيذها حال صدورها اجاب بانه اراد « ان يقطع على الحملة طريقها الى دمشق ويفقدها كل مبرّر للتقدم الى الداخل فاقتصّ بسرعة من جميع المجرمين » .

وفي ١٧ ايلول انتقل الى بيروت وكان القائد الفرنسي مقيماً فيها على احرّ من الجمر لانه لا يستطيع الاقدام على امر بدون الاتفاق معه ، ولانه ، بعد وقوفه على ما جرى في دمشق ادرك ان الهدف الخفيّ للحملة قد بعُد جداً وبات صعب المنال وانه امام داهية واسع الحيلة بعيد النظر شديد المراس .

ولما اجتمع دي بوفور الى الوزير العثماني لأول مرّة طلب اليه الموافقة على تقدُّم الحملة الى الداخل فاجابه الوزير ان « لا حاجة بعد اليوم لمثل هذا التقدُّم لان الامن بات مستتباً لا في دمشق وحدها بل في جميع الانحاء السورية فعدالة السلطان قطعت دابر الاجرام ، واذا كان لا بدّ له من عمل شيء فعليه ان يتوجه نحو الدروز ويفعل عندهم ما فعله هو في دمشق » . وكانت غاية فؤاد من وراء هذا ان يوقع بين الفرنسيين والبريطانيين لعلمه ان هؤلاء لن يتخلوا عن الدروز فتتوتر الامور بين الفريقين ويخفّ الضغط على الباب العالي . وعقب هذا الحديث انكفأ القائد الى مقرّه وحاول الاتصال بالامير عبد القادر ليشاوره في الامر فوجد ابواب دمشق مقفلة بوجهه ووجه رسله فأُسقط في يده وبدا له بكل وضوح ان الوزير العثماني قلب الاوضاع رأساً على عقب وان الجو لم يعد كما كان يتصوره وكما كان يراه رجال الحكومة الفرنسية قبل مغادرته باريس .

وفي دمشق ساد الوجوم وخيّم الخوف عقب مجزرة التأديب فقبع كل رجل في بيته واشتدّت نقمة الناس لا على الباب العالي بل على فرنسا واتهموها بانها

السبب في تشكيل المحكمة العسكرية واعدام الناس بالمئات . وفي رأي بعض مؤرخي تلك الحقبة ان الباب العالي هو الذي افتعل فتنة دمشق ، وان عملاءه شجعوا بعض الشخصيات السورية وزعماء الغوغاء على القتل والذبح وان الوالي احمد باشا والقادة العسكريين لم يُسهموا في الاجرام الا باشارة من الاستانة فأعدمتهم حتى لا يبقى على قيد الحياة من يستطيع كشف الحقيقة . وهذا رأي لايصح الاخذ به كحقيقة ثابتة ، لا لأن العثمانيين كانوا قوماً لا يرقى الشك الى طهارة ضمائرهم بل لأن الوثائق العثمانية الخاصة بتلك الفترة القاسية من تاريخ سوريا ما زالت راقدة في صناديق المحفوظات في العاصمة التركية القديمة ولعلّ فيها ما يدفع هذا الرأي او يخفّف من تبعة حكومة الاستانة . ومهما يكن من امر فان فؤاد باشا قد انقذ الامبراطورية العثمانية من ضربة قاضية وأحبط سياسة امبراطور الفرنسيين في الشرق .

وعندئذ كان لا بدّ لقائد الحملة من سبب يبرّر وجوده . لقد سدت في وجهه آفاق الامبراطورية العربية برئاسة عبد القادر ، وحيل بينه وبين الامير الجزائري ، وما كان لهذا الامير ان يعرّض نفسه لنقمة الدمشقيين وغضب الباب العالي بمحاولة الاتصال بالجنرال دي بوفور . فضيّق القائد نطاق عمله وقصر نشاطه على لبنان ونصب نفسه حامياً للموارنة وقال انه لم يأتِ الى بيروت الا لحمايتهم والاقتصاص من الذين اعتدوا عليهم فطلب موافقة فؤاد باشا على احتلال بعض المناطق الجبلية فاقترح عليه الوزير العثماني بشيء من التهكم والتشفي ان يحتلّ منطقة كسروان فاجاب ان ليس لمثل هذا الاحتلال ما يبرّره فكسروان هادئ كل الهدوء . وابدى ميلاً الى احتلال المناطق الدرزية في الشوف فوافقه على احتلالها على ان تتمركز الجيوش العثمانية في منطقتي جزين ولبنان الجنوبي .

وفي ٢٥ ايلول ١٨٦٠ تقدمت قوة فرنسية الى دير القمر وبيت الدين والمختارة فوجدت ان معظم زعماء الدروز قد تركوا قراهم وانتقلوا الى منطقة الاحتلال العثمانية في لبنان الجنوبي وجزين ثم غادروها مسرعين الى حوران

عملاً بنصيحة القادة الترك . فركب الجنرال رأسه وقال انه يعتبر ما جرى اهانة لشخصه وتحقيراً لحكومته وامر بالاستعداد لملاحقة الدروز الى حوران ولكن الكونت دي بنتيفوليو قنصل فرنسا في بيروت اقنعه بان هذا العمل ضرب من الجنون لان ابراهيم باشا والعثمانيين من قبله حاولوا اكثر من مرة ، وبجيوش يزيد عددها عن اربعين الف مقاتل ، اخضاع الدروز في تلك المنطقة الوعرة فعادوا فاشلين ، وان الستة آلاف فرنسي سيقضى عليهم قضاء تاماً اذا اصرّ على تنفيذ فكرته ، لا لقلة عددهم فحسب بل لجهلهم تلك المنطقة العصيّة ولتنكر العثمانيين وابناء البلاد لهم ، فعدل بوفور عن خطته واكتفى بتقديم احتجاج للوزير العثماني . وقدّم سفير فرنسا احتجاجاً مماثلاً للباب العالي . وارسلت الاستانة هذا الاحتجاج الى فؤاد باشا في بيروت ليبدي رأيه فيه فكتب الى عالي باشا الصدر الاعظم في ٢ كانون الثاني ١٨٦١ يقول : « ... واما ما يدّعيه السيد دي بوفور فيما يتعلق بذهاب بعض الزعماء الدروز الى حوران فاني اجد فيه ميلاً الى اتهامنا باننا سهّلنا لهم سبل الفرار من قصاص كنت مدعوّاً لفرضه عليهم . فعليّ ان ابسط حقائق الواقع .

« ان كل من يعرف هذه البلاد وجغرافيتها لا يتأخر لحظة واحدة عن الاعتراف بانه مهما تكن السلطة يقظة فمن المستحيل عليها ان تقطع السبل على الافراد او على عصابات صغيرة لها معرفة تامة بمنافذها الخفيّة وقد ألفتها لانها كانت تطوفها طول حياتها . وللذي يودّ الخروج من لبنان الف طريق للفرار . وحيث لا نرى الّا الصخور يجد اللبناني طريقاً . اما الذين يتعقبون اللبنانيين الفارّين فانهم لا يجدون سبيلاً للانتقال من مكان الى آخر . ولقد اشرفت بنفسي على بعض اعمال المطاردة وتجشّمت مصاعب جمّة وعرّضت حياتي لأشدّ الاخطار في محاولة تطويق الهاربين من القصاص ومع هذا فلم يقع في ايدينا الّا مائة منهم فقط . وهذا ما دفعني للبحث عن وسائل اخرى كانت في النهاية اصحّ واصدق من المطاردة . وانا ابعد الناس عن ادّعاء المعرفة بالاساليب العسكرية ولكني اعتمد على رجل يشهد له الجميع باصالة الرأي هو الفريق اسماعيل

باشا الذي كان الى جنبي في كل مطاردة قمنا بها . وهو على استعداد للردّ على كل ما يوجّه من نقد لما عملنا » .

واصدر فؤاد باشا قراراً يُلغي نظام القائمقامين ويقسم لبنان الى مناطق عسكرية ثم اصدر امراً بتوقيف خورشيد باشا ومساعديه المدنيين والعسكريين في بيروت ودير القمر وصيدا وزحلة ، وطلب بعد ذلك من الزعماء الدروز الحضور الى بيروت وتسليم انفسهم بانتظار محاكمتهم فلم يحضر منهم سوى خمسة عشر رجلا معظمهم من الابرياء ، وظل الباقون معتصمين في مغاور الجبل ومخابئه وفي منعرجات حوران . وراح بعد ذلك يلهي رجال الحملة بالاحاديث والمناقشات السياسية .

وشُكلت لجنة دولية [1] فاغتنمها لتمزيق الصف الاوروبي فقسمه الى فئتين تتعارضان في كل الامور على وجه التقريب . وكانت مهمة هذه اللجنة التحقيق في اسباب الفتنة وتحديد تبعات الزعماء الوطنيين والضباط والموظفين العثمانيين في احداثها ، والتعويض لعائلات ضحاياها ، ودرس المشكلات الاقتصادية في لبنان وسوريا ووضع الحلول لها ثم تقديم الاقتراحات لتعديل نظام الادارة والقضاء في لبنان .

وكانت هذه المواضيع متشعبة دقيقة ، وكان كل همّ فؤاد باشا ومساعده الارمني ابرو افندي اثارة الخلاف بشأنها بين الاعضاء ولا سيما بين مندوبي فرنسا وبريطانيا ، واطالة الجدل في الامور الشكلية التافهة ، كل ذلك بقصد ان تنتهي الاشهر الستة المحددة لمهمة الحملة في اتفاق ٥ ايلول ١٨٦٠ بدون الوصول الى نتيجة او اتفاق .

---

(١) شكلت هذه اللجنة من : بكلار عن فرنسا ، دوفرين عن بريطانيا ، نوفيكوف عن روسيا ، دي فيكبيكير عن النمسا ، رهفوس عن بروسيا ، فؤاد باشا عن تركيا وكان رئيساً لها .

وظهر تناقض الاراء في الجلسة الاولى التي عقدتها اللجنة في ٥ تشرين الاول ١٨٦٠ وفي الجلسات التي تلتها حول صلاحياتها ، فكان مندوبا بريطانيا والنمسا يريدان اعتبارها استشارية لا صفة الزامية لقراراتها بينما كان ممثل فرنسا يصرّ على اعتبار هذه الصفة وعلى منع تدخّل اللجنة في شؤون الارساليات الاجنبية في لبنان ومعظمها فرنسية تعصمها الامتيازات الاجنبية ، وكانت الشكوك تحوم حول هذه الارساليات والناس يحمّلونها تبعة كبيرة في الاضطرابات والاحداث الدامية . واشتدّ الجدل وطال النقاش حول هذه المواضيع وجعلها فؤاد باشا والممثل البريطاني عقيمين تماماً بما كانا يبديانه من آراء ووجهات نظر تعيد كل امر الى نقطة الذهاب . ولما استعصى التفاهم فاجأ الوزير العثماني الاعضاء بقوله انه مستعدّ لتقبل آرائهم وارشاداتهم ، ولكنه لا يعترف للجنة بحق التوجيه ويأبى عليها التطرق الى شؤون لبنان الداخلية لان ذلك يتعارض وسيادة السلطان على جزء من امبراطوريته .

واستفحل الانقسام بين الاعضاء عند البحث في معاقبة المجرمين اذ قام بكلار المندوب الفرنسي يدافع عن النصارى ويلقي على الدروز كل تبعات الفتنة ويطالب بانزال اشد العقوبات بهم وبالموظفين المدنيين والعسكريين العثمانيين الذين اسهموا الى جانبهم في الفتنة ، واعترض على اجراء محاكمات نظامية للمسؤولين عن الحوادث لان مثل هذه المحاكمات لا ينتج عنها سوى اضاعة الوقت وبلبلة الافكار في البلاد ، وقدّم بالاتفاق مع بعض زعماء النصارى ورجال الاكليروس لائحة باسماء الدروز المسؤولين عن الاضطرابات وعددهم ٤٦٠٠ رجل وطالب باعدامهم جميعاً . فانتصب دوفرين البريطاني يدافع عن الدروز بحرارة ، مستعيناً بالحيلة حيناً وبالتهديد حيناً آخر ، وبلغ الاخذ والرد بين الرجلين حداً بعيداً من العنف والشدّة . وكان البريطاني قاسياً جداً في كلامه عن النصارى فألصق بهم وبزعمائهم تهماً كل واحدة منها اشنع من الاخرى . وحصر المندوب الفرنسي دفاعه في التحدث عن الوحشية التي أحرقت بها القرى والاديار وقتل الابرياء . فبرّر لورد دوفرين القتل والحرائق بانها كانت ردّاً عنيفاً على الاعتداءات التي قام بها النصارى

يوحي من الارساليات الاجنبية بغية تحقيق فكرة الوطن القومي حتى اذا تمّ لهم ذلك طردوا الدروز من بلادهم كما طردوا من قبل السنّيين والشيعة من بلاد البترون وجبيل وكسروان . وفي الجلسات التاسعة والسادسة عشرة والثانية والعشرين بلغ الخلاف بين الاثنين ذروته . وكان البريطاني في كل منها يلقي تبعة الفتنة بكاملها على النصارى والمرسلين الاجانب . وفي محضر احدى هذه الجلسات الثلاث قوله : « ان الاعمال التي قام بها الدروز هي ولا شك عنيفة ومخجلة ولكنها كانت نتيجة حرب ارادها وشنّها النصارى ولم تخرج عن حدود العادات المألوفة عندهم ، والذي يطّلع على التقارير الرسمية التي وُضعت عن المصادمات الدامية التي وقعت في لبنان منذ خمس وعشرين سنة لا يمكنه ان يخرج من قراءتها الّا مقتنعاً بان مبادىء الدين المسيحي وروحه لم تخفف الّا شيئاً قليلاً من اساليبهم الوحشية . والمندوب البريطاني الذي عاش في هذه البلاد في وقت سابق للاضطرابات الدامية لم يسعه الا ان يؤكّد ان سياسة الإفناء التي اتبعها الدروز لم تكن الّا تطبيقاً لمبدأ قال به النصارى وهدّدوا بتطبيقه يوماً على الدروز. فليس من العدل في شيء ، والحالة هذه ، ان نجعل الذهنية الاوروبية مقياساً لتبعات جمهور من الفلّاحين الجهلة نفّذوا ارادة زعمائهم . والحرب الاهلية في البلاد السورية كما تفهمها قبائلها الدرزية والمسيحية والاسلامية ، لا مثيل لها الا في كتب موسى . واني اعترف باني يوم وصولي الى هنا كانت نفسي مملوءة بالنفور لكثرة ما سمعته عن وحشية الدروز . ولقد قمت قبل هذه المرة برحلة في هذه البلاد سمعت في اثنائها بعض الشيء عن وجود حالة من الكره والحذر عند الطائفتين ولكن احداً لم يقل لي ان النصارى كانوا يفكّرون في إفناء الدروز او في طردهم من البلاد . ولكني علمت بعدئذ ان حملة كانت مدبّرة في كسروان وعلى طول الخط الفاصل بينه وبين الاقضية المختلطة للقضاء على الدروز قضاءً مبرماً او لحملهم على مغادرة البلاد ، وهذا على الاقلّ ما كان يتمنّاه الموارنة ، وان عدداً كبيراً من الاسلحة قد هُيّء لهذا الغرض وان مجالس حربية كانت تُعقد باستمرار في كثير من القرى الجبلية ، ومناشير توزع على الاهالي وتدعوهم للاعمال العنيفة باسم رؤسائهم الروحيين ، وان مجلساً مركزياً ذا صفة واغراض مشبوهة كان

قائماً في بيروت وان نصارى الطوائف الاخرى كانوا مدعوّين للنزول في « الحرب المقدسة » ومهدّدين بعقوبات صارمة في حالة الامتناع. وعلمت ايضاً ان الاكليروس كان يؤكّد للنصارى ان حركتهم ستلقى تأييد الدول المسيحية .

« ولم يكن ممكناً ان تبقى كل هذه الاستعدادات سرّاً مكتوماً فلا يعلم بها اولئك الذين تستهدفهم . ووقاحة احد الفريقين وارادته الشريرة كان من الطبيعي ان توقظا الغرائز الوحشية عند الفريق الآخر . والاستعداد للهجوم يقابله دائماً استعداد للدفاع فيكفهرّ الجو وتدنو ساعة الانفجار . وهكذا وقعت حوادث فردية لا يعلم من كان البادىء فيها ولكنها امتازت بالقسوة التقليدية فانذرت بقرب هبوب العاصفة . وبدأت جماعات من المسلّحين تنتقل من كسروان الى المناطق المختلطة وتُعمل السيف وتُشعل النار في طريقها . ونصارى زحلة تجمّعوا ومشوا الى القتال فاصبحت الحرب الاهلية امراً لا مفر منه .

« فماذا كان على زعماء الدروز ان يفعلوا في حالة كهذه . أان يقبعوا في بيوتهم ويتركوا القرى طعمة للنار . ان موقفاً كهذا لا يقفه الا المجنون او الذليل . ولما بدا لهم ان الحكام العثمانيين غير مستعدين للتدخّل والدفاع عن امن الناس وسلامتهم بات واجباً عليهم ان يدافعوا عن انفسهم . وهذا ما يفرضه الحق الطبيعي . فهل يجوز ان ننظر الى الدفاع كما ننظر الى المذابح المخجلة التي وقعت خارج حدود المنطقة الدرزية على مرأى من العساكر العثمانيين . واذا كان هؤلاء الجبليون الذين لم يتمدّنوا بعد قد قاموا ، بدافع طبيعتهم وجود وازدواجية العثمانيين ، باعمال غير مشرّفة فهل يجوز ان نُلقي تبعة هذه الاعمال على زعمائهم وان نعتبر هؤلاء الزعماء قتلة ومخرّبين . ان هنالك فارقاً اساسياً بين عمل الزعماء وعمل الجماهير . ورجائي الى اللجنة ان تأخذ هذا الفارق بعين الاعتبار وان لا تحكم على هؤلاء الزعماء كانهم قتلة عاديّون فهم في الواقع لم يفعلوا سوى النزول في حرب أجمع الرأي على ان اعداء الطائفة

الدرزية فرضوها عليهم » .

وتبنّى فؤاد باشا رأي المندوب البريطاني واقترح على اللجنة ان تبحث الامر على اساسه لترى اذا كانت الفتنة حرباً اهلية ام نتيجة اعتداء الدروز على النصارى . وكان في قرارة نفسه يرجو ان تقرّر اللجنة الامر الاول فيستعصي عليها بعد ذلك تحديد التبعات وتنتهي مهمتها او ينتفي على الاقل من هذه المهمة كل ما يمكن ان يسمح لها او لاحد اعضائها بالتدخل في ما هو من شؤون الباب العالي . فاعترض الفرنسي بكلار بشدة على هذا الاقتراح مطالباً بانزال اشد العقوبات بالمجرمين ، وقال ان ليس في الجرائم ما هو معقول ومستحب وما هو غير معقول ومستهجن . فالجريمة جريمة ، ولا مجال للاجتهاد والتأويل في تحديد وتركيز التبعة في فتنة ذهب ضحيتها بضعة آلاف من الابرياء .

ولكن الرأي البريطاني كان اكبر حظّاً عند المندوبين الاخرين لا لشيء سوى انهم كانوا ينظرون بعين لا شيء فيها من الرضى الى الحملة الفرنسية في لبنان ويودون لو ان كل اسباب الوجود والبقاء تمتنع عليها ، فانضموا الى لورد دوفرين واقرّوا الوزير العثماني على اقتراحه ونشروا في اوساطهم ان لفرنسا في الشرق سياسة خاصة وان حملتها لم يكن السبب الحقيقي في ارسالها الدفاع عن النصارى بل التذرّع بالنصارى لتحقيق اهداف بعيدة ، فخلقوا في بيروت جوّاً دولياً لمصلحة الدروز . وعندئذ وقف فؤاد باشا موقفاً وسطاً بين الفريقين ، يُرضي البريطانيين ولا يُغضب فرنسا ، فوضع القضية بكاملها بيد المحاكم الخاصة تنظر فيها على ضوء الشهادات التي لا يرقى اليها الشك وتحكم بالعدل فقضت بالاعدام على خمسة عشر زعيماً من الدروز ، ولكن احكامها لم تنفّذ بسبب غياب هؤلاء الزعماء ، وبنفي مائتين وخمسة واربعين آخرين الى طرابلس الغرب فنقلوا اليها في ١٦ آذار ١٨٦١ حاملين من لورد دوفرين كتب توصية الى قنصل بريطانيا العام فيها ليتعهدهم بما لديه من وسائل المساعدة .

وانتقلت اللجنة بعد ذلك الى بحث مسألة التعويض على المنكوبين ووضع نظام اداري جديد للبنان بدلاً عن نظام القائمقاميتين فطالت المناقشات وتشعبت فادركت الحكومة الفرنسية ان المدة المحدّدة للاحتلال في الاتفاق الدولي ستنتهي قبل ان تتوصل اللجنة الى اتفاق على شكل النظام الجديد واسسه ، فاقترح وزير خارجيتها على الدول الموقّعة على الاتفاق تمديد هذه المدة ريثما يستتب الامن تماماً وتنتهي اللجنة من وضع قواعد الحكم وتركيزها مبرّراً اقتراحه بقوله ان الجيش العثماني وحده غير قادر على قمع فتنة جديدة لا شيء يضمن عدم وقوعها بعد انسحاب الفرنسيين وقبل ان يكون للبنان نظام متّفق عليه . ودلّل على احتمال قيام الفتنة بالاغتيالات الفردية التي كانت تقع بين يوم ويوم في الربوع اللبنانية ، فلم تأخذ الحكومة البريطانية بوجهة نظره ورفضت التمديد مصرّة على ان وجود الحملة لم يعد له ما يبرّره وان بقاء العساكر الفرنسية في لبنان يُعتبر تحدّياً لسيادة السلطان وانتقاصاً من حقوقه ومخالفة صريحة لاتفاق ٥ ايلول . وكتب وزير خارجيتها الى سفيره بباريس في ٧ تشرين الثاني يقول :

« ان بقاء الجنود الاوروبيين في سوريا بحجة مطاردة المذنبين في المخابىء والملاجىء الجبلية معناه تكليفهم بمهمّة لا نهاية لها ولا تؤدّي الى نتيجة . وزيادة عدد هؤلاء الجنود وابقاؤهم في البلاد السورية بحجة المحافظة على الامن والحؤول دون حدوث جرائم جديدة يكون عملاً بعيداً كل البعد عن الغاية التي توخّاها السلطان وتوختّها معه الدول الخمس في البداية . وما هي المدة التي يمكن تحديدها لهذه المهمة . ان الاخذ بهذا الرأي سينتهي حتماً الى انتقال الحكم في سوريا الى يد الدول الخمس فتضيع الغاية التي اردناها وهي انزال الرعب في قلوب المحمديين المتعصبين . واحتلال سوريا سيشجّع على احتلالات اخرى في بلغاريا وبلاد البشناق وغيرهما من الاقاليم وبالتالي على تجزئة الامبراطورية العثمانية . وتفادياً لكل هذه الكوارث ترى حكومة صاحبة الجلالة ان تُعاد السلطة الى الحكّام الذين عيّنهم الباب العالي على الوجه الذي تجده اللجنة اصحّ انطباقاً على مصلحة الامن والسلام في سوريا . وعندئذ يصبح الباب العالي وممثلوه مسؤولين وحدهم

دون سواهم عن كل ما يحدث » .

وجاء هذا الرأي مؤيداً سياسة الباب العالي فطالب الصدر الاعظم الحكومة الفرنسية ، جواباً عن اقتراحها ، بان تتقيّد باتفاق ٥ ايلول وقال لها ان السعي لتمديد مدة الاحتلال لا يمكن ان يُفهم منه سوى انها لا تودّ اخماد النار بل ترغب في اندلاعها فهو ، اي الباب العالي ، لا يسعه ان يتحمل تبعة النتائج ، واحدى هذه النتائج ان يقوم فريق من اللبنانيين باعمال استفزازية ويرتكب جرائم بحجة الاخذ بالثأر او رغبة في استمرار البلبلة وعدم الثقة . وكتب الى سفيره في لندن في ٢٨ تشرين الثاني ١٨٦٠ الكتاب التالي طالباً منه اطلاع الحكومة البريطانية عليه :

« ان الباب العالي لم يعتبر لحظة واحدة ان التدخل الاوروبي العسكري في شؤون لبنان وسوريا امر ضروري ونافع ، وهو لم يقبل به الاّ احتراماً لحلفائه ورغبة في اعطائهم دليلاً جديداً على ثقته التي لا حدّ لها بصفاء نياتهم وحسن استعدادهم نحوه . واذا صحّ انه كان لهذا التدخُّل ما يبرره يوم كانت اوروبا ترى او تظن ان سوريا اصبحت طعمة النار ، فانه فقد الآن كل اسبابه ومبرّراته بعد ان حقق الجزء الاكبر من غاياته وبعد ان فرضت هيبة جلالة السلطان وحدها ممثلةً بفؤاد باشا الخضوع على المدن التي وقعت فيها الحوادث الفاجعة . وقد فقدت الحملة يوماً بعد يوم الصفة التي أعطيت لها في البداية ، اي صفة تقديم العون والمساعدة للباب العالي . وبقاؤها لن ينتج عنه سوى عرقلة الحكم وتأخير استقرار الامن والهدوء في الجبل . ولا يسع الدول الاوروبية سوى الاعتراف بهذه الحقيقة . وحسن تفهّم الحكومة البريطانية للواقع يجعلنا مطمئنين الى فشل الاقتراح الخاص بتمديد المهلة التي أعطيت للحملة وبزيادة عدد العساكر الفرنسيين في سوريا » .

وتوتّر الموقف بعض الشيء اذ اصرّت الحكومة الفرنسية على بقاء الاحتلال الى ان تنتهي اللجنة الدولية من اعمالها وتضع نظام لبنان الاداري ، وأصرّت بريطانيا

من جهتها على سحب الحملة حال انتهاء المدة المحدّدة لها لانها لا ترى اي صلة بين مهمة اللجنة ، وهي فنية ادارية ، ومهمة الحملة العسكرية . وكتب وزير خارجيتها الى لورد كولي سفيرها بباريس في ٢٤ كانون الثاني ١٨٦١ « ان تشكيل اللجنة قد تمّ كعمل مستقلّ لا صلة بينه وبين الحملة الفرنسية الى سوريا وكانت مهمتها تختلف تماماً عن مهمة الحملة . ولهذا ترى الحكومة البريطانية ان الجمع بين مسألة الاحتلال ومسألة تنظيم لبنان ادارياً خطأ فاضح من الناحيتين القانونية والسياسية . ويجب ألّا ينسى احد ان سوريا جزء من الامبراطورية العثمانية وان سيّدها هو السلطان لا الدول الخمس . وأوّل ما يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار في الموضوع هو رأي السلطان فهل السلطان بحاجة الى مساعدة الجنود الاجنبية لفرض الامن والهدوء ومنع وقوع مذابح جديدة كالتي حصلت في شهر حزيران الماضي. فاذا تعهّد بحفظ الامن وأيقنّا انه يملك الوسائل الكافية للقيام بتعهّده فان استمرار الاحتلال يصبح امراً لا مبرّر له . اما اذا كان عاجزاً عن ضمان الامن وغير مستجمع الاسباب اللازمة لحفظه فان قضايا ومسائل أخرى على جانب عظيم من الخطورة ستبرز امامنا . ولا حاجة الى تعدادها او الاشارة اليها قبل ان نقف على رأيه ويتّضح لنا موقفه . ومهما يكن من امر فان اتفاق ٥ ايلول لا بد ان ينتهي مفعوله عند نهاية الاشهر الستة التي حدّدها وتزول معه الصفة الشرعية التي أعطيت للاحتلال ، ما لم توافق الدول الخمس على تمديد مدّته » .

وكانت السياسة الداخلية في فرنسا وما رافق الحملة من خلافات حزبية حول ضرورتها ونتائجها تفرض على الحكومة ان لا تعود بها من لبنان خالية الوفاض . فالغاية السياسية الاساسية منها ، اي خلق دولة عربية يرئسها عبد القادر ، قد اصبحت بعيدة المنال وقضت التطورات على مجرّد التفكير بالسعي اليها ، فبات من الضروري ان تحرز نصراً محلياً يضعف حجة المعارضة عليها ويحدّ بعض الشيء من نقمة الاوساط الكاثوليكية . ولم يكن لها من سبيل الى ذلك سوى الدفاع عن النصارى وتسييج اوضاعهم بما يؤمّن لهم اوفر قسط من الامن والرخاء ويخلق بالتالي للسياسة الفرنسية في الشرق نقطة ارتكاز

قائمة على العاطفة في بلاد متخلّفة تتأثر بالميول الدينية والعنعنات المذهبية ، وعلى اعتراف الضعيف بفضل النصير القوي فصرفت دبلوماسية باريس كل عنايتها الى حمل الخارجية البريطانية على التساهل في تقرير مصير الحملة وأوضح سفيرها في لندن للورد رسل ان نابوليون الثالث في اصراره على تمديد مدة الاحتلال لا يبيّت شيئاً يتجافى ومصلحة بريطانيا وكل ما يطلبه هو ان تبقى الحملة في لبنان الى ما بعد وضع النظام الجديد فلا يقال في فرنسا وسواها ان الدول الخمس قد اقرّت مبدأ التدخل ونفّذته بدون ان تفيد شيئاً من التنفيذ . وقال الوزير توفنيل للسفير البريطاني في باريس ان حكومته على استعداد لسحب عساكرها من الجبل اذا قبلت بريطانيا ان تتحمل وحدها وبدون وجود قوة اوروبية تبعات فتنة جديدة لا بد من وقوعها بعد ابحار الجنود الفرنسيين . وجاء في ذلك الوقت نبأ من بطرسبرج يفيد ان القيصر يؤيد فرنسا في اقتراحها وموقفها لا حبّاً بها وعطفاً عليها بل لخلق سابقة ينفذ منها في حال وقوع فتنة طائفية في البلقان ، فخففت بريطانيا من معارضتها لعلمها ان اثارة الفتن في البلاد المتخلّفة ليست بالشيء الصعب على دولة كفرنسا غنية بالمال والعملاء ، وان الجيش العثماني الذي يستسيغ القتل والنهب غير مؤهل لحفظ السلام وقمع الفتن ، واقترح وزير الخارجية الفرنسية ان يجتمع ممثلو الدول الموقعة على اتفاق ٥ ايلول ليقول كل منهم اذا كانت دولته تريد الجلاء او تمديد الاحتلال فاحتج الباب العالي على هذه المبادرة وطالب مجدداً بجلاء الجيوش الفرنسية في نهاية المدة المتفق عليها . وقبلت بريطانيا فكرة الاجتماع ولكنها اشترطت لاشتراكها فيه ان يحضره ممثل عثماني . وكتب لورد رسل الى سفيره بباريس في ٣٠ كانون الثاني ١٨٦١ ان يُقنع حكومة فرنسا بالاستعاضة عن تمديد الاحتلال بقرار فرنسي بريطاني يقضي بابقاء الوضع الاداري في سوريا ولبنان على حاله الى ان يُسنّ نظام جديد ، وبارسال وحدات بحرية كافية الى الشواطىء السورية اللبنانية لمساعدة الباب العالي على قمع كل فتنة جديدة . وبرّر اللورد اقتراحه هذا بقوله انه اذا صح قول حكومة باريس أن تركيا عاجزة عن المحافظة على الامن في سوريا ولبنان في الوقت الحاضر فلا شيء ينبيء بان هذا العجز سيزول في المستقبل

ومعنى هذا ان الجيش الفرنسي سيبقى في الشرق لمدة لا تُعرف نهايتها . وكتب مرة اخرى في ١٩ شباط الى السفير يطلب منه ان يقول للحكومة الفرنسية انه يخشى « ان يفهم الموارنة بقاء الجيش الفرنسي في ربوعهم على غير حقيقته وان يجدوا فيه تشجيعاً لهم على البطش بالدروز » . ولكن هذا القول لم يخفف شيئاً من اصرار الفرنسيين، وكانت دبلوماسيتهم قد كسبت تأييد بروسيا والنمسا لوجهة نظرهم ، فاضطرت لندن في النهاية ان توافق على تمديد مدة الاحتلال الى آخر شهر نيسان ، فرفض وزير الخارجية الفرنسية هذا الحل الوسط وطلب بالحاح ان لا يبدأ الجلاء الّا في ٥ حزيران ، وذلك لاعطاء اللجنة الدولية وقتاً كافياً لانهاء اعمالها بوضع نظام اداري ووالي ثابت للبنان . فقبلت بريطانيا . وازاء اجماع الدول الخمس لم يسع الباب العالي سوى القبول على ان يكون يوم ٥ حزيران الحد الاقصى وان تعلن فرنسا بكل وضوح عن عزمها النهائي على الجلاء في ذلك التاريخ . وتقدم توفنيل بمشروع للاتفاق الجديد صاغه صياغة فيها منافذ عديدة للتأويل والتفسير وتمديد الاحتلال مرة اخرى « اذا قضت الظروف بذلك » اي اذا كان لفرنسا مصلحة فيه . فرفضت الحكومة البريطانية المشروع وكتب وزير خارجيتها في ١١ اذار الى سفيره في باريس « ان الوقت قد حان لوضع حدّ لكل هذه المساومات . فالحكومة البريطانية لن تقبل في اي حال ان تمتد مدة الاحتلال الى ابعد من ٥ حزيران ، وبقاء الجيش الفرنسي في سوريا بعد هذا التاريخ ستعتبره حكومة الملكة نقضاً صريحاً لعهد مقطوع يكون لك ان تحتج عليه . والحكومة تطلب منك ان تبذل جهدك للوصول الى اتفاق ينص صراحة على الجلاء في ٥ حزيران اذا لم يكن بالامكان ان يتم قبل هذا التاريخ » .

وفي تلك الاثناء كانت مفاوضات اخرى تجري في الاستانة بين سفير فرنسا والباب العالي نالت فرنسا فيها وعداً بموافقة السلطان على متابعة « الاعمال التحضيرية » في قناة السويس ، فلان عود الحكومة الفرنسية وقبلت وجهة النظر البريطانية وعقد ممثلو الدول بباريس في ١٥ اذار اجتماعاً وضعوا فيه بروتوكولاً يمدد الاحتلال الى ٥ حزيران كحدّ اقصى . وفي ١٩ منه اقرّت

الحكومات هذا الاتفاق الجديد . وفي ٢٩ نيسان انتهت المكالمات بين فرنسا وتركيا بعقد معاهدة تجارية أعطيت فيها فرنسا امتيازات تجارية هامة في الاسواق العثمانية ، فارسل وزير خارجيتها الى مندوبه في اللجنة الدولية في بيروت امراً بان يُسرع في العمل ما استطاع ليتمّ كل شيء قبل انتهاء مدة الاحتلال الجديدة .

وبعد ان فرغت اللجنة من مناقشاتها في مسألتي تحديد تبعة الحوادث والتعويض على الضحايا والمتضررين انتقلت الى بحث اسس النظام الاداري . وللمرة الاولى ، ولاسباب مختلفة ، اتفق الممثلان البريطاني والفرنسي على توسيع صلاحياتها والاعتراف بحقها في تقرير مصير البلاد السورية واعطائها وجوداً شبه مستقل اشبه بالكيان المصري . فالمندوب الفرنسي وقائد الحملة كانا يريدان هذا الوجود لمصلحة الامير عبد القادر ، تحقيقاً للغاية البعيدة التي من اجلها أرسلت الحملة وتنفيذاً لتعليمات كان وزير الحربية قد اعطاها للجنرال دي بوفور وفيها « ان صيت الامير الجزائري والشجاعة التي ابداها في كل ظروف حياته وفي الاحداث الاخيرة يرشحانه ويؤهلانه ليكون رئيس البلاد بعد وضع نظام جديد لها . واذا استطاع ان يجمع حوله القبائل العربية ، التي اهمل العثمانيون شؤونها ، فانه سيكون لنا حليفاً قوياً » .

وكان قائد الحملة ، منذ وصوله الى سوريا وقبل ان يتضح له ان فؤاد باشا قد احتاط لامره واتخذ التدابير للحؤول دون اتصاله او اتصال احد رجاله بالامير الجزائري ، مقتنعاً بان لفرنسا مصلحة كبرى في تحقيق سياسة نابوليون الثالث بوضع سوريا بيد عبد القادر وكتب بهذا الى وزيره قائلاً « ان تنظيم سوريا يقتضي ان يخلف الحكم العثماني فيها حكم اسلامي تخضع له بكامل اجزائها ، والامير عبدالقادر الذي كانت له مواقف ينتفي معها كل شك في اخلاصه للانسانية له كل المؤهلات ليكون صاحب هذا الحكم » .

والمندوب البريطاني كان يريد لسوريا استقلالاً داخلياً على غرار الاستقلال المصري ، وللبنان امتيازات ادارية محدودة ، على ان يكون الحكم في البلدين بيد فؤاد باشا كنائب للسلطان وذلك لاحباط السياسة الفرنسية التي تريد الاستقلال للامير الجزائري ، اي لمصلحتها . وكان فؤاد باشا على علم بخطة المندوب البريطاني وراضياً عنها لا لانها ترمي الى جعله حاكماً كمحمد سعيد باشا في مصر بل لانها تأخذ الطريق على فرنسا وتحول دون اقتطاع سوريا في النهاية من الامبراطورية العثمانية . ولكنه لم يفه بكلمة يُفهم منها انه يُقرّ لورد دوفرين على رأيه مخافة ان يشك السلطان في اخلاصه ويتهمه بالتآمر على سيادته مع دولة اجنبية وترك الامر كله بيد البريطانيين ليتّفقوا عليه مع الباب العالي مباشرة . وعلى هذا الاساس كتب دوفرين الى لورد بلور سفير الملكة في الاستانة الرسالة التالية :

« اريد قبل كل شيء ان اذكّركم بان الباب العالي كان لسنوات خلت يعتبر سوريا ولاية قاصية فيؤجّرها لمن يدفع اكبر مبلغ . وكان الحاكم المستأجر ، في حرصه على استعادة المبلغ الذي دفعه في اقرب وقت ، يستهلّ حكمه بارهاق المكلّفين . ولهذا بات من الضروري ان يوضع حكم الشعب السوري بيد رجل منزّه عن الغايات وبعيد عن مؤثّرات الاستانة . ويجب ان يكون له من الحصانة ما يمكنه من الصمود لدسائس باشوات السلطان والحؤول دون كل محاولة سطو على سلطته يقوم بها القناصل الموجودون في ولايته ، وان يقبض راتبه ومخصصاته لا من الحكومة المركزية بل من واردات الولاية على ان يكون للراتب والمخصصات قيمة تضعه بمنأى عن الحاجة وتصونه عن التجارب . وبالاضافة الى هذا يجب الّا تكون مدة حكمه قصيرة او خاضعة لتدابير كيفية بل طويلة مضمونة لسنوات عديدة ، حتى يطمئن الى امره ومركزه وينصرف الى ما يؤمّن للشعب الخير والرفاهية . واظنّ ان هذه الشروط لا يمكن تحقيقها الّا باتفاق الباب العالي والدول الخمس عليها وعلى شخص الحاكم . وفي رأيي انه لا بد من ان يكون للحاكم استقلال جزئي وان يتم تنظيم جيش ولايته على غير الاساليب المتبعة في الجيش

العثماني فلا يكون جزءاً من هذا الجيش ، وان لا يكون في الشرطة عناصر سورية محلية .

« وهذا الحاكم الذي تختاره الدول وتجعله مسؤولاً عن ادارة سوريا يجب ان يتمتع بحرية الاشراف والمراقبة على كل اجهزة ادارته وحرية تنسيق الضرائب واساليب الجباية ، وبعد الاتفاق على المبلغ الذي يترتب عليه دفعه لخزانة الامبراطورية يوضع ازدهار البلاد المالي في ذمته فلا ينظر في العمل لتأمينه الاّ الى الحاجات والاعتبارات المحلية .

« والقيام بهذه المهمة لن نجد له رجلاً اصلح واكثر مؤهلات من فؤاد باشا .

« واذا كان قد بدا منه ، بعد مجيئه الى هذه البلاد ، ما يبرّر الانتقاد فعلينا الاّ ننسى ان مهمّته كانت على جانب كبير من الدقة والصعوبة اذ كان عليه ان يعالج مطاليب عديدة ومتعارضة بجهاز اداري ليس فيه رجل واحد يستحق الثقة ، ومهما يكن من امر وبالرغم عن هذه الصعوبات فانه قد برهن عن حكمة ومرونة ولباقة ليس بوسع احد ان ينكرها عليه .

اما فيما يختصّ بلبنان وكيانه في التنظيم العام فاني ارى ان ابسط الحلول واكثرها انطباقاً على الواقع هو ان يعامل كسوريا وان تكون ادارته بيد الحاكم على الوجه الذي بسطته فيما تقدم » .

ورفع لورد بلور هذا الاقتراح الى الحكومة البريطانية فارسلته بعد الاطّلاع عليه الى لورد كولي سفيرها في باريس ليبحثه مع وزير الخارجية الفرنسية ويطلب رأيه فيه . ففهمه الوزير الفرنسي على حقيقته وادرك انه لم يوضع الاّ للقضاء على المطامع الفرنسية في الشرق باقصاء عبد القادر عما هيّأته له فرنسا والتمهيد السبيل للسياسة البريطانية ، فرفضه باسم حكومته وكتب مسرعاً الى بكلار

في بيروت ان يقاومه بشدة في حالة تقديمه وان يحصر ابحاث اللجنة في تنظيم ادارة لبنان وترك الاوضاع السورية على حالها .

اما الباب العالي فانه شجب الاقتراح وقال للسفير البريطاني بلهجة حازمة انه غير مستعدّ لبحث اي مشروع يرمي الى توحيد الاراضي السورية ووضعها بيد رجل واحد مهما يكن اخلاص هذا الرجل للسلطان كبيراً وبعيداً عن كل مظنّة ، وانه يأبى على الدول ان تتدخّل في شأن كهذا . ذلك انه كان واثقاً بان توحيد سوريا معناه استقلالها وانفصالها آجلاً ام عاجلاً عن الامبراطورية العثمانية . ولما علم فؤاد باشا بردّة الفعل هذه خشي سوء المغبّة وغضب السلطان فالعزل من منصبه فانتفض بدوره واحتجّ بشدّة على الاقتراح البريطاني وعلى زجّ اسمه فيه . وكتب عالي باشا الصدر الاعظم الى سفيره في لندن ان يشكو للحكومة البريطانية من سياسة مندوبها في اللجنة الدولية وبسط له فيما يلي وجهة نظر الدولة في الوحدة السورية :

« لقد سبق لنا ان اطلعناكم على مشروع لورد دوفرين الخاص بسوريا ، ولا حاجة للتكلم عنه ومناقشة بنوده ويكفي القول ان الباب العالي يرفضه جملة وتفصيلاً . وكل ما نريد ان نلفت نظركم اليه هو ان هذا المشروع لا يرمي في الحقيقة الا الى انشاء امارة جديدة شبه مستقلة وخاضعة لادارة لجنة اوروبية ، وبعبارة اصح الى سلخ سوريا واخراجها من السلطة العثمانية . فاذا لم تشجب الحكومة البريطانية هذا المشروع ولم تعتبر انه يخلق حالة مثقلة بالكوارث ، لا على الامبراطورية العثمانية فقط بل على البلاد السورية ايضاً ، فان جلالة السلطان يكون جدّ آسف لوقوفها موقفاً معارضاً لمصلحته وحقوقه ويصاب مبدأ سلامة الامبراطورية العثمانية الذي طالما دافعت عنه بريطانيا دفاعاً فعّالاً بطعنة جديدة في جزء من اهم اجزاء الامبراطورية .

« ولا شك في ان ما حل باهالي جبل لبنان ومدينة دمشق كان خطباً فاجعاً .

وكان قلب جلالة مولانا اول قلب ادماه هذا الخطب واشد القلوب تفجّعاً والماً .

« والحكومة البريطانية ذاتها قد نُكبت بمثله وواجهت في الهند الشرقية حالة كالتي واجهناها في دمشق ولبنان ولكنّ احداً لم يفكّر في اتهام الادارة البريطانية بالاهمال او العجز ، فالاحداث قد فاجأتها كما فاجأتنا . وقد قمنا بمثل ما قامت به للاقتصاص من المجرمين . واذا كان بعض موظفينا قد خانوا واجباتهم فانّا اقمنا الدليل الحسي على اننا نقطع يد الخيانة ورقاب الخونة ونمحو اثرهم من الوجود السياسي . ولو ان الحكومة العثمانية تباطأت في القمع ، او لم تتخذ التدابير الادارية اللازمة لضمان سلامة الاهالي وازدهار البلاد ، لاستحقت استنكار العالم المتمدن ولكان لاوروبا كل الحق بتغيير الاوضاع وقواعد الحكم في سوريا ولبنان . واعتقد ان ليس في الدنيا حكومة تأبى ان تقوم ضمن حدود استطاعتها بكل ما يجب للحفاظ على الهدوء والامن في اراضيها وتوفير اكبر قسط من الراحة والسلامة لرعاياها . وهذه اولى واجبات الحكومة النظامية . والباب العالي يقدر هذه الواجبات حق قدرها ويسعى للقيام بها بكل صدق وعلى اكمل وجه . ولكنه لن يبلغ الغاية الا اذا كان مطلق الحرية في استعمال حقوقه . وكل دولة تفقد هذه الحرية تصبح دولة ذات هيبة وهمية . واذا تُركت لنا هذه الحرية التي نعتبرها القاعدة الاساسية لاستقلال الحكومة ، كل حكومة ، فاننا لن نتأخر لحظة عن الاعلان بوجه العالم باسره عن عزمنا باذن الله على حفظ النظام والسلام في سوريا . وهذا ما لا نستطيعه في مثل الحالة التي يريدها مشروع لورد دوفرين .

« وانا واثقون ان بريطانيا والدول الكبرى الاخرى لا تريد تفتّت الدولة وتجزئتها وان غايتها هي ان تضع حاجزاً قوياً بوجه عاصفة جديدة من التمرد والتخريب . ونحن لا نريد الا هذا . واذا كانت غايتنا واحدة فلماذا تقام الصعاب والعقبات في طريقنا ، ولماذا تُعرقل مساعينا الرامية بصدق

والاخلاص الى وضع التدابير واعطاء الضمانات ، كل الضمانات المرغوب فيها ، ولماذا الاصرار على مشروع لن تكون نتيجته سوى اخراج سوريا عن نطاق سيادة السلطان .

« ولا شك عندنا ان لورد رسل بعد اطلاعه على حقيقة استعداداتنا ووقوفه على ما نحن جادون في وضعه من تدابير سيعترف باننا لا نفرّط في شيء من واجباتنا ويعير قولنا ما يستحقه من قدر وينظر الى رأينا في اقتراح مندوبه في اللجنة الدولية بعين الاهتمام والعطف والصداقة .

« ويجب الّا يغيب عنك في احاديثك مع وزير خارجية الملكة اننا لم نعترف قط لهذه اللجنة الدولية بحق تنظيم سوريا ، واننا اعلنا بكل مناسبة وبلغة لا اثر فيها للغموض ان مداولات اللجنة يجب ان تبقى محصورة في التعديلات التي يُستحسن ادخالها على نظام الحكم في جبل لبنان . لقد قلنا هذا اكثر من مرة فلم يعترض عليه احد ، بل قال الجميع ان مهمة اللجنة هي اعادة النظر في النظام اللبناني الذي وُضع في سنة ١٨٤٥ . ويشهد بهذا سفراء الدول في الاستانة والتعليمات التي اعطتها كل دولة لممثلها في اللجنة .

« واني اقوم بواجب ملحّ اذ ادعوكم باسم الباب العالي ان تقولوا لسعادة وزير خارجية جلالة الملكة الاسباب الحيوية التي تفرض علينا ، اليوم وفي كل يوم ومهما يكن الثمن ، رفض اقتراح لورد دوفرين والثبات على موقفنا » .

ولما أطلع السفير العثماني وزير الخارجية البريطانية على وجهة نظر حكومته كما شرحها عالي باشا في رسالته هذه قال له الوزير انه لم يعر مشروع لورد دوفرين اهتماماً الّا لانه وجد فيه الخير للسلطان ووسيلة فعالة للحؤول دون رغبة فرنسا في وضع البلاد السورية بيد امير جزائري تراخت منذ زمن بعيد الروابط التي تشدّ بلاده الى العرش العثماني فلا يطول به الوقت حتى يستقلّ

تماماً عنه . اما وقد رفض جلالته هذا المشروع فانه يرفضه بدوره لان الصداقة العثمانية البريطانية تسمو في عينه فوق كل اعتبار . وكتب فوراً الى لورد دوفرين أن يطوي مشروعه ويحصر ابحاث اللجنة في تنظيم شؤون لبنان وادارته .

وعلى هذا الوجه ، ولاسباب يعارض بعضها بعضاً ، اسدلت فرنسا الستار على المسألة السورية او اجّلتها الى فرصة اخرى . فافترص فؤاد باشا هذه البلبلة في سياسة الدولتين وطالب باعادة الحكم العثماني المباشر الى لبنان مبرّراً طلبه « بعدم نضج الشعب اللبناني وانتفاء مؤهّلاته للحكم الذاتي » ومستشهداً بما كان عليه هذا النوع من الحكم في ايام الامير بشير الثاني وخلفه بشير الثالث وبما عانى منه اللبنانيون من حيف وظلم وحجز اموال وارزاق وسخرة وما جرّه عليهم في ظلّ القائمقامين من كوارث ما زالت تتعاقب حتى ادّت الى الفتنة » .

ونفذ نوفيكوف المندوب الروسي من ثغرة البلبلة فطالب بالمساواة بين الطوائف اللبنانية وباعطاء ارثوذكس الكورة نظاماً خاصاً اي خلق قائمقامية ثالثة لهم. فقال فؤاد باشا انه ، في حالة عدم الاخذ برأيه ووضع لبنان بمختلف طوائفه تحت الحكم العثماني ، يؤيد الاقتراح الروسي . وكان يهدف من هذا القول الى غايتين ، توسيع الشقة بين العناصر اللبنانية وارضاء السياسة الروسية على حساب غيره . ووافقه لورد دوفرين نكاية بفرنسا والفرنسيين وليُفقد الحملة كل حظ في الوصول الى غاية من غاياتها فاذا قال قائدها او الحكومة انها انقذت النصارى اجاب الواقع انها زادتهم تفككاً وانقساماً وضعفاً .

وهكذا قرّر اعضاء اللجنة الدولية ، باستثناء المندوب الفرنسي ، تقسيم لبنان الى ثلاث قائمقاميات ، درزية في الشوف ، وارثوذكسية في الكورة ، ومارونية في المناطق الاخرى باستثناء زحلة التي ستعطى نظاماً خاصاً يربطها مباشرة بوالي صيدا .

ووضعت اللجنة مشروع النظام الجديد في ٤٧ مادة لمناقشته واقراره وعرضه

على الباب العالي للموافقة ، فاعترض بكلار على المشروع وقدّم للجنة في ٢٠ آذار مذكرة فنّد بها مزاعم المندوب الروسي قائلاً ان الكورة لم تشكّل يوماً وحدة سياسية وان عدد الارثوذكس فيها لا يتعدّى الخمسة آلاف شخص ، لان معظم ابناء هذا المذهب مقيمون في بيروت وفي المناطق المارونية والدرزية ، فاذا جاز والحالة هذه ان يكون لهم قائمقامية في الكورة فلماذا لا تنشأ قائمقامية رابعة للروم الكاثوليك وهم عشرون الفاً ، وخامسة للشيعة وهم اكثر عدداً من الدروز .

وتشبّث كل فريق بوجهة نظره . ورُفع الامر الى الحكومات لتبدي رأيها في الخلاف فرأى توفنيل ان افضل حلّ لهذه الازمة الجديدة هو اقناع الحكومة الروسية بالتخلي عن نظام القائمقاميات الثلاث ، فطلب من سفيره في بطرسبرج في ٢٦ اذار مباحثة المسؤولين الروس بالامر وارسل في نيسان الى سفرائه في لندن وفينّا وبرلين مذكرة شرح فيها سياسة الحكومة الفرنسية وموقفها من المسألة اللبنانية ، ودفع فكرة التقسيم فقال :

« ... ولمن المستحيل ان نُقرّ زملاء المسيو بكلار في اللجنة الدولية على ما بدا منهم من عدول عن افكارهم السابقة . كما انه من المستحيل ايضاً ان يخامرنا الظن بان هذا العدول واقتراح النظام الجديد يعبّر عن رأي حكوماتهم . وهذا النظام الجديد يقوم على فكرة اعطاء كل فئة لبنانية ، كل طائفة في لبنان ، ادارة خاصة ومنفصلة تماماً عن الادارات الاخرى . ومعنى هذا ان يكون في لبنان ثلاث قائمقاميات ، الاولى مارونية ، والثانية لنصارى المذهب الشرقي ، والثالثة للدروز ، وان يكون على رأس كل قائمقامية رجل من زعمائها المحليين .

« ولو ان تقسيم لبنان على هذا الوجه كان كفيلاً بوضع حد للتصالب الاقتصادي والاجتماعي وباقامة حاجز يفصل بين مصالح هذه الفئة ومصالح تلك ، لوجدناه حريّاً بالدرس لان التشابك الواقع بين الدروز والموارنة في القرى والمناطق والاحتكاك المستمر بينهم كدّسا الاحقاد التي تعمل الدول اليوم لمحو

آثارها الدامية والقضاء على اسبابها والحؤول دون تجددها . ولكن هذا التشابك ليس بين الموارنة والدروز فقط بل بين هاتين الطائفتين والشيعة والسنيين والارثوذكس والكاثوليك ولا يمكن ان يزال . وسواء كانت القائمقاميات ثلاثاً او اكثر فانه سيبقى مقيماً في كل جانب ، وستبقى فئات لبنان على ما هي عليه من اختلاط وتشابك » .

ولم يخفف رفع الامر الى الحكومات شيئاً من توتر اعصاب لورد دوفرين فمضى في محاربته فكرة العودة الى جمع المناطق اللبنانية في نظام موحَّد يرئسه حاكم مسيحي ، كما كانت الحالة من قبل ، فكتب الى حكومته والى لورد بلور سفيرها في الاستانة تقارير مسهبة اتى فيها بالتفصيل على الاسباب التي حملت اللجنة على التقسيم واشار بتأييد اقتراحاتها . ولكن الدبلوماسية الفرنسية كانت اوفر حظاً منه . فنزلت الحكومة الروسية عند رأيها وعدلت عن القائمقامية الارثوذكسية . وحذت الحكومة البريطانية حذوها فلم تأخذ بآراء لورد دوفرين . وقررت الدول الخمس في النهاية العودة الى الحكم الموحَّد في لبنان وابلغت قرارها الى اللجنة الدولية لتبحث تفاصيل التطبيق على اساسه . فاقترح فؤاد باشا ربط لبنان الموحَّد بالباب العالي مباشرة وان يكون حاكمه عثمانياً سنّياً . ولكن هذا الاقتراح لم يلقَ قبولاً من احد فقال الباشا انه لا يصرّ عليه ، فاتفق الاعضاء جميعاً على ان يكون الحاكم مسيحياً . وعندئذ طلب المندوب الفرنسي ان يكون مسيحيّاً من لبنان . ولكن الجبهة الفرنسية لم تكن متماسكة فرشح بكلار والجنرال بوفور الامير مجيد شهاب ، ورشح الجنرال ديكرو ، رئيس اركان الحملة ، يوسف كرم . وكان اليسوعيون من ورائه فقاموا بحملة شديدة على الامير مجيد والشهابيين عموماً واخذوا عليهم حداثة عهدهم بالنصرانية وضخموا مساوىء عهد الامير بشير وسكتوا عما كان له من مزايا . وقالوا ان النصرانية الصحيحة مجسَّمة في الزعيم الزغرتاوي . وامتدَّت دعايتهم الى فرنسا والفاتيكان فقالوا للاولى ان يوسف كرم اكبر نصير لها في الشرق وقالوا للكرسي الرسولي ان الامير مجيد دائم التأرجح بين الاسلام والمسيحية فهو تارة مسيحي وتارة مسلم فلا

يصحّ مرشحاً عن النصارى ولا عن المسلمين . وضاق الجنرال بوفور ذرعاً بهذه الدعاية فكتب الى وزير الحربية الفرنسي رسائل في الموضوع قال في احداها : « ان نجاح الحكم الشهابي في لبنان كان قائماً على عدم تظاهر الشهابيين بالنصرانية . واتهام الامير مجيد بانه تارة مسلم وتارة مسيحي ، او انه الاثنان في آن واحد ، يشكل ضماناً لتوفيقه وحسن ادارته وعدله بين الطوائف والقضاء على فكرة الفتنة . اما اذا كان اليسوعيون والذين يماشونهم في الدعاية ليوسف كرم يريدون ان يُحكم لبنان على اساس ديني فعليّ ان اقول ان كل حكم ذي صبغة دينية يكون معناه استمرار الفتن وضياع الوحدة » .

واستشرى الخلاف بين الفريقين واستعصى على الجميع اقناع اليسوعيين وبعض كبار العسكريين من رجال الحملة بالتخلّي عن ترشيح يوسف كرم . فاستغلّ فؤاد باشا ودوفرين ونوفيكوف هذا الخلاف ورفضوا المرشحَين معاً ، الامير مجيد ويوسف كرم ، وطلبوا ان يكون الحاكم مسيحياً من رعايا السلطان ومن غير اللبنانيين .

ونقل لورد دوفرين هذا الرأي الى السفير البريطاني في الاستانة في رسالة مؤرخة في ٢٥ نيسان ١٨٦١ قال فيها « ان باستطاعتي ان اؤكد لسعادتكم ان ممثلي روسيا والنمسا في اللجنة الدولية يشاركانني فيما ابسطه فيما يلي « اننا نشعر في اعماق النفس بنفور من الفكرة القاسية التي تريد إخضاع الطوائف اللبنانية لسلطة طائفة واحدة . ولهذا اجمعنا على ان خير الوسائل لمعالجة ما في الوضع الحالي من شرور ان تكون كل طائفة مستقلّة في ادارة شؤونها البلدية . ويؤلمني ان يكون المندوب الفرنسي خارجاً عن هذا الاجماع مصرّاً على وضع حكومة الجبل بيد امير ماروني . وانا شخصياً لا يمكنني مطلقاً ان اسلّم الطوائف اللبنانية الى طغيان رجل ماروني نصف متوحش لا يستطيع الّا ان يكون دمية بيد اكليروس متعصب . وارجو مخلصاً ان لا تؤخذ الدول ، في حرصها على سلامة المسيحيين ، بدسائس اكليروس يُقصي المبادىء الدينية عن مواطن الشرف

ويعرّضها للاحتقار . ان الآلام التي قاساها مسيحيو الجبل كانت ولا شك شديدة جدّاً . وليس في اللجنة الدولية من أسِف لها اكثر مني . وسلوك الضباط العثمانيين كان دنيئاً ومخجلاً وليس في وسع احد ان ينتحل لهم عذراً او يخفف شيئاً من تبعاتهم . ومما لا يرتاح اليه القلب ان يكون شعب من ديننا تحت سلطة المسلمين . ولكني اجد من الخفة ان نسمح لهذا الشعور بان يحجب عنا الحقيقة . والحقيقة هي ان الموارنة هم المسؤولون عن الكوارث التي حلّت بهم . وفي بلاد كسوريا ذات طوائف متعدّدة وسريعة الفوران اذا أُريد حفظ النظام والامن فلا مفرّ من وضع الامور بيد السلطان » .

وتركت الدعاية المسعَرة لترشيح يوسف كرم اثاراً سيئة في الاوساط الدولية فقوبلت من مصادر مختلفة بدعاية معاكسة قضت في النهاية على فكرة الحكم الوطني في لبنان فقررت بريطانيا ان يكون الحاكم مسيحياً غير لبناني وكتب لورد رسل في ١٧ ايار الى سفيره في الاستانة ، وكانت اللجنة الدولية قد انتقلت اليها منذ ايام ، « ان حكومة صاحبة الجلالة البريطانية لن توافق على تعيين حاكم ماروني للبنان كله لان فيه القضاء المبرم على الدروز . وترى حكومة صاحبة الجلالة انه اذا تم الاتفاق على ان يكون حاكم لبنان كله مسيحياً فيجب ان يكون من غير اللبنانيين » .

واقرّت الحكومة الروسية بدورها هذا المبدأ فاعلن سفيرها في الاستانة لا بانوف عدم موافقة القيصر على تعيين حاكم وطني . وترددت بروسيا في اول الامر ثم انضمت الى روسيا وبريطانيا . ولم يقف الى جانب فرنسا سوى المندوب النمساوي . وارادت تركيا ان تضع الدول امام الامر الواقع فاعلنت موافقتها على الغاء نظام القائمقاميتين وعودة الحكم الموحد الى لبنان برئاسة حاكم مسيحي ورشحت لهذا المنصب احد كبار رجالها داود افندي الارمني الكاثوليكي . وقبل هذه المفاجأة كانت الدبلوماسية الفرنسية تبذل نشاطاً كبيراً في بطرسبرج لحمل

القيصر على مماشاتها والعدول عن موافقته فنزل عند رغبتها وانقسمت الدول الى قسمين فرنسا والنمسا وروسيا تؤيد الحكم الوطني ، وتركيا وبريطانيا وبروسيا تقول بتعيين حاكم من غير اللبنانيين . ولكن عندما اقترح الباب العالي تعيين داود افندي خفّت حماسة فرنسا وكتب وزير خارجيتها الى سفيره في الاستانة ان يؤيد سراً تعيين داود افندي ويستمر في التظاهر بتأييد فكرة الحكم الوطني .

وفي أجتماع ٣١ ايار تقدّم الكونت غلوتز سفير بروسيا باقتراح وسط يحل الازمة موقّتاً ويقضي بان تعلن الدول في المادة الاولى من النظام اللبناني الجديد ان لبنان يقوم بالامر فيه حاكم مسيحي يعيّنه الباب العالي . وكان اقتراحاً دبلوماسياً موفّقاً يُقصي فكرة الحكم الوطني ولا يضمن استمرار الحكم الاجنبي ورأى فيه كل فريق منفذاً للرجوع الى رأيه الاول اذا قضت بذلك الظروف والتطورات . وفي ٩ حزيران ١٨٦١ صدر نظام لبنان الاساسي فكتب السفير البريطاني الى حكومته يقول « لقد انجزنا المهمة وعملنا كل ما كان بالامكان ان نعمل لخير مجتمع متخلّف خشِن » .

ووافقت الدول الاوروبية الخمس على النظام ، وفي ٢٢ حزيران عُيِّن داود باشا اول متصرف على لبنان لمدة ثلاث سنوات على سبيل التجربة . وقبيل انقضاء هذه المدة اجتمع ممثلو الدول الخمس بالصدر الاعظم فاجمع الرأي على ان تجربة داود باشا كانت ناجحة فجدّدت مهمته لخمس سنوات اخرى وأُدخلت بعض التعديلات على النظام ووُضع بالاتفاق بروتوكول جديد في ٦ حزيران ١٨٦٤ وظلّ هذا النظام قائماً ولم يطرأ عليه الّا تعديلات موضعية طفيفة قضت بها الظروف السياسية والداخلية ، ولم يتأثر في شيء بالانقلابات التي حدثت في الامبراطورية العثمانية ، ولم يتغير منه حرف بفعل اعلان الدستور العثماني في تموز ١٩٠٨ وبقي اللبنانيون بعيدين عن سكرة هذا الدستور التي لم تفق منها شعوب تركيا الّا بعد ان ذاقت كل

الوان الكبت والطغيان. ولما نزلت تركيا في الحرب الكبرى الاولى (١٩١٤-١٩١٨) رابطة مصيرها بمصير الالمان، اجتاحت جيوشها جبل لبنان وعصفت بالبروتوكول والعهود والغت الامتيازات المنبثقة من الاتفـــاق الدولي واعلنت الاحكام العرفية وعلّقت الاحرار على اعواد المشانق وارتكبت من المظالم ما لا يزال اثره قائمـــاً في كل مكان وحيّاً في كل ذاكرة .

مصادر الكتاب
وفهرس الاعلام

مصادر الكتاب

أ ـ المصادر المخطوطة

ARCHIVES FRANÇAISES.

A — Archives du Ministère des Affaires Etrangères - Paris.

1 — Correspondance politique — Turquie.
Reg. 285-369 (1841-1866).

2 — Correspondance politique des Consuls.
— Cosulat d'Alep Reg. 1-4 (1841-1866).
— Consulat de Beyrouth Reg. 2-18 (1841-1866).
— Consulat de Damas Reg. 1-9 (1841-1866).
— Consulats de Jérusalem et de Jaffa Reg. 1-10 (1841-1866).
— Consulats du Caire et d'Alexandrie Cartons (1848-1866).

3 — Correspondance consulaire et commerciale.
— Consulat d'Alep Reg. 30-33 (1841-1866).
— Consulat de Beyrouth Reg. 3-8 (1841-1866).
— Consulat de Damas Reg. 1-4 (1841-1866).
— Consulat de Lattaquié Reg. 5 (1866).
— Consulat de Tortose Reg. 2 (1857-1870).

4 — Mémoires et Documents.
Reg. : 41 (1841-47), 42 (1835-52), 45 (1853), 46 (1859), 47 (1853-55) 49 (1844), 51 (1854-56), 52 (1855), 53 (1800-1857), 56 (1840-48), 57 (1812-58), 62 (1860), 98 (1850-53), 112 (1840-53), 113 (1853-55), 115 (1856-58), 116 (1859-67).

5 — Correspondance politique.
— Angleterre : Reg. 658-665 (1840-45), Reg. 715-722 (1860-62).
— Autriche : Reg. 429-431 (1841-44), Reg. 477-481 (1860-62).
— Prusse : Reg. 294-299 (1841-45), Reg. 335-341 (1860-62).
— Russie : Reg. 197 (1841). Reg. 221-277 (1860-62).

B — Archives du Ministère de la Guerre - Vincennes
Série G4 : 1, 2, 3, 4, 5, 6. L'Expédition de Syrie (1860-61).
Correspondances diverses entre le Ministre de la Guerre et le général de Beaufort.
Série XP-62. Expédition de Syrie (1860-61).
Mémoires et papiers du général de Beaufort.

ARCHIVES ANGLAISES.

Foreign Office :

78 (Turkey) : 427-437, 444, 447, 453, 463, 498, 499, 535, 575-581, 617-622, 657-661, 664, 705, 711-715, 754, 761-762, 799-802, 836-838, 852-862, 887, 1021, 1024, 1028-1033, 1138, 1156, 1217-1221, 1230, 1291, 1340, 1421, 1447-1454, 1464, 1489, 1519-1521, 1537-1539, 1557, 1560, 1605, 1608, 1624, 1630-1633, 1715, 1733-1735, 1795, 1796, 1805, 1838, 1849, 1850, 1854-1866, 1872-1876, 1895-1898, 1951, 2041, 2042, 2095, 2142, 2170, 2188, 2234, 2288.

27 (France) : 1322-1351, 1378-1400, 1522-1524, 1532-1535.

Parliamentary papers. 478 (1834), 605 (1851).

ب ـ المصادر المطبوعة

١ ـ معاهدات واتفاقات دولية وفرمانات ومحررا تسياسية

ALBIN (P.) — Les grands traités politiques. Recueil des principaux traités diplomatiques depuis 1815 jusqu'à nos jours, avec des commentaires et des notes. Paris 1911

Documents diplomatiques concernant l'Egypte de Méhémet-Ali jusqu'en 1920, réunis par l'Association Egyptienne de Paris. Paris 1920.

NAHOUM (Haim Effendi) — Recueil des Firmans impériaux ottomans adressés au valis et aux Khédives d'Egypte. 1006-1322 H (1597-1904). Le Caire 1934

NOURADOUNGHIAN (Gabriel) — Recueil d'actes internationaux de l'Empire Ottoman. Paris 1902

TALAMAS (Georges Bey) — Recueil de la Correspondance de Mohamed-Ali, Khédive d'Egypte du 1° avril 1807 au 12 juillet 1848. Le Caire 1931.

TESTA (Baron de) — Recueil des traités de la Porte Ottomane avec les Puissances étrangères. Paris 1892-94

UBICINI (A.) — La Question d'Orient devant l'Europe. Documents officiels, manifestes, notes, firmans, circulaires, etc... Paris 1854

٢ ـ المسألة اللبنانية
(١٨٤١ ـ ١٨٦٠)

BAUDICOURT (Louis de) — La France au Liban. Paris 1879.

BERTOU (J. de) — La réorganisation du Liban. (Correspondant, 25 juin 1861).

— L'indépendance du Mont-Liban et l'avenir de l'Orient. (Correspondant, 25 oct. 1862).

BRUNEAU (André) — Traditions et politique de la France au Levant Paris 1932

CHARME (G.) — La France et le protectorat catholique en Orient. (Rev. des Deux-Mondes, 15 Février 1883.

CHEBLI (Michel) — Une histoire du Liban à l'époque des Emirs (1635-1841). Beyrouth 1955.

CHURCHILL (colonel) — Mount-Lebanon a ten years Residence from 1842 to 1852 London 1853.

— The Druses and the Maronites... from 1840 to 1860. London 1862.

CUINET (V.) — Syrie, Liban et Palestine. Paris 1895.

DAVID (Henri) — La Question du Liban considérée au point de vue du droit. Paris 1861.

DRIAULT (Fd.) — La Question d'Orient depuis ses origines jusqu'à la paix de Sèvres (1920) Paris 1921.

EDWARDS (Richard) — La Syrie (1840-1862) Paris 1862.

FERRETTE (J.) — La guerre du Liban et l'état de la Syrie (Rev. des Deux-Mondes, 15 sept. 1860).

FONVIELLE (W.) — La croisade en Syrie. Paris 1860

GUYS (Henry) — Esquisse de l'état politique et commercial de la Syrie. Paris 1862.

ISMAIL (Adel) — Histoire du liban du XVII° siècle à nos jours. T. IV. (1840-1861) Beyrouth 1958.

JOBIN (Abbé) — La Syrie en 1860 et 1861. Lettres et documents formant une histoire complète et suivie des massacres du Liban et de Damas et l'expédition française. Paris 1880

LAURENT (Achille) — Relation historique des affaires de Syrie depuis 1830 jusqu'à 1842 . . . Paris 1846

LESAINT (L.) — Expédition de Syrie en 1860. Limoges 1869.

LOUET (E.) — Expédition de Syrie . . (1860-1861). Paris 1862.

MOURAD (Mgr Nicolas) — Les Maronites et les Druses. Paris 1844.

NOUJAIM (Dr. Paul «M. Jouplain») La question du Liban. Paris 1908 — Jounié 1961

ORLEANS (Louis-Philippe-Albert d') — Extrait du journal d'un voyageur en Syrie au printemps de 1860. Londres 1861.

POISSONNIER (A.) — Expédition de Syrie. La nouvelle croisade.. Paris 1860.

POUJADE (Eugène) — Le Liban et la Syrie (1845-1860). Paris 1860.

POUJOULAT (B.) — La vérité sur la Syrie et sur l'expédition française Paris 1861.

POUJOULAT (J.J.) — Le Liban et la Syrie (1845-1860) Paris 1861.

R.M. — Réflexions sur la Question du Liban Paris 1847.

ROCCA (Nonce) — La France en Orient depuis les rois francs jusqu'à nos jours. Aperçu historique. Paris 1876.

ROCHEMONTEIX (le P. Camille de) — Le Liban et l'expédition française. Documents inédits du général A. Ducrot. Paris 1921.

SAINT-MARC GIRARDIN — Les affaires de Syrie d'après les papiers anglais.

I — La convention du 5 Sept. 1860 et l'expédition française.
II — La commission internationale de Beyrouth.
III — Organisation de la Syrie, le plan anglais et le plan adopté.
IV — De la Syrie au commencement de 1862.
(Rev. des Deux-Mondes : 15 juin, 1° août, 15 sept. 1861, 15 mars 1862).

VAYSETTES (Eugène) — Sauvons les Maronites par l'Algérie et pour l'Algérie. Solution provisoire de la Question d'Orient. Paris 1860.

VERNEY ET DAMPMANN — Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine. Paris

ابو شقرا (عارف) • الحركات في لبنان • بيروت ١٩٥٢

الشدياق (طنوس) • اخبار الاعيان في جبل لبنان بيروت ١٨٥٩

يزبك (يوسف) • ثورة وفتنة في لبنان • بيروت ١٩٣٦

٣ ـ مسألة الاراضي المقدسة ، حرب القرم ، مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦

ABELOUS (F.) — L'évolution de la Turquie dans ses rapports avec les étrangers Toulouse 1928.

AFANSSIEV (G) — La politique extérieure de Napoléon III. Odessa 1885.

ANCEL (Jacques) — Manuel historique de la Question d'Orient (1792-1925) Paris 1925

ASHLEY (Evelyn) — The life of Henry John Temple, viscount Palmerston, with Selections from his Speeches and Correspondence. London 1876-79.

BALLEYDIER (A.) — Histoire de l'Empereur Nicolas Paris 1857.

BAMBERG — Storia della Questione Orientale. Milano 1906.

BAPST (E.) — L'Empereur Nicolas Ier et la deuxième République française. Paris 1898.

— Les originies de la guerre de Crimée. Paris 1912

BARANTE (P. de) — Les procédés diplomatiques de Palmerston. Paris 1931.

BELL (H.C.F.) — Lord Palmerston. London 1936

BEZANCOURT (Baron de) — L'expédition de Crimée. Paris 1856.

BIANCHI (N) — Storia documentata della diplomazia europea. (1815-1861) Roma 1878.

BISMARCK (Otto von) — Pensées et Souvenirs. Paris 1898

BLACA (C.S.) — L'Evolution de la Diplomatie. Paris 1938

BOURGEOIS (Emile) — Manuel historique de Politique étrangère. Paris 1926-1928.

BRUNSWIK — Etudes politiques sur la Question d'Orient. Strasbourg 1869.

BULWER (Sir H.L.) — The life of Henry John Temple, viscount Palmerston, with Selections from his Diaries and Correspondence. London 1870

BUSCH (Dr Moritz) — Bismarck, Some secret pages of his history. London 1898

CAHUET (Albéric) — La Question d'Orient dans l'histoire contemporaine. (1821-1905) Paris 1905.

CECIL (A.) — British Foreign Secretaries (1807-1916) London 1927.

CHARLES-ROUX (F.) — Alexandre II, Gortchakoff et Napoléon III. Paris 1913.

CHARLEVAL et de MONGLAVE — Histoire politique, maritime et militaire de la guerre d'Orient. Paris

CRAVEN — Lord Palmerston et sa correspondance intime. Paris.

DASCOVICI (Nicolas) — La Question du Bosphore et des Dardanelles. Genève 1915

DEBIDOUR (A.) — Histoire diplomatique de l'Europe. Paris 1931.

DEBRANZ (Louis) — Le traité de Paris du 30 mars étudié dans ses causes et ses effets. Paris 1856.

DE LA GORCE (P.) — Histoire du Second Empire. Paris 1895.

DESCHANEL (L.P.) — Histoire de la politique extérieure de la France. (806-1936) Paris 1936.

DJUVARA (T.G.) — Cent projets des partages de la Turquie (1281-1913) Paris 1914.

DOBROLIOUBOU (N) — La vie et la mort du comte Camillo Benso Cavour. St-Pétersbourg 1912.

DRIAULT (E.) — La Question d'Orient, depuis ses origines jusqu'à nos jours. Paris 1912.

DROZ (Jacques) — Histoire diplomatique de 1648 à 1919. Paris 1952.

DUFF (A.B.) et GALY (F.) — Hommes d'Etat. Bruges 1936

ENGELHARDT (Ed.) — La Turquie et le Tanzimat Paris 1882-1884.

ENGELS — La politique extérieure du tsarisme russe.

FICQUELMONT (comte de) — Le côté religieux de la Question d'O-rient Wien.

FORCADE (E.) — Histoire des causes de la guerre d'Orient.

GATLY (Auguste) — Histoire diplomatique de la crise Orientale de 1853 à 1856, d'après les documents inédits, et suivie d'un mémoire sur la Question des Lieux Saints. Bruxelles 1858.

GORIAINOW (Serge) — Le Bosphore et les Dardanelles Paris 1910.

GRANT (A.J.), TEMPERLEY (H.W.) — Europe in the Nineteenth Century (1789-1914) London 1927.

GUEDALLA (P.) — Life of Viscount Palmerston. London 1870-76.

GUERIOT (P.) — Napoléon III. Paris

GUICHEN (E.de) — Les grandes questions européennes et la diplomatie des Puissances sous la Seconde République. Paris 1925-1929.

— La guerre de Crimée et l'attitude des Puissances Européennes. Paris 1935.

HAMMER (S.Von) — Histoire de l'Empire ottoman depuis ses origines Paris 1835-1844.

HARCOURT (d') — Les quatre ministères de M. Drouyn de Lhuys. Paris.

HENDERSON (J.B.) — The Foreign Policy of Lord Palmerston. London 1936.

— Crimean war Diplomacy Glascow 1947.

HUNT (W.), POOLE (L.) — Political History of England. London.

JIGAREV (S.) — La Politique russe dans la Question d'Orient. Moscou 1896.

JOMINI (A.) — La Russie et l'Europe à l'époque de la guerre de Crimée. 1886.

JONQUIERE (de la) — Histoire de l'Empire Ottoman. Paris 1881.

LAMOUCHE (Colonel) — Histoire de la Turquie Paris 1953.

LAVALLEE (Théophile) — Histoire de l'Empire Ottoman depuis les temps anciens jusqu'à nos jours. Paris 1855.

LEE (A-L.) — Lord Stratford of Redcliffe. London 1897.

LENORMAND (Charles) — Question d'Orient. La France et la Russie à Constantinople. La Question des Lieux Saints. Paris 1853

MARTIN (B.K.) — The Triumph of Palmerston. London 1924.

MATTER (E.) — Cavour et l'unité italienne (1848-1854) Paris 1917.

MISCHEF (P.H.) — La Mer Noire et les détroits de Constantinople. Paris 1899.

MOWAT (R.B.) — History of European Diplomacy (1815-1914). London 1922.

NESSELRODE (Comte Charles de) — Rapports du ministre des Affaires Etrangères le comte Nesselrode pour les vingt cinq années du règne de l'empereur Nicolas 1er. (Rec. Soc. hist. russe. T. 93) St-Pétersbourg 1896.

— Lettres et papiers du chancellier comte de Nesselrode. (1760-1856). Paris 1904-1912.

NICOLAS 1er — Correspondance de Nicolas 1er. St-Pétersbourg 1910. (Rec. Soc. hist. russe T. 131-132)..

NOGUÈS (François) — L'indépendance de la Turquie et ses traités avec les Puissances. Constantinople 1851.

POTIEMKINE — Histoire de la Diplomatie. Paris 1953.

POUTHAS (Ch.) — La politique étrangère de la France sous la Seconde République et le Second Empire. 1949.

PURYEAR (V.J.) — England, Russia and the Straits Question (1844-1856). London 1931.

QUENTIN-BAUCHART (Pierre) — Lamartine et la Politique étrangère de la Révolution de 1848. Paris 1913.

RENOUVIN (P.) — Histoire des relations internationales. Paris 1956.

ROSSIER (P.E.) — Du traité de Westphalie à L'Europe de Versailles. Lausanne 1938.

ROUSSET (C.) — Histoire de la guerre de Crimée. Paris.

SAINT-AULAIRE — François-Joseph. Paris 1940.

SALIH MUNIR PACHA — La politique orientale de la Russie. Lausanne 1918.

SANDERS (L.Ch.) — Life of Viscount Palmerston. Philadelphia 1888.

SEIGNOBOS (Ch.) — Histoire politique de l'Europe contemporaine. (1814-1914) Paris 1924.

SETON-WATSON (R.W.) — Britain in Europe. (1789-1914). Cambridge 1938.

TATITSCHEV (S.) — La politique extérieure de l'empereur Nicolas 1er. St-Pétersbourg 1887.

— L'empereur Nicolas et les cours étrangères. St-Pétersbourg 1889.

— La Diplomatie russe ancienne et moderne. St-Pétersbourg 1890.

TEMPERLEY (H.) — England and the Near East, the Crimea. London 1936.

THOUVENEL — Nicolas 1er et Napoléon III. Paris

VALRECCHI (F.) — L'unificazione italiana e la politica europea dalla guerra di Crimea alla guerra di Lombardia. (1854-1859). Milan 1939.

— L'alleanza di Crimea. Milan 1948.

WEILL (Georges) — L'Eveil des Nationalités Paris 1930.

WOODWORD (E.I.) — The Age of Reform (1815-1870). Oxford 1938.

ZAIONTCHKOVSKI (A.) — La guerre d'Orient de 1853-1856.... St-Pétersbourg 1908-1913.

٤ ـ مسألة قناة السويس (١٨٥٤ ـ ١٨٦٦)

ADAM (Mme Juliette) — L'Angleterre en Egypte. Paris 1922.

ALLEMAGNE (H.R. d') — Les Saints-Simoniens. Paris 1930.

— Prosper Enfantin. Paris 1935.

ANDERSON (Arthur) — The Practicability and Utility of Opening a Communication between the Red Sea and the Mediterranean by a Ship-Canal. London 1843.

ANDREW (W.P.) — The Euphrates Valley Route to India. London 1857.

ANON — Le percement de l'Isthme de Suez.

— The Present Crisis in Egypt in Relation to our Overland Communication with India. London 1851

— The Egyptian Railway, or the Interest of Angland in Egypt. London 1852.

AUBIN — Les Anglais aux Indes et en Egypte. Paris 1898.

BARRAULT (Alex. et Emile) — Politique du canal de Suez. Paris 1856.

BERTAUT (S.) — Ferdinand de Lesseps et son œuvre. Marseille 1874.

BERTOU (J.de) — Le canal de Suez et le chemin de fer de l'Euphrate. (Correspondant, 1857).

BOURDON — Anciens canaux, anciens sites et ports de Suez. Le Caire 1925.

BOURGUET (Alfred) — La France et l'Angleterre en Egypte. Paris

BREHIER (Louis) — L'Egypte de 1799 à 1900 Paris 1900.

— L'Egypte et les firmans (R. d. I. P.) 1895..

BRUNLEES (J.) and WEBB (E.B.) — Proposed Ship-Railway Across the Isthmus of Suez. London 1859.

CALINDRI (Uglo) — L'opinione publica in Italia sul canale diretto dell' Istmo di Suez. Roma.

CAMERON (D.A.) — Egypt in the XIXth Century. London 1898.

CASTELAR (Emilio) — La Cuestion de Oriente. Madrid 1866.

CHARLES-ROUX (F.) — L'Isthme et le canal de Suez. Paris 1901.

— L'Egypte de 1801 à 1882. Paris 1936.

CHESNEY (Françis) — Narrative of the Eupfrates Expedition. London.

CLARKSON (Ed.) — The Suez Navigable Canal for Accelerated Communication with India. London 1843.

COCHERIS (Jules) — Situation internationale de l'Egypte et du Soudan. Paris 1903.

CONINCK (Fr. de) — Le Canal de Suez et le gouvernement ottoman. Le Hâvre 1863.

COURIDON — Itinéraire du canal de Suez. Paris 1875.

DARCY (Jean) — France et Angleterre ; cent ans de rivalité coloniale. Paris 1904.

DENISON (Sir W.) — The Suez Canal. London 1867.

DESPLACES (E.E.) — Le canal de Suez, épisode de l'histoire du XIXe siècle. Paris 1855.

DOUIN (G.) — Histoire du règne du Khédive Ismaïl. Rome 1934.

EDGAR-BONNET (Georges) — Ferdinand de Lesseps. Le Diplomate, Le Créateur de Suez. Paris 1951.

FARMAN — Egypt and its Betrayal. New-York 1908

FICQUELMONT (Comte de) — Mémoires Wien.

FITZGERALD (Percy) — The Great Canal at Suez. 1876.

FLAIX (F. de) — L'indépendance de l'Egypte et le canal de Suez. Paris 1883.

FREYCINET (C.) — La Question d'Egypte. Paris 1904.

FROMENTIN (Eug.) — Voyage en Egypte. Paris 1869.

GARDEY (L.) — Voyage du Sultan Abdul-Aziz de Stamboul au Caire. Paris 1865.

HALLBERG (C.W.) — The Suez Canal. New-York 1931.

HAMLEY (W.G.) — A New Sea and Old Land. 1871.

HERON (R.M.) — The Suez Canal Question. 1875.

HOSKINS (H.L.) — British Routes to India. New-York 1928.

HUSNY (Hussein) — Le canal de Suez et la politique égyptienne. Montpellier 1923.

JAMES (W.) — The Naval History of Great Britain. London 1886.

KENNEY (C.D.) — The Gates of the East ; Ten Chapters on the Isthmus of Suez canal. London 1857.

LANE-POOLE — Life of General F. R. Chesney.

LANGE (D.A.) — Lord Palmerston and the Isthmus of Suez Canal. London 1857.

LAUTURE (E. de) — Influence du canal de Suez sur le commerce. Paris 1855.

LEON (E. de) — The Khedives of Egypt.

LESSEPS (Fd. de) — The Isthmus of Suez Question London 1855.

— Considérations sur L'Egypte. Paris 1856.

— De l'intérêt de la Turquie au percement de l'Isthme de Suez. Paris 1856.

— Percement de l'Isthme de Suez. Exposé et documents officiels. Paris 1855.

— Egypte et Turquie. Paris 1869.

— Lettres, journal et documents pour servir à l'histoire du canal de Suez. Paris 1775-1881.

— Souvenirs de Quarante Ans. Paris 1887.

BELLEFONDS (Linant de) — Mémoires sur les Principaux travaux d'utilité publique exécutés en Egypte. Le Caire 1876.

Mc COAN — Egypt as it is. London 1877.

MOBERLY BELL — Khedives and Pashas, Sketches of Contemporary Egyptian Rulers and Statesmen. London 1884.

MONTEIL (L) — Percement de l'Isthme de Suez Paris.

MONZUEL (J.) — L'œuvre géographique de Linant de Bellefonds. Paris

NOURSE (J.E.) — The Maritime Canal of Suez. Washington 1884.

OUTREBON (L.) — L'Egypte et Ismaïl pacha Paris 1865.

PEMEANT (G.) — L'Egypte et la Politique française. Paris 1909.

PRICE (J.S.) — The Early History of the Suez canal.

PURYEAR (V.J.) — International Economies and Diplomacy in the Near East. London 1935.

RITT (O.) — Histoire de l'Isthme de Suez. Paris 1869.

ROCKWELL (C.H.) — The Suez Canal London 1867.

ROSSIGNOL (L.M.) — Le canal de Suez. Paris 1898.

SACRÉ (A.) et OUTREBON (L.) — L'Egypte et Ismaïl pacha. Paris 1865.

SAMMARCO (Angelo) — Histoire de l'Egypte moderne depuis Mohamed Ali jusqu'à l'occupation britannique. 1801-1882. Le Caire 1937.

SAPETO (Gin.) — L'Italia e il canale di Suez. Genova 1865.

SIMENCOURT (A. de) — L'Isthme de Suez. Paris 1859.

STEPHENSON (R.) — The Isthmus of Suez Canal. London 1858.

TABARRINI — L'Istma di Suez. Roma 1865.

TALABOT (P.) — Rapport 1847.

TESTOT (Louis) — Le canal de Suez. Son passé, son présent, son avenir. Paris 1869.

VOISIN Bey — Le canal de Suez. Paris 1902-1906.

WILSON (Arnold) — The Suez Canal. London 1933.

رفعت (محمد) ـ تاريخ مصر السياسي في الازمنة الحديثة . القاهرة ١٩٢٠

الحفناوي (مصطفى) ـ قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة . القاهرة ١٩٥٦

فهرس الاعلام

أ

ب

ت

ج

ح

خ

د

ر

فهرس الكتاب

الباب الاول

السياسة الدولية والمسألة اللبنانية

الباب الثاني

مسألة الاراضي المقدسة

الباب الثالث

مسألة قناة السويس ومضاعفاتها الدولية

الباب الرابع

الحملة الفرنسية على لبنان ومضاعفاتها الدولية

صفحة